

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

# الإنتلاف الحكومي في الجزائر والمغرب 1997-2007 (دراسة مقارنة)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص النظم السياسية المقارنة

تحت إشراف:

أ.د. عبد المجيد بن نعمة

إعداد الطالب:

مamad صليحة

## لجنة المناقشة

جامعة وهران	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بلقاسمي بوعلام
جامعة وهران	مشرفا ومقررا	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن نعمة عبد المجيد
جامعة وهران	عضوا مناقشا	أستاذ محاضر (أ)	د. بوزيد بومدين
جامعة وهران	عضوا مناقشا	أستاذ محاضر (أ)	د. لونيسي رابح

السنة الجامعية

2009-2010/1430-1431 هـ

قال الله تعالى:

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ءالله خير أما تشركون(59) أمن خلق السماوات والأرض وأنزل لكم من السماء ماء فأنبئتنا به حدائق ذات بهجة ما كان لكم أن تثبتوا شجرها ءءلاه مع الله بل هم قوم يعدلون(60) أمن جعل الأرض قرارا وجعل خلالها أنهارا وجعل لها رواسي وجعل بين البحرين حاجزا ءءلاه مع الله بل أكثرهم لا يعلمون(61) أمن يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء ويجعلكم خلفاء الأرض ءءلاه مع الله قليلا ما تذكرون(62)". صدق الله العظيم

- سورة النمل -

## شكر وتقدير

أول ما أبدأ به شكر الله تعالى وحمده على إعانتة لي لانجاز هذا

العمل، وأتقدم بشكري الكبير إلى الأستاذ المشرف "عبد المجيد بن

نعمية" الذي يعود له الفضل الكبير في انجاز هذا العمل، وأشكر

أيضا الأساتذة المناقشين، وأتقدم بالشكر الخاص إلى السيد ممد

محمد والسيد ممد يوسف، والسيد ميري محمد مدير مقاطعة الري

بدائرة الرمشي على مساعدتهم ودعمهم لي لإتمام هذا

العمل، وأشكر أيضا عمال المكتبات بجامعة وهران وجامعة

تلمسان .

## الإهداء

أهدي هذه المذكرة المقدمة لنيل شهادة الماجستير إلى أمي

وأبي، وإلى إخوتي وأخواتي خاصة "جهيدة"، كما أهديتها أيضا إلى

أمينة، كريمة، فاطمة الزهراء، سامية، وإلى كل صديقاتي وزميلاتي

وزملائي في العمل.

مقدمة

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

يعد الائتلاف الحكومي من أهم سمات الأنظ

التي تنبثق تشكيلات الحكومات فيها عن تشكيلة البرلمان خاصة التي تأخذ بنظام التمثيل النسبي في نظمها الانتخابية، ويشير مفهوم الائتلاف الحكومي إلى تحالف مجموعة من الأحزاب السياسية لتشكيل حكومة في حالة وجود تنافس حزبي في الحياة السياسية للوصول إلى السلطة، بحيث يتعذر على أي حزب من الأحزاب المتنافسة في هذه الحالة الحصول على الأغلبية البرلمانية التي تؤهله بمفرده إلى تكوين حكومة أغلبية وهذا ما يدفع به إلى الائتلاف مع أحزاب سياسية أخرى لتشكيل حكومة ائتلافية تتمتع بثقة الأغلبية البرلمانية، توزع الوزارات فيها على أعضاء هذا الائتلاف كل حسب وزنه وأهميته داخل الائتلاف، وحجم المقاعد التي تحصل عليها في البرلمان.

تتشكل الحكومات الائتلافية أيضا في بعض النظم السياسية تحت تأثير الظروف السياسية وحالة عدم الاستقرار السياسي التي تضطرها إلى تشكيل حكومات ائتلافية لإشراك قوى سياسية جديدة في الحكومة للممارسة السلطة لضمان استقرار واستمرار النظم القائمة، وهذا ما عاشته بعض النظم السياسية في دول العالم الثالث مثل الجزائر والمغرب التي عرفت في مطلع التسعينات تحولات واضطرابات سياسية وحالة عدم الاستقرار السياسي على إثر انتشار الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي التي اضطرت هذه النظم إلى الانفتاح وإجراء إصلاحات سياسية لإشراك قوى سياسية جديدة في ممارسة السلطة تكيفا مع مستجدات البيئة الخارجية، واستجابة لضغوط البيئة الداخلية والمحافظة على استقرار النظم القائمة.

تركز دراسات موضوع الائتلاف الحكومي خاصة في نظم دول العالم الثالث على دور هذه الائتلافات وتأثيرها على الاستقرار السياسي والعملية السياسية بشكل عام، ومدى مساهمة الحكومات الائتلافية في توطيد دعائم أنظمة ديمقراطية أو تقويض هذه الديمقراطية خاصة إذا ما تعلق الأمر بمدى اشتراك جميع أطراف الائتلاف الحكومي في صياغة سياسات الحكومة ووضع برامجها، واتخاذ قراراتها بغض النظر عن حجم أو وزن هذه الأحزاب في الحكومات الائتلافية، وفي هذا الإطار يجب

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الإشارة إلى موقف أحزاب المعارضة والأحزاب

الائتلافات الحكومية خاصة وأن بعض الائتلافات الحكومية تتشكل بدافع منع أحزاب المعارضة من الوصول إلى السلطة، أو تتشكل هذه الائتلافات من أحزاب المعارضة نفسها التي تتحالف وتتعاون في ما بينها بهدف إثبات وجودها والوصول إلى مراكز السلطة والتأثير فيها .

تهتم معظم الدراسات النظرية لموضوع الائتلاف الحكومي بالتركيز على دراسة التجارب الائتلافية في الأنظمة السياسية الغربية خاصة دول أوروبا الغربية وهذا ما تترجمه الدراسات المبكرة والأعمال النظرية التي تركز بشكل كبير على التجارب الائتلافية لهذه الدول، وتندرج دراسة الائتلافات الحكومية ضمن الدراسات التي تتناول دراسة الظاهرة الحزبية والدراسات التي تركز أثناء دراستها للأنظمة السياسية على المؤسسات السياسية الرسمية والأبنية الحكومية خاصة، كما تندرج أيضا ضمن حقل الدراسات المقارنة، ونظرا لعراقة تشكيل حكومات ائتلافية في النظم السياسية الغربية، جاء التأسيس النظري لظاهرة الائتلاف الحكومي مستمد من واقع وخصوصيات هذه الظاهرة في هذه النظم، وهذا ما جعل أغلب دراسات الائتلاف الحكومي تنصب بشكل كبير على دراسة هذه الظاهرة بشكل خاص في هذه الدول، في حين يقل هذا النوع من الدراسات في نظم دول العالم الثالث بسبب حداثة تشكيل هذا النوع من الحكومات في هذه الأنظمة.

توجد مجموعة من الدراسات والأدبيات الغربية خاصة التي تناولت دراسة موضوع الائتلاف الحكومي وتعتمد عليها هذه الدراسة أهمها دراسات "موريس دوفارجيه" Maurice Duverger "حول الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية التي تضمنها كتابيه، الكتاب الأول بعنوان "الأحزاب السياسية والمؤسسات الدستورية والقانون الدستوري" Les institutions politiques et le droit constitutionnel "، والكتاب الثاني بعنوان: "الأحزاب السياسية" Les parties politiques "، وتم الاعتماد في هذه الدراسة بشكل كبير على كتابات "ميشيل لافر" و"كينيث شابسل" Michael Laver, Kenneth A. Shepsle " حول موضوع

الائتلاف في كتابهما بعنوان: "إنشاء وانهيار ال

البرلمانات الديمقراطية: cabinets and legislatures in parliamentary democracies  
النظرية لكل من "ميشيل لافر" و"نورمن شوفيلد" Michael Laver, Norman Schofield  
في كتابهما "حكومات التعددية الحزبية: سياسات الائتلاف في أوروبا"  
Multiparty government :the politics of coalition in Europe  
وكتابات كل من "اين بيدج" و"لافر" Ian Budge and M.J Laver  
في مؤلفهما "سياسة الحزب والائتلافات الحكومية" Party policy and  
government coalitions، وساهم كل من "لاني مارتن" و"رونولف  
ستيفنسن" Lanny W.Martin, Randolph T.Stevenson وغيرهم بكتابات  
هامية حول دراسة موضوع تشكيل الائتلاف الحكومي في نظم دول أوروبا الغربية.

هناك مجموعة من الأسباب التي كانت وراء اختيار هذه الدراسة دراسة  
الائتلافات الحكومية التي تشكلت في الجزائر والمغرب عقب الانتخابات التشريعية  
التي أجريت في البلدين عام 1997 أصطلح عليها في الأدبيات المغربية بحكومة  
التناوب التوافقي، ومن أهم هذه الأسباب حداثة تجربة تشكيل هذا النوع من الحكومات  
في البلدين وقلة الدراسات العلمية التي تناولت دراسة هذا النوع من التجارب في  
الجزائر والمغرب بشكل خاص ونظم دول العالم الثالث بشكل عام.

تركز هذه الدراسة على دراسة تجارب الائتلاف الحكومي التي تشكلت حديثا  
في الجزائر والمغرب، ووقع اختيار هذه الدراسة على الجزائر والمغرب كنموذجين  
من نظم دول العالم الثالث التي تعرف في السنوات الأخيرة تجارب لتشكيل حكومات  
ائتلافية في الجزائر، وحكومات تناوب توافقي في المغرب حتى يتمكن هذه الدراسة  
إلى حد ما من استكشاف ورصد أهم خصائص ومميزات تشكيل الائتلافات الحكومية  
في هذا النوع من النظم السياسية انطلاقا من دراسة السمات والخصائص التي تتميز  
بها هذه النظم، ودراسة الظروف التي تشكلت في ظلها الائتلافات الحكومية في هذه  
الدول والعوامل السياسية التي لها أهميتها في تشكيلها وهذا ما يمكننا من معرفة



خصوصيات تشكيل الائتلافات الحكومية في الجزائر وتشكيلها في الجزائر والمغرب بشكل خاص .

ونظرا لحدثة تجربة تشكيل ائتلافات حكومية في الجزائر، وتشكيل حكومات التناوب التوافقي في المغرب، صادفت هذه الدراسة العديد من العراقيل والصعوبات البحثية نذكر منها:

- حداثة التجربة الائتلافية في البلدين، فبالنسبة للجزائر فقد عرفت هذه التجربة عقب إجراء الانتخابات التبريرية لعام 1997، أما المغرب فبالرغم من معرفتها لتجربة تشكيل حكومات ائتلافية منذ الاستقلال غير أن هذه الحكومات لم تشارك في تشكيلها الحزبية أحزاب المعارضة إلى أن جاءت سنة 1998 تاريخ تشكيل أول حكومة ائتلافية شاركت فيها أحزاب الكتلة الديمقراطية (أحزاب المعارضة) بقيادة أكبر حزب يساري معارض في المغرب، اصطلح عليها في الأدبيات السياسية المغربية بحكومة التناوب التوافقي.

- النقص الكبير في الدراسات السياسية الأكاديمية المتخصصة في دراسة ظاهرة الائتلاف الحكومي في نظم دول العالم الثالث بشكل عام و الجزائر والمغرب بشكل خاص نظرا لحدثة التجربة في الدولتين سواء كانت هذه الدراسات باللغة العربية أو باللغة الأجنبية الأجنبية، مع تفوق اللغة الأجنبية خاصة الانجليزية عن العربية في هذا الموضوع.

- اقتصر الخلفية النظرية (الدراسات النظرية) المتعلقة بموضوع الائتلاف الحكومي على تجارب الدول الغربية، وهذا ما يعيق دراسة هذه الظاهرة في دول العالم الثالث نظرا لاختلاف الخصائص التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لأنظم دول العالم الثالث عن خصائص الأنظمة السياسية الغربية.

تسعى هذه الدراسة من خلال دراسة تجربة الائتلاف الحكومي في الجزائر وظاهرة التناوب التوافقي في المغرب إلى البحث عن أهم العوامل والدوافع التي تدفع

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الأحزاب السياسية في كل من الجزائر والمغرب في الظروف العوامل التي ساعدت على تشكيل هذه الائتلافات، ودراسة أثر تشكيل هذه الائتلافات على العملية السياسية في البلدين خاصة من حيث الإشراف الفعلي والحقيقي للأحزاب المشاركة في الائتلاف في ممارسة السلطة وتسيير شؤون الحكومة، بالإضافة إلى دراسة طبيعة الائتلافات الحكومية وطبيعة الأحزاب المشكلة لها من حيث درجة تقارب أو اختلاف توجهاتها السياسية وبرامجها الحزبية التي تؤثر على استقرار الحكومات الائتلافية وفعالية أدائها الحكومي، وعلى هذا الأساس تعالج هذه الدراسة الإشكالية التالية: هل تعبر تجربة الائتلاف الحكومي في الجزائر وحكومة التناوب التوافقي في المغرب عن إشراك فعلي وحقيقي للأحزاب السياسية التي قبلت المشاركة في الحكومة في تسيير شؤون هذه الحكومات وممارسة السلطة بشكل عام؟ وما مدى تأثير هذه التجربة على التنمية السياسية والاستقرار السياسي في البلدين؟، وتتفرع هذه الإشكالية إشكاليات فرعية:

- ما هي الظروف التي ولدت فيها تجربة الائتلاف الحكومي في الجزائر، وحكومة التناوب التوافقي في المغرب؟ وما هي العوامل التي ساعدت على تشكيل هذا النوع من الحكومات في البلدين؟

- ما هي الأسباب والعوامل التي دفعت السلطة الحاكمة في البلدين إلى طرح مبادرة تشكيل ائتلاف حكومي في الجزائر وحكومة تناوب توافقي في المغرب؟ وما هي الدوافع والأسباب التي جعلت بعض الأحزاب السياسية تقبل المشاركة في هذه الحكومات، وترفض أحزاب أخرى المشاركة فيها؟ وما هو الطرف الأكثر استفادة من تشكيل الائتلاف الحكومي في الجزائر وحكومات التناوب التوافقي في المغرب؟

اختارت هذا البحث لدراسة ظاهرة الائتلاف الحكومي في الجزائر والمغرب كمجال مكاني لدراسة هذه الظاهرة في إطار الدراسة المقارنة، ومن أهم مبررات اختيار الدراسة لهاتين الدولتين يرجع إلى كونهما نموذجين مناسبين لدراسة ظاهرة الائتلاف الحكومي في دول العالم الثالث على الرغم من حداثة التجربة فيهما، التي تزامن ظهورها في الدولتين معا بعد الانتخابات التشريعية لعام 1997، مع الإشارة

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

إلى أن تجربة تشكيل حكومات ائتلافية في المغرب

التي عرفت تشكيل هذا النوع من الحكومات لأول مرة في تاريخها عام 1997 على خلاف المغرب التي عرفت تشكيل حكومات ائتلافية عقب الاستقلال، غير أن ما يميز الحكومة التي تشكلت في المغرب بعد تشريعات 1997 عن سابقتها هو مشاركة أحزاب المعارضة في الحكومة بعد سنوات طويلة من تهميشها، ولهذا اصطلح عليها في المغرب بحكومة التناوب التوافقي.

وعلى هذا الأساس تحدد الدراسة المجال الزمني لدراسة ظاهرة الائتلاف الحكومي في الجزائر والمغرب من سنة 1997 إلى غاية 2007، اختارت الدراسة سنة 1997 كمحطة بداية لدراسة الائتلاف الحكومي في البلدين لكون أن سنة 1997 أجريت فيها في البلدين انتخابات تشريعية، أفرت تشكيل أول ائتلاف حكومي في الجزائر في جويلية 1997، وتشكيل أول حكومة تناوب توافقي في المغرب في فيفري 1998، واستمر تشكيل حكومات ائتلافية في الجزائر، وتشكيل حكومات تناوب توافقي في المغرب بعد الانتخابات التشريعية التي شهدتها الدولتين معا عام 2002، و2007 و2009، غير أن هذه الدراسة اختارت التوقف في دراستها للائتلافات الحكومية في البلدين عند تشريعات 2007 .

وتصنف هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التفسيرية، تعتبر دراسة وصفية لأنها تحاول وصف واستكشاف ظاهرة الائتلاف الحكومي في الدولتين محل الدراسة، وتعد دراسة تفسيرية لأنها تحاول البحث عن أهم العوامل التي تدفع الأحزاب السياسية إلى المشاركة في الائتلافات الحكومية في الدولتين محل الدراسة، وتسعى الدراسة أيضا إلى تفسير أسباب نجاح واستقرار الائتلافات الحكومية أو فشلها وعدم استقرارها في الدولتين معا.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، تستند الدراسة على الفرضيات العلمية التالية:  
1- الفرضية الأولى: هناك علاقة بين تشكيل الائتلافات الحكومية وسعي الأحزاب السياسية في الجزائر والمغرب إلى الحصول على الحقائق الوزارية والتأثير في البرامج والسياسات الحكومية.

## 2- الفرضية الثانية: هناك علاقة بين تشكيل

وحكومات التناوب التوافقي في المغرب والظروف السياسية التي عرفتها الدولتين مع مطلع التسعينات

3- الفرضية الثالثة: هناك علاقة بين تشكيل الائتلافات الحكومية في الجزائر وحكومات التناوب التوافقي في المغرب وتحقيق الاستقرار السياسي في الدولتين.

4- الفرضية الرابعة: كلما كانت هناك أحزاب سياسية متقاربة في توجهاتها السياسية وبرامجها الحزبية في البلدين، كلما كان الائتلاف الحكومي يميل إلى الاستقرار والاستمرار.

5- الفرضية الخامسة: كلما كانت هناك أحزاب سياسية تختلف في توجهاتها السياسية وأهدافها وبرامجها الحزبية، كلما كان الائتلاف الحكومي في البلدين يميل إلى عدم الاستقرار.

اعتمدت هذه الدراسة لدراسة الائتلاف الحكومي في الدولتين على تكاملية منهجية تتمثل فيما يلي: المنهج المقارن الذي يعرفه "جون ستيوارت ميل": "بأنه دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة"، ويهدف هذا المنهج إلى إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر محل المقارنة، مع افتراض وجود قدر من التشابه والاختلاف بين هذه الظواهر. وتستعمل هذه الدراسة أيضا الاقتراب المؤسسي الذي جاء به "صاموئيل هانتنغتون"، ويولي هذا اقتراب أهمية كبيرة للبعد المؤسسي لدراسة الظواهر السياسية مع أخذه في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والثقافية والسياسية التي توجد فيها المؤسسة، كما يركز أيضا على هيكل المؤسسة وأبنيتها بالإضافة إلى علاقتها بالمؤسسات الأخرى، ولهذا تعتمد عليه هذه الدراسة في دراسة عمليات تشكيل الحكومات الائتلافية، دراسة أبنية هذه الحكومة، خصائصها وتأثيراتها على عملية رسم السياسة العامة وفعالية أداء الحكومة ويؤثر هذا بدوره على أداء النظام السياسي واستقراره بشكل عام.

وتم الاعتماد في هذه الدراسة على أطر تحليلية ونظريات تساعد على دراسة الائتلاف الحكومي كاستعمال نظرية اللعب لأنها مناسبة لدراسة التحالفات والمنافسة

الحزبية، ودراسة التكتلات البرلمانية خاصة وأن التحالف أو الائتلاف لتحصيل المكاسب، ويطلق على النوع من النظريات في اللغة الانجليزية مصطلح : Game Cooperative Theory، وتفترض نظرية اللعب أن الموقف محل الدراسة يتكون من فاعلين ومن قواعد تحكم طريقة اللعب وتحدد مركز الخاسرين والمنتصرين.

وهناك مجموعة من الأهداف العلمية تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها من خلال دراسة الائتلاف الحكومي في الجزائر والمغرب أهمها - اختبار الفرضيات التي تحاول الدراسة الإجابة عنها. - الكشف عن أهم الجوانب المتعلقة بموضوع الائتلاف الحكومي من خلال تقديم وصف شامل ودقيق للموضوع، ومعالجته من كل جوانبه. - التعرض بشكل تفصيلي إلى وصف وتفسير عملية تشكيل الائتلاف الحكومي في البلدين محل الدراسة باستخدام المنهج المقارن لإبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الائتلافات الحكومية التي تتشكل في الجزائر و حكومات التناوب التوافقي التي تعرفها المغرب، و البحث في العوامل المسؤولة عن جوانب الاختلاف والتشابه. - تحاول الدراسة أيضا أن تقدم أكبر قدر ممكن من المعلومات للإلمام بأهم جوانب الموضوع بهدف تقديم كم معلوماتي معتبر للمكتبات سواء ما تعلق بالإطار النظري أو الإطار التطبيقي خاصة وأن هذا النوع من الدراسات قليل ونادر في الدراسات العربية بشكل عام نظرا لحدثة التجربة في الدولتين محل الدراسة.

أما الأهداف العملية لهذه الدراسة تهدف بالدرجة الأولى إلى مساعدة الممارسين أو السياسيين خاصة للتعرف على خصوصية تشكيل الائتلاف الحكومي في الدولتين، والتعرف عن خصائص هذه الائتلافات وإبراز الفرق بينها وبين الائتلافات الحكومية التي تتشكل في النظم السياسية الغربية، والكشف أيضا على الجوانب الايجابية والسلبية للتجربة في البلدين لإدراك أهم العوامل المسؤولة عن قصور أو نجاح الائتلاف الحكومي في الجزائر والمغرب، وبذلك تكون هذه الدراسة مرشدا

للسياسيين و الأحزاب السياسية خاصة أثناء تعامه  
في الدولتين.

وللإجابة عن المشكلة البحثية المتعلقة بالموضوع، تتبّع هذه الدراسة خطة بحثية تتكون من مقدمة تعرضت فيها إلى الإطار العام لموضوع الائتلاف الحكومي وثلاثة فصول، يتناول الفصل الأول الإطار النظري لدراسة الائتلاف الحكومي، ويركز هذا الفصل من خلال المباحث التي يتضمنها على تحديد مفهوم الائتلاف الحكومي في المبحث الأول، ويتعرض في المبحث الثاني إلى أنواع الائتلاف التي يميز من خلالها بين الائتلاف الحكومي وأنواع الائتلاف الأخرى، ويبرز العلاقة بينها، وحاولت الدراسة في المبحث الثاني البحث في دوافع الأحزاب للمشاركة في الائتلافات الحكومية، ونظرا للدور الذي تلعبه النظم الحزبية والنظم الانتخابية في عملية تشكيل الائتلافات الحكومية، يتعرض المبحث الثالث إلى إبراز أثر النظم الانتخابية والحزبية على تشكيل الائتلافات.

تختلف ظروف وعوامل تشكيل الائتلافات الحكومية في النظم السياسية لدول العالم الثالث عنها في النظم الغربية السياسية، ولهذا حاولت الدراسة في الفصل الثاني التركيز على دراسة ظروف وعوامل تشكيل الائتلاف الحكومي في الجزائر والمغرب تكوين حكومة التناوب التوافقي في المغرب من خلال البحث في التعرض للظروف السياسية والتحولات السياسية التي شهدتها الدولتين مع مطلع التسعينات التي كان لها أثر على الحياة السياسية في البلدين، دفعت بالنظام السياسي في البلدين إلى إجراء مجموعة من الإصلاحات الدستورية والسياسية التي مهدت الطريق أمام تشكيل الائتلافات الحكومية في الجزائر، وحكومات التناوب التوافقي في المغرب خاصة ما تعلق بتغيير النظام الانتخابي في البلدين الذي كان له أثر بارز خاصة في المغرب على تشكيل هذا النوع من الحكومات في البلدين.

وتناولت الدراسة في الفصل الثالث الذي يعتبر من أهم الفصول بنية وطبيعة الائتلافات الحكومية في الجزائر والمغرب من خلال دراسة بنية وطبيعة هذه الائتلافات وإبراز أثرها على استقرار وبرامج الحكومات في الدولتين، وخلصت

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الدراسة في الخاتمة بعد دراستها للائتلافات الحزبية  
التي تشكلت في الجزائر والمغرب منذ عام 1997 إلى مجموعة من الاستنتاجات  
والنتائج تبرز فيها خصوصية تشكيل هذا النوع من الحكومات في البلدين من خلال  
مقارنتها بالائتلافات الحكومية التي تعرفها النظم السياسية الغربية التي تعد تجارب  
عريقة في تشكيل هذا النوع من الحكومات، ومقارنة تشكيل الحكومات الائتلافية في  
الجزائر وحكومات التناوب التوافقي في المغرب باعتبار الدراسة دراسة مقارنة بين  
الدولتين.

## الفصل الأول : الإطار النظري للائتلاف الحكومي.

### المبحث الأول: مفهوم الائتلاف الحكومي.

المطلب الأول: تعريف الائتلاف الحكومي.

المطلب الثاني: أنواع الائتلاف.

### المبحث الثاني: دوافع مشاركة الأحزاب في الائتلاف الحكومي.

المطلب الأول: الحصول على الحقائق الوزارية.

المطلب الثاني: التأثير في البرامج والسياسات الحكومية.

### المبحث الثالث: دور النظم الانتخابية والحزبية في تشكيل الائتلاف الحكومي

المطلب الأول: دور النظم الانتخابية.

المطلب الثاني: دور النظم الحزبية.

### المبحث الرابع: مراحل تشكيل الائتلاف الحكومي.

المطلب الأول: تحديد أطراف الائتلاف (الأحزاب).

المطلب الثاني: التفاوض والمساومة بين أطراف الائتلاف.

المطلب الثالث: توزيع الحقائق الوزارية بين أطراف الائتلاف.



[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

تعتبر ظاهرة الائتلاف أو التحالف ظاهرة إن

سياسية لأنها تعتبر نمط من أنماط السلوك التعاوني الإنساني وهذا ما نعبر عليه هذه المقولة: "عندما كان هناك شخص واحد في العالم عرف السلام، وعندما كان هناك شخصين عرف الصراع، وعندما كان هناك ثلاثة أشخاص عرفت التحالفات"، ونظرا لأهمية هذه الظاهرة وانتشارها في الكثير من النظم السياسية خاصة النظم السياسية لدول أوروبا الغربية، توجهت جهود الباحثين في حقل العلوم السياسية إلى دراسة ظاهرة الائتلاف السياسي القائم بين مجموعة من الأحزاب السياسية التي تسعى من وراء هذا الائتلاف إلى تشكيل حكومات ائتلافية تشترك فيها هذه الأحزاب لممارسة السلطة.

### المبحث الأول: مفهوم الائتلاف الحكومي

يواجه الباحث أثناء تحديده لمفهوم الائتلاف مشكلة على مستوى المصطلحات خاصة أثناء استعمال مصطلحي الائتلاف و التحالف، فهناك من يستعملهما كمصطلحين مترادفين يشيران إلى معنى واحد لغة واصطلاحا، وهناك من يميز بينهما و لهذا يجب تحديد معنى كل منهما، ويوجد إلى جانب مصطلح الائتلاف ومصطلح التحالف مصطلحات أخرى تقترب معانيها من معنييهما مثل مصطلح التعاون، الاتحاد، الاتفاق، الترابط وغيرها من المصطلحات التي يجب التطرق إليها للتمييز بينها وبين مصطلحي الائتلاف و التحالف .

### المطلب الأول: تعريف الائتلاف الحكومي

يتطلب تحديد تعريف الائتلاف الحكومي التطرق إلى تعريف مصطلحي الائتلاف و التحالف لغة واصطلاحا للتمييز بينهما من خلال الرجوع إلى قواميس اللغة العربية واللغات الأجنبية خاصة قواميس العلوم السياسية التي تضبط لنا بشكل دقيق التعريف الاصطلاحي لهذه المصطلحات، ويتطلب تحديد تعريف الائتلاف الحكومي أيضا تعريف الحكومة وتحديد أنواعها، ويتعرض هذا المطلب إلى تحديد الإطار المفاهيمي لمصطلح الائتلاف الحكومي.

### أ- التعريف اللغوي لمصطلحي الائتلاف و التحالف:

**1. التعريف اللغوي لمصطلح الائتلاف:** يشتق مصطلح الائتلاف لغة من مصدر الفعل ائتلف وهو الاتفاق والاجتماع والانضمام فيقال: ائتلف القوم أي تقاربت طباعهم واجتمعوا وانفقوا،

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

ويقال أيضا: ائتلفت العناصر في هذه المادة أي امتزجت

لفظ "إيلاف" في سورة قريش: "إيلاف قريش إيلافهم"، والإيلاف هو اجتماع قريش في بلدهم آمنين<sup>2</sup>، ويقال أيضا ائتلاف الأحزاب السياسية في الحكومة أي اتفاقها على الاشتراك في تشكيل حكومة ائتلافية<sup>3</sup>.

## 2. التعريف اللغوي لمصطلح التحالف:

يشترك مصطلح التحالف من مصدر الفعل تحالف أي حلف كل منهم على أن ينصر بعضهم بعضا، والتحالف بهذا المعنى هو التعاهد والتآزر والتناصر<sup>4</sup>، ويشير التحالف أيضا إلى تعاون أو اتحاد يقوم بين مجموعة من الأفراد أو أحزاب أو دول فنقول عن حكومة تحتوي على جميع الأحزاب بأنها حكومة تحالف أو اتحاد وطني.

ونظرا لهذا التقارب الكبير بين المعنى اللغوي لمصطلحي الائتلاف والتحالف يتم استعمالهما في الغالب كمصطلحين مترادفين، فيقال ائتلف أي قام بتشكيل تحالف، ولهذا يشير كل من مصطلح الائتلاف أو التحالف إلى التعاون للقيام بعمل جماعي لتحقيق أهداف مشتركة<sup>5</sup>، وقد يكون الائتلاف أو التحالف بين مجموعة من الأحزاب فيقال ائتلفت الأحزاب أي تحالفت<sup>6</sup>، وقد يكون بين مجموعة من الدول فيقال ائتلاف أو تحالف اقتصادي، سياسي، تجاري بهدف تحقيق مصالح جماعية مشتركة<sup>7</sup>.

وفي اللغتين الأجنبية الفرنسية والانجليزية يستعمل كذلك مصطلحي "الائتلاف" و"التحالف" "alliance"، "coalition" كمصطلحين مترادفين يشيران إلى نفس المعنى .

## ب- التعريف الاصطلاحي لمصطلحي "الائتلاف" و"التحالف":

### 1. التعريف الاصطلاحي للائتلاف:

عرف قاموس أوكسفورد الانجليزي الائتلاف بأنه: "تحالف مؤقت بين أحزاب مختلفة تسعى من خلال المشاركة في هذا الائتلاف إلى تحقيق هدف معين والحصول على

<sup>1</sup> عصام نور الدين، معجم نور الدين الوسيط: عربي-عربي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط. 2005، 1)، ص. 19.

<sup>2</sup> الإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، تفسير القرآن الكريم العظيم، ج. 4 (القاهرة: دار الدعوة الإسلامية، ط. 1، 2004)، ص. 691.

<sup>3</sup> عصام نور الدين، مرجع سابق، ص. 19.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص. 340.

<sup>5</sup> Le Petit Larousse illustré, (Paris: Cahier Thématique Chronologie Universelle, 2007), p. 259

<sup>6</sup> س. م. لحام: لغة عربية، أفرح: لغة فرنسية، القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية: انجليزي-فرنسي-عربي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط. 1، 2004)، ص. 63.

<sup>7</sup> Huan Wang, Type of political coalition (New York :Department of politics, 2005), p. 7

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

مجموعة من المكاسب والفوائد واقتسامها بين Thibaut و"كيللي" "Killy" الائتلاف بأنه: "تعاون بين حربيين او اخنر ونوحيد جهودهما من أجل تحقيق هدف مشترك والتأثير على تصرفات وسلوكات أحزاب أخرى لا تنتمي لهذا الائتلاف"<sup>2</sup>، وميز "موريس دوفارجيه" "Duverger Maurice" بين مصطلح الائتلاف "coalition" و مصطلح التحالف "alliance"، فقد أطلق مفهوم الائتلاف على التعاون المؤقت بين الأحزاب السياسية الذي يستمر مدة زمنية قصيرة، في حين استعمل مفهوم التحالف للإشارة إلى التعاون أو الاتحاد الذي يستمر مدة زمنية طويلة<sup>3</sup>، أما "قامسن"<sup>4</sup> "Gamson" فقد عرف مفهوم الائتلاف في مقال نشره سنة 1961 بأنه: "تحالف مؤقت وظرفي بين مجموعة من الأفراد أو مجموعات لها أهداف مختلفة تسعى إلى تحقيقها من خلال هذا التحالف"<sup>4</sup>، ولم يختلف "فانس ليميو"<sup>5</sup> "Vincent Limieux" عن سابقه في تحديده لمفهوم الائتلاف، حيث انطلق في تعريفه للائتلاف من مفهوم التحالف واعتبر الائتلاف نوع من أنواع التحالفات يشير إلى مجموعة من الأفراد أو الجماعات تربطهم في نفس الوقت علاقات تعاون وعلاقات تنافس وصراع، تمكنهم علاقات التعاون من الحصول على مكاسب كبيرة لا يمكنهم الحصول عليها بدون المشاركة في التحالف، في حين تهدد علاقات التنافس والاختلاف استمرار وبقاء هذا التحالف<sup>5</sup>.

ويشير مفهوم "الائتلاف" في العلاقات الدولية إلى اجتماع الدول وتكتلها لتحقيق هدف جماعي مشترك مثل محاربة دولة أو مجموعة من الدول<sup>6</sup>، ويشير مفهوم الائتلاف أيضا إلى أحد صور التعاون الدولي غير الرسمي الذي يهدف إلى توحيد القدرات بغية تنفيذ قرار معين متفق عليه دون وجود اتفاق رسمي بين الأطراف في هذا الشأن، ويطلق على هذا النوع من الائتلافات تسمية الأحلاف الواقعية<sup>7</sup>. ويطلق مفهوم الائتلاف أيضا على مجموعة الدول

<sup>1</sup> Anthony T. Cobb, "A social Psychological Approach to coalition membership :An expectancy model of individual choice," **Group et Organisation Management**, Nov. ,2007, pp.296-297

<sup>2</sup> Louis Nieuwmeijer, **Negotiation :Methodology and training** (Pretoria :HSRC Publishers,1992),p.138

<sup>3</sup> Maurice Duverger, **les parties politiques** ( Paris : Librairie Armand Colin,5ème éd.,1964),p.365

<sup>4</sup> Michel O' neill, Vincent Limieux et al., "Coalition theory as a Framework for understanding and implementing intersectoral health –related interventions," **Oxford University Press** Vol.12,N°.1,p.81

<sup>5</sup> Vincent Limieux, "Réseaux et coalition," **L'année Sociologique**, Vol."47,N°.1,1997,p.13

<sup>6</sup> أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: انجليزي-فرنسي-عربي (بيروت: مكتبة لبنان، 1978)، ص.66  
<sup>7</sup> ممدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية (الإسكندرية: مكتبة مديولي، 1997)، ص.137-138

المتفقة في المصالح والمواقف حول بعض القضايا:  
المحور<sup>1</sup>.

### 2. التعريف الاصطلاحي للتحالف:

يعرف مصطلح العلوم الاجتماعية **التحالف** بأنه ارتباط قائم بين شخصين أو جماعتين أو أكثر في إطار جماعة مشتركة تواجه قوى أخرى معارضة لها وبهذا المعنى يمكن التحدث عن تحالف بين القادة السياسيين أو الأحزاب، ويستخدم هذا المصطلح في السياسة الدولية ليشير إلى شكل من أشكال الأنساق التعاونية فيما بين الدول، ويعرف "اوسكود" "Oskod" التحالف على أنه اتفاق رسمي تتعهد بموجبه مجموعة من الدول بأن تتعاون فيما بينها في مجال الاستخدام المشترك لقدراتها العسكرية ضد دولة معينة أو مجموعة من الدول، وتلتزم عادة بمقتضاه الدول الموقعة عليه باستخدام القوة أو التشاور بشأن استخدامها في ظل ظروف معينة، وقد يمتد مجال التعاون بين أطراف الحلف من المجال العسكري إلى مجالات أخرى<sup>2</sup>.

وتوجد مصطلحات أخرى قريبة في المعنى من مصطلحي الائتلاف والتحالف مثل مصطلح التعاون الذي يشير إلى عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي، ويعنى به وجود اتفاق عام في الأهداف التي يحقق إنجازها مكاسب لكل طرف ويتطلب التعاون والتنسيق والتشاور، وقد يكون التعاون بطريقة مباشرة من خلال القيام بأنشطة مترابطة ومتشابهة في صورة جماعية، وقد يكون بصورة غير مباشرة من خلال إنجاز أنشطة غير متشابهة تكمل بعضها البعض وهي تؤدي جميعا هدفا مشتركا<sup>3</sup>. ويقصد بمصطلح بمصطلح الاتحاد جعل شيئين اثنين شيئا واحدا أو كالثيء الواحد، ويقال إتحاد سياسي وقانوني أي انضمام دولتين أو أكثر في وحدة سياسية واحدة، أما الاتفاق فهو الاتحاد والتقارب والتوافق أي التواطؤ على الأمر وعدم النزاع أو الاختلاف فيه<sup>4</sup>.

ومن خلال هذه التعاريف التي وضعت لتحديد مفهوم الائتلاف ومفهوم التحالف نخلص إلى أن كلا المصطلحين (الائتلاف والتحالف) يشيران لنفس المفهوم ونفس الظاهرة ويمكن

<sup>1</sup> أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص. 16.

<sup>2</sup> ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سابق، ص. 137-138.

<sup>3</sup> إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية: عربي- إنجليزي (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005)، ص. 59.

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

استعمالهما كمصطلحين مترادفين، غير أن هناك بعد

التحالف إلى حالة وسطى بين الائتلاف والاتحاد، فهو أسد من الائتلاف في درجة ارتباط أعضائه وأضعف من الاتحاد. أما الائتلاف فهو الحد الوسط بين التحالف وحسن العلاقات، كما أن التحالف أطول عمرا في بقائه واستمراره من الائتلاف، وغالبا ما يطلق مفهوم التحالف على التعاون الدولي، ويطلق مفهوم الائتلاف على التعاون الحزبي.

واستنتاجا مما سبق، يمكن أن نعرف الائتلاف أو التحالف بصفة عامة بأنه: "عملية التعاون السياسي القائم بين مجموعة من الأفراد أو الجماعات تجمعهم مصالح مشتركة وتربطهم علاقات المصلحة التي تفرض على أطراف الائتلاف تقديم التنازلات وتبادل الالتزامات بينهم داخل الائتلاف مقابل تقسيم مكاسب الائتلاف على جميع أطرافه<sup>1</sup>.

### ج- تعريف الحكومة وأنواعها:

#### 1. تعريف الحكومة:

كثيرا ما يجري الخلط بين مفهوم الحكومة ومفهوم الدولة، ويشير مفهوم الدولة إلى شخص اعتباري أو معنوي، وهي عبارة عن مؤسسة سياسية واجتماعية كبيرة تتكون من مجموعة من المؤسسات التي لها كيان عضوي ووظيفي<sup>2</sup>. ويشير مفهوم الحكومة إلى أربعة معاني، يقصد بها في معناها الواسع حسب تعريف "إيميليو ويلامز Imilieu williams" نظام الحكم أو طريقة ممارسة السلطة، وتحدث هنا عن أشكال ممارسة الحكم<sup>3</sup>. ويشير مصطلح الحكومة في معناها الثاني إلى مجموع الهيئات أو المؤسسات الحاكمة التي تختص بتسيير شؤون الدولة، وتشمل السلطات العامة الثلاث: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وهناك من يضيف سلطة رابعة وهي سلطة الإعلام والصحافة التي لها تأثير كبير على الرأي العام<sup>4</sup>، تختص السلطة التشريعية بوظيفة التشريع وسن القوانين والمصادقة على مشاريع السياسة العامة ووظيفة الرقابة على الجهاز التنفيذي أثناء تنفيذه للقوانين، وتتولى السلطة التنفيذية تنفيذ القوانين وإدارة المرافق العامة، أما السلطة

<sup>1</sup>Huan Wang, Op.Cit.,p.1

<sup>2</sup> محمد نصر مهنا، في النظام الدستوري والسياسي-دراسة تطبيقية (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط.1، 2005)، ص.307

<sup>3</sup> محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياها (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990)، ص.49

<sup>4</sup> عيد الهادي بوطالب، المرجع في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية (الدار البيضاء: دار الكتاب، 1979)، ص.176

القضائية فتختص في الفصل في المنازعات بين الأفراد على تطبيق القوانين.

يشير المعنى الثالث للحكومة وهو الشائع إلى السلطة التنفيذية فقط دون السلطتين التشريعية والقضائية، وتعتبر الحكومة بهذا المعنى سلطة من بين السلطات العامة ومؤسسة من مؤسسات الحكم تجسد الجهاز التنفيذي الذي يختص بتنفيذ القوانين بما يحتويه من مؤسسات متفرعة عنه أو تابعة له، ويشمل هذا الجهاز جميع الأفراد والمؤسسات المختصة في رسم السياسة العامة وتنفيذ القوانين، وتضم كل من رئيس الدولة ومجموع الوزراء برئاسة الوزير الأول أو رئيس الحكومة بالإضافة إلى المجالس المحلية والولائية والبلدية التي تختص بتنفيذ القانون على المستوى المحلي<sup>1</sup>.

أما المعنى الرابع للحكومة فهو يشير إلى المعنى الضيق لها، إذ يطلق مصطلح الحكومة على جهاز من أجهزة السلطة التنفيذية فقط ويقصد بها الوزارة، وتوجد هذه الهيئة في النظام البرلماني، تتكون الوزارة من مجموعة من الوزراء يرأسهم رئيس الحكومة الذي يطلق عليه في بعض الدول اسم الوزير الأول. وقد يطلق لفظ الوزارة على هيئة جماعية تختص في مجال معين، وتتكون من مجموعة من المساعدين أو المستشارين يرأسهم وزير معين مثل وزارة الصحة، وزارة الصناعة... الخ.

تمارس السلطة التنفيذية اختصاصات سياسية وإدارية حددها "جانر" "Djarner" في الوظائف التالية: وظيفة إدارة الشؤون الخارجية، وظائف عسكرية باعتبارها مسؤولة عن حفظ النظام والأمن الداخلي والخارجي للدولة، وتؤدي أيضا وظائف إدارية ومدنية كتقديم الخدمات العامة للمواطنين وتنظيم الإدارة العامة<sup>2</sup>، وتستعمل هذه الدراسة مصطلح الحكومة بمعنى "السلطة التنفيذية".

### 2. أنواع الحكومات (السلطة التنفيذية):

تتعد معايير تصنيف السلطة التنفيذية، يمكن تصنيفها حسب عدد الهيئات التي تمارس السلطة التنفيذية وطبيعة العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية (البرلمان) إلى:

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص. 175.

<sup>2</sup> محمد عبد المعز نصر، في النظريات والنظم السياسية (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981)، ص. 529-531.

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

- حكومة رئاسية: يوجد هذا النوع من الحكومات في  
بأحادية السلطة التنفيذية واستقلاليتها عن السلطة التشريعية في اداها لوظائفها، ويعوم رئيس  
الدولة بتعيين أعضاء الحكومة بعيدا عن تأثير البرلمان.
- حكومة برلمانية: يوجد هذا النوع من الحكومات في النظم البرلمانية، وتتميز بثنائية السلطة  
التنفيذية، ويتم اختيار أعضاء هذه الحكومة من الأغلبية البرلمانية، وتتعاون السلطة التنفيذية  
مع السلطة التشريعية لأداء وظائفها.
- حكومة شبه رئاسية: يوجد هذا النوع من الحكومات في النظم شبه الرئاسية، وتجمع هذه  
الحكومة بين خصائص الحكومة الرئاسية والحكومة البرلمانية.
- حكومة الجمعية: يوجد هذا النوع من الحكومات في نظم حكومة الجمعية، تمارس فيه  
السلطة التنفيذية هيئة جماعية تضم عدد من الوزراء يرأسهم رئيس، ويتم تعيينهم من طرف  
البرلمان، وتخضع الحكومة أثناء تشكيلها وممارستها لوظائفها للبرلمان بشكل تام<sup>1</sup>.  
تصنف الحكومة حسب عدد الأحزاب التي تشكلها إلى:
- حكومة الأغلبية البرلمانية: غالبا ما تتشكل هذه الحكومة من حزب واحد يحوز بمفرده  
على الأغلبية البرلمانية، ويشرف على أغلب الحقائق الوزارية في الحكومة، وهذا ما يضمن  
استقرار الحكومة واستمرارها، ويوجد هذا النوع من الحكومات في نظم الثنائية الحزبية.
- حكومة ائتلافية: تتكون هذه الحكومة من مجموعة من الأحزاب المتحالفة فيما بينها  
للحصول على الأغلبية البرلمانية، وغالبا ما تتشكل هذه الحكومة في نظم التعددية الحزبية.
- حكومة الأقلية: تتكون هذه الحكومة من حزب واحد يملك عدد من المقاعد البرلمانية يقل  
عن الأغلبية، ومع ذلك فهو يشكل حكومة تسعى إلى كسب تأييد الأحزاب الموجودة في  
البرلمان حتى تضمن استقرارها واستمرارها<sup>2</sup>، ويظهر هذا النوع من الحكومات في حالة  
عجز حصول أي حزب من الأحزاب على الأغلبية البرلمانية في الانتخابات وفشل الأحزاب  
في بناء ائتلافات لتشكيل الحكومة.

<sup>1</sup> Thomas Poguntke, "The presidentialization of parliamentary democracies :acontradition in terms," **Paper prepared for presentation at the ECPR workshop the presidentialisation of parliamentary democracies**, Copenhagen, April 2000, pp.2-6

<sup>2</sup> Michael Laver, Kenneth A. Shepsle, **Making and Breaking Government :Cabinets and legislatures in parliamentary democracies**(New York :Cambridge University, Second publication, 2004), p.262

## د- تعريف الائتلاف الحكومي:

الائتلاف الحزبي هو تعاون مؤقت بين الأحزاب السياسية لتحقيق أهداف مشتركة<sup>1</sup>، وتهدف الأحزاب السياسية من وراء تشكيل الائتلافات الحزبية إما للفوز في الانتخابات وتسمى ائتلافات انتخابية، أو لتشكيل حكومات وتسمى ائتلافات حكومية، أو بهدف دعم وتأييد حكومة ما وتسمى ائتلافات برلمانية.

يعرف **الائتلاف الحكومي** بأنه تحالف حزبين أو أكثر لتشكيل حكومة في حالة عدم حصول أي حزب من الأحزاب السياسية بمفرده على الأغلبية البرلمانية التي تمكنه من تشكيل حكومة بنفسه<sup>2</sup>، ولهذا تجد الأحزاب السياسية نفسها مضطرة إلى التعاون والائتلاف مع أحزاب أخرى التي تتفاوض معها لتشكيل حكومات ائتلافية<sup>3</sup>، وتسعى الأحزاب السياسية من خلال مشاركتها في الائتلافات الحكومية إلى الحصول على الحقائق الوزارية التي تمكنها من ممارسة السلطة وتطبيق برامجها السياسية من خلال التأثير في عملية رسم السياسة العامة وصياغة البرامج الحكومية بما يتوافق مع برامجها السياسية<sup>4</sup>.

تتشكل الحكومات الائتلافية من مجموعة من الأحزاب السياسية التي تتحالف بينها برلمانيا وحكوميا على أن تحتفظ أحزاب الائتلاف بمبادئها وبرامجها مع اتفاقها على إيجاد برنامج حكومي مشترك يؤلف بينها مؤقتا<sup>5</sup>، وقد تكون الأحزاب المتحالفة متقاربة في توجهاتها وبرامجها هذا ما يسهل عملية تشكيل الائتلاف البرلماني والحكومي، في حين يصعب تشكيل الائتلافات الحكومية في حالة اختلاف مبادئ وبرامج الأحزاب السياسية هذا ما يعيق عملية التفاوض والمساومة بينها غير أنها تكون مجبرة على العمل معا لتحقيق مصالح جماعية مؤقتة من خلال إيجاد ميكانيزمات أو آليات لتوطيد الثقة والتعاون بينها مع احتفاظها بمبادئها وخصائصها داخل الائتلاف<sup>6</sup>. تشارك أحزاب الائتلاف الحكومي في وضع البرنامج الحكومي الذي يعكس وجود تشابه وتقارب في توجهات وبرامج وأهداف الأحزاب

<sup>1</sup> إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص.7.

<sup>2</sup> Maurice Duverger, Op.Cit., p.365

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Peter Mukidi Walubiri, "Alliance and Agreements of tolerance as a pre-condition for coalition governments : experience from Uganda." **A Paper presented at regional conference on political parties and democratisation in East Africa**, impala hotel, Arusha, 25,27/08/2005, p.1

<sup>5</sup> محمد طه بدوي، ليلى أمين مرسي، **مدخل إلى علم السياسة** (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2001)، ص.297.

<sup>6</sup> Peter Mukidi Walubiri ,Op.Cit., p.1



[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

المتحالفة ويحقق الفائدة لجميع أطراف التحالف<sup>1</sup>، وت

ملزمة بتطبيق هذا البرنامج، ولكن قد تعجز الحكومات الائتلافية في بعض الحالات عن الاتفاق على سياسة حكومية جماعية هذا ما يؤثر سلبا على الاستقرار الحكومي وفعالية أداء الحكومات<sup>2</sup>.

تلجأ الأحزاب السياسية قبل تشكيل الائتلافات الحكومية إلى التسوية والمساومة فيما بينها وتقديم التنازلات، حيث يسعى كل حزب سياسي فائز في الانتخابات إلى تحقيق مصالحه وتعيين أعضائه في المناصب الحكومية الهامة ولهذا يكون التنافس الحزبي كبيرا في هذا النوع من الحكومات على الوزارات الحكومية التي توزع على أطراف الائتلاف حسب حجم أو وزن كل حزب داخل البرلمان الذي يقاس بعدد المقاعد البرلمانية التي تحصل عليها<sup>3</sup>.

تتشكل الحكومات الائتلافية بشكل كبير في النظم البرلمانية ذات التعددية الحزبية خاصة التي تأخذ بنظام التمثيل النسبي<sup>4</sup> لأن تشكيل الحكومات الائتلافية في هذا النوع من النظم ضروريا حتى تضمن الحكومة ثقة الأغلبية البرلمانية التي تمكنها من تمرير مشاريعها والمحافظة على استقرارها وبقائها، في حين أن النظم الرئاسية ذات التعددية الحزبية نادرا ما تتشكل فيها الائتلافات الحكومية لأن تشكيل الحكومة وأدائها لوظائفها في هذا النوع من النظم لا يحتاج إلى تمتعها بالأغلبية البرلمانية ولكن حصولها على تأييد الأغلبية يساعدها على تجنب الأزمات الحكومية، ويضمن لها مصادقة البرلمان على مشاريعها<sup>5</sup>، كما تعيق طبيعة النظام الرئاسي أيضا عملية تشكيل الائتلافات الحكومية لأنها لا تشجع على قيام التعاون السياسي بين الأحزاب خاصة في ظل السلطات الواسعة الممنوحة لرئيس الدولة في تسيير الحكومة الذي توكل إليه مهمة اختيار أعضاء الحكومة بعيدا عن تأثير البرلمان هذا ما يجعل دور الوزراء ضعيفا مقارنة بدور الرئيس.

يؤدي رئيس الدولة في النظم الرئاسية في حالة تشكيل ائتلافات حكومية دورا كبيرا في عملية تشكيل هذه الائتلافات لأن أي ائتلاف حكومي لا يمكن أن يتشكل دون تأييد ودعم

<sup>1</sup> Maurice Duverger, Op.cit.,p.367

<sup>2</sup> Quermonne, Op.Cit,pp.181,182

<sup>3</sup> نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة (الأزهر: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1983)، صص. 462، 463.

<sup>4</sup> Charles Debbasch, Jacques Bourdon, Jean Marie Pontier, **Lexique de politique**(Paris :Dalloz éditions Dalloz, 7 éme éd.,2001),p.72

<sup>5</sup> David Altman, "The politics of coalition formation and survival in multiparty presidential democracies: the case of Uruguay :1989-1999," **Party Politics**, vol.6, N°. 3, 2000, p.260

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

رئيس الدولة لهذا الائتلاف، فهو الذي يشرف على مفا

الأحزاب التي سوف تشارك في الائتلاف، ويتمتع حزب الرئيس بموقع جيد داخل الائتلاف لأنه يحوز على عدد كبير من الحقائق الوزارية، ويساعد تقارب التوجهات السياسية لرئيس الدولة وتوجهات الأحزاب الأخرى على تشجيع الأحزاب على المشاركة في الائتلاف الحكومي أو عدم مشاركتها فيه، ورغم ذلك تبقى حالات تشكيل الائتلاف الحكومي نادرة في النظم الرئاسية<sup>1</sup>.

وينتشر تشكيل الحكومات الائتلافية بشكل كبير في المجتمعات المنقسمة أو الانقسامية التي تنسم بتنوع مجتمعي كبير\* والتي يصفها "أرنند ليههارت" "Arland Lijphart" بالنظم التي تتعدد فيها مصادر السلطة<sup>2</sup>، ونظراً للتعدد المجتمعي الكبير الذي تنسم به هذه المجتمعات غالباً ما تتصف بضعف الوحدة الوطنية وعدم الاستقرار السياسي، ولهذا تلجأ هذه المجتمعات بهدف تحقيق الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية إلى تطبيق الديمقراطية التوافقية كبديل عن الديمقراطية التمثيلية أو التنافسية<sup>3</sup> لأن الديمقراطية التوافقية تعد أحد النماذج المقترحة لمعالجة مسألة المشاركة في هذا النوع من المجتمعات<sup>4</sup>، ويتم هذا من خلال تأسيس ميثاق تعاقدي أو دستور توافقي يعكس الحد الأدنى من الاتفاق بين الأطراف<sup>5</sup>، وحسب "أرنند ليههارت" يعد تكوين حكومة ائتلافية أو كارتل حكومي من أهم خصائص الديمقراطية التوافقية، ويضم الكارتل الحكومي جميع المكونات الأساسية للمجتمع الانقسامي (الطوائف أو الاثنيات) إما في شكل تحالف رئاسي، أو في صيغة تحالف حكومي كما هو الحال في النظم البرلمانية، أو من خلال مجلس أو لجنة ذات صلاحيات ووظائف واسعة، ويمكن التحالف الحكومي مختلف الطوائف و الاثنيات من المشاركة والتعاون في حكم البلاد وإدارة

<sup>1</sup> Ibid. p.260

\* المجتمعات المتعددة أو المنقسمة هي المجتمعات التي تتميز بوجود انقسام مجتمعي كبير نتيجة التباينات والانقسامات على أسس واعتبارات دينية أو طائفية أو اثنية أو عرقية، وليست على أسس سياسية بحيث تنتظم بداخلها الأحزاب السياسية ومجموعات المصالح ووسائل الإعلام والمدارس على أساس الانقسامات المميزة له (انظر أمحمد مالكي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب).

<sup>2</sup> أمحمد مالكي، "مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب"، المستقبل العربي، ع.334، 12/2006، السنة التاسعة والعشرين، ص.96-97

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص.95

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص.97

<sup>5</sup> رضوان زيادة، "الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، ع.334، 12/2006، السنة العشرية، ص.83

مؤسساتها بحيث تملك الأقليات السياسية حق الاعتراض  
ما يحول دون سيطرة وهيمنة الأغلبية على عملية صنع القرار.

### المطلب الثاني: أنواع الائتلاف

تتعدد أنواع الائتلافات الحزبية وتختلف نظرا لتعدد معايير تصنيفها، فهناك من يصنفها تصنيفا عموديا على أساس المستويات التي تقام عليها أو على أساس طبيعة أطراف الائتلاف إلى ائتلاف يقام على مستوى الناخبين ويسمى ائتلاف انتخابي، ائتلاف يقام على مستوى الوزراء بهدف تشكيل حكومة ويسمى ائتلاف حكومي، وهناك ائتلاف ينشأ بين الأحزاب في البرلمان ويطلق عليه الائتلاف البرلماني<sup>2</sup>، ويمكن أن يكون الائتلاف ائتلافا انتخابيا وحكوميا وبرلمانيا في نفس الوقت، كما يمكن أن يكون ائتلافا انتخابيا دون أن يصبح ائتلاف حكومي أو برلماني، وأن يتشكل ائتلاف حكومي أو برلماني دون أن يكون من قبل ائتلاف انتخابي<sup>3</sup>. وهناك أحزاب سياسية أخرى ترفض الدخول في أي تحالفات حزبية سواء أثناء الانتخابات أو بعدها، وقد يرجع هذا إلى طبيعة النظام الحزبي والنظام الانتخابي المعمول به في البلد الذي لا يشجع على قيام التحالفات الحزبية، أو قد يرجع إلى اختلاف هذه الأحزاب في توجهاتها وبرامجها السياسية و أهدافها وهذا ما يحول دون ائتلافها<sup>4</sup>.

ويوجد معايير أخرى يمكن الاعتماد عليها لتصنيف الائتلافات بشكل عامة، إذ تصنف حسب طبيعتها إلى ائتلافات سياسية، اقتصادية، عسكرية، عرقية أو إثنية... الخ، وتصنف الائتلافات الحزبية ضمن التحالفات السياسية<sup>5</sup>. وحدد "فانس ليميو" معيارين للتمييز بين أنواع ائتلافات التحالفات بشكل عام: معيار طبيعة العلاقة القائمة بين أعضاء التحالف، ومعيار مدة استمرار أو بقاء التحالفات قائمة، وحسب هذين المعيارين حدد "ليميو" أربعة أنواع من التحالفات يعد الائتلاف الحكومي نوعا منها وتتمثل فيما يلي<sup>6</sup>:

- النوع الأول: التحالفات التي تتسم بوجود علاقات وتأثير متبادل بين أعضاء الائتلاف الذين يتحدون طوعيا في إطار مؤسسة أو تنظيم جماعي يؤطر علاقاتهم التعاونية، وتستمر هذه

<sup>1</sup> أمحمد مالكي، مرجع سابق، ص 99

<sup>2</sup> محمد منذر، الجبهة والحزب السياسي: مبادئ عامة ومنطلقات أساسية (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، 2004)، ص 15.

<sup>3</sup> Maurice Duverger, Op. Cit., p.365

<sup>4</sup> Daniel Luis Seiler, *Parties politiques* (Paris: éd. Dalloz, Armand, 2000), p.197

<sup>5</sup> Huan Wang, Op. Cit., p.8

<sup>6</sup> Vincent Limieux, Op. Cit., p.13-17

التحالفات لمدة زمنية طويلة، و غالباً ما يكون هذا النمو مثل: حلف الناتو، الاتحاد الأوروبي... الخ.

- النوع الثاني: وهي التحالفات التي لا يوجد فيها علاقات أو تأثير متبادل بين أعضائها في إطار تنظيم جماعي ينظم هذه العلاقات، ويجسد هذا النوع من التحالفات مجموعة الدول التي تقترب وتتشابه في مواقفها إزاء قضية معينة ولكنها لا تربطها علاقات تعاون رسمية.

- النوع الثالث: وهي الائتلافات التي تتميز بوجود علاقات كبيرة من التفاعل والتأثير المتبادل بين أعضاء الائتلاف غير أنها ظرفية لا تعيش طويلاً لأنها معرضة للانحياز بمجرد انسحاب أحد أعضائها من الائتلاف، ويمكن أن ندرج الائتلافات الحزبية ضمن هذا النوع من التحالفات.

- النوع الرابع: وهي عبارة عن تحالفات ضمنية تفتقر لوجود علاقات متبادلة وواضحة بين أطرافها، ولا تعيش هذه التحالفات طويلاً مثل تحالف مجموعة من الناخبين لدعم حزب معين لفوزه في الانتخابات وبمجرد انتهاء الانتخابات يختفي هذا التحالف.

وهناك من يقسم الائتلافات الحزبية إلى ائتلافات تتشكل أثناء فترة الانتخابات وتسمى ائتلافات انتخابية، وائتلافات تتشكل بعد الانتخابات حسب ما تسفر عليه النتائج الانتخابية ويطلق عليها الائتلافات الحكومية والائتلافات البرلمانية، ويتوقف تشكيل الائتلافات سواء كانت ائتلافات انتخابية أو حكومية أو برلمانية على درجة تقارب الأحزاب السياسية واختلافها في أيديولوجياتها وبرامجها السياسية أو مواقفها إزاء قضايا معينة لأنه كلما كان هناك تقارب في الأيديولوجيات والبرامج أدى هذا إلى تشكيل ائتلافات حزبية، وفي حالة وجود اختلافات كثيرة بين الأحزاب تشتد المنافسة بينها في الانتخابات أو في البرلمان ولكن هذا لا يحول دون ائتلافها إذا اضطرت لذلك<sup>1</sup>، وتتمثل هذه الائتلافات فيما يلي :

1- **الائتلاف الانتخابي:** هو تنسيق جهود الأحزاب السياسية أثناء الانتخابات بهدف الحصول على أغلبية الأصوات الانتخابية للفوز بأغلبية المقاعد البرلمانية، وغالباً ما تلجأ الأحزاب السياسية إلى الائتلاف الانتخابي بهدف مواجهة منافس مشترك في الانتخابات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد نصر مهنا، النظام الدستوري والسياسي - دراسة تطبيقية (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط. 1، 2005)، ص. 347.

<sup>2</sup> Maurice Duverger, Op.Cit., p.365

تتشكل الائتلافات الانتخابية بشكل كبير في نظ

السياسية مجبرة على تشكيل تحالفات حتى تتحصل على اعلبية الاصوات اناء الانتخابات والحصول على الأغلبية البرلمانية بعدها، في حين يصبح ظهورها نادرا واستثنائيا في نظم الثنائية الحزبية، ويتأثر تشكيل الائتلافات الانتخابية أيضا بطبيعة النظام الانتخابي السائد، حيث تغيب الائتلافات الانتخابية في نظام التمثيل النسبي<sup>1</sup>، وتظهر بشكل بارز في نظم الانتخاب بالأغلبية خاصة في الدور الثاني من نظام الانتخاب بالأغلبية ذو الدوريتين.

تتفق الأحزاب السياسية في الائتلاف الانتخابي إما على برنامج انتخابي مشترك تخوض به الحملة الانتخابية أو على الدخول في الانتخابات بمرشح أو قائمة انتخابية مشتركة وموحدة وحث ناخبيهم على التصويت على مرشح الائتلاف مثل اتفاق أحزاب اليسار وأحزاب اليمين على مرشح أي حزب منهم واعتباره مرشح الائتلاف، أو أن تتفق الأحزاب الصغيرة خاصة على مرشح واحد خلال الدور الأول بهدف أن تشارك في الدور الثاني، وفي بعض الحالات تتكتل الأحزاب السياسية في شكل اتحاد تحت اسم واحد.

تكون الائتلافات الانتخابية ائتلافات صريحة معلن عنها أو ائتلافات ضمنية تتفق فيها الأحزاب السياسية ضمنا على الائتلاف دون الدخول في مفاوضات أو مساومات مع بعضها ودون الإعلان عن هذا الائتلاف، وتوجد الائتلافات الضمنية بشكل كبير في الدور الثاني من نظام الانتخاب بالأغلبية، وتكون إما عن طريق تجنب حزب معين تقديم مرشحين منافسين للحزب الذي سوف يتحالف معه حتى لا ينافس في الحصول على الأصوات الانتخابية في دائرة انتخابية معينة، أو عن طريق انسحاب مرشح أو حزب من المشاركة في انتخابات الدور الثاني ليوفر الأصوات لحليفه الضمني، ويكون هذا من خلال حث الحزب ناخبيه على التصويت لصالح حليفه، أو الاكتفاء بالانسحاب فقط من الانتخابات<sup>2</sup>.

أما الائتلافات الانتخابية الصريحة والمعلن عنها فهي التي تتكون نتيجة مساومات بين الأحزاب السياسية، وتتم هذه المساومات إما بطريقة سرية أو معلن عنها، ينتج عنها في الأخير تشكيل ائتلاف يعلن عنه صراحة للناخبين، وقد تعرف الائتلافات الانتخابية بعض الانشقاقات

<sup>1</sup> Philippe Braud ,*Scologie politique*(Alger :Casbah éd.,2004),p.426

<sup>2</sup> Maurice Duverger ,*Op.Cit.*,p.365

في صفوفها خاصة عندما ينشق حزب ما عن الائتلاف ويؤدي هذا غالبا إلى ضعف الائتلاف الانتخابي أو انهياره.

**2- الائتلاف الحكومي:** هو ائتلاف حزبي تهدف الأحزاب السياسية من وراء تشكيله إلى تشكيل حكومات في حالة غياب حصول أي حزب سياسي على الأغلبية البرلمانية، وينقسم الائتلاف الحكومي إلى ما يلي:

**أ- ائتلاف حكومي صغير:** يضم هذا الائتلاف عدد صغير من الأحزاب شرط أن يضمن عدد هذه الأحزاب تتمتع الحكومة بالأغلبية البرلمانية، بحيث إذا انسحب أي عضو منها ينهار الائتلاف، ويشكل هذا النوع من الائتلافات الأحزاب التي تدخل في الائتلافات الحكومية بهدف الحصول على أكبر عدد ممكن من الحقائق الوزارية لأن إشراك أعضاء ثانويين في الائتلاف يقلل من حجم حصتهم أثناء توزيع مكاسب الائتلاف.

**ب- ائتلاف حكومي كبير:** يضم عدد كبير من الأحزاب تشكل أغلبية برلمانية تفوق حجم الأغلبية البرلمانية اللازمة لتأسيس الحكومة، بحيث إذا انسحب أي عضو من الائتلاف لا يؤدي إلى انهياره شرط أن يكون هذا العضو حزب ثانوي وليس أساسي في تشكيل الأغلبية البرلمانية، وغالبا ما تكون هذه الائتلافات عبارة عن تحالف أحزاب كبيرة، ويتشكل هذا النوع من الائتلافات في حالة وجود أحزاب تحصلت على الأغلبية البرلمانية التي تؤهلها لتشكيل حكومة غير أنها تتحالف مع أحزاب أخرى لتشكيل ائتلافات حكومية إما بهدف حشد تأييد كبير لبرنامج الحكومة الائتلافية لضمان تطبيقه خاصة إذا اهتمت الأحزاب المتحالفة بالتأثير في السياسة الحكومية وتوجيهها أكثر من اهتمامها بالحصول على الوزارات، أو بهدف حماية الائتلاف الحكومي من الانهيار في حالة توقع حدوث اضطراب وتمرد داخل الأحزاب الأساسية في الائتلاف، أو بهدف مواجهة أي انسحاب محتمل من طرف أي حزب مشارك في الائتلاف يمكن أن يؤدي إلى انهيار الائتلاف وإسقاط الحكومة<sup>1</sup>.

**ج- ائتلاف حكومي قوي:** يتكون هذا النوع من الائتلافات من أحزاب سياسية تتقارب في توجهاتها وبرامجها السياسية وأهدافها، وتتمتع هذه الائتلافات بأغلبية برلمانية متجانسة وتعيش لفترة زمنية طويلة، وتتميز بالاستقرار والفعالية الحكومية وحسن الأداء خاصة إذا

<sup>1</sup> Michael Laver and Norman Schofield, **Multiparty government :the politics of coalition in Europe** (The United States of America :The University of Michigan, 2ème éd., 1998), pp.85-87

حافظت الحكومات الائتلافية المتعاقبة على نفس تشكيا

المحورية التي تتكرر مشاركتها في مختلف الائتلافات الحكومية هذا ما يجعلها احزاب  
أساسية في عملية تشكيل الائتلاف الحكومي .

د- **ائتلاف حكومي ضعيف:** يتشكل من أحزاب سياسية تختلف في توجهاتها وبرامجها  
وأهدافها، وتتسم ببنية داخلية هشة ومركزية ضعيفة تسمح لنوابها بالتصويت بحرية في  
البرلمان تجعلهم غير ملتزمين كثيرا بالتصويت لصالح أحزابهم في البرلمان، وهذا ما يهدد  
استقرار واستمرار الائتلافات ويعجل بانتهائها<sup>1</sup>.

تقاس مدة استمرارية أو بقاء الائتلافات الحزبية بالحجم الزمني الذي يفصل بين  
الدورات الانتخابية التشريعية أو المدة الزمنية التي تحدد العهدة التشريعية للبرلمان، وتختلف  
دساتير الدول في تحديدها لهذه الفترة<sup>2</sup>، ويمكن تصنيف الائتلافات الحكومية حسب مدة  
استمرارها أو بقائها إلى:

هـ - **ائتلاف حكومي مؤقت وظرفي:** يتشكل هذا النوع من الائتلافات في مناسبات وظروف  
معينة وسرعان ما ينحل وينتهي بانتهاء هذه الظروف.

و- **ائتلاف يستمر لمدة زمنية طويلة:** وهو الذي يعيش مدة زمنية طويلة، وهناك ائتلافات  
تعيش مدة زمنية متوسطة، وقد تنحل الائتلافات الحكومية وتنتهي قبل انتهاء المدة الزمنية  
المحددة لها دستوريا، وهذا ما يفسر الاستقالة المبكرة لبعض الحكومات، وفي حالات أخرى قد  
يستمر نفس الائتلاف الحزبي في الحكم على الرغم من قيام انتخابات جديدة. ويتوقف استمرار  
الائتلاف الحزبي وبقائه على عاملين اثنين، يتعلق العامل الأول بدرجة تقارب الأحزاب  
المتحالفة في منطلقاتها وبرامجها وأهدافها، ويتعلق العامل الثاني بمدى تحقيق الائتلاف  
للأهداف التي تشكل لأجلها، كما تؤثر طبيعة العلاقة القائمة بين أعضاء الائتلاف وخصائص  
الائتلاف و الظروف التي تشكل فيها ويوجد فيها على مدة استمراره وبقائه<sup>3</sup>.

3 - **الائتلاف البرلماني:** يظهر هذا النوع من الائتلافات في البرلمانات ذات التعددية  
الحزبية التي لا يمكن أن تتشكل فيها حكومات دون حصولها على الأغلبية البرلمانية ولهذا

<sup>1</sup> Maurice Duverger, **Les institutions politiques et le droit constitutionnel :le système politique Français**(Paris :Press Universitaires de France,1971),p.192

<sup>2</sup> Ibid.,pp.10-11

<sup>3</sup> Ibid.,p.17

تلجا الأحزاب إلى التكتل والائتلاف داخل البرلمان  
الأغلبية<sup>1</sup>.

وتنقسم الائتلافات البرلمانية إلى نوعين: ائتلافات برلمانية تدعم وتؤيد الحكومة وائتلافات برلمانية معارضة للحكومة<sup>2</sup>، يهدف الائتلاف البرلماني المؤيد للحكومة إلى ضمان حصول هذه الأخيرة على الأغلبية البرلمانية وتمتعها بثقة البرلمان هذا ما يساعدها على الاستقرار، ويمكنها من تمرير مقترحات مشاريعها في الهيئة التشريعية، ويمكن أن تشارك أحزاب الائتلاف البرلماني في الائتلاف الحكومي، إذ يمنح لها حقائب ومسؤوليات حكومية، وفي هذه الحالة تعكس بنية الائتلاف الحكومي تشكيلة الائتلاف البرلماني لأن الأحزاب الموجودة في الحكومة هي نفسها الأحزاب التي شكلت الائتلاف البرلماني، ولكن أحيانا قد لا تتطابق تشكيلة الائتلاف البرلماني مع تشكيلة الائتلاف الحكومي، حيث يكون عدد الأحزاب المشكلة للائتلاف البرلماني أكبر من عدد أحزاب الائتلاف الحكومي لأن هناك بعض الأحزاب التي تؤيد الحكومة وتنتمي إلى الائتلاف البرلماني، ولكنها لا تشارك في الائتلاف الحكومي<sup>3</sup>، ولهذا فليس كل ائتلاف برلماني هو ائتلاف حكومي، في حين أن كل ائتلاف حكومي هو ائتلاف برلماني<sup>4</sup>. أما الائتلاف البرلماني المعارض للحكومة فيتكون من تكتل أحزاب المعارضة، تسعى الأحزاب السياسية من خلاله إلى إعاقة مقترحات مشاريع الحكومة في البرلمان أو إلى إسقاطها<sup>5</sup>.

وتعتبر الأغلبية البرلمانية عاملا أساسيا لتشكيل الائتلاف الحكومي وضمن استقراره واستمراره خاصة وأن البرلمان يلعب دورا كبيرا في اختيار أعضاء الحكومة في هذا النوع من النظم ويساعدها على تمرير برنامجها ومشاريعها في البرلمان، وتعمل الأحزاب المتحالفة في الحكومة الائتلافية على توطيد تحالفها البرلماني والعمل على كسب تأييد الأحزاب الأخرى الموجودة في البرلمان.

يحوز الائتلاف الحكومي في بعض الحالات على عدد كبير من المقاعد البرلمانية يفوق الأغلبية بسبب دعمه برلمانيا من طرف أحزاب أخرى لا تشارك في الائتلاف الحكومي،

<sup>1</sup> نعمان الخطيب، مرجع سابق، ص. 462.

<sup>2</sup> Ibid., p.367

<sup>3</sup> Michael Laver and Norman Schofield, Op.Cit., p.130

<sup>4</sup> Maurice Duverger, **les parties politiques**, Op.Cit., p.367

<sup>5</sup> Ibid.



[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

وتساعد الأغلبية البرلمانية الحكومة على تمرير مقتر

مما يجعل هذا الأخير تابعا للحكومة. ونظرا للعلاقة القائمة بين الهيئتين التنفيذية والنسريعية في النظم البرلمانية القائمة على تداخل الاختصاصات والوظائف بين الهيئتين يمكن أن تضغط الحكومة على البرلمان حتى تضمن استمرارها واستقرارها من خلال استعمالها لحق حله في حالة تهديد البرلمان الحكومة باستخدام حق التصويت بعدم الثقة الذي يجبر الحكومة على الاستقالة، ولكن نادرا ما يحدث نظرا لتبعية الأغلبية البرلمانية للأحزاب المشكلة للحكومة وهذا ما يضمن استقرار الائتلاف وفعالية أدائه الحكومي.

وتؤثر طبيعة التركيبة الائتلافية للحكومة على استقرار وتبعية الأغلبية لها هذا ما يجعل ثقة البرلمان بالحكومة نسبية خاصة في ظل وجود أحزاب حكومية ضعيفة في بنيتها ونظامها الداخلي أو تختلف كثيرا في مبادئها وبرامجها السياسية هذا ما يجعل النواب في البرلمان غير ملتزمين كثيرا بالتصويت لصالح الحكومة<sup>1</sup>.

هناك علاقة بين الائتلافات الانتخابية والحكومية والبرلمانية، حيث يمكن أن تتشكل ائتلافات حكومية وبرلمانية دون أن تكون هناك تحالفات انتخابية، ويحدث هذا خاصة في نظام التمثيل النسبي الذي تغيب فيه الائتلافات الانتخابية، في حين تصبح فيه الائتلافات الحكومية ضرورية لتشكيل الحكومة<sup>2</sup>، وقد تتطور الائتلافات الانتخابية في بعض الحالات إلى ائتلافات حكومية وبرلمانية، ولكن يصعب استمرارها في شكل ائتلافات حكومية في حالات أخرى بسبب اختلاف المتحالفين في معظم الدوائر الانتخابية، حيث يمكن أن يتحالف حزبين (أ) و (ب) لمنافسة الحزب (ج) في دائرة انتخابية معينة، ويتحالف الحزب (ب) و (ج) لمنافسة الحزب (أ) في دائرة انتخابية أخرى، وترجع هذه التناقضات التي تعرفها الائتلافات الانتخابية إلى حسابات انتخابية بالدرجة الأولى، وقد يتشكل أيضا ائتلاف انتخابي حول برنامج مشترك بهدف استقطاب أصوات الناخبين ولكن سرعان ما تظهر الخلافات بين أعضاء الائتلاف بمجرد وصولهم إلى السلطة نظرا لاختلاف أيديولوجياتهم ومصالحهم هذا ما يعوق تطور الائتلاف الانتخابي إلى ائتلاف برلماني أو حكومي، ولذلك فإن الائتلاف

<sup>2</sup>Ibid. ,367

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الانتخابي قد يسهل عملية تشكيل ائتلاف حكومي أو تشكيل هذا النوع من الائتلافات<sup>1</sup>، كما أن ليس كل ائتلاف برلماني هو ائتلاف حكومي ولكن كل ائتلاف حكومي هو ائتلاف برلماني.

### المبحث الثاني: دوافع مشاركة الأحزاب في الائتلاف الحكومي

يجمع دارسوا ظاهرة الائتلاف بشكل عام على استعمال نظرية اللعب أو المباراة كأسلوب تحليلي لتفسير ظاهرة الائتلاف، وتعتبر نظرية اللعب النشاطات السياسية بمثابة لعبة تمثل صراعا بين استراتيجيات يديرها أطراف يمكن أن يكونوا إما دول أو تحالفات أو تنظيمات<sup>2</sup>، وعلى هذا الأساس شبه دارسوا ظاهرة الائتلاف عملية تشكيل الائتلاف الحكومي بلعبة يتفاعل فيها مجموعة من الأحزاب يعتبرون لاعبون عقلانيون في تصرفاتهم، تحركهم مجموعة من الدوافع والأهداف تدفعهم لوضع استراتيجيات والقيام بمساومات ومفاوضات، وتقديم تنازلات متبادلة لتشكيل حكومات ائتلافية تضمن لهم تحقيق أهدافهم المختلفة<sup>3</sup>.

ترغب الأحزاب السياسية جميعها في الوصول إلى السلطة وممارستها ولكنها تختلف في دوافعها وأهدافها للمشاركة في الائتلافات الحكومية، فهناك من تسعى من وراء دخولها في الائتلافات الحكومية إلى الحصول على حقائب وزارية ومناصب حكومية، وهناك من تشارك في الائتلافات الحكومية بهدف تطبيق برامجها السياسية من خلال المشاركة في رسم سياسات الحكومة والتأثير في برنامجها الحكومي.

### المطلب الأول: الحصول على الحقائب الوزارية

تستخدم أغلب الدراسات في العلوم السياسية نظرية اللعب أو المباراة لدراسة المسائل الإستراتيجية المتعلقة بالمنافسة والصراع على المكاسب كالمنافسة الحزبية والتحالفات والتكتلات البرلمانية<sup>4</sup>. واستخدمت نظرية اللعب في بداية الأمر من طرف "فون نيومان" VonNeumann و"مورجنسترن" Morgenstern في الدراسات الاقتصادية ثم انتقلت بعد ذلك إلى العلوم السياسية، وأصبحت تستخدم في دراسة العلاقات الدولية والحروب

<sup>1</sup> Ibid.,p.368

<sup>2</sup> محمد شلبي، منهجية العلوم السياسية (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2001)، ص.168

<sup>3</sup> Michael Laver, Kenneth A. Shepsle, Op.Cit.,p.24

<sup>4</sup> محمد شلبي، مرجع سابق، ص.168

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

والمفاوضات وصناعة القرارات الداخلية<sup>1</sup>. وتعتبر نظ

ورياضي يستخدمه رجل السياسة أو الفاعل السياسي من أجل تحقيق المكاسب وتجنب الخسائر<sup>2</sup>، عرفها "ستيفن برامز" Stevenson Bramez "بأنها: "مجموعة القواعد التي تساهم في ربط اللاعبين أو المتألفين بالمحصلات"<sup>3</sup>، و عرفها "مارتن شوبيك" بأنها: "طريقة لدراسة صناعة القرار في حالة الصراع"<sup>4</sup>.

تنقسم نظرية اللعب إلى نظرية اللعبة الصفرية واللعبة غير الصفرية، تتميز نظرية اللعبة الصفرية بالتعارض المطلق بين الأطراف المتصارعة حيث أن أي كسب أو نجاح يحققه أحد اللاعبين يمثل خسارة للاعب الآخر<sup>5</sup>، أما نظرية اللعبة غير الصفرية فهي التي تضم جانب المنافسة والتعاون معا<sup>6</sup>، بحيث أن أي كسب يحققه طرف لا يمثل خسارة مطلقة للطرف الآخر<sup>7</sup>، وهذا ما يشير إلى عدم وجود تعارض مطلق بين مصالح اللاعبين الذين بإمكانهم التفاوض معا لتشكيل ائتلافات بينهم<sup>8</sup>.

تنقسم نظرية اللعبة غير الصفرية التي تستعمل في دراسة الائتلافات الحزبية إلى نموذجين رياضيين، يركز النموذج الأول على إستراتيجية اللاعبين التي سوف يتبعونها للحصول على المكاسب والتي تؤثر بدورها على استراتيجيات باقي اللاعبين الآخرين، أما النموذج الثاني لنظرية اللعبة فيهتم بشكل الائتلاف الذي سوف يتشكل إذا كان ائتلاف كبير يضم عدد كبير من الأحزاب أو ائتلاف يضم عدد صغير من الأحزاب، ويركز هذا النموذج بشكل كبير على طريقة توزيع المكاسب بين أعضائه الذين يتحصلون على مكاسب متفاوتة. وتفترض نظرية اللعب وجود أربعة عناصر أساسية<sup>9</sup>:

1- اللاعبين أو الفاعلين (Actors): يعتبرهم "مورتون كابلان" "Mortain Kaplan" الوحدة الأساسية للتحليل باعتبارهم الطرف الفاعل في الموقف لأنهم يمثلون وحدة اتخاذ القرار المستقلة.

<sup>1</sup> المكان نفسه.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص. 167

<sup>3</sup> تامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط. 1، 2005)، ص. 98

<sup>4</sup> محمد شلبي، مرجع سابق، ص. 168

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص. 169

<sup>6</sup> محمد شلبي، مرجع سابق، ص. 170

<sup>7</sup> تامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص. 99

<sup>8</sup> المكان نفسه.

<sup>9</sup> محمد شلبي، مرجع سابق، ص. 169

2- قواعد اللعبة: وهي عبارة عن قواعد تحكم طر

والمنتصرين، كما تحدد كيفية استخدام الموارد المتاحة في اللعبة، حيث انها تحدد لكل لاعب جميع الخيارات المتاحة أمامه.

3- الإستراتيجية: تحدد تحركات اللاعب في حالة تحرك الخصم في اتجاه النتيجة (المحصلة) أو المكاسب.

4- النتيجة أو المحصلة (المكاسب): وهي التي يحصل عليها اللاعب كنتيجة لإتباعه إستراتيجية معينة، ويعبر عنها عادة بتعبير رقمي.

ويضيف "قامسن" "Gamson" عناصر أخرى أساسية يجب الأخذ بها أثناء استعمال نظرية اللعبة، تتمثل هذه العناصر في: الأهداف التي يسعى أعضاء الائتلاف إلى تحقيقها، القدرات والإمكانات التي يجلبها الأعضاء معهم أثناء عملية المساومة مثل: حجم الأعضاء (أحزاب كبيرة الحجم وأخرى صغيرة حسب عدد المقاعد التي يتمتع بها كل حزب في البرلمان)، وتأثير هذا الحجم على مكانة الأعضاء داخل الائتلاف، حجم العلاقات أو الاتصالات القائمة بين أعضاء الائتلاف، حجم المعلومات المتوفرة لدى هؤلاء الأعضاء عن بعضهم البعض، درجة استعداد أي عضو في الائتلاف مع عضو آخر، وهذا ما يحدد طبيعة العلاقات القائمة بين أعضاء الائتلاف<sup>1</sup>.

ظهرت مع مطلع الخمسينات دراسات جديدة حاولت التأسيس لنظريات علمية لدراسة ظاهرة تشكيل الائتلافات الحكومية بالتركيز على دراسة الدوافع والحوافز التي تدفع الأحزاب السياسية إلى التحالف والتآلف لتشكيل حكومات ائتلافية، واهتمت أيضا بالبحث في عدد الأحزاب المشكلة للائتلاف، ودراسة طبيعة برامجها السياسية وطبيعة العلاقات القائمة بينها.

تنقسم هذه النظريات إلى نظريتين، تفسر النظرية الأولى سعي الأحزاب إلى تشكيل ائتلافات حكومية برغبتهم في الحصول على الحقائق الوزارية والمناصب الحكومية\*، وتفسر النظرية الثانية تشكيل الائتلافات الحكومية بسعي الأحزاب إلى تطبيق برامجهم السياسية

<sup>1</sup> Michel O' neill, Vincent Limieux et al., Op. Cit., p.81

\* Office-Seeking Theories

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

والتأثير في السياسات الحكومية\*، ظهرت بوادر النظ

يد "فون نيومان" و"مورجنسترن" في كتابهما الذي تناول نظرية اللعب والسلوك الاقتصادي وحاولا من خلاله استعمال نظرية اللعب في دراسة السلوك السياسي وتطبيقها على ظاهرة الائتلاف الحكومي.

وفي سنة 1961 حاول "قامسن" تطوير هذه النظرية واهتم بدراسة طريقة توزيع المكاسب بين أطراف الائتلاف الحكومي، وفي سنة 1962 تأسست هذه النظرية بشكل نهائي بصدور كتاب "وليام ريكير" "William Riker" حول نظرية سياسات الائتلاف، واستطاع "وليام ريكير" من خلال هذا العمل أن يقدم تفسير علمي للسلوك السياسي الحزبي حيث اعتبره سلوك عقلاني واعي ومقصود، يعتمد على الإستراتيجية يهدف الحزب من خلالها تحقيق مصالحه في محيط يفترض فيه تصرف باقي الأعضاء بعقلانية وإستراتيجية<sup>1</sup>.

وتفترض هذه النظرية\* بأن الدافع الأساسي والهدف النهائي الذي تسعى إلى تحقيقه الأحزاب السياسية من وراء مشاركتها في الائتلاف الحكومي هو الوصول إلى السلطة والحصول على الحقائق الوزارية والمناصب الحكومية الهامة هذا ما يمكنها من ممارسة السلطة واكتساب قوة ومكانة سياسية في المجال السياسي، وبما أن الحصول على الحقائق الوزارية والمناصب الحكومية التي تعتبر في افتراض هذه النظرية هدفا في حد ذاته فإن الوصول إلى الحكومة هو الوسيلة التي تحقق الفوز بهذه المناصب ولهذا تسعى الأحزاب أثناء الانتخابات إلى تقديم برامج سياسية مغرية بهدف استقطاب الناخبين للحصول على عدد كبير من الأصوات للفوز بعدد كبير من المقاعد البرلمانية وبذلك تسيطر على المناصب الحكومية<sup>2</sup>.

وأكد "داوسن" "Downs" بأن دافع الأحزاب إلى وضع برامج سياسية بهدف النجاح في الانتخابات أكبر من دافعها للنجاح في الانتخابات بهدف تطبيق برامجها السياسية<sup>3</sup>، خاصة وأن الناخب حسب "داوسن" يتصرف بسلوك عقلاني أثناء التصويت لأنه يصوت لصالح

\*\* Policy-Seeking Theories

<sup>1</sup> Buce Bueno De Mesquita and Renneth Shepsle, "William Harrison Riker :September 22, 1920, June 26, 1993," **Washington National Academy Press**, Vol. 79, 2001, pp.8-10

<sup>2</sup> David Altman, Op.Cit., p.260

<sup>3</sup> Michael Laver, Kenneth A. Shepsle, Op.Cit., p.18

الحزب الذي يضمن له تحقيق أكبر قدر ممكن من المد  
وهذا ما يدفع الأحزاب إلى الاهتمام أكثر بالنجاح في الانتخابات<sup>1</sup>.

وتعتبر هذه النظرية الأحزاب السياسية لاعبين عقلانيين في سلوكياتهم ويملكون المعلومات الكافية عن بعضهم البعض ولذلك فهم يسعون إلى التقليل لأقصى درجة ممكنة من عدد الأحزاب داخل الائتلاف<sup>2</sup>. وحسب نظرية اللعب التي تعتمد على الاحتمالات، فإن عدد الائتلافات المحتمل تشكلها كثيرة غير أن الائتلاف المحتمل نجاحه للوصول إلى الحكومة من بين مجموع الائتلافات الممكنة هو الائتلاف الذي يضم عدد صغير من الأحزاب السياسية شرط أن يحقق مجموع عدد المقاعد البرلمانية التي تتمتع بها هذه الأحزاب في البرلمان الأغلبية البرلمانية اللازمة لتأسيس الحكومة بحيث إذا انسحب أي عضو يفقد الائتلاف شرط الأغلبية هذا ما يؤدي إلى حله وانتهائه، كما أن وجود أحزاب زائدة في الائتلاف التي لا تعتبر ضرورية لتشكيل الأغلبية البرلمانية ينقص من حجم المكاسب التي يمكن أن تحصل عليها الأحزاب الأساسية في تشكيل هذه الأغلبية خاصة في ظل توفر عدد محدود من المقاعد والمناصب الحكومية<sup>3</sup>.

ونظرا لسعي الأحزاب إلى الحصول على أكبر حد ممكن من المكاسب فإنها تسعى أن تكون عضوا في ائتلاف يضم عدد صغير من الأحزاب حيث يضمن لها حجم كبير من المكاسب على أن تكون عضوا في ائتلاف يضم عدد كبير من الأحزاب تحصل فيه على مكاسب قليلة ولهذا فإنها تفضل الائتلاف مع حزب واحد أحسن من الائتلاف مع حزبين أو الائتلاف مع حزبين أفضل من ائتلافها مع ثلاثة أحزاب وهكذا، وتفضل أن تكون عضوا في أي ائتلاف للحصول على المكاسب على أن تكون خارجه، وقد تضطر بعض الأحزاب إلى إقصاء أحزاب أخرى من الانضمام إلى الائتلاف بهدف حصولها على مكاسب كبيرة.

وتولي نظرية السعي نحو المناصب الحكومية أثناء تفسيرها للائتلاف الحكومي أهمية كبيرة لحجم الأغلبية التي يتمتع بها الائتلاف (الأغلبية البرلمانية المحدودة) وحجم الحزب داخل الائتلاف، ولذلك فإن الأحزاب الكبيرة التي لها عدد كبير من المقاعد البرلمانية تلعب

<sup>1</sup> Roger Gérard Schwartzberg, *Sociologie politique* (Paris :éds. Montchrestien.E.J.A,5ed.,1998),p.418

<sup>2</sup> Clifford J.Carrubba,Craig Volden,"Coalitional politics and logrolling in legislative institutions," *American Journal of political science*, Vol.44,N° 2, April 2000,p.261

<sup>3</sup> Lanny W.Martin,Randolph T.Stevenson,"Government formation in parliamentary democracies," *American Journal of political science*, Vol.45,N° 1, Jannury,2001,p.34

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

دورا كبيرا في عملية تشكيل الائتلاف حيث تعتبر بما

زعيم هذا الحزب رئيسا للحكومة الائتلافية بعد أن يشرف على عملية المساومات التي تقوم بين الأحزاب السياسية، وأكد كل من "لافر" و"شابسل" أن الحزب الكبير له تأثير كبير أثناء عملية المساومة على خلاف الأحزاب الصغيرة التي لا يمكنها تشكيل الحكومة دون حضور الحزب الكبير الذي يتجه في حالة اهتمامه بالحصول على الحقائق الوزارية إلى الائتلاف مع حزب صغير لضمان الأغلبية البرلمانية فقط، وهذا ما يمهد لظهور ائتلافات حكومية تضم عدد صغير من الأحزاب وتتمتع بأغلبية برلمانية محدودة<sup>1</sup>.

وتسعى الأحزاب السياسية في بعض الحالات إلى الحصول على الحقائق الوزارية والمناصب الحكومية بهدف تطبيق برامجها والتأثير في السياسات الحكومية، وهذا ما مهد لظهور النظرية التي تركز على رغبة الأحزاب في تطبيق برامجها السياسية والتأثير في السياسة العامة كمتغير هام يفسر مشاركتها في الائتلاف الحكومي.

### المطلب الثاني : التأثير في البرامج والسياسات الحكومية

يعرف "هوزر Hauser" و"استفنسن" الحزب بأنه: "مجموعة منظمة من الناس تسعى إلى الوصول إلى الحكومة بهدف وضع برامجها موضع التنفيذ وتعيين أعضائها في مناصب وظيفية"<sup>2</sup>، ولهذا تسعى الأحزاب من خلال تواجدها في الحكومة إلى تطبيق برامجها السياسية بالوسائل السلمية المشروعة. ويمكن تصنيف الأحزاب السياسية إلى أحزاب أيديولوجية وأحزاب برامج، تؤمن الأحزاب الأيديولوجية بأيديولوجية معينة تريد تطبيقها بعد وصولها إلى السلطة مثل الأحزاب الشيوعية، في حين أن أحزاب البرامج تشترك مع غيرها من الأحزاب في الأيديولوجية أو تتفق معها حول القيم الأساسية والأهداف العليا لمجتمعها غير أنها تختلف حول الآليات التي تستعملها لتحقيق أهدافها<sup>3</sup>.

ذهب بعض الدارسين لظاهرة الائتلاف الحكومي إلى الاهتمام برغبة الأحزاب في تطبيق برامجها السياسية أثناء وصولها إلى الحكومة بهدف التأثير في السياسة العامة والمشاركة في رسمها، واعتبروا هذه الرغبة بمثابة الهدف الأساسي الذي يحرك الأحزاب

<sup>1</sup> Michael Laver, Kenneth A. Shepsle, Op.Cit., p.54

<sup>2</sup> محمد السويدي، مرجع سابق، ص. 89

<sup>3</sup> محمد طه بدوي وآخرون، مرجع سابق، ص. 294-295

السياسية ويدفعها إلى المشاركة في الائتلافات الحكو  
الحكومية تمكن الأحزاب من المشاركة في رسم السياسه الحكوميه و النانير فيها.

ويعتبر "أكسلرود" "Axelrod" أول من وضع أسس هذه النظرية سنة 1970 و حاول  
التوفيق بين سعي الأحزاب السياسية نحو الحصول على الحقائق الوزارية ورغبتها في  
تطبيق برامجها والتأثير على سياسة الحكومة أثناء ائتلافها مع غيرها، وحسب "أكسلرود" فإن  
الأحزاب السياسية تسعى في هذه الحالة إلى الائتلاف مع الأحزاب التي تتشابه معها في  
البرامج السياسية و الأهداف شرط أن يكون عدد الأحزاب المشكلة للائتلاف صغيراً، بحيث  
يضمن تمتع الائتلاف بالأغلبية البرلمانية، ونظراً لوجود احتمال تشكل ائتلافات كثيرة فإن  
الائتلاف الذي سوف يشكل الحكومة من بين مجموع الائتلافات الأخرى هو الائتلاف الذي  
يتمتع برنامجه بالأغلبية البرلمانية شرط أن لا يوجد ائتلاف آخر بديل يمكن أن يطبق برنامج  
حكومي يمكن أن تصوت عليه الأغلبية، وبهذا استطاع "أكسلرود" الجمع بين فرضية تحقيق  
الأغلبية و شرط التقارب في البرامج السياسية بين الأحزاب المتألفة<sup>1</sup>.

وأكد "ديسون" سنة 1973 أن الأحزاب السياسية تهدف من وراء تمثيلها في البرلمان  
ومشاركتها في الحكومة إلى المشاركة في رسم السياسة الحكومية، ولهذا تختار الأحزاب  
المشاركة في الائتلاف الذي تتوقع منه أن يطبق برنامج حكومي يقترب من البرنامج  
السياسي الذي يرغب في تطبيقه<sup>2</sup>، وتؤكد فرضية "ديسون" على أهمية الانسجام والتقارب في  
المبادئ والبرامج السياسية بين أعضاء الائتلاف لأن هذا النوع من الائتلافات لا يعرف  
صراعاً أو تعارض كبير في المصالح والأهداف بين أعضائها هذا ما يؤدي إلى تشكيل  
حكومات ائتلافية قوية ومستقرة، في حين أن الائتلاف الحكومي الذي يضم أعضاء مختلفين  
في منطلقاتهم وبرامجهم السياسية يصعب اتفاق أطرافه على برنامج حكومي أو سياسة  
حكومية مشتركة يطبقها الائتلاف، ويكلف هذا النوع من الائتلافات الأحزاب المتحالفة تقديم

<sup>1</sup> Asbjorn Skjaeveland, Soren Serritzlew, Jens Blon-Hansen, "Theories of coalition formation :en empirical test using Municipal data from Denemark," **Paper prepared for presentation at the annual meeting of the nordic local government reserchers**, Oslo, Norway, 26-28, Nov., 2004, p.5

<sup>2</sup> Ian Budge and M.J Laver , **Party policy and Government coalition**(New York :Palgrave Macmilland, 2002), p.2



تنازلات كثيرة أثناء المساومة، وهذا ما ترفضه بعض مما يعوق إيجاد اتفاق ائتلافي بينهم<sup>1</sup>.

وتستعمل الأحزاب السياسية الوزارات والمناصب الحكومية الهامة كوسائل للتأثير في السياسة والبرامج الحكومية لأن مسؤولي هذه الوزارات والمناصب الحكومية يملكون فرصة المشاركة في رسم السياسة الحكومية خاصة إذا منحت لهم حقائب وزارية هامة لأن كل وزير يشرف على وزارة معينة يستطيع أن يؤثر في قراراتها خاصة إذا تمتع بحرية التصرف في وزارته، ولهذا تتساوم الأحزاب فيما بينها على توزيع الحقائب الوزارية وتتفاوض أيضا على البرنامج والسياسات الحكومية التي سوف يطبقها الائتلاف<sup>2</sup>.

وحسب "براون" "Brown" و"فرانكلان" "Franklin" تختلف قيمة الوزارات من حزب لآخر حسب طبيعة اهتماماته لأن كل وزارة تهتم بمجال معين، وعلى الرغم من الأهمية التي تكتسبها الحقائب الوزارية والمناصب الحكومية بالنسبة للأحزاب التي تسعى إلى تطبيق برامجها السياسية والتأثير في السياسة العامة غير أن الحزب الذي لا يحصل على وزارات حكومية لا يعد خاسرا لأنه يستطيع التأثير على السياسة الحكومية دون وجوده في الحكومة، وأحيانا يكون تأثيره من خارج الحكومة أكبر من تأثيره داخلها، وهذا ما يجعل بعض الأحزاب ترفض المشاركة في الحكومة الائتلافية، وتستطيع الأحزاب الموجودة في البرلمان أيضا خاصة أحزاب المعارضة التأثير في سياسة الحكومة وإجبارها على تعديل أو تغيير سياساتها من خلال تصويتها أو عدم تصويتها على البرنامج الحكومي أو على مقترحات المشاريع الحكومية التي تقدمها للبرلمان<sup>3</sup>، ولهذا تحرص الأحزاب المتحالفة على ضم أحزاب ثانوية لا يعتبر وجودها ضروريا لتمتع الائتلاف بالأغلبية البرلمانية، غير أن وجود مثل هذه الأحزاب في الائتلاف في بعض الحالات يكون ضروريا لتحقيق فعالية الحكومة ودعم برنامجها ومشاريعها في البرلمان.

ونظرا لاهتمام الأحزاب بالبرامج والسياسة الحكومية التي يطبقها الائتلاف الحكومي، هناك بعض الأحزاب التي تلعب دور كبير في تشكيل الائتلافات نظرا لطبيعة

<sup>1</sup> Michael Laver and Norman Schofield, Op.Cit.,p.84

<sup>2</sup> Ibid.,pp.56-57

<sup>3</sup> Ibid.,p.183

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

مبادئها وبرامجها السياسية، ويظهر دور هذه الأحزاب

المرنة خاصة التي تصنف فيها الأحزاب إلى أحزاب يمين وأحزاب يسار، لأن تشكيل الائتلاف الحكومي في هذا النوع من النظم الحزبية يتوقف على دور الحزب الذي يستطيع أن يتآلف مع أحد الحزبين الكبيرين سواء كان ينتمي أحدهما إلى تيار اليمين أو تيار اليسار\*، وترجع أهمية دور هذا الحزب إلى عاملين، يتعلق العامل الأول بدوره في تشكيل الأغلبية البرلمانية نظراً لعجز كل من الحزبين تحقيق الأغلبية البرلمانية بمفردهما، ويتعلق العامل الثاني بطبيعة برنامجه السياسي الذي يقرب من برنامج حزب اليمين وبرنامج حزب اليسار في الوقت نفسه أي يقع بين اليمين واليسار<sup>1</sup>.

ولتوضيح هذه الفكرة، نقدم مثلاً على ذلك: يوجد ثلاثة أحزاب (أ، ب، ج)، ينتمي الحزب (أ) إلى أحزاب اليمين، والحزب (ب) إلى أحزاب اليسار، هناك احتمال ضئيل لائتلاف الحزب (أ) مع (ب) لأن الحزب (أ) يفضل الائتلاف مع (ج) على أن يتحالف مع الحزب (ب) لأن (ج) أقرب في برنامجه السياسي إلى (أ) من الحزب (ب)، ويفضل الحزب (ب) التحالف مع الحزب (ج) على أن يتحالف مع (أ) لأن هناك انسجام كبير بين الحزب (ب) و(ج) في البرامج السياسية، ولهذا تعتبر نظرية اللعب الحزب (ج) بمثابة الحزب المحوري لأنه أساسي في عملية تشكيل الائتلاف الحكومي هذا ما يجعله يتمتع بأثر كبير أثناء عملية التفاوض والمساومة مع شركائه حتى وإن كان حزبا صغيرا، ويمكن أن يكون الحزب المحوري حزب كبير خاصة في النظم الحزبية التي تعرف وجود حزب كبير ومجموعة من الأحزاب الصغيرة التي تنافسه<sup>2</sup>.

وفي حالة النظم الحزبية التي تعرف عدد كبير من الأحزاب المتنافسة والتي من الممكن حدوث اتفاق بين كل حزبين منها أو أكثر حول برامج أو سياسات معينة هذا ما يمهد لاحتلال تشكل ائتلافات كثيرة تحصل على الأغلبية البرلمانية، وفي هذه الحالة يوجد حزب سياسي يمكن أن يلعب دور كبير في عملية تشكيل أي حكومة ائتلافية لأنه يشارك في أي ائتلاف حكومي يمكن أن تختاره الأغلبية البرلمانية، ويستطيع في نفس الوقت أن يعارض

\* اليسار واليمين مصطلحين يرتبطان بنظم الحكم والمذاهب والأحزاب السياسية، وهما مفهومين متغيرين غير ثابتين، ولقد أطلق مفهوم اليمين تاريخياً على تيار المحافظين المؤيدين للنظام الملكي والنظام الاقتصادي الرأسمالي، وأطلق مفهوم اليسار على الشيوعيين والاشتراكيين الثوريين.

<sup>1</sup> Lanny W. Martin, Randolph T. Stevenson, Op. Cit., p.35

<sup>2</sup> Ian Budge and M.J Laver, Op. Cit., p.3

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

أو أن يمنع تشكل أي حكومة بمجرد انسحابه منها باعتب

عنه لأن حضوره في الحكومة شرط أساسي لحصولها على الاغلبية البرلمانية، بالإضافة إلى أن طبيعة البرنامج السياسي الذي يتبناه هذا الحزب يجعله قابل لأن يتحالف مع أي حزب من الأحزاب مهما كانت طبيعة برنامجه السياسي، كما أن هذا الحزب يستطيع أن يشكل الحكومة بمفرده.

ويتمتع هذا النوع من الأحزاب بموقع جيد أثناء المساومة لأنه يتحكم في عملية تشكيل الائتلاف الحكومي شرط أن لا يكون هناك حزب آخر ينافس، ويمكن أن يكون هذا الحزب إما حزب كبير أو حزب صغير لأنه توجد في بعض الحالات أحزاب صغيرة ولكنها تشرف على حقائب وزارية هامة نظرا لدورها في عملية تشكيل الائتلاف الحكومي<sup>2</sup>.

وقدم كل من "قروفن" و"لفر" نموذجان حاولا من خلالهما تفسير عملية تشكيل الائتلاف الحكومي، وحسب هذين النموذجين يتشكل الائتلاف الحكومي من مجموعة من الائتلافات الفرعية غير أن طريقة الائتلاف عند "قروفن" و"لفر" تختلفان، فقد فسّر "قروفن" تشكيل الائتلاف تفسيراً مرحلياً يبدأ بتشكيل ائتلاف يضم عدد صغير من الأحزاب تشترك في برامجها السياسية، ثم ينضم إلى هذا الائتلاف ائتلاف آخر وهكذا إلى أن يتشكل ائتلاف حكومي يتمتع بالأغلبية البرلمانية، أما "لفر" فقد افترض بأن تشكل الائتلاف يبدأ بإنشاء ائتلاف يتكون من عدد صغير من الأحزاب، غير أن هذا الائتلاف يمكن أن ينهار بسبب احتمال تشكل ائتلافات أخرى، وتستمر هذه العملية إلى أن يتشكل ائتلاف حكومي يضم جميع الأحزاب ويتمتع بالأغلبية البرلمانية<sup>3</sup>.

مع نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات تطورت النظريات التي تدرس ظاهرة الائتلاف الحكومي على اثر ظهور المؤسسة الحديثة\* أو الاقتراب المؤسسي الحديث الذي أصبح يركز في دراسته للائتلاف الحكومي على دور خصائص النظام السياسي مثل دراسة أثر النظم

<sup>1</sup> Michael Laver, Kenneth A. Shepsle, Op. Cit., p.69

<sup>2</sup> Michael Laver and Kenneth. A. Shepsle, "Ministrables and government formation :munchkins, players and big beasts of jungle," **Journal of theoretical politics**, 2000, p.118

<sup>3</sup> Laver and Schofield, Op. Cit., pp.138-140

\* ظهرت معالم المؤسسة الحديثة مع أواسط الستينات على يد "صامويل هنتجتون" وتطورت بشكل بارز مع مطلع الثمانينات، وممر الاقتراب المؤسسي بمرحلتين: المرحلة التقليدية التي كان الاهتمام فيها منصبا على الدراسة الشكلية للمؤسسات الرسمية وغلب عليها الطابع الوصفي والتاريخي والدستوري، والمرحلة الحديثة التي ظهرت فيها المؤسسة الحديثة، وركز الاقتراب المؤسسي الحديث على دراسة تفاعل المؤسسة السياسية مع بيئتها التي توجد فيها من خلال دراسة التأثير المتبادل بين المؤسسة والسياقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والتاريخية التي تعيش ضمنها هذه المؤسسة.

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الحزبية والنظم الانتخابية على تشكيل الائتلافات الـ

واستمرار الائتلاف الحكومي وعوامل عدم استقراره وانهيائه، وهذا ما ذهب إليه دراسات كل من "لفر" و"شيسل" و"براون" حول الاستقرار الوزاري، وركزت المؤسسة الحديثة أيضا على دراسة خصائص البنية الداخلية للأحزاب، وتأثيرها على عملية تشكيل الائتلاف واستقراره، واهتمت بدراسة الأداء الحكومي وعملية رسم السياسة العامة في الحكومات الائتلافية<sup>1</sup>.

وحسب الاقتراب الجديد لدراسة الائتلاف الحكومي، تؤثر النظم الانتخابية على تشكيل الائتلافات الحكومية، فهناك بعض النظم الانتخابية التي تدفع الأحزاب إلى تشكيل ائتلافات انتخابية تتحول غالبا إلى ائتلافات برلمانية وحكومية، وهناك نظم انتخابية أخرى تشجع الأحزاب على الائتلاف لتشكيل حكومات مثل نظام التمثيل النسبي<sup>2</sup>، وتعتبر القواعد والإجراءات المتعلقة بتشكيل الحكومة حسب الدراسات الحديثة من أهم العوامل المؤسسية التي تؤثر في عملية تشكيل الحكومة، ويعد شرط حصول الحكومة على الأغلبية البرلمانية من أهم القواعد التي تحدد شكل الحكومة لأنها تحول دون تشكيل حكومة الأقلية، وتضطر الأحزاب إلى الائتلاف لتشكيل حكومة الأغلبية.

وتحدد القواعد الدستورية في بعض الدساتير تشكيلة الحكومة مسبقا، ويحدث هذا خاصة في المجتمعات ذات التعدد الطائفي أو الاثني الكبير التي تنص دساتيرها على ضرورة تمثيل مختلف الطوائف في التشكيلة الحكومية، ولهذا تجد الأحزاب نفسها مضطرة إلى الائتلاف مع أحزاب معينة حتى وإن لم تكن راعبة في الائتلاف معها<sup>3</sup>.

ويلعب رئيس الدولة كذلك دور في عملية تشكيل الحكومة، ويكون هذا الدور في بعض الدول شكليا ويقتصر على التعيين الشكلي لأعضاء الحكومة بعد موافقة البرلمان عليهم، ولكن تخول بعض الدساتير لرئيس الدولة دور فعلي في عملية تشكيل الحكومة<sup>4</sup>، ويظهر هذا الدور في نظم التعددية الحزبية خاصة إذا لم يحدث اتفاق بين الأحزاب المتحالفة حول شخص

<sup>1</sup> Lanny W.Martin,Randolph T.Stevenson, Op.Cit.,p.36

<sup>2</sup> Asbjon Skjaeveland,Soren Serritzlew,Jens Blon-Hansen,Op.Cit.,p.6

<sup>3</sup> Lanny W.Martin,Randolph T.Stevenson, Op.Cit.,p.36

<sup>4</sup> Ian Budge and M.J Laver, Op.Cit.,p.12

رئيس الحكومة فيتدخل رئيس الدولة لتعيين رئيس الدولة  
على المفاوضات بين الأحزاب لتشكيل الحكومة الجديدة.

وركزت الدراسات الحديثة على دور خصائص البنية الداخلية للحزب وطريقة اتخاذ القرار داخله وتأثيرها على تشكيل الائتلاف على خلاف النظريات القديمة التي اعتبرت الأحزاب فواعل موحدة ولم تركز على انقساماتها الداخلية<sup>2</sup>. وتعتبر دراسة "ليبهارت" أهم دراسة ركزت على هذا المتغير، حيث انطلقت من فرضية أن البنية الداخلية للحزب وطبيعة عملية اتخاذ القرار داخله تلعب دور كبير في تحديد موقف الحزب من المشاركة أو عدم المشاركة في الائتلاف، حيث إذا كانت هناك أحزاب سياسية قوية البنية و متماسكة، تتسم بمركزية اتخاذ القرار فإنها لا تجد صعوبة في اتخاذ قرار المشاركة أو عدم المشاركة في الائتلاف، كما أنها لا تجد صعوبة أثناء عملية المساومة مع غيرها من الأحزاب.

أما الأحزاب التي تتسم بكثرة الانقسامات أو الانشقاقات الداخلية وتعرف ديمقراطية كبيرة في عملية اتخاذ القرار داخلها نادرا ما تتجه نحو المشاركة في الائتلافات الحكومية نظرا لاختلاف المجموعات داخلها حول قرار المشاركة في الائتلاف الحكومي، أو اختلافها حول البرنامج الحكومي الذي يطبقه الائتلاف أو حول الأهداف التي يسعى الحزب إلي تحقيقها، ولذلك فكلما كانت هناك ديمقراطية كبيرة في عملية اتخاذ القرار داخل الأحزاب، كانت المساومات داخل الحزب أكثر من المساومات التي تكون بين الأحزاب التي سوف تشكل الائتلاف<sup>3</sup>.

وحاولت الدراسات الحديثة أثناء دراستها لظاهرة الائتلاف الحكومي البحث عن دوافع وأهداف أخرى تجعل الأحزاب تشارك أو ترفض المشاركة في الائتلاف، وذهب كل من "لفر" و"شوفيلد" و"ستروم" Storm إلى اعتبار عامل الرغبة في نجاح الأحزاب في الانتخابات القادمة من أهم العوامل التي تأخذها الأحزاب في اعتبارها أثناء اتخاذ قرار المشاركة أو عدم المشاركة في الحكومة الائتلافية، وأكد "أونتوني دونز" Antony Downs " هذه الفكرة عندما أقر بأن موقف الأحزاب من المشاركة في الائتلاف وموقعها أو وزنها

<sup>1</sup> Michael Laver and Norman Schofield, Op.Cit.,p.210

<sup>2</sup> Ibid.,p.247

<sup>3</sup> Hana Back, "Intraparty politics and coalition formation :evidence from Swedish local government," **Paper prepared for delivery at nordic local government studies conference** in Oslo,26-28 Nov., 2004,p.2

داخل الائتلاف يؤثر على نتائجها الانتخابية المتوقع

لأن مشاركة بعض الأحزاب في ائتلاف معين يطبق برنامج حكومي بعيد عن البرنامج السياسي الذي تتبناه هذه الأحزاب ولا يرضي رغبات وتوقعات جمهور الناخبين، يؤدي إلى تراجع نسبة أصوات هذه الأحزاب في الاقتراع القادم، وهذا ما يدفع الكثير من الأحزاب إلى رفض المشاركة في هذا النوع من الائتلافات<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث: دور النظم الانتخابية والحزبية في تشكيل الائتلاف الحكومي:

تؤثر النظم الانتخابية والنظم الحزبية على تحديد شكل الحكومات من خلال تأثير النظم الانتخابية على النظم الحزبية، وتأثير هذه الأخيرة على عدد الأحزاب التي تشكل الحكومة وهذا ما يؤثر بدوره على استقرار الحكومات أو عدم استقرارها لأن تمتع الحكومة بالأغلبية البرلمانية أو افتقارها لها يتوقف بشكل كبير على طبيعة النظام الحزبي والنظام الانتخابي السائد في البلد<sup>2</sup>.

وتظهر العلاقة بين النظم الانتخابية و النظم الحزبية وتحديد شكل الحكومات من خلال تأثير النظم الانتخابية على النظم الحزبية إما بزيادة عدد الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان أو الإنقاص من عددها، ويؤدي هذا إما لتشكيل حكومة الأغلبية يتمتع فيها حزب بمفرده بالأغلبية البرلمانية، أو تشكيل حكومة أقلية تفتقر إلى دعم وتأييد الأغلبية، أو تشكيل حكومات ائتلافية تتكون من مجموعة من الأحزاب السياسية<sup>3</sup>. ويتوقف الاختيار بين نظم الانتخاب بالأغلبية ونظام التمثيل النسبي على طبيعة النظام الحزبي السائد في الدولة، وتعتبر دراسة "موريس دوفارجيه" حول الأحزاب السياسية لعام 1951 من أهم الدراسات التي تناولت دراسة العلاقة بين النظم الانتخابية والنظم الحزبية ودورها في تحديد شكل الحكومات.

<sup>1</sup> Hana Back, "Coalition formation and the inclusion of green parties in Swedish local government," **Paper for presentation at the Workshop :Green in power :government formation,policy impacts and the future of green parties at the ECPR join sessions in grenoble**, Department of government Uppsala University, April,6-11,2001, p.7

<sup>2</sup> André –Paul Frogner, Anne -Sylvie Berk, "Les Systèmes électoraux :types et effets politiques" in :Jean-Claude Zarka, **Les Systèmes Electoraux : permanences et innovations**( Paris : L'harmattan ,2004),p.37

<sup>3</sup> Jean-Marie Cotteret et Claude Emeri, **Les Systèmes électoraux** ( Paris :Presses Universitaires de France,1970),pp.101 -102

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

أثبتت الدراسات الحديثة وعلى خلاف ما وصلنا

القائمة بين النظم الانتخابية والنظم الحزبية وشكل الحكومة، وافتت بان هناك مجموعة من العوامل السياسية والدستورية تساهم هي الأخرى إلى جانب طبيعة النظام الانتخابي في تحديد طبيعة النظام الحزبي وشكل الحكومة في أي نظام سياسي<sup>1</sup>، ومن بين هذه العوامل طبيعة البنية الاجتماعية للمجتمعات من حيث تجانسها أو عدم تجانسها التي تساهم في تحديد طبيعة القوى السياسية السائدة في الدولة ونمط العلاقات القائمة بينها، ولهذا فإن النظام الانتخابي والنظام الحزبي ما هو إلا انعكاس لطبيعة هذه البنية، وأحيانا كثيرة يكون أثر وسبب لهذه البنية في نفس الوقت، مثلا يصعب تطبيق نظام الانتخاب بالأغلبية في مجتمع يتميز بانقسام اجتماعي كبير لأنه عاجز عن تمثيل مختلف التوجهات السائدة، في حين يناسب المجتمعات غير المتجانسة الأخذ بنظام التمثيل النسبي الذي يعمل أيضا على تشجيع الانقسام السياسي، وتتأثر طبيعة النظام الحزبي أيضا بطبيعة البنية الاجتماعية للمجتمعات أكثر من تأثرها بطبيعة النظام الانتخابي، حيث غالبا ما يناسب المجتمعات المتجانسة نظام الثنائية الحزبية، ويناسب المجتمعات ذات التعدد الاجتماعي الكبير نظم التعددية الحزبية<sup>2</sup>.

### المطلب الأول: دور النظم الانتخابية

يعتبر الانتخاب أحد أشكال المشاركة السياسية التي تمكن الشعب من المشاركة في ممارسة الحياة السياسية بواسطة اختيار ممثلين لهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لممارسة السلطة السياسية وإضفاء الشرعية عليها<sup>3</sup>. ويعتبر كل من "ميشيل روش" Michael Roche "و" فيليب ألتوف "Philippe Altofe" الانتخاب وسيلة للاختيار بين بديلين أو أكثر من خلال إبداء الأصوات<sup>4</sup>، وينظم القانون الانتخابي سير العملية الانتخابية في الدولة ويحدد طبيعة النظام الانتخابي المتبع فيها.

تعرف النظم الانتخابية بأنها مجموعة القواعد والإجراءات التقنية التي تستعمل للفصل في النتائج بين المترشحين أثناء الانتخابات بتحديد الفائزين فيها وتوزيع الأصوات والمقاعد

<sup>1</sup> رياض الصمد، مؤسسات الدولة الحديثة دراسة مقارنة (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003)، ص. 247

<sup>2</sup> André -Paul Frogner, Anne -Sylvie Berk , Op. Cit., pp.35-36

<sup>3</sup> Jacque Largoy, Op. Cit. , p.337

<sup>4</sup> عبد الهادي الجوهري، دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي (الاسكندرية: المكتبة الجامعية، ط. 1، 2001)، ص. 151

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

عليهم تبعا للنتائج الانتخابية المحصل عليها<sup>1</sup>، وتستع

رئيس الدولة وأعضاء الهيئة التشريعية التي تنبثق عنها الهيئة التنفيذية (الحكومة)، وبخلاف  
النظم الانتخابية من دولة لأخرى تبعا لاختلاف خصائص النظم السياسية واختلاف نظمها  
الحزبية<sup>2</sup>.

تصنف النظم الانتخابية على أساس معيار عدد المترشحين أو أسلوب الترشيح  
والانتخاب<sup>3</sup> إلى نظام الانتخابي الاسمي أو الفردي، ونظام الانتخاب بالقائمة، يختار الناخب في  
نظام الانتخاب الفردي نائب واحد عن كل دائرة انتخابية صغيرة الحجم، ويناسب هذا النوع  
من النظم نظام الانتخاب بالأغلبية، أما نظام الانتخاب بالقائمة فيختار فيه الناخب قائمة تضم  
مجموعة من المترشحين لانتخاب عدد معين من النواب عن كل دائرة انتخابية<sup>4</sup>، ويستعمل في  
هذا النوع من النظم الانتخابية إما أسلوب القوائم المغلقة أو أسلوب المزج بين القوائم  
أو أسلوب التصويت بالأفضلية، ويعتمد هذا النوع من النظم على نظام الدوائر الانتخابية  
الكبيرة<sup>5</sup>.

وتصنف النظم الانتخابية حسب معيار عدد الأصوات الضرورية لفوز المترشحين  
(أساليب تحديد الفائزين) إلى نظم الانتخاب بالأغلبية ونظم التمثيل النسبي والنظم المختلطة  
الناجمة عن المزج بين النظامين السابقين، وتنقسم هذه النظم بدورها إلى نظم انتخابية  
فرعية<sup>6</sup>، ويظهر تأثير النظم الانتخابية على تشكيل الحكومات الائتلافية بشكل كبير في نظام  
الانتخاب بالأغلبية بدورتين ونظام انتخاب التمثيل النسبي ولهذا سوف يتم التركيز على نظام  
انتخاب الأغلبية بدورتين ونظام التمثيل النسبي لإبراز تأثيرهما على تشكيل الائتلاف  
الحكومي.

### أ- دور نظام الانتخاب بالأغلبية بدورتين في تشكيل الائتلاف الحكومي:

يعتبر نظام الانتخاب بالأغلبية أبسط وأقدم النظم الانتخابية، ويشير هذا النمط من النظم  
إلى أن المترشح الذي يحصل على أغلبية الأصوات سواء كانت أغلبية بسيطة أو أغلبية

<sup>1</sup> Jean-Gicquel, *Droit constitutionnel et institutions politiques* (Paris:édits Montchrestion E.J.A ,1999),p.145

<sup>2</sup> Robert Dahl, *De la démocratie* (Paris : Copyright,1998),p.131

<sup>3</sup> Jean Gicquel, *Op.Cit.*,p.146

<sup>4</sup> محمد رفعت عبد الوهاب، *الأنظمة السياسية* (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2004)، صص 292-295

<sup>5</sup> نعمان الخطيب، مرجع سابق، صص 481

<sup>6</sup> Jean Gicquel, *Op.Cit.*,p.146



مطلقة هو الذي يحصل على أغلبية المقاعد، وتنقسم الترشيح إلى نظام الانتخاب بالأغلبية الفردي أو الاسمي ونظام الانتخاب بالعامه، ونقسم حسب عدد الدورات إلى نظم الانتخاب بالأغلبية بدورة واحدة، ونظام الانتخاب بالأغلبية بدورتين. ويتوقف الاختيار بين نظام الانتخاب بالأغلبية بدورة واحدة ونظام الانتخاب بالدورتين على عدد الأحزاب الموجودة في الدولة، فنظام الثنائية الحزبية يناسبه نظام الانتخاب بالأغلبية ذو الدورة الواحدة، أما نظام التعددية الحزبية يناسبها نظام الانتخاب بالأغلبية ذو الدورتين<sup>2</sup>.

يشترط لنجاح المترشح في نظام الانتخاب بالأغلبية بدورتين أن يحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات (نصف الأصوات الصحيحة المعبر عنها + 1)، وفي حالة عدم حصول أي حزب على الأغلبية المطلقة، تشارك الأحزاب السياسية التي حصلت في الدور الأول على أكبر الأصوات في انتخابات الدور الثاني، ويكفي الحصول على الأغلبية النسبية للفوز في هذا الدور<sup>3</sup>، ويؤدي هذا النوع من النظم الانتخابية إلى تعددية حزبية معدلة بوجود ائتلافات انتخابية خاصة في الدورة الثانية لأن الدورة الأولى تتنافس فيها الأحزاب، في حين تتوجه الأحزاب المتقاربة في توجهاتها في الدورة الثانية إلى تشكيل ائتلافات انتخابية للحصول على الأغلبية البرلمانية ومواجهة منافسيها<sup>4</sup> ويؤدي هذا إلى الانتقال من التعددية الحزبية في الدورة الأولى إلى الائتلافات الانتخابية في الدورة الثانية<sup>5</sup>.

ويعرف الدور الثاني في نظام الانتخاب بالأغلبية بدورتين مجموعة من المساومات والتنازلات نتيجة التعادل في الأصوات الذي يعرفه الدور الأول، ويكون للناخب في الدور الأول حرية كبيرة في اختيار مرشحه، في حين أن الدور الثاني تنقيد حريته في التصويت لأن الناخب يختار في الدور الأول، وينتخب ليستبعد فوز حزب معين في الدور الثاني هذا ما يجعله يصوت إما لتأييد ائتلاف معين أو لاستبعاده، ويقوم المترشحين أو الأحزاب السياسية في الدورة الثاني بإعادة حساباتها على ضوء نتائج الدورة الأولى، حيث تسعى الأحزاب السياسية

<sup>1</sup> Jean –Claude Zarka, Op. Cit , pp.38-39

<sup>2</sup> Maurice Duverger, **Les institutions Politiques et le droit constitutionnel: les grands systèmes politiques** (Paris : Presses Universitaires de France, 1978), p.131

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Roger Gérard Schwartzberg, Op. Cit., p.483

<sup>5</sup> موريس دوفارجيه، مرجع سابق، ص.106

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الأقل حظا في الفوز في الدورة الثانية إلى تأمين الـ

طريق سحب مرشحيها من الانتخابات، أو دعوة مناصريها للتصويت لصالح مرشح الحزب الذي تريد تأييده، تدخل الأحزاب السياسية في الدور الثاني من الانتخابات في مساومات حادة خاصة إذا تعثر الاتفاق بينها حول المترشح الأوفر حظا بالنجاح في الدور الثاني<sup>1</sup>، ولهذا فإن التحالفات الانتخابية في الدور الثاني هي نتيجة التفاوض والمساومات التي تقوم بها الأحزاب السياسية في هذه المرحلة<sup>2</sup>، وتتحل هذه التحالفات وتنتهار في بعض الحالات بمجرد انتهاء الانتخابات خاصة إذا تحالفت هذه الأحزاب لضمان النجاح في انتخابات الدور الثاني فقط وليس لتشكيل حكومات ائتلافية<sup>3</sup>.

ويمكن أن تتحول حسب "جيورج لفوا" "George Lavoie" الائتلافات الانتخابية التي تشكلت في الدور الثاني إلى ائتلافات حكومية تعرف نوعا من الاستقرار والفعالية الحكومية نظرا لتقارب توجهاتها وبرامجها وقلة عددها<sup>4</sup>، خاصة في ظل نظام الأغلبية بدورتين الذي يقلل من عدد الأحزاب السياسية المشاركة في الدور الثاني، ويدعم دور أحزاب الوسط لتحديد التحالفات الحزبية في الدور الثاني، لأن عامل التعادل في الأصوات في الدور الأول بين أحزاب اليمين وأحزاب اليسار، يساعد أحزاب الوسط في دور الثاني على لعب دور هام في عملية تشكيل التحالفات الحزبية، لأن تشكيل هذه الأخيرة يتوقف على اختيار أحزاب الوسط بين التحالف مع أحزاب اليمين أو التحالف مع أحزاب اليسار<sup>5</sup>.

### **ب- دور نظام التمثيل النسبي في تشكيل الائتلاف الحكومي:**

يحقق هذا النوع من النظم الانتخابية على خلاف نظم الانتخاب بالأغلبية التناسب بين عدد الأصوات التي يحصل عليها الحزب أثناء الانتخابات وعدد المقاعد التي يحصل عليها في البرلمان<sup>6</sup>، هذا ما يضمن لمختلف التشكيلات السياسية عدالة التمثيل في البرلمان خاصة الأحزاب الصغيرة مهما كان حجم أصواتها<sup>7</sup>، ويؤدي هذا النوع من النظم إلى التعددية الحزبية وظهور أحزاب سياسية جديدة مستقلة عن بعضها البعض خاصة إذا طبق نظام

<sup>1</sup> جون ماري دانكان، مرجع سابق، ص. 311

<sup>2</sup> Jean-Marie Cotteret et Claude Emeri, Op.Cit., p.56

<sup>3</sup> مصطفى أبو زيد فهمي، مرجع سابق، ص. 146

<sup>4</sup> Jean-Marie Cotteret et Claude Emeri, Op.Cit., p.100

<sup>5</sup> Ibid., p. 104

<sup>6</sup> Jean Giquel, Op.Cit., p.145

<sup>7</sup> Jean Claude Zarka, Op.Cit., p.31

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

التمثيل النسبي الكامل مع توزيع أو تسوية الأصوات

هذا النوع من النظم الانتخابية نظام الانتخاب بالقائمة ولا يناسبه نظام الانتخاب الفردي. وتنقسم الدولة في نظام التمثيل النسبي إلى دوائر انتخابية واسعة، توزع المقاعد المخصصة لكل قائمة تبعا للأصوات التي تحصلت عليها في كل دائرة انتخابية<sup>2</sup>، وله أسلوبين لتوزيع المقاعد: أسلوب الحاصل أو المعدل الانتخابي، وأسلوب الحاصل الثابت أو المحدد، ويتم توزيع البقايا بثلاثة طرق: طريقة أكبر البقايا التي تخدم الأحزاب الصغيرة، طريقة المعدل الوسطي الأكبر التي تدعم دور الأحزاب الكبرى على حساب الأحزاب الصغرى، وطريقة هونت<sup>3</sup>.

ينقسم نظام التمثيل النسبي إلى نظام التمثيل النسبي على مستوى الدوائر، ونظام التمثيل النسبي على مستوى الدولة، وتوزع المقاعد في نظام التمثيل النسبي على مستوى الدوائر أولا على القوائم ثم على مرشحي القوائم بالاعتماد على القاسم الانتخابي الذي يمثل الحد الأدنى للأصوات اللازمة للحصول على مقعد واحد ويحصل عليه بقسمة عدد الأصوات الصحيحة المعطاة في الدائرة على عدد المقاعد المخصصة لهذا الغرض، وتوزع المقاعد التي لم يتم توزيعها على أساس أكبر البواقي، أما نظام التمثيل النسبي على مستوى الدولة فينقسم إلى نوعين، توزع المقاعد فيه على أساس القاسم الانتخابي القومي الموحد في جميع الدوائر الانتخابية ويتم توزيع المقاعد الباقية على أساس أكبر البواقي وأكبر المتوسطات<sup>4</sup>.

يؤدي نظام التمثيل النسبي حسب "موريس دوفارجيه" إلى تعدد الأحزاب السياسية ذات البنية القوية والصلبة التي تجعل من النائب يخضع بشكل كبير لقيادة حزبه خاصة أثناء عملية التصويت في البرلمان<sup>5</sup>، ويشجع هذا النظام أيضا على الانقسام داخل الأحزاب السياسية<sup>6</sup>. يعرف هذا النوع من النظم تشكيل حكومات ائتلافية لتعذر حصول أي حزب من الأحزاب بمفرده على الأغلبية البرلمانية بسبب تعدد الأحزاب وتشتيت الأصوات على هذه الأحزاب، ويؤدي في بعض الحالات الاستثنائية إلى تشكيل حكومات الأغلبية

<sup>1</sup> مصطفى أبو زيد، مرجع سابق، ص. 144.

<sup>2</sup> نعمان الخطيب، مرجع سابق، ص. 480.

<sup>3</sup> إسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط. 1، 1982)، ص. 161-164.

<sup>4</sup> عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص. 157-158.

<sup>5</sup> إسماعيل الغزال، مرجع سابق، ص. 165.

<sup>6</sup> André - Paul Frogner et al., Op.Cit., p.36

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

البرلمانية<sup>1</sup>. ونظرا لضمان التمثيل البرلماني لجميع

الانتخابية تصبح غير ضرورية بالنسبة للأحزاب في نظام التمثيل النسبي، في حين نخسب الائتلافات البرلمانية والحكومية أهمية كبيرة لأن الأحزاب السياسية تكون مجبرة على الائتلاف لتشكيل حكومة ائتلافية تتمتع بدعم الأغلبية البرلمانية لتعذر حصول أي حزب سياسي على الأغلبية البرلمانية بمفرده تؤهله لتشكيل الحكومة<sup>3</sup>، ويتوقف تشكيل الحكومات الائتلافية في هذا النوع من النظم على نتائج الانتخابات والائتلافات البرلمانية والحكومية التي تعقدها الأحزاب بينها، هذا ما يزيد من تأثير الأحزاب على الحياة السياسية ويستبعد دور الناخبين في اختيار حكوماتهم بطريقة مباشرة على خلاف ما يحدث في نظام الانتخاب بالأغلبية بدورة واحدة<sup>4</sup>.

ويتيح نظام التمثيل النسبي للأحزاب الصغيرة لعب دور هام في تشكيل الحكومات الائتلافية لأنه يضمن استقلالها عن الأحزاب الكبيرة، حيث بإمكانها الحصول على أصوات دون الائتلاف حول هذه الأحزاب، هذا ما يعيق حصول الأحزاب الكبيرة على الأغلبية البرلمانية ويدفع الأحزاب الصغيرة للعب دور المرجح بين الأحزاب الكبيرة لتشكيل الأغلبية لأن تصويتها لصالح حزب معين يوجهه لتشكيل الائتلاف الحكومي وقيادته هذا ما يكسب الأحزاب الصغيرة موقع ووزن هام داخل هذه الائتلافات<sup>5</sup>.

ويسبق تشكيل الحكومات الائتلافية إجراء مساومات بين الأحزاب السياسية المشاركة في الائتلاف الحكومي حيث تتفاوض فيما بينها على تشكيل الائتلاف وطريقة توزيع الحقائق الوزارية بينها وطبيعة البرنامج الحكومي الذي سوف تطبقة<sup>6</sup>، ولكن في غالب الأحيان تصعب المساومة بين أحزاب الائتلاف وتستغرق وقتا طويلا خاصة في ظل وجود أحزاب سياسية متمسكة كثيرا بمبادئها وبرامجها السياسية مثل أحزاب اليمين وأحزاب

<sup>1</sup> Jean Gicquel, Op.Cit., p.147

<sup>2</sup> Roger Gérard Schwartzenberg , Op.Cit., pp.481- 482

<sup>3</sup> Jean Claude Zarka, Op.Cit ., p.37

<sup>4</sup> Ibid., p.485

<sup>6</sup> Jean Claude Zarka, Op.Cit ., p.37

<sup>5</sup> نعمان الخطيب، مرجع سابق، ص.488.

اليسار التي يصعب تشكيل تحالف بينها هذا ما يعطي الائتلافات الحزبية<sup>1</sup>.

ويضيف "دوقلاس" "Doglas" أن حجم الدائرة الانتخابية يؤثر بشكل كبير على شكل الحكومات لأن الأغلبية البرلمانية التي تتميز بالاستقرار والفعالية لا يتوقف تشكيلها حسب "دوقلاس" على تطبيق نظام الانتخاب بالأغلبية وتجنب الأخذ بنظام التمثيل النسبي، ولكن يتوقف على حجم الدائرة الانتخابية أي عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة حيث أنه كلما اتسع حجم الدوائر الانتخابية كلما زاد تبعثر وتشتت الأصوات والمقاعد البرلمانية على عدد كبير من الأحزاب، وهذا ما يؤدي إلى تشكيل حكومات ائتلافية غير مستقرة، وكلما كان حجم الدائرة الانتخابية محدودا جدا يتراوح بين مقعد وخمسة مقاعد لكل دائرة تشكلت حكومات تتمتع بالأغلبية البرلمانية وتتميز بالاستقرار والفعالية، ولهذا يناسب تحقيق الاستقرار الحكومي الأخذ بنظام الدائرة الضيقة<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: دور النظم الحزبية

يكتسب النظام الحزبي أهمية كبيرة لدراسة النظم السياسية باعتباره نظام فرعي ضمن النظام السياسي يمكن الاعتماد عليه كميّار لتصنيف النظم السياسية إلى نظم الأحادية الحزبية ونظم الثنائية الحزبية ونظم التعددية الحزبية، كما يلعب النظام الحزبي دور هام في تشكيل أو عدم تشكيل الائتلافات الحزبية الانتخابية و البرلمانية والحكومية<sup>3</sup>، وقد تزامن الاهتمام بدراسة النظم الحزبية مع دراسة الأحزاب السياسية، ويعتبر كل من "جيمس بريس" و"بلومبارا" و"موريس دوفارجيه" من بين الأوائل الذين اهتموا بدراستها<sup>4</sup>.

وتركز أغلب دراسات النظم الحزبية على عدد الأحزاب السياسية، أيديولوجياتها، طبيعة بنيتها الداخلية والائتلافات القائمة بينها وهذا ما ذهب إليه "موريس دوفارجيه"، في حين تهتم دراسة الاستراتيجيات الحزبية بطبيعة العلاقات القائمة بين الأحزاب داخل النظام الحزبي، وتفاعل هذا الأخير مع عناصر النظام السياسي عامة، ولذلك يتم التركيز في هذا

<sup>1</sup> Jean Giquel, Op.Cit., p.147

<sup>2</sup> Roger Gérard Schwartzberg, Op.Cit., p.482

<sup>3</sup> Maurice Duverger, Op.Cit., p.358

<sup>4</sup> Daniel Luis Seiler, Op.Cit., p.198

النوع من الدراسات على دراسة استراتيجيات الأحزاب  
سعيها لتحقيق أهدافها<sup>1</sup>.

تعددت معايير تصنيف النظم الحزبية غير أنها تتفق على تصنيفها إلى نظم الأحادية الحزبية ونظم الثنائية الحزبية ونظم التعددية الحزبية، وتنقسم هذه النظم بدورها إلى نظم فرعية، وصنف "فانس ليميو" النظم الحزبية معتمدا على معيار عدد الأحزاب السياسية التي تقود الحكومة إلى نظم الأحادية الحزبية التي يسيطر فيها حزب واحد على الحكومة وقسمها إلى أربعة (4) نظم فرعية، نظم التعددية البسيطة والمعقدة التي تنسم بوجود حزبين متنافسين بإمكان أحدهما قيادة الحكومة بمفرده، أما "جوفان سارتوري Sartor Jeofan" فقد اعتمد في تصنيفه للنظم الحزبية على التصنيف الكلاسيكي الذي وضعه "موريس دوفارجيه" غير أنه لم يعط أهمية كبيرة لعدد الأحزاب للتمييز بين الثنائية والتعددية الحزبية وركز على الأحزاب التي لها تأثير كبير وفعلي على تشكيل الأغلبية البرلمانية الحكومية مهما بذلك دور الأحزاب الصغيرة التي لا تغير مشاركتها أو عدمها شيئا في تشكيل الأغلبية الحكومية<sup>2</sup>.

يختلف شكل الحكومة حسب طبيعة النظام الحزبي السائد، حيث تتشكل حكومة الحزب الواحد في نظام الأحادية الحزبية، وتتشكل حكومة الأغلبية البرلمانية في نظام الثنائية الحزبية، وتتشكل الحكومة الائتلافية في نظام التعددية الحزبية، ويمكن نظام الثنائية الحزبية الناخبين من اختيار منتخبهم بطريقة مباشرة بواسطة الانتخابات التشريعية لأنهم ينتخبون نواب البرلمان وأعضاء الحكومة معا، ويغيب في نظام الثنائية الحزبية تشكيل الائتلافات الانتخابية والحكومية إلا في حالة وجود ظروف وطنية أو خارجية تجبر الحزبين على الائتلاف الحكومي يأخذ هذا الائتلاف شكل الاتحاد الوطني<sup>3</sup>، ويعتبر نظام الانتخاب بالأغلبية بدورة واحدة هو النظام الانتخابي المناسب الذي يؤدي إلى الثنائية الحزبية لأنه يقلص من عدد الأحزاب<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Roger Gérard Schwartzberg ,Op.Cit.,p.476

<sup>2</sup> Daniel Luis Seiler,Op.Cit.,pp.199-202

<sup>3</sup> Maurice Duverger, Op. Cit.,p.358

<sup>4</sup> Daniel Luis Seiler, Op. Cit.,pp.203,204

## أ- شكل الحكومة في نظام الأحادية الحزبية:

تتشكل في نظم الأحادية الحزبية حكومة الحزب الواحد الذي يسيطر بمفرده على ممارسة السلطة، إذ تدمج جميع السلطات بيد شخص معين أو هيئة واحدة نظرا لاحتكار هذا الحزب المطلقة من المقاعد البرلمانية وغياب المنافسة السياسية لأن هذا النوع من النظم الحزبية يسيطر حزب واحد على الحياة السياسية<sup>1</sup>. وينقسم نظام الأحادية الحزبية إلى نظام الأحادية الحزبية الجامدة الذي يمنع وجود أحزاب سياسية أخرى إلى جانب الحزب الحاكم وتجسده النظم الشيوعية والنازية، ونظام الأحادية الحزبية المرنة الذي يسمح بقيام أحزاب ثانوية إلى جانب الحزب الحاكم بحيث تشارك هذه الأحزاب في الانتخابات، ولها تمثيل في البرلمان والحكومة ولكن وجودها وتأثيرها يبقى محدودا لأنها لا تمنع الحزب الكبير من الحصول الأغلبية البرلمانية.

## ب- شكل الحكومة في نظام الثنائية الحزبية:

ويتشكل في نظم الثنائية الحزبية التي يتنافس فيها حزبين بارزين على ممارسة السلطة حكومات الأغلبية البرلمانية التي يتم اختيار أعضائها من الأغلبية البرلمانية المتجانسة والمستقرة، ويرجع هذا إلى إمكانية حصول أحد الحزبين بمفرده على أغلبية الأصوات وأغلبية المقاعد البرلمانية، وهذا ما يسمح بتشكيل حكومة الأغلبية البرلمانية<sup>2</sup>، ونادرا ما تتشكل في نظم الثنائية الحزبية حكومات لا تتمتع بالأغلبية البرلمانية، وينتشر هذا في النظم الرئاسية التي لا ينتمي فيها غالبا رئيس الدولة الذي يرأس الحكومة إلى حزب الأغلبية البرلمانية، ولا يشترط فيها اختيار أعضاء الحكومة من الأغلبية البرلمانية<sup>3</sup>.

وتصنف نظم الثنائية الحزبية أيضا حسب عدد الأحزاب التي تصل إلى السلطة إلى نوعين: نظم الثنائية الحزبية الكاملة التي تتميز بوجود حزب الأغلبية الذي يكون بمفرده قادرا على الحصول على أغلبية المقاعد البرلمانية التي تمكنه من السيطرة على الحكومة<sup>4</sup>، ونظم الثنائية الحزبية غير الكاملة وهي التي يوجد فيها إلى جانب الحزبين الكبيرين حزب ثالث صغير يفوز في الانتخابات ويحول دون حصول أحد الحزبين على الأغلبية المطلقة بمفرده

<sup>1</sup> Roger Gérard Schwartzberg ,Op. Cit.,p.477

<sup>2</sup> Maurice Duverger, **Les institutions Politiques et le droit constitutionnel: les grands systèmes politiques**, Op. Cit.,p.308

<sup>3</sup> اسماعيل الغزال، مرجع سابق، ص.154.

<sup>4</sup> Jean-Louis Quermonne ,Op. Cit.,p.242

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

هذا ما يدفع الحزبين الكبيرين إما لائتلافهما معا وهذا

الحزب الثالث الصغير لتشكيل حكومة ائتلافية وهذا هو الغالب، ويلعب الاحزاب الصغيرة في نظام الثنائية الحزبية دور مهم في الحياة السياسية، حيث تؤدي دور الحكم في حالة حصول تعادل في أصوات الحزبين لأنها يمكن أن ترجح فوز أحدهما على الآخر.

إن تشكيل الائتلافات الانتخابية والحكومية يكون نادرة في نظام الثنائية الحزبية إلا في حالة وجود ظروف وطنية أو خارجية تجبر الحزبين على الائتلاف الحكومي يأخذ هذا الائتلاف شكل الاتحاد الوطني<sup>2</sup>. ويعتبر نظام الانتخاب بالأغلبية بدورة واحدة هو النظام الانتخابي المناسب الذي يؤدي إلى الثنائية الحزبية لأنه يقلص من عدد الأحزاب<sup>3</sup>.

### ج- شكل الحكومة في نظام التعددية الحزبية:

يبرز تشكيل الحكومات الائتلافية بشكل كبير في نظم التعددية الحزبية التي تأخذ بنظام التمثيل النسبي الذي يكون فيه تشكيل الائتلافات البرلمانية والحكومية ضروريا لتشكيل الحكومة، في حين تغيب في هذا النوع من النظم تشكيل الائتلافات الانتخابية<sup>4</sup>.

يشير نظام التعددية الحزبية إلى تنافس ثلاثة أحزاب فأكثر بهدف الوصول إلى السلطة والمشاركة في ممارستها، ونظرا للتعدد الحزبي الكبير الذي يعرفه هذا النوع من النظم الحزبية، يتعذر على أحد الأحزاب الحصول بمفرده على الأغلبية البرلمانية، هذا ما يدفع الأحزاب السياسية إلى الائتلاف برلمانيا وحكوميا لتشكيل حكومات ائتلافية، ويمكن أن تتشكل أيضا في هذا النوع من النظم الحزبية حكومات الأقلية أو حكومات الأغلبية البرلمانية في حالات نادرة، إذ سرعان ما تفقد هذه الحكومات أغليبتها وتتحول إلى حكومات أقلية<sup>5</sup>. ويتوقف الاختيار بين مختلف الائتلافات الحزبية التي بإمكانها تشكيل حكومات ائتلافية على موقف الأحزاب السياسية التي لها فرصة وحرية تغيير مواقفها و مواقعها بسهولة في البرلمان، وغالبا ما هذه الأحزاب أحزاب صغيرة<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 326-328

<sup>2</sup> Maurice Duverger, **les parties politiques**, Op. Cit., p.358

<sup>3</sup> Daniel Luis Seiler, Op. Cit., pp.203,204

<sup>4</sup> Maurice Duverger, **Les institutions politiques et le droit constitutionnel :le système politique français**, Op. Cit., p.191

<sup>5</sup> Jean-Louis Quermonne, Op. Cit., pp.242,243

<sup>6</sup> Maurice Duverger, Op. Cit., p.191



[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

تصنف نظم التعددية الحزبية إلى تعددية حزبية

التعدد الحزبي الكبير، وتعددية حزبية تنسم بوجود حزب كبير يفرب في عدد اصوانه من الأغلبية، ولكن لا يمكنه الحصول عليها نظرا لوجود أحزاب أخرى تحول دون ذلك غير أنه يفوق منافسيه حجما وقوة حيث يحصل في العديد من الانتخابات على عدد كبير من الأصوات والمقاعد التي تؤهله للسيطرة على الحكومة لفترة زمنية طويلة، وتتشكل في هذا النوع من النظم إما حكومات متجانسة تتمتع أحيانا بالاستقرار الحكومي لسيطرة هذا الحزب على أغلب المناصب الحكومية، أو حكومات ائتلافية يكون الحزب الكبير قائدها ويمكن تصنيف هذا النظام بين نظم التعددية الحزبية ونظم الأحادية الحزبية<sup>1</sup>.

يمنع نظام التعددية الحزبية الناخبين من اختيار أعضاء الحكومة الائتلافية ورئيسها على خلاف حكومة الأغلبية البرلمانية التي يشارك الناخبون في اختيار أعضائها مباشرة ولهذا تقتصر وظيفة الناخبين في الحكومات الائتلافية على التصويت لصالح ائتلافات حكومية معينة أو إمكانية قيام ائتلافات أخرى من خلال تصويتهم في الانتخابات<sup>2</sup>، في حين تقوم الأحزاب الممثلة في البرلمان باختيار الائتلافات المناسبة لتشكيل الحكومة حسب ما أسفرت عليه نتائج الانتخابات ومواقف الأحزاب من هذه الائتلافات<sup>3</sup>.

وتلعب الأحزاب السياسية الصغيرة في نظام التعددية الحزبية رغم صغر حجمها دورا هاما في تشكيل الائتلافات الحكومية خاصة وأن نظام التمثيل النسبي يضمن لها التمثيل داخل البرلمان، ونظرا لأهميتها تضطر بعض الأحزاب إلى الاستجابة لمطالب وشروط هذه الأحزاب الصغيرة لأن قيام الائتلاف أو انهياره يتوقف على مشاركتها فيه أو انسحابها منه<sup>4</sup>، وتؤدي بعض الأحزاب الصغيرة أيضا دورا محوريا أو مركزيا في عملية تشكيل الائتلافات الحكومية لأنها تستطيع تغيير مواقفها ومواقفها في الهيئة التشريعية بكل سهولة هذا ما يجعلها تشارك في أي ائتلاف حكومي يمكن أن يتشكل.

<sup>1</sup> محمد طه بدوي وآخرون، مرجع سابق، ص. 297

<sup>2</sup> Maurice Duverger, *Les institutions politiques et le droit constitutionnel : les grands systèmes*, Op. Cit., p.183

<sup>3</sup> Maurice Duverger, *Les institutions politiques et le droit constitutionnel : le système politique français*, Op. Cit., p.191

<sup>4</sup> نعمان الخطيب، مرجع سابق، ص. 459-460

ونخلص في الأخير إلى أن تأثير النظام الانتخابي

الحكومة هو تأثير مهم ونسبي لا يجب المبالغة فيه لان هناك عوامل اخرى دسوريه وسياسية واجتماعية وثقافية تؤثر في حد ذاتها على طبيعة النظام الانتخابي والحزبي بشكل خاص والنظام السياسي بشكل عام<sup>1</sup>.

#### المبحث الرابع: مراحل تشكيل الائتلاف الحكومي

تختلف ظروف وإجراءات عملية تشكيل الائتلافات الحكومية من نظام سياسي إلى آخر غير أن هذه العملية تتشابه في النظم البرلمانية بشكل عام، هذا ما جعل الدارسين يضعون نموذجا عاما يشرح تشكيل الحكومة الائتلافية تبدأ المرحلة الأولى من عملية تشكيل الحكومة الائتلافية منذ الإعلان عن نتائج الانتخابات، حيث تشرع الأحزاب السياسية في البحث عن حلفاء لها لتشكيل الحكومة نظرا لتعذر حصول أحدها على الأغلبية البرلمانية، وبعد اتفاق الأحزاب على تشكيل الائتلاف الذي يفترض أنه يحوز على الأغلبية البرلمانية، تنتقل الأحزاب إلى المرحلة الثانية وتدخل في عملية التفاوض والمساومة فيما بينها حول تقسيم الحقائب الوزارية وتحديد البرنامج الحكومي الذي سوف يطبقه الائتلاف، وأثناء هذه العملية تلجأ الأحزاب إلى استعمال الاستراتيجيات وتقديم التنازلات المتبادلة.

وبعد إعلان الأحزاب عن تشكيل الائتلاف الحكومي بشكل رسمي، تأتي المرحلة النهائية في عملية تشكيل الحكومة الائتلافية، حيث تعرض الأحزاب المتحالفة شكل حكومتها الائتلافية الجديدة على البرلمان، وتقدم له برنامجها الحكومي حتى تحصل على تصويت الأغلبية البرلمانية التي تضمن لها ثقة البرلمان بها، وبهذا الإجراء تنصب الحكومة الجديدة ويسمح لها بمباشرة وظائفها<sup>2</sup>. وهناك ثلاثة عوامل أساسية تؤثر في تشكيل الحكومة الائتلافية حسب "لفر" و"شيسل" تتمثل في طبيعة القواعد والإجراءات الدستورية المتبعة في عملية تشكيل الحكومة، الحجم أو الوزن السياسي والبرلماني للأحزاب المشاركة في تشكيل الحكومة، طبيعة الأهداف التي تدفع الأحزاب السياسية إلى المشاركة في الائتلاف الحكومي، ودرجة تقارب أو اختلاف هذه الأحزاب في توجهاتها وبرامجها السياسية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> André- Paul Frogner et al., Op. Cit., pp.35-36

<sup>2</sup> Michael Laver, Kenneth A. Shepsle, Op. Cit., p.51

<sup>3</sup> Altin Ilirjani, "Policy motivated actors and multiparty coalition government in Turkey, 1995-1998," Central European university department of political science, Budapest-Hungary, p.2

## المطلب الأول: تحديد أطراف الائتلاف (الأحزاب)

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

تعتبر الأحزاب السياسية الفواعل الأساسية في عملية الائتلاف الحكومي، ويعتبر كل حزب من الأحزاب بمثابة لاعب في لعبة الائتلاف حسب نظرية اللعب، وعرف كل من "البلومبارا" و"وينر" الحزب السياسي بأنه: "عبارة عن تنظيم مستقل ودائم، يتحرك على المستوى المحلي والوطني، ويسعى إلى الوصول إلى السلطة من خلال الدعم والتأييد الشعبي الذي يحصل عليه أثناء الانتخابات"، وعرف "أنتوني راني" الحزب بأنه: "جماعة منظمة ومستقلة، تقوم بتعيين مرشحيها وتخوض المعارك الانتخابية على أمل الحصول على المناصب الحكومية والهيمنة على الأنشطة الحكومية وخططها".<sup>1</sup> ويستنتج من خلال هذه التعاريف أن الهدف الأساسي للأحزاب هو الوصول للسلطة وممارستها بمفردها أو بالاشتراك مع أحزاب أخرى وهذا ما يميزها عن باقي التنظيمات الأخرى ولهذا تسعى الأحزاب إلى الحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات في الانتخابات حتى تحصل على تمثيل جيد في البرلمان، وهذا ما يسمح لها بالمشاركة في تسيير الحكومة<sup>2</sup>.

وتأخذ الأحزاب السياسية في اعتبارها أثناء تشكيل الائتلافات مجموعة من العوامل، وتقوم بمجموعة من الحسابات الرياضية لاختيار الائتلاف الذي سوف تشارك فيه، وترتبط هذه الاعتبارات بطبيعة الأهداف التي تسعى الأحزاب إلى تحقيقها، ووزنها الانتخابي والبرلماني الذي يقاس بعدد الأصوات والمقاعد البرلمانية التي تحصلت عليها خلال الانتخابات، وطبيعة البرامج السياسية التي تتبناها وتسعى إلى تطبيقها، بالإضافة إلى درجة تقارب أو اختلاف هذه الأخيرة مع توجهات وبرامج الأحزاب التي ترغب في التحالف معها، وتهتم الأحزاب أيضا بدرجة تأثير انضمامها إلى ائتلاف معين على مكانتها ووزنها في الانتخابات القادمة<sup>3</sup>.

وتفضل الأحزاب في حالة سعيها إلى الحصول على الحقائق الوزارية والمناصب الحكومية المشاركة في الائتلافات الحزبية التي تضم عدد صغير من الأحزاب لأن هذا يمكنها من الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب، ولا تهتم الأحزاب في هذه الحالة

<sup>1</sup> محمد السويدي، مرجع سابق، ص. 90

<sup>2</sup> Roger Gérard, Schwartzberg, Op.Cit., p.404

<sup>3</sup> Ibid., p.418

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

بدرجة التقارب أو الاختلاف الموجود بين أحزاب الإ

ولذلك فإن احتمال ائتلاف الأحزاب كبيرة الحجم مع الأحزاب الصغيرة يكون كبيراً في هذه الحالة، وفي حالة سعي الأحزاب إلى المشاركة في الائتلاف الحكومي برغبة تطبيق برامجها السياسية والتأثير في السياسة العامة فإنها تفضل الائتلاف مع الأحزاب القريبة منها في برامجها السياسية، ولا تهتم بعدد الأحزاب المشكلة للائتلاف صغيراً أو كبيراً، وفي بعض الحالات تكون أطراف الائتلاف محددة سلفاً خاصة إذا كان هناك ائتلافات انتخابية، وهذا ما يجعل الأحزاب تدخل مباشرة في التفاوض على البرنامج الحكومي بدلاً من التفاوض على الأطراف التي سوف تتحالف معها<sup>1</sup>.

ونظراً لأهمية حجم الحزب في عملية تشكيل الحكومة، توكل مهمة الإشراف على عملية تشكيل الحكومة في بعض الدول إلى الحزب الذي يحصل على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية إذ يقوم هذا الحزب باختيار الأحزاب التي سوف تتحالف معه، ويشرف رئيسه على عملية التفاوض معها، فإذا نجحت هذه المفاوضات تتشكل الحكومة برئاسة رئيس هذا الحزب، وإذا فشل هذا الأخير في تشكيل الحكومة، توكل هذه المهمة إلى الحزب الثاني من حيث عدد المقاعد البرلمانية ليقتراح تشكيل الحكومة الجديدة<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: التفاوض والمساومة بين أطراف الائتلاف

تعتبر عملية التفاوض والمساومة "Bargaining" بين أطراف الائتلاف عملية ضرورية تستطيع الأحزاب السياسية من خلالها التفاعل والاتصال بينها والتحاور مع بعضها بهدف الوصول إلى وضع اتفاقية لإنشاء ائتلاف حكومي. وتقدم الأحزاب السياسية أثناء عملية المساومة مجموعة من التنازلات وتستعمل استراتيجيات للوصول إلى أهدافها وتبدأ عملية المساومة منذ الوهلة لعملية تشكيل الحكومة<sup>3</sup> وتلعب عملية التفاوض والمساومة دور كبير في إيجاد تسوية بين الأطراف المتصارعة، كما تساعد على التوفيق بين المصالح والأهداف المختلفة لهذه الأطراف ولهذا تلجأ الدول في النظام الدولي إلى المساومة والتسوية

<sup>1</sup> Wolfgang C. Muller and Karre Strom, *Coalition governments in Western Europe* (New York :Oxford University Press, 2006), p.47

<sup>2</sup> Michael Laver, Kenneth A. Shepsle, Op.cit., p.54

<sup>3</sup> Arthur Lupia, Kaare Strom, "Chapter 2 :Bargaining, Transaction costs and coalition governance in cabinets and coalition bargaining in : The democratic life cycle in Western Europe," **Draft forthcoming from Oxford University at coalition governance conferences in Vienna**, Nov. 9, 2005, p.11

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

كأسلوب لحل الصراعات والحروب. أما الأحزاب الد

أثناء عملية تشكيل الائتلاف بهدف التوفيق بين مصالح واهداف الاحزاب خاصة التي تخلف في أيديولوجياتها وبرامجها السياسية لإيجاد إطار عمل جماعي تستطيع من خلاله الأحزاب الحصول على مكاسب جماعية وتوزيعها بينها. وتتفاوض الأحزاب السياسية أثناء تشكيل الائتلاف حول طريقة توزيع الحقائق الوزارية بين الأحزاب وطبيعة البرنامج أو السياسة الحكومية التي سوف يطبقها الائتلاف الحكومي<sup>1</sup>. كما يمكن أن تلجأ الأحزاب إلى المساومة والتفاوض بعد الائتلاف لإدارة أو حل الصراع أو الخلافات التي يمكن أن تقع بين أطراف الائتلاف.

تتوقف نتيجة عملية التفاوض والمساومة بين الأحزاب على مجموعة من العوامل بقوة الأحزاب ووزنها أثناء عملية المساومة، طبيعة الأحزاب التي تجري عملية المساومة من حيث توجهاتها وطبيعة برامجها السياسية، الظروف التي تجري فيها هذه المساومة بالإضافة إلى تأثير الوسائل التي تستعملها الأحزاب للمساومة والوقت الذي تستغرقه عملية التفاوض. وتتحدد قوة مساومة الحزب من خلال مجموعة من العناصر تتمثل في: حجمه أو وزنه الذي يقياس بنسبة المقاعد البرلمانية التي يحوز عليها من مجموع الأغلبية البرلمانية التي يتمتع بها الائتلاف الحكومي، طبيعة برنامجه السياسي الذي يجعله يلعب دورا أساسيا في عملية تشكيل الائتلاف في حالة سعي الأحزاب نحو التأثير في السياسة العامة بالإضافة إلى دور الحزب في تشكيل الأغلبية البرلمانية الضرورية لتشكيل الائتلاف<sup>2</sup>. وتتم عملية التفاوض والمساومة بين الأحزاب في إطار رسمي وبطريقة علنية مكشوف عنها للرأي العام (مفاوضات مفتوحة)، حيث يستطيع هذا الأخير تتبع المفاوضات الحزبية في جميع مراحلها. وأحيانا تجري المساومات في إطار غير رسمي وبشكل سري بين قيادات الأحزاب المتحالفة حتى تصل إلى وضع اتفاقية الائتلاف (مفاوضات مغلقة). وفي كثير من الحالات تقوم الأحزاب بمفاوضات مفتوحة في بعض الأوقات ومفاوضات مغلقة في أوقات أخرى. وتجري عملية التفاوض والمساومة في بعض الأحيان بسهولة وتستغرق وقتا قصيرا ويحدث هذا في حالة

<sup>1</sup> Tasos Kalandrakis, "A theory of minority and majority government," **Working paper**, N°.47, University of Rochester, Spt., 18, 2007, pp.1-2

<sup>2</sup> Tasos Kalandrakis, Op. Cit., pp.1-2

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

تقارب الأحزاب المتفاوضة في توجهاتها وبرامجها

تقديم تنازلات كبيرة أثناء المساومة. وتصبح المفاوضات وتنعبر في حالة اختلاف توجهات وبرامج الأحزاب هذا ما يجعلها تستغرق وقتاً طويلاً. وفي بعض الحالات تكون الأحزاب متقاربة في توجهاتها وبرامجها غير أن رغبة كل حزب في الحصول على أكبر قدر من المكاسب أو الحصول على موقع متميز داخل الائتلاف يجعل عملية المساومة بين الأحزاب صعبة.

**أ- الإستراتيجية:** تستعمل الأحزاب السياسية الإستراتيجية أثناء عملية المساومة لأنها تساعد على اتخاذ القرارات العقلانية التي تضمن لها تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب. وتعرف الإستراتيجية بأنها علم وفن وضع الخطط المدروسة بعناية بهدف استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهداف بعيدة المدى<sup>1</sup>. ويتوقف اختيار الإستراتيجية المناسبة على طبيعة الأهداف التي تسعى إليها الأحزاب وطبيعة الظروف التي تتفاوض فيها، كما يتوقف نجاح هذه الاستراتيجيات على حجم المعلومات التي يمتلكها كل لاعب حول خصمه. وتلجأ الأحزاب السياسية إلى استعمال الإستراتيجية أثناء التفاوض حتى لا تضطر على تقديم تنازلات كثيرة للأطراف المتفاوضة معها. وتساعد الإستراتيجية الأحزاب على وضع تصور عقلي رياضي يمكنه من تقدير السلوك الأفضل انتهاجه أثناء تفاوضه مع حليفه الذي يفترض بأنه فاعل عقلائي وذكي يملك نفس الإمكانيات ويتصرف بنفس الأسلوب. وتستطيع الأحزاب من خلال الإستراتيجية وضع مجموعة من البدائل التي يمكن اختبار أحدها بحسب النتائج المتوقعة من كل بديل بحيث يمكن تمثيلها بجدول على شكل مجموعة من الخانات يرصد فيها المكاسب والخسائر المتوقعة لكل لاعب من اختياره لأي بديل من البدائل الممكنة<sup>2</sup>. وتساعد المعلومات التي يكتسبها كل حزب عن حليفه أثناء المساومة بتوقع قراراته اتجاه أي نقطة من نقاط التفاوض التنبؤ بمواقفه في أي مرحلة من مراحل المساومة هذا ما يجعل الأحزاب تتصرف وفقاً لهذه التوقعات أثناء اللعبة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Louis Nieuwmeijer, Op. Cit., pp. 119-120

<sup>2</sup> تامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص. 99-100

<sup>3</sup> Michael Laver, Kenneth A. Shepsle, Op. Cit., p. 24

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

ويظهر استعمال الأحزاب السياسية للإستراتيجيات

التفاوض. وهي عبارة عن قائمة المطالب التي تتقدم بها الأحزاب المتحالفة إلى طاولة المفاوضات لتساوم فيها. وتختلف هذه المطالب من حزب لآخر حسب طبيعة أهدافها، وقد تختلف أيضا من مرحلة إلى أخرى أثناء المفاوضات تبعا لتغير مطالب اللاعب الأخر وحسب التغيرات التي تحدث في مسار عملية المساومة. وفي كثير من الأحيان، تفضل الأحزاب عدم عرض جميع مطالبها خاصة الهامة منها في بداية عملية المساومة حتى تختار الوقت المناسب لعرضها ولهذا فإن الأحزاب تهتم بطريقة ترتيب هذه المطالب، فيضع مثلا الحزب (أ) المطالب التي ليس لها أهمية كبيرة ويمكن التنازل عنها في مقدمة المطالب لأنه يدرك بأن لها أهمية كبيرة بالنسبة للحزب (ب)، فإذا قدم تنازلا بشأنها يضطر الحزب (ب) أن يقدم تنازلا في مطلب آخر يعد ضروريا للحزب (أ) لأن الأحزاب تضطر أحيانا إلى التنازل عن بعض مطالبها حتى تحقق مكاسب في مطالب أخرى وحتى تواصل التفاوض مع منافسيها<sup>1</sup>. غير انه في بعض الحالات، يصعب على الأحزاب التنازل عن بعض المطالب لأن التنازل بشأنها يعد خسارة للأطراف المتنازلة خاصة في حالة الأحزاب التي تسعى إلى الوصول للمناصب بهدف تطبيق برامجها السياسية وهذا ما يعثر عملية التفاوض والمساومة بين اللاعبين وترجع نقطة التفاوض إلى الصفر وتفشل بذلك عملية تشكيل الائتلاف.

**ب- اتفاقية أو معاهدة الائتلاف:** تسعى الأحزاب السياسية من وراء عملية التفاوض والمساومة إلى الوصول لوضع اتفاقية تؤسس رسميا لإنشاء الائتلاف الحكومي وتؤطر عمله<sup>2</sup>. وتعتبر اتفاقية الائتلاف معاهدة سياسية تتفق فيها الأحزاب المتحالفة على تسيير الحكومة جماعيا لتحقيق مصالح مشتركة. ويشترط في اتفاقية الائتلاف أن تحضا بقبول جميع أطرافها وان تلقي تأييد الرأي العام لها. وتأخذ اتفاقية الائتلاف في كثير من الحالات شكل وثيقة سياسية تدون عليها بنود الاتفاق وتوقعها الأطراف المتحالفة ويتم الإعلان عنها في شكل وثيقة رسمية تلزم الأطراف الموقعة عليها. وفي حالات أخرى تكتفي الأحزاب المتحالفة

<sup>1</sup> Louis Nieuwmeijer, Op. Cit., pp.116-117

<sup>2</sup> Ibid., p.103

بالاتفاق على تشكيل الائتلاف وتعلن عن هذا الاتفاق  
رسمية<sup>1</sup>.

تتفق الأحزاب في اتفاقية الائتلاف على مجموعة من النقاط المتعلقة بتحديد أطراف  
الائتلاف والمكاسب التي سوف يتحصل عليها كل طرف، توضيح الخطوط العريضة  
للبرنامج الحكومي الذي سوف يطبقه الائتلاف بالإضافة إلى تحديد قواعد تنظيم العلاقات بين  
المتحالفين وآليات حل الخلافات بينهم. وأحيانا لا تشير معاهدة الائتلاف إلى كل ما تتفق عليه  
الأطراف المتحالفة، لأن هناك بعض النقاط التي تتفق حولها الأحزاب ولكن لا يشار إليها في  
معاهدة الائتلاف. كما لا يمكن اعتبار كل ما تحتويه الاتفاقية مقبولا من طرف الأحزاب  
فأحيانا تكون هناك بعض النقاط لا تتفق عليها الأحزاب غير أنها تضطر إما إلى تجنب  
الإشارة إليها في اتفاقية الائتلاف أو التظاهر بالاتفاق حولها على الرغم من الاختلاف القائم  
حولها. وحسب "كرابسن" فإن الأحزاب السياسية تحتاج إلى إنفاق الوقت وبذل الجهد  
للوصول إلى وضع معاهدة الائتلاف وهذا ما يطلق عليه بنفقات أو تكاليف الصفقة السياسية  
التي تعقدها الأحزاب بينها. ويتوقف حجم الوقت والجهد المبذول على طبيعة الأطراف  
المتعاقدة ومدى بساطة أو تعقيد هذه الاتفاقية. وغالبا ما تكون تكاليف الصفقة السياسية كبيرة  
خاصة في حالة اختلاف الأحزاب في منطلقاتها أو أهدافها أو برامجها السياسية<sup>2</sup>. ونظرا  
لطبيعة اتفاقية الائتلاف باعتبارها عقد قائم بين الأحزاب السياسية فإنها تفرض على الأحزاب  
الالتزام بشروط المعاهدة الائتلافية بهدف التخفيف من حجم الأخطار التي يمكن أن تهدد  
استمرار واستقرار الائتلاف الحكومي<sup>3</sup>.

### المطلب الثالث: توزيع الحقائق الوزارية بين أطراف الائتلاف

تشرع الأحزاب السياسية في توزيع مكاسب الائتلاف بعد اتفاقها على تشكيل الحكومة  
معا. وتعبر المكاسب إلى الغنائم أو الفوائد التي يرغب كل لاعب الحصول عليها من خلال  
مشاركته في الائتلاف. وتنقسم مكاسب الائتلاف إلى نوعين: مكاسب تتمثل في الحقائق  
الوزارية والمناصب الهامة<sup>4</sup>. ومكاسب أخرى تتعلق بقدرة الحزب على التأثير في السياسة

<sup>1</sup> Arthur Lupia, Kaare Strom, Op. Cit., p. 13

<sup>2</sup> Ibid., p. 13

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Michael Laver, Kenneth A. Shepsle, Op. Cit., p. 168



[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الحكومية من خلال حصوله على حقائق وزارية ن  
الائتلافية<sup>1</sup>. وتعتبر الحقائق الوزارية من أهم المكاسب التي نرغب الأحزاب السياسية  
الحصول عليها خاصة الأحزاب التي تشارك في الائتلاف بهدف الوصول إلى المناصب  
ولذلك تقوم بمساومات حول توزيعها قبل استلامها. وتوجد إلى جانب الحقائق الوزارية  
مناصب غير وزارية مثل المناصب الإدارية في قطاعات هامة تهدف أحزاب الحكومة  
الحصول عليها لأنها تساعدها على تطبيق سياساتها وترسخ وجودها في مختلف مؤسسات  
وأجهزة النظام السياسي. وتوكل مهمة تعيين مسؤوليها لهذه الأحزاب التي تعين أعضائها في  
هذه المناصب. وتتفاوض الأحزاب على توزيع الحقائق الوزارية أولاً ثم تنتقل إلى المساومة  
حول تقسيم المناصب السياسية العليا، وتتفاوض في الأخير على توزيع المناصب الإدارية  
غير السياسية<sup>2</sup>.

يختلف عدد الوزارات وتسمياتها وخاصة ترتيبها حسب أهميتها من نظام سياسي  
لآخر، كما تختلف قيمتها وأهميتها أيضاً عند الأحزاب السياسية حسب اختلاف اهتمامات  
الأحزاب وطبيعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بالإضافة إلى اختلاف دور هذه الوزارات  
في الحياة السياسية والاقتصادية للدولة وموقعها في عملية رسم السياسة العامة. غير أن  
الشائع في ترتيب الوزارات هو تقسيمها إلى وزارات هامة وتسمى بالوزارات  
السيادية، ووزارات أقل أهمية أو ثانوية مقارنة بالوزارات السيادية. ومع ذلك لا يوجد معيار  
موحد لترتيب هذه الوزارات حسب أهميتها لأنه قد تكتسب وزارة معينة أهمية كبيرة في بلد  
ما وتعتبر وزارة ثانوية في بلد آخر. وتعتبر رئاسة الحكومة أو منصب الوزير الأول أهم  
وأعلى منصب وزارى في الحكومة وتتبعه من حيث الأهمية حقائق وزارية أخرى  
حددها "لفر" و"هونت" في: وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، وزارة المالية. وهناك من يضيف  
وزارة الدفاع ووزارة الصناعة في حالة الدول التي يعتمد اقتصادها على هذا القطاع  
، ووزارة الفلاحة في الدول التي تساهم الموارد الفلاحية بشكل كبير في اقتصادها، ثم تأتي

<sup>1</sup> Paul .V.Warwick ,Coalition theory in parliamentary democracies :who gets how much and why,  
**Comparative political studies**, Vol.34,N°.10,Dec.,2001,p.1215

<sup>2</sup> Peter Sandor,Laszlo Vass,"Public administration under coalition government :some lessons of the Hungarian  
case,"**Working Paper to be presented at NISPAcee ,Annual meeting workshop on politico-administrative  
relation,Riga,Latvia**, Department of political science,Budapest university of economic sciences and public  
administration ,10-13,May,2001, ,p.3

بعدها الوزارات الأقل أهمية من الأولى مثل وزارة  
ووزارة السياحة التي تعتبر وزارة أساسية في بعض الدول... إلخ.

ويتولى إدارة الحقائق الوزارية مجموعة من الوزراء ينتمون إلى الأحزاب المشاركة في الائتلاف. وتحدد الأحزاب مسبقاً قائمة الأشخاص الممكن اقتراحهم لتولي هذه الحقائق، وتهتم كثيراً بعملية اختيارهم نظراً لدورهم الكبير في توجيه سياسات وزاراتهم<sup>2</sup>. وينقسم الوزراء إلى وزراء يشرفون على إدارة وزارات هامة في الدولة ووزراء أقل درجة من سابقهم لأنهم يشرفون على وزارات ثانوية أو لا يملكون سلطات فعلية في إدارة هذه الوزارات وعادة ما يكون هؤلاء وزراء بدون حقائق وزارية وينتمون في غالب الأحيان إلى الأحزاب الضعيفة في الائتلاف. ويساعد الوزراء نواب الوزراء ووكلائهم الذين يعتبرون مستشارين لهم<sup>3</sup>. وتختلف معايير توزيع الحقائق الوزارية، فهناك من يوزعها على أساس معيار كمي أو عددي مثل "قامسن" الذي يركز على عدد الحقائق الوزارية الممنوحة لكل حزب، وهناك من يعتمد على المعيار الكيفي في توزيعها مثل طريقة "افر" و"شيسل" التي تركز على طبيعة الوزارة من خلال المجال الذي تختص فيه مثلاً وزارة الصناعة تهتم بالقطاع الصناعي، وزارة التجارة تهتم بالقطاع التجاري وهكذا.

### - دور حجم الحزب في توزيع الحقائق الوزارية:

يلعب حجم الحزب سواء كان صغيراً أو كبيراً دوراً هاماً في تحديد دوره ووزنه داخل الائتلاف الحكومي. ويمكن قياس قوة الحزب داخل التحالف من خلال عدد الحقائق الوزارية التي يشرف عليها. ويحدد حجم الحزب الانتخابي والبرلماني حجم حصته من الحقائق الوزارية التي يحصل عليها. ويمكن قياس حجم الحزب من خلال: عدد أعضائه، وزنه الانتخابي الذي يقاس بعدد الأصوات التي تحصل عليها الحزب في الانتخابات، ويقاس وزن الحزب في البرلمان بعدد المقاعد البرلمانية التي تحصل عليها. ويتوقف تحديد وزن الحزب ودوره في الائتلاف الحكومي على وزنه الانتخابي والبرلماني، فكلما كان عدد الأصوات الانتخابية التي تحصل عليها الحزب كبيرة كلما زاد عدد مقاعده البرلمانية وزاد حجم حصته

<sup>1</sup> Michael Laver and Norman Schofield, Op.Cit.,p.182

<sup>2</sup> Michael Laver and Kenneth.A.Shepsle,"Ministables and government formation :munchkins, players and big beasts of jungle,"**Journal of theoretical politics**,2000, p.115

<sup>3</sup> Wolfgang C.Muller and Karre Strom, Op.Cit.,p.23

من الحقائب الوزارية وهذا ما يجعل تأثيره كبيرا في  
صحيح<sup>1</sup>.

وقدم "قامسن" في دراسة له حول توزيع مكاسب الائتلاف سنة 1961 طريقة لتوزيع  
الحقائب الوزارية بين الأحزاب المتحالفة، اعتمد فيها على قاعدة التناسب بين عدد المقاعد  
البرلمانية التي يحوز عليها الحزب في البرلمان وعدد الحقائب الوزارية التي سيحصل عليها  
في الحكومة الائتلافية. وحسب "قامسن" يدرك كل حزب مسبقا بأن حجم حصته من  
المكاسب التي سيجنيها من مشاركته في ائتلاف معين تتناسب مع حجم الموارد التي يجلبها  
معه أثناء التفاوض، وتتمثل هذه الموارد في عدد المقاعد البرلمانية التي يساهم بها كل حزب  
في تشكيل الأغلبية البرلمانية التي تحضها بها الحكومة الائتلافية<sup>2</sup>.

ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الأحزاب حسب معيار حجم أو وزن الحزب في  
البرلمان وتتمثل في: أحزاب كبيرة أو أحزاب الأغلبية، أحزاب صغيرة، وأحزاب الأقلية، أما  
الحزب الكبير (حزب الأغلبية) فهو الذي يملك عدد كبير من المقاعد البرلمانية التي تجعله  
يؤدي دور أساسي في تشكيل الائتلاف والتأثير على سياساته الحكومية من خلال إشرافه  
على عدد كبير من الوزارات خاصة الوزارات الهامة وفي مقدمتها رئاسة الحكومة كما يتمتع  
هذا الحزب بقوة مساومة كبيرة أثناء التفاوض ولكن ليس دائما لأنه يمكن أن تكون هناك  
أحزاب كبيرة غير أن دورها ضعيف في الائتلاف مقارنة بدور الأحزاب الصغيرة<sup>3</sup>.

أما الأحزاب الصغيرة فهي الأحزاب التي تملك عدد صغير من المقاعد البرلمانية غير  
أنها تلعب دور كبير في عملية تشكيل الائتلاف هذا ما يمنحها قوة مساومة كبيرة أثناء  
التفاوض ويجعلها تحصل على وزارات هامة لا تتناسب مع حجمها. ويرجع هذا حسب  
"براون" و"فرانكلا" إلى أن تشكيل الأغلبية البرلمانية يتوقف على ائتلاف حزب كبير مع  
حزب صغير ويظهر هذا خاصة عند تقارب عدد أصوات الأحزاب الكبيرة وتعذر حصول  
أحدها على الأغلبية البرلمانية، وفي هذه الحالة تلعب الأحزاب الصغيرة دور الحكم بينها لأن

<sup>1</sup> Maurice Duverger, **les parties politiques**, Op.Cit.,pp.313-314

<sup>2</sup> Royce Carrol, Gary W. Cox, Monica Pachon, "Gamson's law :how coalition governments allocate  
offices," **Preliminary draft**, Department of Political ,University of California ,San Diego ,August 30,2004, ,p.2

<sup>3</sup> Maurice Duverger, Op.Cit.,p.326

ضم أصواتها لأحد الأحزاب يلحق الخسارة بالحزب  
في البرلمان<sup>1</sup>.

تؤثر طبيعة التوجه السياسي للحزب وطبيعة برنامجه السياسي في تحديد دوره ووزنه داخل الائتلاف وتحديد حجم حصته من الحقائق الوزارية التي يمكن أن يحصل عليها وهذا ما يفسر الدور الكبير الذي تلعبه الأحزاب الصغيرة في حالة وجود أحزاب سياسية تتبنى برامج سياسية مختلفة كثيرا مما يعوق من تحالفها مع مثل أحزاب اليمين وأحزاب اليسار، وهذا ما يجعل الأحزاب التي تتبنى برامج سياسية معتدلة حتى وإن كانت أحزاب صغيرة مستعدة للتحالف مع جميع الأحزاب مهما كانت طبيعة برامجها السياسية وأيديولوجياتها، ونظرا لدورها يمنح لها حقائق وزارية هامة تكون أحيانا وزارات سيادية وهذا ما يجعلها تتحكم في توجيه سياسة الحكومة الائتلافية<sup>2</sup>.

وعلى الرغم من الأهمية التي يكتسبها حجم الحزب عند توزيع الحقائق الوزارية، غير أن هناك عوامل أخرى تأخذها الأحزاب في اعتبارها أثناء توزيع الوزارات خاصة الأحزاب التي لا تهتم بعدد الوزارات بقدر ما تهتم بطبيعة ونوعية الحقائق الوزارية التي سوف تشرف عليها. ويرى كل من "براون" و"فرانكلان" بان هناك علاقة بين التوجهات الأيديولوجية للأحزاب وبين إشرافها على إدارة حقائق وزارية معينة تتناسب مع توجهاتها وطبيعة اهتماماتها. ولقد قدم "لفر" و"شبسل" طريقة لتوزيع الحقائق الوزارية تعتمد على منح الحزب حقائق وزارية تتناسب المجالات التي تختص في تسييرها مع اهتمامات الحزب وانشغالاته مثلا الأحزاب التي تركز في برامجها على السياسة الاقتصادية تفضل إدارة وزارة الاقتصاد والأحزاب التي تهتم بالشؤون الخارجية تطالب بالإشراف على وزارة السياسة الخارجية وهكذا<sup>3</sup>.

بعد اتفاق أحزاب الائتلاف على توزيع الحقائق الوزارية والاتفاق على البرنامج الحكومي الذي سوف يطبقه الائتلاف، يتطلب حصول هذا الأخير على ثقة البرلمان حتى تتشكل الحكومة الائتلافية الجديدة وتستطيع ممارسة وظائفها بشكل رسمي وشرعي وتختلف

<sup>1</sup> Michael Laver and Norman Schofield, Op.Cit.,p.171

<sup>2</sup> Michael Laver,Kenneth A.Shepsle,Op.Cit.,p.118

<sup>3</sup> Michael Laver and Norman Schofield, Op.Cit.,p.187

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

عملية تنصيب الحكومة الجديدة من نظام سياسي لآ.  
تعيين رئيس الدولة لرئيس الحكومة الائتلافية الذي يقوم بدوره باختيار الوزراء من مختلف  
التشكيلات السياسية، ويقوم رئيس الدولة بتعيينهم.

## الفصل الثاني: ظروف وعوامل تشكيل الائتلاف الحكومي في الجزائر والمغرب.

### المبحث الأول: التحولات السياسية في الجزائر والمغرب مع مطلع التسعينات.

المطلب الأول: أثر العوامل الخارجية في التحولات السياسية.

المطلب الثاني: أثر العوامل الداخلية في التحولات السياسية.

### المبحث الثاني: التعديلات الدستورية في الجزائر والمغرب

المطلب الأول: دوافع إجراء التعديلات الدستورية.

المطلب الثاني: التعديلات الدستورية المتعلقة بالحكومة والبرلمان.

### المبحث الثالث: التعديلات الانتخابية في الجزائر والمغرب

المطلب الأول: تعديل النظم الانتخابية.

المطلب الثاني: أثر النظم الانتخابية في تشكيل الائتلاف الحكومي.

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

تحاول هذه الدراسة من خلال هذا الفصل د

الجزائر والمغرب كتجربتين حديثتين في دول العالم الثالث، عرفت تشكيل هذا النوع من الحكومات وذلك من خلال التركيز على خصائص هذه النظم، ودراسة العوامل والظروف التي ولدت فيها أول تجربة ائتلاف حكومي في الجزائر عام 1997، وتشكيل أول حكومة ائتلافية شاركت فيها أحزاب المعارضة في المغرب، أصطلح عليها في الأدبيات السياسية المغربية بحكومة التناوب التوافقي عام 1998، وهذا ما يساعد على دراسة هذه الظاهرة في مهدها وبيئتها، ويمكن من إبراز خصوصية تشكيل الائتلافات الحكومية في الدولتين خاصة وأن خصائص ظاهرة الائتلاف الحكومي في هذين النظامين بشكل خاص ونظم دول العالم الثالث بشكل عام تختلف عن خصائصها في النظم السياسية الغربية التي شكلت أرضية لدراسة الائتلاف الحكومي والتأصيل له نظريا، وتحاول هذه الدراسة دراسة ظاهرة الائتلاف الحكومي في الجزائر والمغرب بالاعتماد على التأصيل النظري الغربي للاستفادة منه في دراسة هذه الظاهرة في البلدين من جهة، ودراسة تشكيل الائتلافات الحكومية وفقا لخصوصيات وظروف النظام السياسي في الجزائر والمغرب من جهة أخرى.

### المبحث الأول: التحولات السياسية في الجزائر والمغرب مع مطلع التسعينات

يتأثر تشكيل الائتلافات الحكومية في النظم السياسية الغربية بشكل كبير بطبيعة النظم الحزبية والانتخابية التي تفرض على الأحزاب السياسية في هذه النظم الائتلاف لتشكيل حكومات ائتلافية، غير أن تشكيل حكومات ائتلافية في الجزائر وحكومات التناوب التوافقي في المغرب وعلى خلاف ما هو معهود في النظم السياسية الغربية ولدت في ظل مجموعة من الظروف والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عرفتها الدولتين مع مطلع التسعينات في إطار ما يسمى بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي التي اجتاحت رباحها أغلب النظم السياسية العربية في ثمانينات القرن العشرين بما فيها الجزائر والمغرب التي شهدت هي الأخرى بوادر المطالبة بالتحول الديمقراطي مع منتصف الثمانينات، وبلغت هذه المطالب أعلى مستوياتها مع مطلع التسعينات، وتزامن هذا مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدين.

وأمام ارتفاع المطالب الداعية إلى التحول الدي

والمعيشية للمواطنين، اضطرت النظم الحاكمة في البلدين إلى تقديم بعض التنازلات وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية محدودة للسيطرة على تطور الأحداث واحتواء الأزمة، وهذا ما يسميه "صامويل هانتنغتون" Samuel Huntington " بالتحول الليبرالي الذي تعرف خلاله النظم التسلطية نوعاً من الانفتاح السياسي المحدود الذي قد يؤدي في بعض الحالات إلى تعبيد الطريق أمام انتقال ديمقراطي سليم، وقد لا يؤدي بالضرورة في حالات أخرى إلى ديمقراطية الحياة السياسية في هذه النظم.

وتتطرق الدراسة في هذا المبحث إلى إبراز أهم الأحداث والتحويلات السياسية التي عرفت الجزائر والمغرب مع مطلع التسعينات، وأثرها على إحداث إصلاحات سياسية في الدولتين مهدت الطريق إلى تشكيل أول ائتلاف حكومي في الجزائر عام 1997، وإنشاء أول حكومة تناوب توافقي في المغرب عام 1998، ومن أهم الإصلاحات السياسية التي قامت بها السلطة الحاكمة في الجزائر والمغرب إصدار دستور جديد بالجزائر عام 1996، والإعلان عن تعديلات دستورية بالمغرب عام 1992 و1996، وتعديل النظام الانتخابي في الجزائر عام 1997، وفي المغرب عام 2002، ولقد كان لتعديل النظام الانتخابي أثر بارز على تشكيل حكومات ائتلافية في الدولتين خاصة في المغرب.

### المطلب الأول: أثر العوامل الخارجية في التحولات السياسية

لعبت التحولات الكبرى التي عرفت البيئة الدولية في أواخر القرن العشرين دوراً هاماً في التأثير على تطور الوضع السياسي الداخلي في الكثير من النظم السياسية العربية بما فيها النظام السياسي في الجزائر والمغرب التي اتجهت تحت تأثير هذه العوامل إلى الانفتاح السياسي المحدود مع مطلع التسعينات كمحاولات منها للتأقلم والتكيف مع متغيرات ومستجدات البيئة الداخلية والخارجية<sup>1</sup>.

ومن أهم متغيرات البيئة الخارجية التي كان لها الأثر الكبير في إحداث تحولات في الوضع السياسي الداخلي لدول الوطن العربي بشكل عام والجزائر والمغرب بشكل خاص

<sup>1</sup> حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2005) صص 318-319



انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة بـ  
1989<sup>1</sup>، ومنذ هذا التاريخ بدأ الحديث عن النظام العالمي الجديد .

وأدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى انهيار النظم الشيوعية في دول أوروبا الشرقية التي اجتاحتها رياح الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي مع مطلع التسعينات، وامتدت هذه الموجة إلى دول أمريكا وآسيا اللاتينية وإفريقيا التي سقطت فيها أغلب النظم العسكرية والشمولية<sup>3</sup>، وعلى إثر هذه التحولات التي شهدتها هذه النظم في العالم، عرف مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان رواجاً كبيراً في العالم خاصة بعد بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى التي أخذت على عاتقها مسؤولية نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في مختلف دول العالم<sup>4</sup>.

وفي هذا السياق، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على النظم السياسية العربية من ضمنها الجزائر والمغرب لمباشرة عملية الإصلاح السياسي التي تهدف إلى تحسين أساليب الحكم والإدارة وتوسيع دائرة المشاركة السياسية وضمان التمتع بحقوق الإنسان<sup>5</sup>، وبعد أحداث الحادي عشرة من سبتمبر تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بطرح مجموعة من مبادرات الإصلاح السياسي في الوطن العربي على رأسها "مشروع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" MENA\* الذي بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تضغط من خلاله على النظم السياسية العربية بتطبيق الديمقراطية وحكم القانون وضمان حقوق الإنسان والتمتع بالحريات الأساسية من خلال ترسيخ دعائم الحكم الراشد<sup>6</sup>، وساعدت الشراكة الأورو متوسطية أيضاً على فرض مطلب الإصلاح السياسي على الدول العربية من خلال الشروط

<sup>1</sup> محمد العربي ولد خليفة، النظام العالمي، ماذا تغير فيه؟ وأين نحن من تحولاته؟ (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998)، ص. 279  
\* اختلفت الآراء حول تكون نظام دولي جديد، حيث يرى فريق من الدارسين أن التحولات الكبرى التي شهدتها النظام العالمي مع مطلع التسعينات لا تجعل منه نظام دولي جديد، في حين ذهب فريق آخر إلى القول بتشكيل نظام دولي جديد بعد نهاية الحرب الباردة نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها ويشهدها العالم خلال السنوات الأخيرة، وهناك رأي ثالث حاول التوفيق بين الرأيين السابقين وأقر بأن النظام العالمي الجديد هو في قيد التكوين والتشكل ولكن لم تكتمل ملامحه بعد (لمزيد من المعلومات، انظر رعد صالح الألوسي، ص. 140)  
<sup>2</sup> رعد صالح الألوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب (عمان: دار مجدلاوي، ط. 1، 2006)، ص. 139  
<sup>3</sup> عبد الإله بلقزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية (سوريا: دار الحوار للنشر والتوزيع، ط. 1، 2007)، ص. 79  
<sup>4</sup> عبد القادر يحيوي، العرب وأسطورة الشرعية الدولية بين: 1919-1991 (الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص. 152  
<sup>5</sup> حسنين توفيق ابراهيم، مرجع سابق، ص. 321  
\* يرتكز مشروع الشرق الأوسط الكبير على ثلاثة محاور أو أهداف رئيسية: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح وبناء مجتمع معرفي وتوسيع الفرص الاقتصادية، ويهدف هذا المشروع إلى إعادة صياغة الخريطة الجيوستراتيجية للعالم العربي بما يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.  
<sup>6</sup> عبد القادر رزيق المخادمي، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي: بين القرار الوطني والفوضى البناءة (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط. 1، 2007)، ص. 240

التي تفرضها دول الاتحاد الأوروبي على الدول ال  
مقدمتها الجزائر والمغرب لعقد اتفاقيات الشراكة معها.

ساهمت مؤسسات النقد الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نشر مفهوم الديمقراطية والحكم الراشد التي اعتبرتها شروط أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة التي راحت تضغط عليها لإجراء إصلاحات سياسية لتكريس دعائم الحكم الراشد مقابل حصول هذه الدول على القروض والدعم المالي<sup>1</sup>، ولعبت منظمات المجتمع المدني العالمي التي تهتم بقضايا عالمية مثل البيئة وقضايا السلام وحقوق الإنسان ووسائل الاتصال الحديثة دورا في نشر القيم العالمية المتعلقة بالسلام والديمقراطية<sup>2</sup>، وساعدت على تدعيم وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي التي أوكلت لها مهمة الضغط على نظمها لاحترام هذه القيم<sup>3</sup>.

ولقد كان لهذه العوامل والمتغيرات الخارجية أثر كبير على النظم السياسية في الجزائر والمغرب التي بدأت تهتز شرعيتها مع نهاية الثمانينات تحت تأثير ما سماه "صامويل هانتنغتون" عامل الانتشار أو العدوى (كرات الثلج) الذي ساهم في وصول تأثيرات الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي إلى الدول العربية التي شهدت معظم نظمها السياسية مع مطلع التسعينات قدرا من التحوّل الليبرالي<sup>4</sup>.

واختلفت طرق تعامل النظام السياسي الجزائري والنظام المغربي مع هذه الأحداث السياسية، وتباينت أساليبيهما في مواجهتها، ويرجع هذا التباين والاختلاف في أسلوب التعامل مع الأوضاع إلى اختلاف طبيعة النظامين السياسيين من جهة، واختلاف خصوصية بيئتهما السياسية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، ففي الوقت الذي عرفت فيه المغرب ونظم سياسية أخرى مثل موريتانيا واليمن والأردن خطوات متباطئة نحو انفتاح سياسي محدود، عرفت نظم سياسية أخرى مثل الجزائر تراجع عن خطوات الانفتاح التي شهدتها مع دستور 1989 خاصة بعد إيقاف المسار الانتخابي، وإلغاء نتائج انتخابات الدور الأول

<sup>1</sup> جين هاريجان، "اقتصاديات وسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نشاطاتهما في الشرق الأوسط والشمال الإفريقي"،

المستقبل العربي، ع. 327، ماي 2006، ص ص. 114.

<sup>2</sup> حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص. 314.

<sup>3</sup> عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني (المغرب: إفريقيا الشرق، 2001)، ص. 129.

<sup>4</sup> صامويل هانتنغتون، الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تر. عبد الوهاب علوب (القاهرة: دار سعاد الصباح

ط. 1، 1993)، ص. 84.

لتشريعات 1991، وهذا ما جعلها تعرف أزمة سيا

الجزائري حالة عدم الاستقرار السياسي لفترة زمنية طويلة، حاول خلالها البحث عن حل  
ومنفذ للخروج من الأزمة السياسية التي يمر بها.

وهكذا جاءت سنوات 1995، 1996 و1997 حافلة بمجموعة من الأحداث والمستجدات  
عكست إلى حد ما رغبة النظام السياسي الجزائري في حل الأزمة والخروج منها، واستعداده  
لإعادة بناء مؤسسات الدولة في إطار الشرعية الدستورية، وتجسد هذا من خلال إجراء أول  
انتخابات رئاسية تنافسية في تاريخ الجزائر سنة 1995، وتشكيل حكومة ضمت وزراء من  
مختلف التشكيلات السياسية، تبعها صدور دستور جديد سنة 1996، وإجراء انتخابات بلدية  
وبرلمانية سنة 1997 توجت بتشكيل حكومة ائتلافية في السنة نفسها، أما النظام السياسي  
المغربي، وبعد مسيرة طويلة من الحوار والتفاوض بين النظام والمعارضة اليسارية، قرر  
الملك إجراء تعديل دستوري سنة 1992 و1996، وإجراء انتخابات تشريعية سنة  
1997، أسفرت عن تشكيل أول حكومة تناوب توافقي سنة 1998 بزعامه الحزب الاشتراكي  
المعارض- الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية - الذي حرم لسنوات طويلة من ممارسة  
السلطة.

### المطلب الثاني: أثر العوامل الداخلية في التحولات السياسية

يوجد إلى جانب العوامل الخارجية عوامل داخلية أخرى سياسية واقتصادية  
 واجتماعية ساعدت على تطور وتأزم الأوضاع السياسية في النظامين الجزائري والمغربي  
على غرار باقي النظم العربية الأخرى، ومن أهم العوامل الداخلية التي سرعت من وتيرة  
التحولات السياسية في البلدين خاصة النظام السياسي الجزائري تراجع شرعية أغلب نظم  
الحزب الواحد في الوطن العربي، هذا ما جعل النظام السياسي في الجزائر يعاني من أزمة  
شرعية\* منذ السبعينات على إثر اهتزاز أسس شرعيته التاريخية الثورية التي ارتكز عليها  
منذ الاستقلال<sup>1</sup>، وهذا ما دفعه إلى البحث عن شرعية بديلة للمحافظة على استمرار النظام

\* حدد لوسيان باي مجموعة من الأزمات سياسية تعاني منها النظم السياسية المتخلفة، من بينها أزمة الشرعية التي عرفها بأنها انهيار في البناء  
الدستوري والآراء الحكومية التي تنجم عن الاختلاف حول الطبيعة الملائمة لسلطة النظام، بحيث يتعذر على القيادة السياسية إيجاد سند منطقي  
وقبول لامتداد سلطتها.

<sup>1</sup> حميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،  
ط. 1، 2003)، ص. 77.

السياسي واستقراره، تجسدت في الشرعية الدستورية

النظام السياسي الجزائري أيضا أزمة مشاركة سياسييه نتيجه عجز مؤسسات الدولة عن استيعاب القوى السياسية بسبب احتكار نفس النخب الحاكمة للسلطة السياسية منذ الاستقلال<sup>2</sup>، وبالإضافة إلى الأزمات السابقة، عانى النظام السياسي الجزائري من أزمة هوية برزت معالمها منذ الاستقلال نتيجة ازدواجية الثقافة في المجتمع الجزائري<sup>3</sup>.

وهناك مجموعة من العوامل التي ساعدت في تفاقم حدة الأزمة السياسية أهمها الأزمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ السبعينات بسبب عجز سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تبناها النظام السياسي الجزائري في إطار النهج الاشتراكي عن تحقيق التنمية والاستجابة لمطالب واحتياجات مجتمعها<sup>4</sup>، وانخفاض أسعار البترول مع مطلع الثمانينات الذي أثر على ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية<sup>5</sup>، بالإضافة إلى تدهور القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمواطنين، وانتشار البطالة، وارتفاع نسبة الديون الخارجية<sup>6</sup>، وانتشار الفساد السياسي والإداري، وتنامي ظاهرة البيروقراطية في الجهاز الحكومي، وانتشار التخلف الاجتماعي والركود الثقافي، وتفاقم الرشوة والمحسوبية والزبونية، وكل هذا أدى إلى توسيع الهوة بين الحكام والمحكومين، وإلى فقدان مؤسسات الدولة لمصداقيتها عند الشعب خاصة في ظل تزايد الوعي بالحقوق السياسية في أوساط الشعب بسبب نمو الوعي والتعليم والاتصال بالحضارة الغربية، ونشوء الطبقات الوسطى التي تطالب بحقوقها في المشاركة<sup>7</sup>، وهذا ما ساعد على نقل الأزمة من على مستوى النظام السياسي ومؤسساته إلى مستوى الشعب وتجسد هذا في أحداث أكتوبر 1988.

ظهرت بوادر الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها النظام السياسي الجزائري منذ الثمانينات مع بداية حكم الرئيس "الشاذلي بن جديد"<sup>8</sup>، ولمواجهة هذه الأزمة

<sup>1</sup> سليمان الرياشي، صالح فيلالي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2، 1999)، ص. 48.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص. 48.

<sup>3</sup> أحمد مصطفى العملة، "أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي"، السياسة الدولية، ع. 106، أكتوبر، 1991، ص. 154.

<sup>4</sup> عبد الحميد براهيم، المغرب في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 1996)،

ص. 158-159.

<sup>5</sup> عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر (القاها: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط. 1، 1999)، ص. 41-42.

<sup>6</sup> Jean Leca, "Crise algérienne: le point de vue d'un acteur politique," Maghreb - Machrek, Jui.-Sep., 1995, pp.30-31

<sup>7</sup> عبد العزيز الدوري وآخرون، نحو مشروع حضاري نهضوي عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص. 428.

<sup>8</sup> Paul Balta, Claude Rulleau, Le grand maghreb : des indépendances à l'an 2000

بأشهر النظام السياسي بإجراء مجموعة من الإصلاحات

السياسي أصبح لحزب جبهة التحرير الوطني دور ووزن نسبي في الحياة السياسي على خلاف ما كان عليه في عهد "هواري بومدين"<sup>1</sup>، وتم تدعيم وتقوية سلطات رئيس الجمهورية لمواجهة المعارضين للإصلاح من خلال منح الرئيس سلطة الرجوع إلى الشعب مباشرة وفقا لما نصت عليه تعديل المادة 05 من دستور 1976<sup>2</sup>. أما على المستوى الاقتصادي، فقد أعلن الرئيس "الشاذلي بن جديد" عن مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية سنة 1989 على إثر تعاقد الجزائر مع صندوق النقد الدولي<sup>3</sup>، وعلى الرغم من إجراء هذه الإصلاحات، انفجرت الأزمة في أكتوبر 1988، حيث خرج الآلاف من المتظاهرين في شوارع العاصمة ينددون بالأوضاع السياسية والاقتصادية السيئة التي يعيشها المجتمع الجزائري، وعلى إثر هذه الأحداث وخوفا من تأزمها، أخذ النظام السياسي في تطبيق مجموعة من الإصلاحات السياسية، بدأها بتغيير مسؤولي المناصب الهامة وعلى رأسهم ضباط الجيش، وتم تعيين حكومة جديدة في نوفمبر 1988 برئاسة "قاصدي مرباح"، وإجراء تعديلات دستورية، وإعادة انتخاب الرئيس "الشاذلي بن جديد" لعهدة ثانية في 22 ديسمبر 1988، وفي منتصف جانفي أعلن الرئيس عن صدور دستور جديد تم الاستفتاء عليه في 23 فيفري 1989<sup>4</sup>.

جاء دستور 23 فيفري 1989 بمجموعة من الإصلاحات أهمها إلغاء نظام الحزب الواحد الذي يعتمد الخيار الاشتراكي الثوري، وإقرار التعددية الحزبية التي نص عليها الدستور في المادة الأربعين (40) التي نصت صراحة على الحق في إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي<sup>5</sup>، صاحبها صدور قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05 جويلية 1989 الذي أنهى احتكار حزب جبهة التحرير الوطني، وسمح بإنشاء الأحزاب السياسية، وهذا ما أدى إلى فتح المجال أمام تشكيل ما يقرب عن ستين حزبا<sup>6</sup>، وأنهى الدستور الجديد الدور

( Paris :édits. la Découverte,1990),p.95

<sup>1</sup> عبد العالي ديلة، الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة ( القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1. 2004 )، ص.196

<sup>2</sup> أحمد المنيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ( القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 )، ص.138

<sup>3</sup> Virgil Clomos(éd.), Ghislain Ots(dir), **Democratie, droit fondamentaux et vulnérabilité**(Bruxelles: Presa Universitara Clujema,2006),pp.55-56

<sup>4</sup> Jean Leca, "Etat et société en Algérie," in :Bassma Kodmani Darwish, May Chartouni-Dubarry, **Maghreb :les années de transition** (Paris :Masson,1990),pp.30-31

<sup>5</sup> Lahouari Addi, **L'Algérie et la démocratie, pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine** ( Paris :éd. la Découverte,1995),p.124

<sup>6</sup> Paul Balta, Claude Rulleau, Op.Cit.,p.102

السياسي للجيش وحصر دوره في حفظ الاستقرار وا  
من هذا الدستور على ضمان التمتع بحقوق الإنسان والحريات الاساسيه.

ورغم الإصلاحات الدستورية التي أقرها دستور 1989 على رأسها إقرار التعددية الحزبية التي تبناها النظام السياسي في إطار الانفتاح الديمقراطي، ظلت هذه الإصلاحات إجراءات شكلية فارغة المضمون لجأ النظام السياسي إلى تبنيها استجابة لضغوط البيئة الداخلية والخارجية دون أن يكون لها تطبيق فعلي في الواقع، حيث ظلت نفس النخبة الحاكمة في عهد الأحادية تسيطر على السلطة السياسية في عهد التعددية، ونظرا لتمسك هذه النخب بالسلطة ورفضها التنازل عنها، عثرت مسار أول انتخابات تعددية شهدتها الجزائر في إطار الانتقال إلى الديمقراطية، كانت بدايتها بالانتخابات البلدية والولائية في جوان 1990 التي أسفرت عن نجاح الحزب الإسلامي المسمى بالجبهة الإسلامية للإنقاذ\* بأغلبية المجالس البلدية والولائية على المستوى الوطني (5987 مقعد بلدي، 1031 مقعد ولائي) في حين احتل حزب جبهة التحرير الوطني المرتبة الثانية بسبب التراجع الكبير في نسبة الأصوات التي تحصل عليها (4799 مقعد بلدي، و667 مقعد ولائي)<sup>1</sup>، وحصلت باقي الأحزاب الأخرى وعلى رأسها حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية على أصوات معتبرة في بعض المجالس المحلية والولائية (623 مقعد بلدي، 55 مقعد ولائي)، أما الانتخابات التشريعية التي كان مقررا إجراؤها في 27 جوان 1991، فقد تم تأجيلها إلى تاريخ 26 ديسمبر 1991 لانتخاب 430 نائب في المجلس الشعبي الوطني باستعمال نظام الاقتراع الاسمي في دورتين\* \*على أن تمثل كل دائرة انتخابية بمقعد واحد.

أسفر الدور الأول من الانتخابات التشريعية عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد في الدور الأول (188 مقعد)، واحتلت جبهة القوى الاشتراكية المرتبة الثانية

\* ظهر هذا التنظيم الحزبي بشكل رسمي معترف به كحزب سنة 1989. ولقد ظهرت قوة ووزن هذا التنظيم بشكل كبير في أحداث أكتوبر 1988 وما تبعها من انتخابات بلدية سنة 1990 وانتخابات تشريعية سنة 1991. وكانت تهدف الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى بناء مجتمع إسلامي يقوم على نظام سياسي يستند إلى الشريعة الإسلامية، ويعد كل منه "عباس مدني" و"علي بلحاج" و"أحمد سحنون" وغيرهم من أهم مؤسسيها. ولقد تم حل هذا الحزب عقب إلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية سنة 1991.

<sup>1</sup> ناظم عبد الواحد الجاسور، الجزائر: محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط. 1، 2001)، ص 61-62.

\*\* لقد تم تعديل المادة 84 من القانون الانتخابي رقم 89-13 المؤرخ سنة 1989 من خلال القانون رقم 91-06 المؤرخ في 2 ابريل 1991 والقانون رقم 91-17 المؤرخ في 15 أكتوبر 1991، ولقد نص هذا التعديل على استعمال نظام الاقتراع الاسمي بدلا من نظام الاقتراع النسبية بالقائمة لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

بعدها (25 مقعد)، في حين جاءت جبهة التحرير الود

كان من المقرر إجراء دورة ثانية في جانفي 1992، غير انه وخوفا من نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الثاني من الانتخابات، ألغت السلطة نتائج الدور الأول من الانتخابات، وتم إيقاف المسار الانتخابي في ظل مجموعة من الظروف والأسباب الداخلية والخارجية التي دفعت بالجيش إلى التدخل، وحلت السلطة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومعظم المجالس المحلية المنتخبة في سنة 1990، وهكذا دخلت الجزائر في دوامة العنف والمواجهة بين النظام السياسي والجبهة الإسلامية للإنقاذ<sup>2</sup>.

وفي ظل هذه الظروف المتأزمة، اضطر رئيس الدولة "الشاذلي بن جديد" إلى الاستقالة في جانفي 1992، واقترن هذا بحل المجلس الشعبي الوطني وتشكيل المجلس الأعلى للدولة برئاسة "محمد بوضياف" في جانفي 1992 لسد الفراغ السياسي الحاصل في منصب رئيس الدولة وحكم البلاد في المرحلة الانتقالية التي حددت بثلاث سنوات تهدف السلطة من خلالها استرجاع الأمن وإعادة بناء مؤسسات الدولة لاستكمال مسيرة التحول نحو الديمقراطية<sup>3</sup>. وبعد اغتيال الرئيس "محمد بوضياف" في أبريل 1992، تم تعيين "علي كافي" رئيسا للمجلس الأعلى للدولة خلفا له<sup>4</sup>، ومع قرب نهاية الفترة الانتقالية بنهاية حكم الرئيس "علي كافي"، وفي ظل تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية، قرر المجلس الأعلى للدولة تمديد الفترة الانتقالية إلى غاية سنة 1996.

وفي ظل تأزم الأوضاع الداخلية وضغوطات الظروف الخارجية، بادرت السلطة بتشكيل لجنة الحوار الوطني في أكتوبر 1993 للتفاوض مع مختلف القوى السياسية بما فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي عرفت انشقاقات داخلية بين مؤيد للحوار مع السلطة ورافض له<sup>5</sup>، وتزامن هذا مع تعيين حكومة جديدة برئاسة "رضا مالك" في أوت

<sup>1</sup> Jacques fontaine, "Les élections législatives algériennes : Résultats du premier tour," **Maghreb-Machrek**, N°. 135, Janvier, Mars, 1992, p.155

<sup>2</sup> إسماعيل قيرة، علي غربي وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2002)، ص. 97

<sup>3</sup> أحمد مينسي، مرجع سابق، ص ص 140-141

<sup>4</sup> ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص. 62

<sup>5</sup> François Burgat, "Algérie : l' AIS et le GIA , itinéraires de constitution et relations," **Maghreb-Machrek**, N°. 149, Juin., Sept, 1995, p.109

1993<sup>1</sup>، وعلى الرغم من مبادرات الحوار التي قاموا  
نتيجة عجزها عن التقريب بين مصالح ووجهات النظر المختلفة لأطراف الأزمة.

وأمام فشل مساعي الحوار بمبادأة السلطة، حاولت بعض الأحزاب وعلى رأسها أحزاب المعارضة البحث عن حلول سلمية للأزمة من خلال عملية الحوار بين مختلف القوى السياسية بعيدا عن إشراف وتدخل السلطة، وهكذا اجتمعت مجموعة من الأحزاب أبرزها حزب جبهة التحرير الوطني (الجناح المعارض)، أعضاء من الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة وجبهة القوى الاشتراكية، بالإضافة إلى رابطة حقوق الإنسان في نوفمبر 1994 في "سانت ايجيديو" بروما لعقد ندوة وطنية بمبادرة جمعية كاثوليكية للبحث عن حلول للأزمة<sup>2</sup>، وفي جانفي 1995، وقعت هذه الأحزاب على وثيقة أو عقد روما الذي تضمن مجموعة من البنود، دعت فيها الأحزاب السياسية بالعنف، وطالبت بإجراء انتخابات تعددية، وإطلاق سراح السجناء السياسيين من معتقلي الجبهة والترخيص له بممارسة النشاط السياسي والتحاور مع ممثليه لحل الأزمة، كما طالبت أيضا بعدم تدخل الجيش في الحياة السياسية، واتفقت هذه الأحزاب أيضا على تسيير المرحلة الانتقالية من خلال إدارة جماعية قبل الإتفاق على إجراء انتخابات حرة<sup>3</sup>.

ورغم الترحيب الكبير الذي لقيته هذه المبادرة في الوسط الدولي غير أن السلطة الجزائرية رفضت الاعتراف بها واعتبرتها تدخلا في شؤونها الداخلية<sup>4</sup>، ولهذا راحت تكثف من اتصالاتها خاصة بقيادتي الجبهة الإسلامية المنحلة غير أن هذه الاتصالات والمفاوضات ظلت عاجزة عن تحقيق أهدافها، وفي ظل فشل مساعي الحوار وتدهور الأوضاع السياسية والأمنية، أعلن الرئيس "اليامين زروال" عن إجراء أول انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ الجزائر 1995.

وتعتبر الانتخابات الرئاسية التي جرت في 16 نوفمبر 1995 أول انتخابات رئاسية شهدتها الجزائر في عهد التعددية الحزبية بعد إيقاف المسار الانتخابي سنة 1991، حيث تم

<sup>1</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية (الجزائر: مطبعة حلب، 1993)، ص. 374.

<sup>2</sup> Trik Mira, "Tentatives de dialogue, nécessité de paix civile," Les Cahiers de l'Orient, N° 36-37, 4ème trimestre 1994, p.147

<sup>3</sup> Kader Abderrahim, "Le défi de la paix," Les Cahiers de l'Orient, 4ème trimestre 1994, p.14

<sup>4</sup> Benjamin Stora, Akram Ellyas, Les 100 portes du Maghreb : L'Algérie, La Tunisie, trois voies singulières pour allier islam et modernité (Paris : Les éd. de l'atelier. Eds. ouvrières, 1999), p.262



[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

فيها ولأول مرة اختيار رئيس الدولة من خلال اذ

الانتخابات استجابة لظروف خارجية وداخلية، فعلى الصعيد الخارجي، حاول النظام السياسي الجزائري الاستجابة لشروط مؤسسات النقد الدولية المتعلقة بشرط الانفتاح السياسي للحصول على المساعدات المالية<sup>1</sup>. أما على المستوى الداخلي، فقد سعى النظام السياسي من خلال هذه الانتخابات إلى إنهاء المرحلة الانتقالية التي عاشها منذ سنة 1992، وإضفاء الشرعية على مؤسسات الدولة وعلى رأسها مؤسسة الرئاسة<sup>2</sup>.

ولقد جرت هذه الانتخابات في ظروف أمنية وسياسية صعبة خاصة في ظل رفض بعض التشكيلات السياسية المشاركة فيها وعلى رأسها الأحزاب التي شاركت في ندوة روما التي حاولت الضغط على النظام السياسي لتقديم تنازلات خاصة في ظل التأييد الدولي الكبير الذي لقيته مبادرة روما، وتجنباً لهذا الضغط أعلن النظام عن إجراء هذه الانتخابات وتنافس في هذه الانتخابات أربعة مرشحين: الرئيس "اليامين زروال" الذي احتل المرتبة الأولى بأغلبية الأصوات، ومرشح حركة مجتمع السلم "محفوظ نحناح" الذي احتل المرتبة الثانية وتعد مشاركة حركة مجتمع السلم تزكية كبيرة للانتخابات الرئاسية على المستوى الوطني والدولي باعتباره ممثلاً للتيار الإسلامي المعتدل الذي يسعى إلى المشاركة في السلطة، كما شارك مرشح التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية "سعيد سعدي" في هذه الانتخابات واحتل المرتبة الثالثة فيها، أما المرشح الأخير الذي احتل المرتبة الرابعة فهو مرشح حزب التجديد الجزائري "نور الدين بوكروح"، في حين لم يشارك مرشحي حزب جبهة القوى الاشتراكية وحركة النهضة في رئاسيات 1995<sup>3</sup>، وقد تميزت هذه الانتخابات عن سابقتها بارتفاع نسبة المشاركة السياسية وحضور مراقبة دولية لضمان نزاهتها ومصداقيتها.

ولقد قام الرئيس الجديد "اليامين زروال" بخطوات وإجراءات هامة تجسد رغبة النظام السياسي في الانفتاح السياسي وتظهر استعدادة للحوار مع مختلف القوى السياسية لحل الأزمة، أولى هذه الخطوات تشكيل حكومة جديدة برئاسة "أحمد أويحيى" ضمت في تشكيلتها

<sup>1</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص. 75.

<sup>2</sup> Said Lahraoui, *Entre l'horreur et l'espoir :1990-1999 chronique de la nouvelle guerre d'Algérie* ( Paris :éd. Robert Laffont,2000),pp.189,191

<sup>3</sup> Phillip C.Naylor, *France and Algeria :a history of decolonization and transformation*( Florida :University Press of Florida ,2000),pp.229-230

بعض الوزراء المنتمين إلى التيار الإسلامي المعتدل

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

"اليامين زروال" مسار الحوار ثنائية مع مختلف الأطراف لوضع قواعد جديدة لإدارة الحياة السياسية، حيث قامت بإطلاق سراح بعض قياديي الجبهة المنحلة عام 1997 وفتحت باب التفاوض والحوار معهم، وبالموازاة لجأ النظام السياسي إلى أسلوب القمع العسكري لمواجهة العنف والإرهاب، وتوجت مساعي الحوار التي باشرها النظام السياسي في عهد "اليامين زروال" إلى صياغة قانون الوئام المدني عام 1999 بمبادرة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"<sup>2</sup>.

وشهد النظام السياسي المغربي هو الآخر على غرار ما حدث في الجزائر أزمة اقتصادية حادة نتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للمغاربة أدت إلى انتشار المظاهرات وأعمال الشغب سنوات 1984، 1988، 1990، وما زاد من تفاقم الأزمة ارتفاع الضغوطات الخارجية على المغرب للمضي في إصلاحات اقتصادية، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الديون، وتزامن هذا مع نمو نشاط الحركات الإسلامية التي أصبحت تهدد استقرار المملكة، وارتفاع مطالب أحزاب المعارضة بضرورة الإصلاح الدستوري والسياسي لدمقرطة الحياة السياسية في المغرب.

وأمام هذه الأوضاع، قرر الملك إجراء مجموعة من الإصلاحات الدستورية والسياسية سنتي 1992 و1993، وتهدف عملية الإصلاح الدستوري والسياسي التي قام بها الملك إلى تكييف آليات اشتغال النظام السياسي المغربي مع مطالب أحزاب المعارضة من جهة والاستجابة لمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية من جهة أخرى، وهذا ما يزيد من فعالية أدوات الحكم وتجديد مشروعيته عبر تطعيمها بعناصر ديمقراطية<sup>3</sup>.

وحرص الملك أثناء إجرائه لهذه الإصلاحات على المحافظة على هيمنة وألوية المؤسسة الملكية على باقي المؤسسات الأخرى وذلك من خلال المحافظة على السلطات الواسعة التي تتمتع بها المؤسسة الملكية من جهة، والاستجابة لمقتضيات التحول الديمقراطي التي تقتضي توسيع المشاركة السياسية، وإجراء انتخابات، وتعزيز صلاحيات السلطة

<sup>1</sup> ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص. 76

<sup>2</sup> اسماعيل فيرة وآخرون، مرجع سابق، ص. 148

<sup>3</sup> محمد الهاشمي، "الانتخابات التشريعية 2007: تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية"، المستقبل العربي، ع. 345، 2007/11، ص. 66، 75

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

التشريعية مقابل صلاحيات السلطة التنفيذية من جهة

الدستوري والسياسي إلى نوع من الانفتاح السياسي في الحقل السياسي المغربي بالإضافة إلى إتاحة سبل الحوار والتقارب بين الملك والمعارضة.

أعلن الملك عن تعديل دستور 1972 والاستفتاء عليه في سبتمبر 1992 وبدأ في استقبال أحزاب المعارضة لاستشارتهم في التعديل الدستوري الجديد دون أن يستجيب لأهم مطالبهم، وفي إطار الإصلاحات قام الملك بتشكيل حكومة انتقالية في أوت 1992 مهمتها التحضير للانتخابات، أغلب أعضائها من التكنوقراطيين، وقام أيضا بتقليص عدد وزاراتها من ثلاثين (30) وزارة إلى (24) وزارة، حيث سلمت جميع وزارات السيادة إلى وزراء غير متحزبين (لا ينتمون سياسيا لأي حزب)<sup>2</sup>.

ونظرا لعدم إشراك الملك أحزاب المعارضة في صياغة مشروع التعديل الدستوري الجديد من جهة، وعدم استجابة هذا الأخير لمطالب المعارضة من جهة أخرى لم تشارك المعارضة في الاستفتاء الدستوري<sup>3</sup>، ورغم ذلك حصل الدستور على القبول الشعبي هذا ما جعل أحزاب المعارضة تشكك في نزاهة الاستفتاء، واتهمت السلطة بالتدخل لتغيير نتائج الانتخابات<sup>4</sup>.

وتبع الاستفتاء على التعديل الدستوري لسنة 1992 إجراء انتخابات المجالس القروية والحضرية في 16 أكتوبر 1992، والانتخابات التشريعية في جوان 1993، ويعتبر مطلب إصلاح النظام الانتخابي من أهم المطالب التي نادى بها أحزاب المعارضة قبل إجراء هذه الانتخابات، ولهذا ظل مطلب تغيير النظام الانتخابي من أهم المطالب الأكثر نقاشا وتفاوضا بين الملك وأحزاب المعارضة التاريخية<sup>5</sup>. وأمام إصرار أحزاب الكتلة الديمقراطية على إصلاح النظام الانتخابي وعزمها على المشاركة في الانتخابات، استجاب الملك لبعض مطالبها<sup>6</sup>، وبعد المناقشة والتفاوض بين الأطراف، اتفقت أحزاب المعارضة والحكومة على

<sup>1</sup> أحمد المنيسي، مرجع سابع، ص. 87

<sup>2</sup> Jean-Claude Santucci, "L'année des échéances : le retour du politique, le reflux de l'économie et la pression du social," **Annuaire de l'Afrique du Nord**, 1992, pp.840-841

<sup>3</sup> Ignace Dalle, **Les trois rois : la monarchie marocaine de l'indépendance à nos jours** (Paris : Librairie arthème fayard, 2004), pp.523-524

<sup>4</sup> أحمد مالكي، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، ط. 1، 2001)، ص. 338

<sup>5</sup> Mohamed Benlahcen Tlemçani, "Les leçons des élections législatives au Maroc", **Cahiers de l'Orient**, N° 68, 1997, p.13

<sup>6</sup> Jean-Claude Santucci, Op.Cit., p.840

بعض المطالب تتعلق بالجوانب الإجرائية للعملية

الاقتراع، الوقت المخصص للأحزاب في التلغزة وغيرها من النقاط الثانوية غير ان المطالب الأساسية تعذر الاتفاق حولها خاصة ما تعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية والمواد القانونية الخاصة بإعداد القوائم الانتخابية، بالإضافة إلى سن الانتخاب وطبيعة النظام الانتخابي المعتمد في هذه الانتخابات، حيث كانت أحزاب الكتلة الديمقراطية تطالب لانتخاب أعضاء المجالس المحلية (الحضرية والقروية) بتطبيق نظام التمثيل النسبي بدلا من نظام الأغلبية مع اعتماد قانون مسبق لتقسيم الدوائر الانتخابية حتى تضمن تمثيلها في مختلف المجالس المحلية<sup>1</sup>، غير أن الملك رفض الاستجابة لمطلب تغيير النظام الانتخابي وأصر على إجراء الانتخابات المحلية والوطنية لسنتي 1992 و1993 وفق نظم انتخابية تمكنه من السيطرة على المجالس المنتخبة المحلية منها والوطنية في ظل تمثيل معتبر لأحزاب المعارضة في هذه المجالس، ولهذا ووفقا لحسابات تقنية وقانونية أقر الملك باعتماد نظام الاقتراع المفرد بالأغلبية النسبية في دورة واحدة باستعمال طريقة الاقتراع المباشر لانتخاب أعضاء المجالس الحضرية والقروية ومجلس النواب، والاعتماد على نظام التمثيل النسبي باللائحة على أساس أكبر بقية لانتخاب أعضاء المجالس المنتخبة وفق الاقتراع غير المباشر<sup>2</sup>.

جرت الانتخابات المحلية في 16 أكتوبر 1992، شاركت فيها أحزاب المعارضة على الرغم من انتقادها لنتائج الاستفتاء الدستوري السابق، ومن أهم هذه الأحزاب: حزب الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب التقدم والاشتراكية، وتنافس مع هذه الأحزاب أحزاب كتلة الوفاق الوطني وتضم كل من الاتحاد الدستوري، الحزب الوطني الديمقراطي، الحركة الوطنية الشعبية وأحزاب أخرى مثل التجمع الوطني للأحرار، الحركة الشعبية بالإضافة إلى عدد معتبر من المستقلين<sup>3</sup>، واعتمد في هذه الانتخابات على نظام الاقتراع المفرد بالأغلبية النسبية في دورة واحدة، وأسفرت نتائجها على فوز الأحزاب الموالية للإدارة بأغلبية المقاعد في معظم المجالس، في حين تحصلت أحزاب الكتلة الديمقراطية على عدد قليل من المقاعد مقارنة بأحزاب الإدارة، وعلى إثر هذه النتائج وجهت

<sup>1</sup> Ibid., p.840

<sup>2</sup> عبد الله بلغيث، النظم الانتخابية في الجزائر والمغرب، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة وهران، 2006-2007، ص.151

<sup>3</sup> Elmosadek Rekia, "Jeu consensus et développement constitutionnel et électoral au Maroc, Annuaire de l'Afrique du Nord, 1992, p.461

أحزاب المعارضة انتقادات كثيرة لهذه الانتخابات بد-

بإشراف وزارة الداخلية غير أن هذا لم يمنعها من المشاركة في الانتخابات التسريعية لسنة 1993<sup>1</sup>.

أما عن الانتخابات التشريعية فقد تحدد إجراؤها في 25 جوان 1993 لانتخاب 333 عضو في البرلمان عبر مرحلتين، ينتخب ثلثي (2/3) أعضاء مجلس النواب (222 عضو) بالانتخاب المباشر بواسطة نظام الاقتراع المفرد بالأغلبية النسبية في دورة واحدة، في حين ينتخب الثلث الباقي (111 عضو) بالانتخاب غير المباشر في باستعمال نظام التمثيل النسبي باللائحة على أساس قاعدة أكبر بقية، ولقد اعتمدت السلطة على هذا النوع من النظم الانتخابية حتى تتمكن من السيطرة على المجالس الحضرية والقروية، وهذا ما يؤدي إلى تمثيلها بقوة في مجالس العمالات والأقاليم ما يسمح لها بالسيطرة على ثلث مجلس النواب، وبقرب موعد إجراء هذه الانتخابات، بدأ الملك في إرسال إشارات إلى أحزاب المعارضة يوحي فيها برغبته في إشراكها لتشكيل حكومة تناوب عقب هذه الانتخابات<sup>2</sup>.

جرت هذه الانتخابات في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية صعبة نتيجة الأوضاع السيئة التي كانت تمر بها المغرب، تنافست فيها كتلتين حزبتين الكتلة الديمقراطية التي تضم أحزاب المعارضة (حزب الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب التقدم والاشتراكية، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي) وأحزاب كتلة الوفاق الوطني التي تضم كل من الاتحاد الدستوري، الحركة الشعبية، الحركة الوطنية الشعبية، ناهيك عن أحزاب أخرى مثل التجمع الوطني للأحرار، الحزب الوطني الديمقراطي ومجموعة من المرشحين المستقلين<sup>3</sup>، ونظرا لأهمية هذه الانتخابات، وعد الملك بضمان شفائيتها ولكن وعلى الرغم من الضمانات المقدمة من طرف السلطة، فقد عرفت هذه الانتخابات نسبة مشاركة ضعيفة مقارنة بسابقاتها<sup>4</sup>.

وأسفرت نتائج الانتخابات التشريعية عن نجاح أحزاب المعارضة في الانتخابات المباشرة لأعضاء مجلس النواب، حيث حصلت على المرتبة الأولى من حيث عدد

<sup>1</sup> Ignace Dalle, Op.Cit.pp.524-526

<sup>2</sup> Ibid., Op.Cit.,p.527

<sup>3</sup> Bernabe Lopez Garcia, "Administration et société civile au élections locales et législatives de 1992-1993 au Maroc", Annuaire de l'Afrique du Nord, 1993, p.419

<sup>4</sup> أحمد مالكي، مرجع سابق، ص.363

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الأصوات، وعلى إثر هذه النتائج، عبر الملك عن ارتبة المعارضة غير أن الانتخابات غير المباشرة للثلث الباقي لمجلس النواب جاءت ننانجها مخالفة لتوقعات أحزاب الكتلة الديمقراطية، حيث تراجع عدد المقاعد التي تحصلت عليها أحزاب المعارضة مقابل ارتفاع حصة المقاعد التي حازت عليها أحزاب الوفاق<sup>1</sup>، وهذا ما جعل أحزاب المعارضة تتهم السلطة بتزوير الانتخابات بما يتوافق مع مصالح النظام السياسي مما دفع بالأمين العام للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية "عبد الرحمان اليوسفي" إلى الاستقالة من منصبه ومغادرته البلاد في أكتوبر 1993<sup>2</sup>، وهكذا لم تساهم نتائج انتخابات 1993 في تعزيز علاقات التوافق بين المؤسسة الملكية وأحزاب الكتلة الديمقراطية خاصة في ظل سيطرة أحزاب الوفاق الوطني الموالية للملك على الأغلبية البرلمانية في مجلس النواب<sup>3</sup>.

ونظرا لعدم تمكن أحزاب المعارضة من الحصول على الأغلبية البرلمانية، وغياب وجود تعديل دستوري حقيقي يلبي مطالبها ورغبتها في تشكيل حكومة قوية تتمتع بالأغلبية والاستقلالية والفعالية، قررت المعارضة رفض عرض الملك للمشاركة في حكومة التناوب رغم ما قدمه لها من تنازلات و ضمانات لتشكيل حكومة تشارك فيها المعارضة<sup>4</sup>. وفي ظل رفض أحزاب المعارضة المشاركة في الحكومة الائتلافية الجديدة إلى جانب أحزاب الوفاق الوطني، شكل الملك حكومة ائتلاف وطني برئاسة "كريم لعمراني" تنحدر تشكيلتها من الأغلبية البرلمانية التي أفرزتها انتخابات 1993، وينتمي أغلب وزرائها إلى التكنوقراطيين، وقام الملك أيضا باستحداث وزارة جديدة "وزارة حقوق الإنسان"<sup>5</sup>.

ورغم تعثر مسار التوافق بين الملك والمعارضة، ظلت الاتصالات والمفاوضات قائمة بين الطرفين للوصول إلى اتفاق حول قواعد جديدة تنظم الحياة الدستورية والسياسية، وهذا ما جعل العلاقات بينهما تتأرجح بين التردد والقبول، حيث ظل الملك يلوح للمعارضة برغبته في التعاون معها ومشاركتها في حكومة تناوب جديدة، في حين استمرت المعارضة في

<sup>1</sup> Zakya Daoud, "Maroc :Les élections de 1997 ", *Maghreb-Machrek*, N° 158, 1997, pp.106-107

<sup>2</sup> Pierre Vermeren, *Le Maroc en transition* ( Paris :La Découverte et syros, 2002), p.57

<sup>3</sup> أحمد مالكي، مرجع سابق، ص. 366

<sup>4</sup> Elmosadek Rekia, Op.Cit., p.461

<sup>5</sup> أحمد مالكي، مرجع سابق، ص. 339

المطالبة بإصلاح دستوري حقيقي كشرط للدخول في

مع كثرة الانتقادات الموجهة من طرف أحزاب المعارضة لحكومة العمراني التي عجزت عن مواجهة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الصعبة مما اضطر الملك إلى تشكيل حكومة ائتلافية جديدة في 31 جانفي 1995 تضم في تشكيلتها أغلب الأحزاب السياسية باستثناء بعض أحزاب مثل حزب التجمع الوطني للأحرار والحركة الوطنية الشعبية، كما أحدث الملك في هذه الحكومة تغييرات جديدة مست عدد الوزارات وتسمياتها<sup>2</sup>، وقامت السلطة مع نهاية 1995 بحملة ضد الفساد الإداري والاقتصادي للقضاء على ظواهر الرشوة والتزوير المتفشية في الإدارة المغربية<sup>3</sup>، وبادرت السلطة أيضا بإطلاق سراح بعض السجناء السياسيين، وعاد "عبد الرحمان اليوسفي" إلى المغرب سنة 1995 ليشغل منصب الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي قبل حزبه أخيرا بالمشاركة في الحكومة سنة 1996.

وفي سياق تآزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وضغط المؤسسات النقدية الدولية ورفض المعارضة التصويت على قانون المالية الجديد، وانتشار أعمال العنف في بعض المدن المغربية نتيجة أعمال إرهابية تزامنت مع تصاعد المد الإسلامي، وانتشار الفتنة وعدم الاستقرار في بعض الدول المجاورة كالذي شهدته الجزائر مع منتصف التسعينات، وأمام هذه الأوضاع أصبح مطلب الإصلاح الدستوري والسياسي مطلبًا ملحا هذا ما دفع الملك إلى إعادة النظر في الدستور المراجع سنة 1992.

وفي 13 سبتمبر 1996 تقرر الاستفتاء على التعديل الدستوري الجديد، واتبع هذا الاستفتاء بإجراء انتخابات محلية في 13/07/1997، وانتخابات تشريعية مباشرة لأعضاء مجلس النواب في 14/11/1997، والانتخابات غير المباشرة لأعضاء مجلس المستشارين (استحدث بعد التعديلات الدستورية لسنة 1996) بتاريخ 05/12/1997، وأدت هذه الانتخابات إلى تشكيل ما يعرف في المغرب بحكومة التناوب التوافقي في

<sup>1</sup> Zakya Daoud, Op.Cit.,p.107

<sup>2</sup> عبد الله بلغيث، مرجع سابق، ص.96

<sup>3</sup> Béatrice Aibou et Mohamed Tozy, "Une lecture d'anthropologie politique de la corruption au Maroc :fondement historique d'une prise de liberté avec le droit," Revue du Tiers Monde, N°.161,2000,p.37

مارس 1998<sup>1</sup>، وهكذا ساهمت الإصلاحات الدستورية  
المؤسسية لتجربة التناوب التوافقي<sup>2</sup>.

### المبحث الثاني: التعديلات الدستورية في الجزائر والمغرب

عرفت الجزائر والمغرب على غرار دول العالم الثالث حديثة الاستقلال مجموعة من  
الدساتير منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، صدرت جميعها في ظروف وحقب زمنية مختلفة  
حاولت من خلالها النظم الحاكمة في الدولتين بناء دولة القانون وتأسيس مؤسسات دستورية  
قوية، وأبرز هذه الدساتير الدستور الذي صدر في الجزائر عام 1996 والتعديل الدستوري  
الذي عرفته المغرب عام 1992 و1996، وجاء الدستور الجديد الذي صدر بالجزائر عام  
1996 والتعديل الدستوري بالمغرب عام 1992 و1996 بتعديلات دستورية جديدة مست  
مؤسستي الحكومة والبرلمان، وتزامن هذا أيضا مع الإعلان عن ميلاد أول حكومة ائتلافية  
في الجزائر عام 1997، وتشكيل أول حكومة تناوب توافقي في المغرب عام 1998، ولكن  
ورغم الإعلان عن هذه التعديلات الدستورية الجديدة ظل تأثيرها ضعيفا ومحدودا على  
الحياة السياسية في الدولتين بشكل عام، وعلى تطور مسار تجربة الائتلاف الحكومي في  
الجزائر وتجربة التناوب التوافقي في المغرب بشكل خاص.

### المطلب الأول: دوافع إجراء التعديلات الدستورية

جرت التعديلات الدستورية التي عرفتها الجزائر والمغرب في ظل مجموعة من  
الظروف والعوامل دفعت بالسلطة الحاكمة في البلدين إلى اعتماد هذه الإصلاحات، وتهدف  
عملية الإصلاح الدستوري التي قام بها النظام السياسي في الجزائر والنظام الملكي المغرب  
بالدرجة الأولى إلى تكييف آليات اشتغال النظام السياسي مع مستجدات ومتغيرات البيئة  
الداخلية والخارجية التي عرفتها الدولتين مع مطلع التسعينات من خلال تجديد مشروعية  
النظام السياسي في البلدين عبر بناء شرعية دستورية قوية وتطعيمه بعناصر ديمقراطية  
وهذا ما يضمن للنظم القائمة في الدولتين الاستقرار والاستمرار، ويحافظ على مكاسب النخب  
الحاكمة الموجودة على هرم السلطة.

<sup>1</sup> عبد الله بلغيث، مرجع سابق، صص 96-97

<sup>2</sup> Myriam Catusse et Frédéric Vairel, "Métamorphoses et continuité du régime marocain," Maghreb-Machrek, N°.175, 2003, p.76



يختلف شكل الدساتير من دولة إلى أخرى بين

دساتير جامدة غير قابلة للتعديل، ودساتير مرنة يمكن تعديلها وفقا لما يفرضه الظروف، وهذا النوع من الدساتير عرفته الجزائر والمغرب منذ الاستقلال، حيث عرفت الدولتين صدور مجموعة من الدساتير وإجراء مجموعة من التعديلات الدستورية استجابة لمقتضيات ومتغيرات كل مرحلة من جهة، وللمحافظة على استمرار واستقرار النظام السياسي القائم من جهة أخرى، ولهذا لم تخرج جميع الدساتير التي وضعتها السلطة الحاكمة في البلدين منذ الاستقلال إلى يومنا هذا عن نطاق رغبات ومصالح النخب الحاكمة فيها.

صدر أول دستور في الجزائر مباشرة بعد الاستقلال في سبتمبر 1963، ونص هذا الدستور على أن حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الوحيد في البلد الذي يقوم بتحديد سياسة الأمة، وتطبيق أهداف الاشتراكية، والسهر على سير مؤسساتها وأجهزتها التنفيذية والتشريعية، ويهيمن أعضاؤه على تشكيلاتها<sup>1</sup>، وعقب إلغاء العمل بدستور 1963 بعد انقلاب 09 جوان 1965، سيطر الجيش على السلطة وهمش دور الحزب، وبقيت الحياة السياسية في الجزائر على هذا الحال إلى غاية صدور دستور 1976 الذي أعاد للحزب من خلال نصوصه الدستورية مكانته ومركزه السياسي على هرم السلطة، حيث جعله يهيمن على مختلف الوظائف (السلطات)<sup>2</sup>، ومنح رئيس الجمهورية سلطات واسعة، وعرف هذا الدستور تعديلات دستورية في جويلية 1979 وجانفي 1982، والتعديل الثالث الذي جاء عقب أحداث أكتوبر في 03 نوفمبر 1988، منح هو الآخر صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية للقيام بالإصلاحات التي وعد بها وتضمنها فيما بعد دستور.

وفي فيفري 1989 صدر دستور جديد اعتبر حدث هام في التاريخ السياسي للجزائر لأنه أقر ولأول مرة في تاريخ الجزائر نظام التعددية الحزبية (بغض النظر عن طبيعتها إذا كانت تعددية حزبية حقيقية أو شكلية) وفتح باب التنافس السياسي أمام ما يسمى بالجمعيات السياسية وفقا لما نصت عليه المادة 40 من الدستور<sup>3</sup>، ونص هذا الدستور على مجموعة من الإصلاحات أهمها الحد من صلاحيات ونفوذ السلطة التنفيذية الممثلة في رئيس

<sup>1</sup> يوسف حاشي، في النظرية الدستورية (بيروت: دار ابن النديم للنشر والتوزيع، ط. 1، 2009)، ص. 348.

<sup>2</sup> المواد 98، 102، 103 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية عام 1976.

<sup>3</sup> يوسف حاشي، مرجع سابق، ص. 348-349.

الجمهورية، وتركيز السلطة التشريعية بيد المجلس الشد

على أعمال الحكومة ويوافق على برامجها، وربط التمثيل في المجلس بالهيئة الناخبة وليس بجهة التحرير الوطنية، وعلى الرغم من التقليل الشكلي والمحدود لصلاحيات رئيس الجمهورية، فقد تمتع هذا الأخير بصلاحيات هامة<sup>1</sup>.

صدر دستور 28 نوفمبر 1996 في الجزائر الذي جاء ليستكمل البناء المؤسساتي للدولة الجزائرية في ظل مجموعة من الظروف عاشتها الجزائر بعد إلغاء المسار الانتخابي عام 1992 الذي نتج عنه دخول الجزائر في دوامة العنف وعدم الاستقرار السياسي، والفراغ المؤسساتي الناجم عن حل المجلس الشعبي الوطني في 04 جانفي 1992، خلفه المجلس الاستشاري الوطني الذي مارس السلطة التشريعية إلى غاية نهاية 1993، تلاه تأسيس المجلس الانتقالي الذي مارس السلطة التشريعية وفق أرضية الوفاق الوطني إلى غاية 18 ماي 1997.

وقبل انتهاء المرحلة الانتقالية وفي إطار استئناف النظام السياسي للمسار الديمقراطي واستكمال بناء مؤسسات الدولة، أجريت أول انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ الجزائر، تبعها تعديل دستور 1989 صادق عليه الشعب في استفتاء جرى في 28 نوفمبر 1996 تمخض عنه صدور دستور جديد كرس حق المواطنين والأحزاب السياسية في المشاركة في الحياة السياسية وتسيير الشؤون العامة، وأرسى نظام الغرفتين بهدف تجسيد الديمقراطية التعددية. واقترن صدور الدستور الجديد بتغيير النصوص المتعلقة بنظام الانتخابات وبالأحزاب السياسية، حيث تمت إعادة النظر في القانون المتعلق بالأحزاب السياسية وقانون الانتخابات والقانون الذي يحدد الدوائر الانتخابية وعدد مقاعد المجلس الشعبي الوطني، وتمت المصادقة على الأمرين المتضمنين القانونيين العضويين المتعلقين بالنظام الانتخابي والأحزاب السياسية في فيفري 1997 ليرسخ هو الآخر التعددية الحزبية من خلال نص المادة 42 التي أقرت حق إنشاء الأحزاب وضمان حرية عملها، ونظم الحياة الحزبية من خلال تبيان شروط تأسيس الأحزاب وتحديد واجباتها وحقوقها وهذا تم استكمال البناء المؤسساتي للدولة الجزائرية في ظل دستور 1996.

<sup>1</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 82-83

وتبع صدور دستور 1996 إجراء تعديل دستور

هذا التعديل بعد الأحداث والاضطرابات التي عرفتها منطقتها العبال في 2001 بعبادة نسيويه العروش التي طالبت بالاعتراف باللغة الأمازيغية وترسيمها كلغة رسمية، وهذا ما اضطرت النظام إلى تعديل المادة الثالثة (03) التي أقرت بأن "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية تعمل الدولة لترقيتها و تطويرها بكل تنوعاتها اللسانية عبر التراب الوطني"، وهدف النظام من وراء هذا التعديل إلى تسكين الأوضاع في منطقة القبائل خاصة في ظل قرب موعد الانتخابات التشريعية لعام 2002<sup>1</sup>.

ومع قرب موعد الانتخابات الرئاسية الثالثة عام 2009 التي عزم رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" الترشح فيها لعهدة ثالثة، وتحضيراً لهذه الانتخابات ومن أجل تسهيل الطريق أمام الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" للترشح لعهدة ثالثة، عرف دستور 1996 تعديل دستوري آخر في 16 نوفمبر 2008 الذي أقر إمكانية تجديد انتخاب رئيس الجمهورية لعهدة أخرى<sup>2</sup>.

وعرف النظام السياسي المغربي هو الآخر منذ الاستقلال مجموعة من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية صاحبها تطورات ملحوظة في بنائها الدستوري وهذا ما أدى إلى تجديد أو تعديل دساتيرها باستمرار تكيفاً مع مستجدات الواقع السياسي من جهة واستجابة لمطالب أحزاب الحركة الوطنية الإصلاحية من جهة أخرى<sup>3</sup>.

حرصت المؤسسة الملكية منذ الاستقلال على جعل مهمة إعداد أو تعديل الدستور من اختصاصها وبمبادرتها، وهذا ما فعله الملك "محمد الخامس" الذي باشر بعد الاستقلال وبطريقة تدريجية في عملية بناء أسس وركائز ملكية دستورية ديمقراطية عبر وضع القواعد والأسس التي تقوم عليها السلطة السياسية وتحديد آليات ممارستها وطرق توزيعها والتداول

<sup>1</sup> المادة 3 مكرر من القانون رقم 03-02 المؤرخ في 27 محرم عام 1423 الموافق لـ 10 أبريل سنة 2002 المتضمن التعديل الدستوري الصادر في الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002.

<sup>2</sup> المادة 74 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المعدل بالقانون رقم 08-09 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008.

<sup>3</sup> الأخضر عزي، "الدساتير في المغرب: ما يميزها ويقرب بينها"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، ع.4، ج.41، 2003، ص.11

\* لقب "محمد الخامس" يلقب قبل الاستقلال بالسلطان، وبعد حصول المغرب على استقلالها في 02 مارس 1956 أصبح يلقب بالملك منذ سنة 1957.

عليها، وبعد وفاته واصل ولي عهده الأمير "الحسن" العملية دسترة النظام السياسي المغربي بإصداره لأول دستور مغربي عام 1962.

Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features

تعتبر الحقبة الفاصلة بين تاريخ الإعلان عن استقلال المغرب في 02 مارس 1956 وتاريخ الإعلان عن أول دستور مغربي في سبتمبر 1962 مرحلة هامة في صيرورة دسترة النظام السياسي المغربي وإرساء أسسه وتحديد توجهاته العامة، ولقد شهدت هذه المرحلة جدالا ونقاشا كبيرا بين الملكية وأحزاب الحركة الوطنية بسبب اختلافهما حول أسس تنظيم السلطة وطرق ممارستها وتوزيعها، حيث تبنت الملكية إستراتيجية البناء التدريجي\*\* في عملية دسترة النظام السياسي المغربي، في حين تبنت النخبة الوطنية تصورات مخالفة بخصوص طبيعة السلطة وطرق ممارستها وانتقالها<sup>3</sup>، ولعب ميزان القوى بين الطرفين دورا هاما في حسم المسألة لصالح إستراتيجية البناء التدريجي التي تبناها الملك "محمد الخامس".

وبعد اعتلاء الملك "الحسن الثاني" سدة العرش، أعلن عن القانون الأساسي للمملكة في جوان 1961، تبعه صدور دستور 1962 الذي صاغه الملك دون إشراك القوى السياسية، وقد اختلفت مواقف الأحزاب السياسية حوله هذا الدستور بين مؤيد له كحزب الاستقلال والحركة الشعبية والأحرار المستقلين، ومعارض له كحزب الاتحاد للقوات الشعبية وحزب الشورى والاستقلال<sup>3</sup>، وعقب صدور هذا الدستور، دخلت المغرب في أزمة سياسية واقتصادية أعلن الملك على إثرها حالة الطوارئ<sup>4</sup>.

وفي 31 سبتمبر 1970 أعلن الملك عن صدور دستور جديد، غير أن المعارضة رفضت المشاركة في الاستفتاء عليه لأنه جاء ليوسع من صلاحيات الملك ويقوي سلطاته مقابل

<sup>1</sup> Abdelatif Agmouche, **Histoire politique du Maroc :pouvoir-légitimités-institutions**(Casablanca :Afrique Orient, 1987),pp.309-310

\*\* تقوم إستراتيجية البناء التدريجي على اعتماد أسلوب التدرج والمرحلة والمراهنة على عامل الزمن وعامل تربية المواطنين على تسيير الشأن العام في عملية البناء الدستوري (لمزيد من المعلومات، أنظر أحمد مالكي، مرجع سابق، ص.ص. 247-262).

<sup>2</sup> أحمد مالكي، مرجع سابق، ص. 245.

\*\* سبق صدور دستور 1962 تأسيس صدور 1962 تأسيس الملك "محمد الخامس" المجلس الوطني الاستشاري سنة 1956 مهمته تقديم الاستشارة للملك، وفي ماي 1958 وبعد النقاش الحاد الذي طبع الحياة السياسية حول طرق تنظيم السلطة وبناء المؤسسات وفي ظل مطالبة أحزاب الحركة الوطنية باستعجال إقامة مؤسسات الملكية الدستورية، أعلن الملك عن وثيقة العهد الملكي التي بين فيها الملك الأسس التي تقوم فيها السلطة والمبادئ التي تسيير عليها مؤسسات الدولة الدستورية والسياسية. وفي أعقاب المطالبة بتأسيس جمعية تأسيسية أعلن الملك عام 1960 عن تأسيس مجلس الدستور مهمته مساعدة الملك في صياغة نصوص الدستور، غير أن هذا المجلس لم يدم طويلا حيث توقف عن العمل في جانفي 1961، وفي إطار عملية دسترة النظام السياسي المغربي قرر الملك إجراء أول انتخابات جماعية في 29 ماي 1960 ساهمت بشكل كبير في تكريس التعددية الحزبية، وبعد اعتلاء "الحسن الثاني" العرش عام 1961 أصدر القانون الأساسي للمملكة في جوان 1961 منح الملك حق ممارسة السلطة التأسيسية التي يمارس بموجبها الملك حق صياغة الدستور (أنظر أحمد مالكي، مرجع سابق، ص.ص. 256-262)

<sup>3</sup> Abdelatif Agmouche, Op.Cit., p.316

<sup>4</sup> إسماعيل الشطي، برهان غليون وآخرون، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2، 2005)، ص. 49.

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

إضعافه لسلطات الحكومة والبرلمان، وتهميشه لدور  
هذه المعارضة حضي دستور 1970 بقبول سعبي كبير حسب نتائج الاستفتاء  
الدستوري<sup>1</sup>، غير أن العمل بهذا الدستور لم يدم طويلا فسرعان ما ألغي العمل به بعد مدة  
قصيرة بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي كانت تمر بها المغرب<sup>2</sup>. وفي مارس  
1972، أعلن الملك عن صدور دستور جديد تضمن تعديلات حسنت من سلطات البرلمان  
والحكومة، غير أن أحزاب المعارضة لم ترض بها وقررت عدم المشاركة في الاستفتاء  
الدستوري الذي أسفر عن حصول الدستور على نسبة كبيرة من الأصوات<sup>3</sup>.

عرف النظام السياسي المغربي مع مطلع التسعينات ظروف داخلية وخارجية صعبة  
صاحبها ضغط أحزاب المعارضة التي حاولت استغلال هذه الظروف لدفع الملك إلى المضي  
في عملية الإصلاحات بهدف ديمقراطية الحياة السياسية<sup>4</sup>، واعتمدت أحزاب المعارضة لذلك  
أسلوب المذكرات كأداة للتواصل مع المؤسسة الملكية، بالإضافة إلى لقاءاتها الفردية  
والجماعية التي جمعتها بالملك في بعض الأحيان<sup>5</sup>. وأمام ضغوطات البيئة الداخلية ومتغيرات  
البيئة الخارجية، قرر الملك "الحسن الثاني" المضي في الإصلاحات  
الدستورية عام 1992، وجاءت هذه الإصلاحات نتيجة التوافق\* الذي ميز العلاقة بين الملك  
وأحزاب الحركة الوطنية على رأسها أحزاب المعارضة التي تكتلت في إطار الكتلة  
الديمقراطية، وتجسد هذا التوافق في اهتمام كل من الملك والنخبة السياسية المغربية بمطلب  
الإصلاح الدستوري والسياسي.

واستجابة لمطلب الإصلاح، أرسل الملك إشارات إلى الأحزاب السياسية يوحي فيها  
بضرورة الإصلاح لإيجاد أرضية مشتركة يتم الاتفاق حولها، ولهذا راح يشجع في خطبه  
على الإصلاح الدستوري، حيث شدد الملك في خطاب العرش في مارس 1992 على ضرورة  
الإصلاح الدستوري الذي لا يمس بمكانة الملك وسلطاته لكونه يعلو جميع السلطات ويمارس

<sup>1</sup> محمد معتصم، النظام السياسي الدستوري المغربي (الدار البيضاء: مؤسسة أزييس للنشر، ط. 1992، 1)، ص. 109.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص. 114.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص. 115.

<sup>4</sup> Michel Rousset, " Maroc 1972-1992 : une constitution immuable ou changeante ? ", **Maghre-Machrek**, N° 137, 1992, p. 19.

<sup>5</sup> أحمد مالكي، مرجع سابق، ص. 343.

\* يقصد بالتوافق التداول في القضايا الأساسية والتحاور للوصول إلى قواسم مشتركة بخصوص الموضوعات ذات الشأن .

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

وظيفة الحكم بينها<sup>1</sup>، ووجه أيضا دعوة إلى أحزاب  
التعديلات الدستورية التي يقترحونها لمراعاتها أثناء صياغة التعديلات الدستورية التي  
عزمت المؤسسة الملكية إجراؤها في سبتمبر 1992<sup>2</sup>.

وجه حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في أكتوبر 1991 أول  
مذكرة للملك، وأرسلت المذكرة الثانية في جوان 1992 من طرف أحزاب الكتلة  
الديمقراطية\* التي أسستها مجموعة من الأحزاب أبرزها حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي  
للقوات الشعبية في ماي 1992 بهدف توحيد جهودها للضغط على الملك للاستجابة لمطالبها  
الإصلاحية.

تضمنت المذكرات الموجهة إلى الملك من طرف أحزاب الكتلة الديمقراطية\* مجموعة  
من المطالب الإصلاحية التي لا تهدف إلى التغيير الجوهري في بنية السلطة التي أسس  
دعائمها دستور 1962 لأنها لم تطالب بإسقاط النظام الملكي وإقامة نظام جمهوري نظرا  
للمشروعية التاريخية والدينية التي يتمتع بها النظام الملكي في المغرب، ولكنها طالبت  
بضرورة توسيع سلطات البرلمان والحكومة وتعزيز دوريهما في الحياة السياسية في إطار  
ملكية برلمانية دستورية تسمح لمختلف القوى السياسية بالمشاركة في عملية صنع القرار  
وتسيير شؤون الدولة<sup>3</sup>.

تمحورت مطالب الإصلاح الدستوري التي وردت في مذكرتي أكتوبر 1991 وجوان  
1992 على ثلاثة جوانب أساسية، يتعلق الجانب الأول بضرورة توفير الشروط السياسية  
والدستورية لتشكيل حكومة متجانسة تمثل الأغلبية البرلمانية، مسؤولية أمام البرلمان وتتمتع  
بصلاحيات وسلطات تمكنها من أداء وظائفها بفعالية واستقلالية في إطار إصلاح دستوري  
حقيقي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات<sup>4</sup>، أما الجانب الثاني من الإصلاح الدستوري، فقد

<sup>1</sup> أحمد مالكي، مرجع سابق، ص. 335.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص. 336.

\* تأسست الكتلة الديمقراطية في ماي 1992 كتكتيك من طرف أحزاب المعارضة بهدف التأثير على الملك لإجراء الإصلاحات الدستورية والسياسية  
وضمنت تشكيلة الكتلة الديمقراطية خمسة أحزاب هي: حزب الاستقلال (PI)، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (USFP)، منظمة العمل الديمقراطي  
(OTD)، حزب التقدم والاشتراكية (PS)، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (U NFP) ويترأس هذه الأحزاب كل من: محمد بوسنة، عبد الرحمان  
اليوسفي عبد الله إبراهيم، علي يعنه ومحمد بن سعيد. ومن أهم الأسس والأهداف التي قامت عليها الكتلة الديمقراطية ترسيخ الديمقراطية في المغرب  
من خلال إصلاح دستوري وسياسي حقيقي يؤسس لملكية دستورية ومغرب ديمقراطي.

<sup>3</sup> إبراهيم أبراش، "الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق: مقاربة للتجربة المغربية"، المستقبل العربي، ع. 249، 1999، ص. 64.  
<sup>4</sup> Michel Rousset, "Le Maroc de hassan II : une monarchie constitutionnelle". Les Cahiers de  
l'Orient, N° 54, 1999, p.44

شدت أحزاب الكتلة الديمقراطية في مذكراتها على ض

ميدان التشريع والرقابة البرلمانية على الأداء الحكومي من خلال احترام الاعلبيه وضمن حقوق الأقلية، وطالبت أيضا بانتخاب أعضاء مجلس النواب بواسطة الاقتراع العام المباشر<sup>1</sup>، ودعت إلى إنشاء مؤسسات تمثيلية ديمقراطية من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة<sup>2</sup>، وركز الجانب الثالث من الإصلاح على ضرورة احترام حقوق الإنسان وترسيخ دعائم وأسس دولة القانون<sup>3</sup>.

واستجابة للمذكرات المطالبة التي وجهتها أحزاب المعارضة للملك، أعلن هذا الأخير عن تعديل دستوري في سبتمبر 1992 الذي لم يمس سلطات المؤسسة الملكية، ولم يشارك فيه الملك أحزاب المعارضة أثناء صياغته لمشروع التعديل الدستوري الجديد، وهذا ما جعلها لا تشارك في الاستفتاء على هذا الدستور<sup>4</sup>، ومع ذلك حضي التعديل الدستوري بالأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين، وعلى إثر هذه النتائج، وجهت أحزاب المعارضة انتقادات حادة لنتائج الاستفتاء ودعت إلى تعميق الإصلاحات الدستورية والسياسية<sup>5</sup>.

أبدى الملك عشية الاستفتاء الدستوري في سبتمبر 1992 رغبته في إجراء تعديلات دستورية جديدة في المستقبل استجابة لمصالح البلاد، وتماشيا مع مستجدات وضعها الداخلي والخارجي وهذا ما ترجمته الخطابات الملكية التي ألقاها الملك بمناسبة استفتاء 1992/09/04 التي أكد فيها على الطابع المفتوح والمرن لوثيقة الدستور في المغرب لكونها تقبل التعديل أو التجديد كلما اقتضت الضرورة<sup>6</sup>، وسهل هذا على الملك عملية الاتصال والتفاوض مع أحزاب المعارضة بشأن مشاركتها في حكومة ائتلافية في المستقبل، وشجع أيضا أحزاب المعارضة على المطالبة بمزيد من الإصلاحات السياسية والدستورية كشرط لمشاركتها في حكومة التناوب التوافقي التي يزعم الملك تشكيلها.

وعقب إلقاء خطاب العرش عام 1995 الذي أعرب فيه الملك مجددا عن رغبته في إجراء مراجعة دستورية جديدة، قدمت أحزاب المعارضة في 23 أبريل 1996 مذكرة مطالب

<sup>1</sup> Abdallah Harsi, "Les apports des principales révisions constitutionnelles au Maroc (1992-1996)", Revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, N° 04, 2003, Vol. 41, p. 10

<sup>2</sup> Jean-Claude Santucci, Op.Cit., p. 865

<sup>4</sup> Ignace Dalle, Op.Cit., pp. 523-524

<sup>3</sup> أحمد مالكي، مرجع سابق، ص. 348

<sup>5</sup> أحمد مالكي، مرجع سابق، ص. 338

<sup>6</sup> المرجع نفسه، ص. 337

تطالب فيها بتعديل الدستور 1992، ولم تختلف هذه ال

أكتوبر وجوان سنة 1992، وتمحورت هذه المطالب حول المطالبة بإصلاح النظام الانتخابي، وإقامة ملكية برلمانية دستورية تتسم بوجود حكومة منسجمة في تشكيلتها، تتمتع باستقلالية في تحديد سياساتها وإدارة أعمالها ومسئولة أمام هيئة تشريعية تتمتع هي الأخرى باختصاصات تشريعية ورقابية واسعة<sup>1</sup>، وعلى إثر صدور هذه المذكرة، تجدد الحوار ثنائية بين السلطة والمعارضة لمناقشة التعديلات الدستورية الجديدة، وتوجت بإعلان الملك في خطاب له في 08/09/1996 عن مشروع التعديل الدستوري الجديد الذي حضي بإجماع وموافقة معظم القوى السياسية في المغرب وعلى رأسها قوى المعارضة، وأدت التعديلات الدستورية الجديدة إلى إحداث تغييرات هامة على مستوى بنية وسلطات المؤسسة التشريعية وصلاحيات الحكومة<sup>2</sup>.

## المطلب الثاني: التعديلات الدستورية المتعلقة بالحكومة والبرلمان

### أ- التعديلات الدستورية المتعلقة بالحكومة

تشير السلطة التنفيذية إلى مجموع الأشخاص والهيئات و الأجهزة التي يعهد إليها مهمة تنفيذ القوانين وإدارة مرافق الدولة، وتعتبر الحكومة سلطة إدارية وسياسية لأنها تؤدي وظائف إدارية لكونها سلطة تنفيذية، وتمارس إلى جانب ذلك اختصاصات سياسية باعتبارها هيئة تضم في تشكيلتها أحزاب سياسية ممثلة في البرلمان.

يختلف شكل الحكومة من نظام سياسي إلى آخر تبعاً لاختلاف طبيعة النظام الحزبي والنظام الانتخابي السائد في الدولة، وتختلف طبيعة علاقة الحكومة بالبرلمان من نظام لآخر تبعاً لاختلاف طبيعة النظم السياسية (نظام برلماني، رئاسي، شبه رئاسي، نظام حكومة الجمعية)، ويختلف شكل السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري عنه في النظام المغربي من حيث عدد الهيئات المكونة لها والسلطات والاختصاصات الموكلة إليها، ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف طبيعة النظام السياسي في المغرب عنه في الجزائر.

<sup>1</sup> Abdellah Harsi, "Les apports des principales révisions constitutionnelles au Maroc (1992-1996)", Revue algérienne des sciences juridiques et économiques et politiques, N° 04, 2003, Vol. 41, p. 9

<sup>2</sup> Mourad Djaziri, "Culture politique et problématique de la transition", Les Cahiers de l'Orient, N° 74., 2004, p. 37



تقوم السلطة التنفيذية في النظام السياسي ال

الجمهورية الذي يعتبر اللبنة الرئيسية للهيئة التنفيذية والنظام السياسي بسنل عام وهذا ما يجعله يتمتع بسلطات واسعة خولتها له مختلف الدساتير التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال. ولقد اختلف شكل الحكومة في المنظومة الدستورية الجزائرية من مرحلة الأحادية الحزبية إلى مرحلة التعددية الحزبية، تشكلت في مرحلة الأحادية الحزبية (1962-1989) مؤسسة تنفيذية قوية مجسدة في شخص رئيس الجمهورية الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني (أحادية السلطة التنفيذية) وهذا ما نص عليه أول دستور عرفته الجزائر عام 1963.

وبعد صدور دستور 1976 الذي تمت الموافقة عليه في نوفمبر 1976، أوكلت الوظيفة التنفيذية للحكومة تحت إشراف رئيس الجمهورية الذي منح له الدستور صلاحيات كبيرة<sup>1</sup>، و في جويلية 1979 أدخلت مجموعة من التعديلات الدستورية أستحدثت على إثرها منصب الوزير الأول ونوابه، وعقب أحداث أكتوبر 1988 أعلن عن تعديل دستوري جديد في 03 نوفمبر 1988 تبنى على إثره النظام السياسي الجزائري نظام الثنائية في الجهاز التنفيذي (ثنائية السلطة التنفيذية) حيث تم خلق منصب رئيس الحكومة بهدف إبعاد رئيس الجمهورية عن المواجهة، ونص الدستور على مسؤولية الحكومة أمام البرلمان وطرح مسألة التصويت بالثقة<sup>2</sup>، وبالمقابل منح رئيس الجمهورية صلاحيات هامة للقيام بالإصلاحات التي وعد بها وتضمنها فيما بعد دستور 1989.

وجاء دستور 1989 الذي أقر التعددية الحزبية وحافظ على نظام ثنائية السلطة التنفيذية ومنح لها صلاحيات وسلطات دستورية واسعة خولت لرئيس الجمهورية سلطة تعيين رئيس الحكومة وإنهاء مهامه ورئاسة مجلس الوزراء بالإضافة إلى سلطات أخرى، وتولى رئيس الحكومة قيادة الحكومة وفقا للاختصاصات المحددة له دستوريا<sup>3</sup>.

تتكون السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري وفقا للدستور الحالي الذي صدر في 28 نوفمبر 1996 من هئتين: رئاسة الدولة والحكومة، تعتبر الحكومة الطرف الثاني في المؤسسة التنفيذية وهي تتكون من رئيس الحكومة المعين من قبل رئيس الجمهورية، ومن

<sup>1</sup> المادة 111 من دستور الجزائر عام 1976.

<sup>2</sup> مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية (الجزائر: دار بلقيس، 2009)، صص 89-90.

<sup>3</sup> المادة 74 الفقرة 05 من دستور الجزائر عام 1989.

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

عدد من الوزراء يختارهم رئيس الحكومة ويقدمهم إلى

والمصلحة العامة، يجتمع هؤلاء الوزراء برئاسه رئيس الحكومه في مجلس الحكومة، ويجتمعون في مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية، وتتخذ في هذا المجلس أهم القرارات وتناقش فيه مشاريع القوانين قبل إحالتها على المجلس الشعبي الوطني.

ويختلف شكل السلطة التنفيذية في النظام السياسي المغربي عن شكلها في الجزائر خاصة في عدد الهيئات المشكلة لها، حيث تتكون الحكومة في المغرب من الوزير الأول والوزراء (أحادية السلطة التنفيذية)، وتحتل الحكومة المرتبة الثالثة دستوريا بعد المؤسسة الملكية والبرلمان حسب ما ينص عليه الدستور المغربي، ويرجع تنظيم الحكومة بشكلها الحالي في المغرب إلى التنظيم الإداري التقليدي الذي عرفه المغرب قبل عهد الحماية خاصة في عهد السلطان مولاي "الحسن الأول" الذي قام بإصلاحات استحدثت على إثرها منصب الوزير الأعظم الذي تطور وأصبح يلقب في ما بعد بالوزير الأول، وكان الوزير أو الصدر الأعظم من أقرب مساعدي السلطان العارفين بأسرار الدولة، توكل إليه مهمة تقديم الاستشارة والإعانة للملك الذي يملك سلطة اتخاذ القرارات لتسيير شؤون الدولة، وفي عهد الحماية استمر تنظيم إدارة المخزن التقليدي على حاله مع محاولة سلطات الحماية إدخال بعض التعديلات عليه لتحديثه<sup>1</sup>.

تطور نظام المخزن التقليدي في عهد الاستقلال خاصة في عهد الملك "الحسن الثاني" الذي باشر عملية تحديثية وأنشأ إدارة مخزنية قوية سيطر فيها مقربوا الملك والموالين له على المناصب والوظائف الإدارية الهامة، في حين استبعد الملك عناصر النخبة الوطنية من إدارة المخزن<sup>2</sup>، وأحكم الملك قبضته على وزارة الداخلية وقوات الأمن والشرطة التي شكلت العمود الفقري لإدارته، وتحول منصب الصدر الأعظم في عهد الحماية إلى رئيس الحكومة في عهد الاستقلال بموجب ظهير صدر في 06 نوفمبر 1956<sup>3</sup>، وبعد صدور أول دستور مغربي عام 1962 استبدلت تسمية رئيس الحكومة بلقب الوزير الأول الذي لا يعتبر سلطة رئاسية للوزراء غير أنه يمارس اختصاصات تميزه عن باقي الوزراء<sup>4</sup>، وطيلة هذه

<sup>1</sup> عبد القادر بنية، التنظيم الإداري بالمغرب (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ط. 1991، 2)، ص. 53

<sup>2</sup> Pierre Vermeren, *Le Maroc en transition* (Paris : la Découverte et Syros, 2002), p.26

<sup>3</sup> عبد القادر بانية، مرجع سابق، ص. 50

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص. 55

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

السنوات ظلت إطارات النخبة الوطنية من أحزاب ال  
سنة 1998 التي أدمج فيها الملك إطارات جديدة من احزاب المعارضه في إدارة المخزن  
وهذا ما جسده حكومة التناوب التوافقي برئاسة" عبد الرحمان اليوسفي"<sup>1</sup>.

ويختلف شكل الحكومة في الجزائر والمغرب من حيث عدد الأحزاب السياسية المكونة  
لها(حكومة أغلبية أو حكومة أقلية أو حكومة ائتلافية)، حيث عرفت الجزائر بعد الاستقلال في  
عهد الأحادية الحزبية تشكيل حكومات الأغلبية التي كان يسيطر عليها حزب جبهة التحرير  
الوطني، واستمرت سيطرة هذا الحزب على تشكيل الحكومة في عهد التعددية الحزبية عقب  
الإعلان عن دستور 1989، وبعد صدور دستور 1996 وإجراء تشريعات 1997  
2002، 2007 تغير شكل الحكومة في الجزائر من حكومات الأغلبية التي يسيطر عليها  
حزب جبهة التحرير الوطني إلى تشكيل حكومات ائتلافية تضم في تشكيلاتها الحزبية ثلاثة  
أحزاب متحالفة، ويعد تشكيل حكومة ائتلافية في الجزائر عام 1997 أول تجربة من نوعها  
في تاريخ الحكومات الجزائرية عرفت الجزائر منذ الاستقلال، في حين عرف المغرب  
تشكيل هذا النوع من الحكومات(حكومات ائتلافية) في وقت مبكر على خلاف النظام السياسي  
الجزائري، حيث عرف المغرب إنشاء أول حكومة ائتلافية برئاسة مبارك البكاي مباشرة بعد  
عودة السلطان"محمد الخامس" من منفاه في نوفمبر 1955 مهمتها التفاوض مع سلطات  
الحماية للحصول على الاستقلال والإعداد أيضا لبناء نظام ديمقراطي في إطار ملكية  
دستورية<sup>2</sup>.

اختر الملك في المغرب تشكيل حكومات ائتلافية في وقت مبكر كإستراتيجية لإضعاف  
قوة وسلطة حزب الاستقلال الذي كان يسعى إلى ممارسة السلطة والسيطرة على الحكومة  
بعد الاستقلال من جهة، ولتكريس سمو المؤسسة الملكية عن باقي التشكيلات السياسية التي  
يؤدي الملك دور الحكم بينها من جهة أخرى<sup>3</sup>. أما عن تشكيل حكومات التناوب التوافقي التي  
عرفتها المغرب منذ عام 1998 فبالرغم من كونها حكومات ائتلافية غير أنها تعد تجربة  
جديدة في تاريخ الحكومات بالمغرب وفي الحياة السياسية المغربية بشكل عام لكونها تتميز

<sup>1</sup>Pierre Vermeren , Op.Cit.,p.28

<sup>2</sup>Ibid.,p.25

<sup>3</sup> جون واتر بوري، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، تر. ماجد نعمة، عبود عطية (بيروت: دار الطباعة والنشر، ط. 1982، 1)، ص. 56

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

عن سابقتها في خاصية اشتراك أحزاب المعارضة ذ

الحكومية، حيث سمح الملك لزعيم أكبر حزب يساري معارض في المغرب (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) بقيادة أول حكومة تناوب توافقي تشكلت في المغرب عام 1998. تتمتع الحكومة في النظام السياسي الجزائري والنظام المغربي بسلطات محدودة مقارنة بالسلطات والاختصاصات التنفيذية المخولة لرئيس الجمهورية في الجزائر والمؤسسة الملكية بالمغرب، ويمكن ملاحظة هذا من خلال استعراض السلطات التي تتمتع بها مؤسسة رئاسة الدولة والمؤسسة الملكية في الدستور الجزائري والمغربي من جهة، والسلطات التي تتمتع بها الحكومة في دساتير الدولتين من جهة أخرى.

جاء الدستور الجديد الذي صدر بالجزائر في 08 ديسمبر 1996\* لسد الفراغات القانونية التي اكتشفت في دستور 1989، وأكد دستور 1996 ما جاء به دستور 1989 فيما يتعلق بثنائية السلطة التنفيذية التي تتكون من جهازين متميزين (رئيس الجمهورية والحكومة) يمارس كل جهاز سلطات وصلاحيات خاصة به، وأدخل تعديلات جديدة مست السلطة التنفيذية والتشريعية هدفت بالدرجة الأولى إلى تعزيز وتوسيع سلطات رئيس الجمهورية، وفي المقابل ظلت سلطات رئيس الحكومة محدودة وهذا ما يجعل الحكومة تابعة لرئيس الدولة (مؤسسة الرئاسة) سواء كانت حكومة أغلبية برلمانية أو حكومة ائتلافية خاصة وأن رئيس الجمهورية حسب ما نص عليه هذا الدستور هو الذي يتولى مهمة تعيين رئيس الحكومة وينهي مهامه<sup>1</sup>، ويقدم رئيس الحكومة أعضاء حكومته الذين اختارهم لرئيس الجمهورية الذي يقوم بتعيينهم<sup>2</sup>، ولا يلزمه الدستور أن يختار رئيس الحكومة من الأغلبية البرلمانية، ويترأس رئيس الجمهورية أيضا مجلس الوزراء<sup>3</sup>.

وبعد أحداث القبائل التي عرفتها الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة، عرف النظام السياسي الجزائري تعديل دستوري جديد في 14 أبريل 2002 مس المادة الثالثة (03) التي أقرت بأن "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية تعمل الدولة لترقيتها و تطويرها بكل تنوعاتها اللسانية عبر

\* دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادر بالجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 08 ديسمبر 1996

<sup>1</sup> المادة 77 من دستور 1996.

<sup>2</sup> المادة 79 من دستور 1996.

<sup>3</sup> المادة 77 من دستور 1996.

التراب الوطني"<sup>1</sup>، وفي 16 نوفمبر 2008 عرف دسنة  
إمكانية تجديد انتخاب رئيس الجمهورية لعهدة أخرى<sup>2</sup>.

وقام التعديل الدستوري الجديد بتوسيع صلاحيات وسلطات رئيس الجمهورية<sup>3</sup> الذي  
زادت هيمنته على الجهاز التنفيذي خاصة بعد استبدال وظيفة رئيس الحكومة بوظيفة الوزير  
الأول<sup>4</sup>، حيث أصبح هذا الأخير وفقا للتعديل الدستوري الجديد ملزما بتنفيذ برنامج رئيس  
الجمهورية حسب ما تنص عليه المادة 79 المعدلة<sup>5</sup> على خلاف ما كان عليه في السابق أين  
كان مرتبطا بتطبيق برنامج الأغلبية البرلمانية. وبالإضافة إلى هذه التعديلات، هناك تعديلات  
أخرى مست الحكومة تتعلق بسلطات الوزير الأول، استقالة الحكومة، برنامج  
الحكومة... إلخ<sup>6</sup>، ولكن ورغم هذه التعديلات ظلت سلطات الحكومة محدودة مقارنة بسلطات  
رئيس الجمهورية وهذا ما يشكل عائقا كبيرا أمام عملية تشكيل حكومات ائتلافية تتمتع  
بالاستقلالية في رسم سياساتها وتنفيذ برامجها.

وهناك فرق بين منصب الوزير الأول ومنصب رئيس الحكومة، يتصف منصب  
الوزير الأول بوصف إداري لا أكثر لأن الوزير الأول يلعب دور المساعد الأول لرئيس  
الجمهورية إداريا في تنسيق نشاط الوزراء وتحضير أعمال مجلس الوزراء<sup>7</sup>، أما منصب  
رئيس الحكومة له مفهوم سياسي أكثر منه إداري، حيث يتحمل رئيس الحكومة مسؤولية  
سياسية وإدارية في ضبط برنامج حكومته واختياره لأعضائها وتوزيع الاختصاصات بين  
الوزراء، ويتحمل المسؤولية السياسية حول الحصيلة السنوية التي يعرضها أمام المجلس  
الشعبي الوطني، كما يمكن أن تسحب الثقة منه فيستقيل وجوبا<sup>8</sup>.

تكرس جميع الدساتير المغربية في النظام السياسي المغربي قداسة وسمو المؤسسة  
الملكية على باقي المؤسسات الدستورية والسياسية الأخرى بما فيها الدستور ومؤسستي

<sup>1</sup> المادة 3 مكرر من القانون رقم 02-03 المؤرخ في 27 محرم عام 1423 الموافق ل10 أبريل سنة 2002 المتضمن التعديل الدستوري الصادر في  
الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002.

<sup>2</sup> المادة 74 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المعدل بالقانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الصادر في الجريدة  
الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008.

<sup>3</sup> المادة 77 من دستور 1996 المعدل عام 2008.

<sup>4</sup> المادة 13 من القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008.

<sup>5</sup> المادة 79 من دستور 1996 المعدل عام 2008.

<sup>6</sup> المواد 80، 81، 85، 90 من دستور 1996 المعدل عام 2008.

<sup>7</sup> العيفا أويحيى، مرجع سابق، ص. 255.

<sup>8</sup> المرجع نفسه، ص. 256.

البرلمان والحكومة، وهذا ما جعل الملك الفاعل ال

المغربي يحتكر سلطة اتخاذ القرار السياسي وتتركز بيده جميع السلطات<sup>1</sup>، ويرسخ الدساتير المغربية قداسة المؤسسة الملكية وسموها من خلال الفصل 19\* الذي يحض بمكانة خاصة في الوثيقة الدستورية، حيث بقي هذا الفصل ثابتا دون تغيير في جميع الدساتير التي عرفها المغرب منذ دستور 1962 إلى غاية التعديل الدستوري الأخير عام 1996 باستثناء التغيير الذي طرأ عليه في دستور 1970، حيث أضيف إلى هذا الفصل عبارة "الممثل الاسمي للأمة"<sup>2</sup>، ويؤسس الفصل التاسع عشرة ثلاثة أنماط من المشروعية يرتكز عليها النسق السياسي المغربي: المشروعية الدينية التراثية، المشروعية التاريخية والمشروعية العقلانية<sup>3</sup>، ونظرا للمكانة الهامة التي تتمتع بها المؤسسة الملكية في المغرب، منحها الدستور المغربي اختصاصات وسلطات دستورية واسعة على حساب مؤسستي البرلمان والحكومة وهذا ما أدى إلى تحجيم دور المؤسسات المنتخبة<sup>4</sup>.

شكلت بنية وسلطات مؤسستي البرلمان والحكومة في النظام السياسي المغربي موضوع نقاش وخلاف كبير بين الملك وأحزاب الحركة الوطنية التي طالبت منذ الاستقلال بتوسيع سلطات وصلاحيات البرلمان والحكومة مقابل الحد من السلطات الواسعة التي تتمتع بها المؤسسة الملكية، ولهذا جاءت التعديلات الدستورية عام 1992 و1996 استجابة لمتغيرات الواقع السياسي من جهة، ومحاولة لاستقطاب المعارضة من أجل المشاركة في حكومة التناوب التوافقي خاصة بعد اقتراح الملك تعيين الوزير الأول من أقطاب المعارضة التي طالبت منذ الاستقلال بتشكيل حكومة تحوز على الأغلبية وتتمتع بقدر كبير من الانسجام والتضامن والمسؤولية والاستقلالية وفعالية الأداء، ولقد ظل مطلبها هذا شرطا أساسيا للمشاركة في أية حكومة.

<sup>1</sup> محمد ضريف، مرجع سابق، ص. 179

\* ينص الفصل التاسع عشرة في جميع الدساتير المغربية على: "الملك أمير المؤمنين و الممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضمن دوام الدولة واستمرارها وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحرريات المواطنين والجماعات والهيئات، وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دانه حدودها الحقة"

<sup>2</sup> أحمد مالكي، مرجع سابق، ص. 296 (لمزيد من المعلومات أنظر الدكتور محمد معتصم، مرجع سابق، ص. 65)

<sup>3</sup> محمد ضريف، مرجع سابق، ص. 166

<sup>4</sup> أحمد مالكي، مرجع سابق، ص. 296

ومن أهم التعديلات الدستورية التي جاء بها الا

منح الوزير الأول سلطة اقتراح الوزراء للملك الذي يعوم بنعبيهم وإفانهم، وهدف الملك من وراء هذا التعديل إغراء واستقطاب المعارضة للمشاركة في الحكومة خاصة وأنها كانت تطالب بتشكيل حكومات تتسم بالانسجام والتناغم بين أعضائها، غير أن سلطة الاقتراح المخولة للوزير الأول لا تحمل أية صيغة تقريرية، حيث يرجع القرار النهائي في تعيين أعضاء الطاقم الحكومي للملك<sup>2</sup>.

أصبح الوزير الأول بموجب التعديل الدستوري الجديد يمارس سلطات وصلاحيات أخرى كسلطة الإشراف على أعمال الحكومة ونشاطها في مجال تطبيق القانون<sup>3</sup>، وتمتع الوزير الأول إلى جانب ربع أعضاء مجلسي البرلمان بحق إحالة القوانين على المجلس الدستوري بهدف التأكد من دستورتيتها<sup>4</sup>. وأصبحت الحكومة وفقا لتعديلي 1992 و1996 مسؤولة مسؤولية مزدوجة أمام الملك وأمام البرلمان الذي يصوت على برنامجها<sup>5</sup>، ويشير هذا إلى أهمية تمتع الحكومة بثقة الأغلبية البرلمانية، ولهذا وحتى يضمن الملك استقرار الحكومة وفعالية أدائها يراعي أثناء تشكيله للحكومة التشكيلات السياسية الموجودة في البرلمان.

ورغم التعديلات الدستورية التي مست سلطات الحكومة في التعديل الدستوري لعام 1992 وتعديل 1996 ظلت الحكومة تابعة للملك من حيث طريقة تشكيلها وممارسة اختصاصاتها، وتظهر هذه التبعية من خلال تعيين الملك للوزير الأول، ولا يلزم الدستور الملك اختيار الوزير الأول من الأغلبية البرلمانية<sup>6</sup>، ولهذا نجد أن أغلب الشخصيات التي تولت منصب الوزير الأول في المغرب هي شخصيات غير متحزبة (لا تنتمي سياسيا لأي حزب)، معظمهم من مقربي الملك ومخلصيه، غير أن تعيين "عبد الرحمان اليوسفي" زعيم حزب المعارضة (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) الذي حصل على أغلبية المقاعد في

<sup>1</sup> المادة 24 من دستور المملكة المغربية المعدل عام 1996: "يعين الملك الوزير ويعين باقي أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول وله أن يعفيهم من مهامهم ويعفي الحكومة بمبادرة منه أو بناء على استئذنتها"

<sup>2</sup> أحمد مالكي، مرجع سابق، ص. 359

<sup>3</sup> المادة 61 و65 من دستور المغرب عام 1996

<sup>4</sup> المادة 81 الفقرة الثالثة

<sup>5</sup> المادة 60، 75، ف. 2، ف. 3 من دستور المغرب عام 1996

<sup>6</sup> المادة 24 من دستور المغرب عام 1996

برلمان 1997 كوزير أول جاء استجابة لمبادرة التناوب  
المعارضة<sup>1</sup>.

وتعثرت مبادرة تعيين الوزير الأول من الأغلبية البرلمانية في تجربة الائتلاف الحكومي لعام 2002، حيث عين الملك "محمد السادس" شخصية تكنوقراطية غير متحزبة على رأس الحكومة في أكتوبر 2002 "ادريس جطو" في منصب الوزير الأول، في حين عين "عباس الفاسي" زعيم حزب الاستقلال الذي حصل على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية على رأس الحكومة الائتلافية عام 2007، ويشير هذا إلى أن تعيين أصحاب المناصب الهامة في الحكومة المغربية وعلى رأسها منصب الوزير الأول يخضع لرغبة ومصصلحة الملك بالدرجة الأولى.

ونظرا لأهمية الوزارات السيادية (الإستراتيجية) عند الملك التي تضم كل من وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزارة العدل، وزارة الإعلام، ووزارة التعليم ووزارة المالية<sup>2</sup>، يحرص هذا الأخير على بقائها بعيدة عن التأثير الحزبي من خلال تعيينه لوزراء مستقلين مقربين له للإشراف عليها، ولكن بعد تجربة حكومة التناوب التوافقي أصبحت هذه الوزارات تمنح في بعض الأحيان لوزراء ينتمون إلى أحزاب سياسية غالبا ما تكون أحزاب موالية للملك، يتولون مسؤولية الإشراف على هذه الوزارات تحت إشراف ورقابة القصر.

والملاحظة البارزة على تشكيلة الحكومة في المغرب عدم تناسب تمثيل الأحزاب في الحكومة مع أحجامهم أو تمثيلهم الحقيقي داخل البرلمان سواء من حيث طبيعة الوزارات التي تحصل عليها الأحزاب السياسية (وزارات سيادية إستراتيجية ووزارات غير إستراتيجية)، أو من حيث عدد الحقائق الوزارية التي تحوز عليها هذه الأحزاب (عدد كبير أو صغير من الوزارات)، ويرجع هذا إلى الحضور المكثف للوزراء المستقلين غير المتحزبين على حساب الوزراء المتحزبين، واستحواد الوزراء التكنوقراطيين على أغلبية الوزارات السيادية<sup>3</sup>، ويؤدي هذا إلى نشوب خلاف وأزمة ثقة بين الحكومة وأغليتها البرلمانية مثل ما

<sup>1</sup> Myriam Catusse et Frédéric Vairel, Op.Cit., Maghreb-Machrek, N°. 175, 2003, p.83

<sup>2</sup> محمد معتصم، مرجع سابق، صص 130-132

<sup>3</sup> المرجع نفسه، صص 133-135



حدث في التجربة البرلمانية الثالثة ويتدخل الملك  
المؤسستين<sup>1</sup>.

ويستنتج مما سبق أن مؤسسة الحكومة تحتل مكانة هامة في النظام السياسي الجزائري والنظام المغربي، وهذا ما يجعل النخب الحاكمة في البلدين تحرص على إبقاء سيطرتها على الجهاز التنفيذي وتكريس تبعيته لها سواء من حيث بنية الحكومة أو من حيث اختصاصاتها وسلطاتها، ولهذا نجد جميع الدساتير التي عرفتها الجزائر والمغرب منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تركز هيمنة رئيس الدولة على الجهاز التنفيذي في الجزائر، وترسخ سيطرة المؤسسة الملكية على السلطة التنفيذية في المغرب وهذا ما لا يسمح بإتاحة الفرصة للأحزاب المشاركة في الائتلافات الحكومية بالمشاركة في تسيير شؤون الدولة مما يؤثر سلبا على أداء وفعالية الحكومات الائتلافية في الجزائر وحكومات التناوب التوافقي في المغرب بشكل خاص، ويعيق تطور الحياة السياسية في البلدين بشكل عام رغم التعديلات الدستورية التي عرفتها الدولتين في السنوات الأخيرة .

### ب- التعديلات الدستورية المتعلقة بالبرلمان:

مست التعديلات الدستورية التي جاء بها دستور 1996 في الجزائر والتعديلان الدستوريان اللذان عرفهما المغرب عام 1992 و1996 شكل الهيئة التشريعية وسلطاتها في الدولتين، أهم تعديل يتعلق بالهيئة التشريعية جاء به الدستور الجزائري عام 1996 هو تبني نظام الثنائية البرلمانية بإنشاء غرفة ثانية في البرلمان إلى جانب المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى) أطلق عليها تسمية مجلس الأمة، يمارس البرلمان بغرفتيه وظيفة تشريع القوانين والتصويت عليها<sup>2</sup>، ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني عن طريق الاقتراع العام المباشر، وينتخب ثلثي (2/3) أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري من طرف أعضاء المجالس المنتخبة البلدية والمجالس الولائية، ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي (1/3) من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية<sup>3</sup>، وظيفة مجلس

<sup>1</sup> المكان نفسه.

<sup>2</sup> المادة 98 من دستور الجزائر 1996

<sup>3</sup> المادة 101 من دستور الجزائر 1996

الأمة هي مناقش مجلس النص الذي صوت عليه الم  
بأغلبية ثلاثة أرباع (3/4) أعضائه<sup>1</sup>.

والملاحظ على التعديل الدستوري الذي مس الهيئة التشريعية في الجزائر عام 1996 الذي أقر العمل بنظام الغرفتين لكون هذا الأخير يشكل حاجزا منيعا ضد الحكم المطلق في ظل التعددية، ويمنع سيطرة الأغلبية على البرلمان والحكومة معا<sup>2</sup>، لم يأت لتحسين مكانة البرلمان وتوسيع سلطاته وتكريس استقلاليته عن تأثير الحكومة، وإنما جاء لتكريس هيمنة المؤسسة التنفيذية على المؤسسة التشريعية خاصة وأن ثلث أعضاء الغرفة الثانية (مجلس الأمة) يعينه رئيس الجمهورية، وهذا ما يؤثر سلبا على استقلالية السلطة التشريعية وفعالية أدائها التشريعي خاصة في ظل سيطرة أحزاب السلطة (حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي) على أغلبية مقاعد غرفة مجلس الأمة في مختلف الفترات التشريعية، بالإضافة إلى الفراغات الدستورية والقانونية التي يعاني منها الدستور الجزائري خاصة من جهة الميكانيزمات التي تؤثر بها السلطة التشريعية بغرفتيها على السلطة التنفيذية ويؤثر هذا في مسألة التوازنات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وفي قضية تعاونهما وتكاملهما أثناء أداء وظائفهما<sup>3</sup>.

عرفت الهيئة التشريعية في المغرب هي الأخرى تعديلات جاء بها التعديلات الدستوريان عام 1992 و1996، هدفت هذه التعديلات إلى تعزيز مكانة البرلمان وتفعيل دوره من خلال توسيع سلطاته في المجال التشريعي والمجال الرقابي على عمل الحكومة، أهم تعديل جاءت به الإصلاحات الدستورية العودة إلى العمل بنظام الثنائية المجلسية على غرار ما كان معمول به في دستور 1962، حيث أصبح البرلمان يتكون من مجلسين: مجلس النواب ومجلس المستشارين<sup>4</sup>، ينتخب أعضاء الغرفة الأولى (مجلس النواب) بالاقتراع العام المباشر لمدة 5 سنوات على خلاف ما كان معمولاً به سابقا في دستور 1992<sup>5</sup>، حيث كان ثلثي (2/3) أعضاء مجلس النواب ينتخبون انتخابا عاما مباشرا، في حين ينتخب الثلث الباقي

<sup>1</sup> المادة 120 من دستور الجزائر 1996

<sup>2</sup> مسعود شيهوب، "نظام الغرفتين: النشأة والتطور"، *مجلة النائب*، ع. 1، 2003، ص. 31.

<sup>3</sup> موسى بوهان، "الفصل بين السلطات في النظام القانوني الجزائري"، *مجلة النائب*، ع. 2، 2003، ص. 41.

<sup>4</sup> المادة 36 من دستور المملكة المغربية 1996

<sup>5</sup> المادة 37 من دستور المملكة المغربية 1996

انتخابا غير مباشر<sup>1</sup>، أما انتخاب أعضاء مجلس المستشار

انتخاب أعضائه انتخابا غير مباشر<sup>2</sup>. و برر الملك سبب اسحذانه للعرفه الثانيه في البرلمان بهدف توفير إطار دستوري متكامل للثلث المنتخب بطريقة غير مباشرة في مجلس المستشارين، بالإضافة إلى توافق هذا التعديل مع التقسيم الإداري الجديد الذي اعتمده تعديلات 1996<sup>3</sup>.

ولقد استجاب هذا التعديل لمطالب المعارضة التي كانت تطالب بتغيير طريقة انتخاب مجلس النواب وتحسين سلطات الغرفة الأولى، حيث منح الملك للمجلسين معا صلاحيات متماثلة، إذ جعل سلطة تشريع القوانين والتصويت عليها ومساءلة الحكومة من اختصاص الغرفتين معا<sup>4</sup>، غير أنه خص مجلس النواب بسلطة التصويت على برنامج الحكومة بعد تعيينها من طرف الملك، وخصه أيضا بسلطة سحب الثقة منها عند توفر شرط الأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس<sup>5</sup>.

يعتبر تصويت البرلمان على برنامج الحكومة وحقه في سحب الثقة منها تعديلا جديدا أقره التعديل الدستوري لسنة 1992<sup>6</sup>، وجاء تعديل 1996 ليؤكد هذا التعديل، وشكل هذا الأخير الأخير إغراء كبيرا للمعارضة التي طالما طالبت بتشكيل حكومة تتمتع بالأغلبية البرلمانية وهذا ما شجعها على المشاركة في حكومة التناوب التوافقي في ظل هذا التعديل الذي يضمن لها المشاركة في حكومة تحصل فيها على عدد هام من الحقائق الوزارية خاصة بعد حصولها على عدد معتبر من المقاعد البرلمانية في تشريعات 1997، غير أن اختيار "عبد الرحمان اليوسفي" وزيرا أولا لأول حكومة تناوب توافقي عرفتها المغرب عام 1998 لا يجسد تمتع حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بالأغلبية البرلمانية، ولكن هذا الخيار جاء استجابة لمجموعة من الظروف دفعت الملك إلى تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة المعارضة.

<sup>1</sup> Mohamed Benhlal, Op.Cit., p.204

<sup>2</sup> المادة 38 من دستور المغرب 1996

<sup>3</sup> أحمد مالكي، مرجع سابق، ص. 341

<sup>4</sup> المواد: 45، 52، 56، 58، 60، من دستور المملكة المغربية عام 1996

<sup>5</sup> المواد: 60، 75، من دستور 1996

<sup>6</sup> Abdellah Harsi, Op.Cit. ,pp.15-16

أما ما يتعلق بالتعديلات الدستورية التي هدف

خاصة في مجال الرقابة البرلمانية على الحكومة، فقد جاء دستور 1996 مطورا لها، حيث أصبحت وظيفة الرقابة البرلمانية للبرلمان على الحكومة التي استحدثتها التعديل الدستوري لسنة 1992 من اختصاص غرفتي البرلمان في دستور 1996<sup>1</sup>، حيث أصبح بإمكان المجلسين معا مساءلة أعضاء الحكومة<sup>2</sup>، ولتفعيل الرقابة البرلمانية حول الدستور لغرفتي البرلمان حق تقديم ملتمس الرقابة وملتمس توجيه التنبيه للحكومة اللذين يؤديان إلى استقالة الحكومة استقالة جماعية<sup>3</sup>.

ساعدت الإصلاحات الدستورية التي عرفتها المغرب خاصة التعديلات الدستورية لعام 1996 على خلق نوع من التفاعل بين مؤسستي البرلمان والحكومة بعدما كان مصير الحكومة واختصاصاتها مرتبط بشكل كبير بالملك وبعيدا عن مساهمة وتدخّل البرلمان، غير أنها لم تغير من بنية السلطة وجوهرها في المغرب كما هو منصوص عليه في الفصل 19 الذي لم يلحقه أي تغيير منذ دستور 1962 وهذا ما يجعل المؤسسة الملكية في مختلف الدساتير المغربية محافظة على مكانتها العليا واختصاصاتها التنفيذية والتشريعية الواسعة مقارنة بالمؤسسات السياسية الأخرى (البرلمان والحكومة)<sup>4</sup>.

يستنتج مما سبق أن التعديلات الدستورية التي مست مؤسستي البرلمان والحكومة في النظام السياسي الجزائري والنظام السياسي المغربي لم تساهم في تشكيل برلمانات تعددية وحكومات ائتلافية تعكس تشكيلاتها البرلمانية والحكومية واقع وحقيقة الساحة الحزبية في البلدين، وهذا ما يعيق عمل هذه المؤسسات ويعرقل عملية التحول الديمقراطي في هذا النوع من النظم السياسية التي يقتصر فيها دور البرلمان والحكومة والأحزاب السياسية على إضفاء الشرعية الدستورية والقانونية على النظم الحاكمة<sup>5</sup>.

**المبحث الثالث: التعديلات الانتخابية في الجزائر والمغرب**

<sup>1</sup>Ibid.,p.15

<sup>2</sup> المادة 56، ف.2، ف.3، من دستور 1996

<sup>3</sup> المادة 76، 77 من دستور 1996

<sup>4</sup> أحمد مالكي، مرجع سابق، ص.356

<sup>5</sup> Omar Bendourou, "Les régimes politiques et le défi de le transition démocratique," Question internationales N°.10,2004,p.62

تؤثر النظم الانتخابية على تركيبة وأداء المج

التركيبة الحزبية للمجالس التمثيلية الوطنية بدورها على النسكليه السياسيه للحومه، ويبرز تأثير النظم الانتخابية على التشكيلة الحزبية للحكومة في النظم البرلمانية التي تعرف فصلا مرنا بين السلطات حيث يكون هناك تعاون وتداخل كبير بين السلطة التشريعية والتنفيذية على مستوى الاختصاصات والسلطات أثناء أدائها لوظائفهم، أو على مستوى التشكيلة(الأعضاء) أين تنبثق التشكيلة الحكومية من التشكيلة السياسية للبرلمان حيث يتم اختيار أعضاء الحكومة من التشكيلات السياسية التي تحوز على الأغلبية البرلمانية وهذا ما يطلق عليه بالتداخل العضوي .

يختلف تأثير النظم الانتخابية على شكل الحكومة من نظام سياسي إلى آخر تبعا لطبيعة النظام الانتخابي المعتمد عليه من جهة وطبيعة النظام الحزبي السائد في البلاد من جهة أخرى وهذا ما يجعل نمط الحكومات يختلف في نظم الأغلبية عنه نظام التمثيل النسبي، ويختلف شكلها أيضا في نظم الأحادية والثنائية الحزبية عن شكلها في نظم التعددية الحزبية، فقد تتشكل الحكومة من الحزب الذي يحوز على الأغلبية البرلمانية في نظم الأحادية الحزبية ونظم الثنائية الحزبية خاصة التي تعتمد على نظام الانتخاب بالأغلبية بدورة واحدة وتتشكل حكومات ائتلافية في نظم التعددية الحزبية التي تأخذ بنظام التمثيل النسبي الذي يتعذر فيه حصول أحد الأحزاب بمفرده على الأغلبية، وهذا ما يضطر الأحزاب السياسية خاصة الأحزاب المتقاربة في توجهاتها وأهدافها إلى التكتل داخل البرلمان من أجل دعم أحد الأحزاب القوية لتشكيل حكومة ائتلافية توزع الوزارات فيها على أعضاء هذا الائتلاف كل حسب وزنه داخل البرلمان ومكانته داخل الائتلاف.

وتحاول هذه الدراسة من خلال هذا المطلب دراسة أثر النظم الانتخابية المعتمدة في الجزائر والمغرب منذ عام 1997 على شكل الحكومات التي تشكلت في البلدين في الفترات البرلمانية الأخيرة (1997-2002)، (2002-2007)، (2007-2012) وهذا بهدف معرفة ما إذا كان للنظم الانتخابية المعمول بها في البلدين دور في تشكيل الائتلافات الحكومية التي عرفت الجزائر منذ تشريعات 1997، وتشكيل حكومات التناوب التوافقي التي عرفتها

المغرب منذ عام 1998 مع العلم أن تجربة الائتلاف  
النظام السياسي المغربي على خلاف النظام السياسي الجزائري.

Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features

### المطلب الأول: تعديل النظم الانتخابية

شهدت الجزائر والمغرب في مطلع التسعينات إجراء انتخابات محلية وتشريعية، أجريت الانتخابات المحلية والتشريعية في الجزائر عام 1990 و1991 بعد الدخول في عهد التعددية الحزبية التي أقرها دستور 1989، ألغي الدور الثاني منها بعد إيقاف المسار الانتخابي سنة 1991، وجرت هذه الانتخابات وفق نظام نظام التمثيل النسبي بالقائمة لانتخاب أعضاء المجالس المحلية<sup>1</sup>، واعتمد على نظام الأغلبية المطلقة بدورتين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني<sup>2</sup>. وتمت صياغة القانون الانتخابي الذي أجريت به هذه الانتخابات من طرف السلطة الحاكمة دون إشراك مختلف القوى والأحزاب السياسية التي نشأت في ظل التعددية الحزبية، وسعت السلطة من وراء وضعها لهذا القانون إلى ضمان حصول حزب جبهة التحرير الوطني على الأغلبية البرلمانية حتى يتمكن من السيطرة على المجالس المنتخبة المحلية منها والوطنية من جهة والحيلولة دون نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي شكلت منافسا قويا للحزب الحاكم من جهة أخرى<sup>3</sup>.

أما المغرب فقد اختلف الوضع فيها عنه في الجزائر، حيث شكلت القوانين الانتخابية خاصة طبيعة النظام الانتخابي وطريقة تقسيم الدوائر الانتخابية موضوع اختلاف ونقاش كبير بين الملك وأحزاب الحركة الوطنية منذ الاستقلال، واستمر هذا الخلاف قائما إلى غاية التسعينات حيث طالبت أحزاب المعارضة في مذكراتها المطالبة بتعديل القوانين الانتخابية لإجراء الانتخابات المحلية والتشريعية لسنتي 1992-1993 غير أن الملك استجاب لبعض مطالبها وأعرض عن تلبية مطالب أخرى متعلقة بخفض سن الناخب وسن المرشح ومطلب انتخاب جميع أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر، بالإضافة إلى رفض الملك

<sup>1</sup> قانون رقم 13-89 المؤرخ بتاريخ 07 أوت 1989 المعدل والمتمم بالقانون رقم 06-90 ليوم 27 مارس 1991  
<sup>2</sup> نظم هذه الانتخابات القانون رقم 09-91 المؤرخ بتاريخ 1991 المعدل والمتمم للقانون رقم 06-90 بتاريخ 27 مارس سنة 1990  
<sup>3</sup> Fronçoi Burgat , "La Mobilisation islamiste et les élections algérienne du 12 juin 1990 ", **Maghreb-Machrek**, N°.129,07/1990,p.8

مطلب تغيير النظام الانتخابي من نظام الأغلبية إلى

مسبق لتقسيم الدوائر الانتخابية خاصة فيما يتعلق بانتخاب المجالس الحضرية والقروية وهذا ما يسمح بتمثيل أكبر للأحزاب المعارضة في المجالس التمثيلية<sup>1</sup>.

وخلافا لما حدث في الجزائر سنة 1991 أين تم إيقاف المسار الانتخابي بعد نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية الأصوات في الدور الأول من تشريعات ديسمبر 1991 وحل معظم المجالس المنتخبة البلدية والولائية التي سيطرت عليها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية في جوان 1990، شهدت المغرب انتخابات محلية جماعية (انتخابات المجالس القروية والحضرية) في 16 أكتوبر 1992 وانتخابات تشريعية في 25 جوان 1993 اعتمد فيها على نظام الاقتراع المفرد بالأغلبية النسبية في دورة واحدة لانتخاب أعضاء المجالس القروية والحضرية وانتخاب ثلثي (2/3) أعضاء مجلس النواب، واستعمال نظام التمثيل النسبي باللائحة على أساس قاعدة أكبر بقية لانتخاب أعضاء مجالس الجهات ومجالس الأقاليم والعمالات وانتخاب الثلث الباقي لأعضاء مجلس النواب، وأسفرت هذه الانتخابات عن نجاح أحزاب الغالبية الموالية للسلطة (أحزاب كتلة الوفاق الوطني) بالأغلبية المريحة في انتخابات المجالس المحلية وانتخابات مجلس النواب.

وبعد الأحداث والتحويلات السياسية التي شهدتها الحياة السياسية في الجزائر والمغرب في فترة التسعينات، وفي سياق التحويلات والإصلاحات السياسية والدستورية التي عرفتها الجزائر والمغرب عام 1996، عمد النظام السياسي الجزائري إلى تغيير النظام الانتخابي المعتمد في انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني من نظام الأغلبية المطلقة المعمول به في تشريعات 1991 إلى نظام التمثيل النسبي على أساس أكبر بقية الذي تبناه المجلس الانتقالي في 19 فيفري 1997 استجابة لمستجدات الواقع السياسي الذي عرف نشأة أحزاب سياسية متعددة هذا ما دفع النظام السياسي بالإضافة إلى عوامل أخرى إلى البحث عن نظام انتخابي بديل عن نظام الأغلبية حتى يتجنب تكرار سيناريو تشريعات 1991 من جهة ويضمن من جهة أخرى تمثيل مختلف التشكيلات السياسية في المجالس المنتخبة شرط أن يحافظ على توازنات القوى السياسية الجديدة على الساحة السياسية بما يضمن هيمنة وسيطرة

<sup>1</sup> Zakya Daoud, Op. Cit., pp.106-108

حزب السلطة على باقي القوى الأخرى<sup>1</sup>، وهذا ما يفسد  
السياسية في صياغة القانون الانتخابي الجديد خاصة في اختيار النظام الانتخابي الجديد الذي  
عمل به في الانتخابات التشريعية عام 1997.

ولقد وافقت معظم الأحزاب السياسية خاصة المحسوبة منها على السلطة على النظام  
الانتخابي الجديد لأنه يتماشى وواقع التعددية الحزبية التي عرفتها الجزائر منذ مطلع  
التسعينات، ومن أمثلة هذه الأحزاب حزب التجمع الوطني الديمقراطي، حزب جبهة التحرير  
الوطني، حركة مجتمع السلم، حركة النهضة، حزب العمال، حزب التجمع من أجل الثقافة  
والديمقراطية، الاتحاد الوطني الجمهوري، وحزب التجديد الجزائري، وجبهة القوى  
الاشتراكية<sup>2</sup>.

وشهدت المغرب هي الأخرى على غرار ما حدث في الجزائر تعديلا دستوريا عام  
1996 صاحبه تعديلات جديدة مست القوانين الانتخابية عام 1997، ولقد جاءت هذه  
التعديلات استجابة لمطالب المعارضة الداعية إلى إصلاح المنظومة الانتخابية، ونظرا لسمة  
التوافق والتراضي التي طبعت علاقات الفاعلين السياسيين (الملك وأحزاب المعارضة)  
خاصة مع قرب موعد الانتخابات المحلية والتشريعية لعام 1997، اتفقت الأطراف السياسية  
حول إجراء هذه الانتخابات التي تعد محطة هامة في تاريخ المغرب وفق مدونة جديدة  
للانتخابات صادق عليها مجلس النواب في دورته الاستثنائية في 27 مارس 1997 بعدما تم  
التراضي حولها خارج البرلمان إضافة إلى إنشاء اللجنة الوطنية لتتبع العمليات الانتخابية  
التي نصبت في 5 ماي 1997<sup>3</sup>، كما أقر دستور 1996 تقسيم إداري جديد يعتمد على نظام  
الجهات<sup>4</sup>.

ورغم إقرار الملك لهذه التعديلات الانتخابية، لم تمس هذه الأخيرة جوهر المنظومة  
الانتخابية ولم تستجب لمطلب المعارضة الداعي إلى تغيير النظام الانتخابي حيث لم يطرأ أي  
تغيير على طبيعة النظم الانتخابية التي ظلت نفسها المعمول بها منذ الانتخابات المحلية

<sup>1</sup> Germa Martin Munoz, "Des élections législatives sur mesure", Confluences, N° 34, 1997, p.91

<sup>2</sup> عبد الله بلغيث، مرجع سابق، ص. 147.

<sup>3</sup> أحمد مالكي، مرجع سابق، ص. 368.

<sup>4</sup> المادة 100 من دستور المملكة المغربية لسنة 1996



والتشريعية لسنتي 1992 و1993 على خلاف ما حد  
نظامها الانتخابي سنة 1997<sup>1</sup>.

اعتمدت الجزائر على إثر التعديلات الانتخابية التي أقرها المجلس الوطني الانتقالي في فيفري 1997 على نظام انتخابي جديد يعتمد على نظام التمثيل النسبي بالقائمة على أساس أكبر بقية لانتخاب أعضاء المجالس البلدية والولائية، وانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني التي تقرر إجراؤها عام 1997<sup>2</sup>، كما تم اعتماد تقسيم جديد للدوائر الانتخابية في 02 مارس 1997 يقوم على اعتبار الحدود الإدارية للولاية هي نفسها حدود الدائرة الانتخابية فيما يخص الانتخابات التشريعية مع اعتماد مقياس مقعد واحد لكل 80.000 نسمة<sup>3</sup>.

أما عن طريقة توزيع المقاعد الخاصة بالمجلس الشعبي الوطني، فقد نصت التعديلات الانتخابية الجديدة على الأخذ بمعيار الحجم السكاني دون المعيار الجغرافي في توزيع المقاعد البرلمانية هذا ما يضمن توزيع أكثر عدالة للمقاعد البرلمانية ويكرس مبدأ المساواة في تمثيل السكان برلمانيا<sup>4</sup>، وحددت نسبة 7% كعتبة انتخابية في الانتخابات البلدية والولائية، ونسبة 5% كعتبة انتخابية في الانتخابات التشريعية<sup>5</sup>، وهذا ما يسمح بتمثيل عدد كبير من الأحزاب داخل البرلمان خاصة قوائم الأحزاب الكبيرة التي تتيح لها طريقة أكبر البواقي المعتمدة في هذا النظام الحصول على عدد كبير من المقاعد<sup>6</sup>.

ومست التعديلات الدستورية التي جاء بها دستور 1996 في الجزائر بالدرجة الأولى بنية الهيئة التشريعية حيث أصبحت هذه الأخيرة تتكون حسب الدستور الجديد من

<sup>1</sup> Benhhal Mohamed, "L'organisation des élections locales et législatives au Maroc", Annuaire de l'Afrique du Nord, 1997, p.212

<sup>2</sup> الأمر رقم 97-07 المؤرخ في مارس سنة 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات في الجزائر، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 12 الصادرة بتاريخ 06 مارس سنة 1997، المعدل والمتمم بالقانون العضوي رقم 04-01 المؤرخ في 07 فبراير سنة 2004 الصادر بالجريدة رقم 09 الصادر بتاريخ 11 فبراير سنة 2004.

<sup>3</sup> عبد الله بلغيث، مرجع سابق، صص 146-147

<sup>4</sup> فؤاد زنتي، النظم الانتخابية على عهدي الانفتاح والتعددية في مصر والجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة وهران، 2006-2007، صص 146

<sup>5</sup> عبد الله بلغيث، مرجع سابق، صص 95

<sup>6</sup> توزيع المقاعد في هذا النوع من النظم الانتخابية يكون حسب نسبة الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة مع تطبيق قاعدة أكبر البواقي لتوزيع المقاعد المتبقية بعد التوزيع الأول (لمزيد من المعلومات، أنظر مذكرة فؤاد زنتي، مرجع سابق).

غرفتين(غرفة المجلس الشعبي الوطني وغرفة م

الوطني 389 مقعد من بينها ثمانية(08)مقاعد مخصصة للجالية مورعه على 48 دائرة انتخابية بالداخل وستة(06)مناطق بالخارج، ومقياس التمثيل المعتمد هو مقعد واحد(01) لكل ثمانين ألف(80.000) نسمة يضاف إليه مقعد واحد(01) لكل شريحة متبقية يفوق عددها أربعين ألف (40.000) نسمة<sup>2</sup>. وينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري<sup>3</sup> وفق نظام التمثيل النسبي باللائحة على أساس أكبر بقية لمدة 5 سنوات. ويطلق على الغرفة الثانية من البرلمان الجزائري اسم مجلس الأمة الذي يضم 144 مقعد، ينتخب ثلثي أعضائه (2/3) عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري من طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية وأعضاء المجالس الشعبية الولائية، ويعين الثلث الباقي(1/3) رئيس الجمهورية من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية في مختلف المجالات، وينتخب أعضاء مجلس الأمة لمدة 6 سنوات، يجدد الأعضاء المنتخبين كل ثلاث سنوات<sup>4</sup>.

حرصت المؤسسة الملكية في المغرب هي الأخرى أثناء إجراء الانتخابات التشريعية لعام 1997 على تطبيق نظم انتخابية تخدم مصالحها ولكنها وعلى خلاف النظام السياسي الجزائري حافظت على نفس النظم الانتخابية المعمول بها في تشريعات 1993 التي اعتمدت على أسلوب الاقتراع المباشر المقترن بنظام الانتخاب المفرد بالأغلبية النسبية في دورة واحدة لانتخاب أعضاء مجلس النواب والمجالس الجماعية(الحضرية والقروية)، واعتماد أسلوب الاقتراع غير المباشر المقترن بنظام التمثيل النسبي باللائحة على أساس قاعدة أكبر بقية لانتخاب أعضاء المجالس الجهوية ومجالس العمالات والأقاليم وأعضاء مجلس المستشارين.

أفردت مدونة الانتخابات الجديدة قانون خاص بتنظيم الانتخابات التشريعية المتعلقة بمجلس النواب ومجلس المستشارين<sup>5</sup> خاصة بعد التعديلات الدستورية التي أدخلت تغييرات جوهرية على بنية المؤسسة التشريعية التي أصبحت تتشكل من مجلسين(غرفتين)، تسمى

<sup>1</sup> المادة 98 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996.

<sup>2</sup> مولود ديدان، مرجع سابق، ص.407

<sup>3</sup> المادة 101 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996

<sup>4</sup> المادة 101 من دستور الجزائر 1996

<sup>5</sup> ينظم الانتخابات المتعلقة بمجلس النواب ومجلس المستشارين في المغرب القانون التنظيمي رقم 31-97 والقانون التنظيمي رقم 32-97 الصادر عن الظهير الشريف رقم 189-97 الصادر بتاريخ 04/09/1997. وينظم انتخابات مجلس النواب حاليا القانون التنظيمي رقم 06-02 المعدل والمتمم للقانون التنظيمي رقم 31-97 (لمزيد من المعلومات، انظر عبد الله بلغيث، مرجع سابق، ص.97)

الغرفة الأولى بمجلس النواب وتضم 325 عضو ينتخ

Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features

5 سنوات وفق نظام الانتخاب المفرد بالأغلبية النسبية بدورة واحدة<sup>1</sup>، نوزع معاعده على مجموعتين، تتكون المجموعة الأولى من 295 مقعد ينتخب أصحابها في دوائرهم في الأقاليم والعمالات، وتتكون المجموعة الثانية من 30 مقعد خصصت للعنصر النسوي يتم انتخابهن على أساس اللوائح الوطنية<sup>2</sup>، ويضم مجلس المستشارين (الغرفة الثانية من البرلمان) 270 عضو\*، يتم انتخابهم بأسلوب الاقتراع غير المباشر وفق نظام التمثيل النسبي على أساس أكبر بقية مع الاعتماد على الاقتراع المفرد بالأغلبية النسبية في دورة واحدة إذا تعلق الأمر بتبوء مقعد واحد فقط<sup>3</sup>.

وحدد القانون المنظم للتقسيم الجديد للدوائر الانتخابية\* عدد الدوائر الانتخابية المعتمدة في انتخابات 1997 ب325 دائرة تطابقا مع عدد مقاعد مجلس النواب<sup>4</sup>، يتم تحديد عدد الدوائر الانتخابية وفق مرسوم وزاري من وزارة الداخلية قبل موعد الانتخابات وهذا ما يزعج كثيرا أحزاب المعارضة التي تطالب بإخضاع تقسيم الدوائر الانتخابية إلى معايير متفق عليها سلفا بين المؤسسة الملكية والأحزاب السياسية خاصة في ظل نظام الأغلبية الذي تعد طريقة تقسيم الدوائر الانتخابية فيه عامل مهم<sup>5</sup>.

وفي سياق المستجدات والتحولت التي شهدتها النظام السياسي المغربي بعد تولي الملك "محمد السادس" سلطة العرش عام 1999، وفي ظل سمة التوافق والتراضي التي طبعت العلاقة بين الملك والأحزاب السياسية خاصة أحزاب المعارضة، قرر النظام السياسي المغربي عام 2002 تغيير النظام الانتخابي من نظام الأغلبية إلى نظام التمثيل النسبي لانتخاب أعضاء مجلس النواب استجابة لما كانت تتادي به أحزاب المعارضة منذ التسعينات.

<sup>1</sup> المادة 37 من دستور المملكة المغربية سنة 1996

<sup>2</sup> عبد الله بلغيث، مرجع سابق، ص.ص 102-103

\* يوزع أعضاء مجلس المستشارين على ثلاث مجموعات: تضم المجموعة الأولى 162 عضو تنتخبهم في كل جهة هيئة ناخبة تتألف من الأعضاء المنتخبين في مجالس الجماعات الحضرية والقروية ومجالس العمالات والأقاليم والمجالس الجهوية. وتضم المجموعة الثانية 81 مقعد ينتخبون في كل جهة بواسطة هيئات ناخبة تتألف من الأعضاء المنتخبين من طرف كل غرفة من الغرف المهنية الموجودة في الجهة المعنية. أما المجموعة الثالثة فتضم 27 مقعد ينتخبون على المستوى الوطني بواسطة هيئة ناخبة تتكون من مندوبي المستخدمين في المنشآت، ممثلي المستخدمين في لجان النظام الأساسي والمستخدمين في المنشآت المنجمية، ممثلي الموظفين في اللجان الإدارية للتوظيف العمومية وموظفي الجماعات الحضرية والقروية ومستخدمي المؤسسات العامة (أنظر عبد الله بلغيث، ص.103)

<sup>3</sup> المادة 06 من القانون رقم 97-32 الصادر في الظهير الشريف رقم 97-189 المؤرخ في 04/09/1997 الخاص بانتخاب أعضاء مجلس المستشارين (المغرب).

\* القانون رقم 97-02-786 الصادر يوم 14 سبتمبر 1997 (المغرب)

<sup>4</sup> Benhlal Mohamed, Op.Cit., p.215

<sup>5</sup> عبد الله بلغيث، مرجع سابق، ص. 101.

اعتمد النظام السياسي الجزائري في الاستحقاقا

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

وعام 2007 على نظام التمثيل النسبي على أساس أكبر بفيه الذي اعتمد عليه في تسريعات 1997، حيث لم يطرأ أي تغيير على طبيعة النظام الانتخابي المعمول به في الجزائر منذ عام 1997 رغم التعديلات الأخيرة التي مست قانون الانتخابات الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني في جانفي 2004، ووافق عليه المجلس الدستوري في فيفري من نفس السنة، وهكذا تم تعديل وإتمام نص الأمر رقم 07/97 المؤرخ في 06 مارس 1997 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات بموجب القانون العضوي رقم 01/04 المؤرخ في 07 فيفري 2004، وشملت التعديلات الانتخابية الجديدة جوانب إجرائية للعملية الانتخابية و لم تمس النظام الانتخابي الذي بقي على حاله<sup>1</sup>.

لجأ النظام السياسي المغربي على خلاف النظام السياسي الجزائري إلى اعتماد نظام انتخابي جديد في تشريعات 2002 و 2007 ويرجع هذا إلى التحولات السياسية التي شهدتها النظام السياسي المغربي بعد تولي الملك "محمد السادس" سلطة العرش سنة 1999 خاصة على الصعيد العلاقة بين الملك وأحزاب المعارضة التي عرفت توافقا كبيرا وهذا ما أثر على مجرى الحياة السياسية بشكل عام<sup>2</sup>، وتزامن هذا مع استمرار مطالبة أحزاب الكتلة الديمقراطية (المعارضة سابقا) التي أصبحت من أهم الأحزاب المكونة للحكومة منذ انتخابات 1997 في المطالبة بإصلاح النظام الانتخابي خاصة في ظل قرب موعد الاستحقاقات الانتخابية المحلية والوطنية لسنتي 2002-2003<sup>3</sup> التي سبقتها مناقشات سياسية في جلسات الحكومة ومجلس النواب تدور حول طبيعة النظام الانتخابي المعتمد في هذه الانتخابات، سن الناخب، مراجعة القوانين الانتخابية، تمويل الحملات الانتخابية ومسألة تقسيم الدوائر الانتخابية، وفي سياق هذه المناقشات قدم حزب الاتحاد الدستوري والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية اقتراحين لإصلاح النظام الانتخابي، دعا الاقتراح الأول إلى اعتماد نظام التمثيل النسبي باللائحة على أساس قاعدة أكبر بقية لانتخاب أعضاء جميع المجالس سواء كانت

<sup>1</sup> العيفا أويحيى، مرجع سابق، ص. 205

<sup>2</sup> Abderrahim Lamchichi, "De formidable déficit pour le jeune roi Mohamed 6", **Confluences**

**méditerranée**, N° 31, 1999, pp. 12-13

<sup>3</sup> Ibid., pp. 12-13

مجالس وطنية أو محلية، في حين حث الاقتراح الثاني دورتين<sup>1</sup>.

وبعد المناقشات الطويلة التي دارت بين مختلف الأحزاب السياسية في مجلس النواب بحضور ممثلي وزارة الداخلية تم الاتفاق أخيراً على تبني نظام التمثيل النسبي باللائحة على أساس قاعدة أكبر بقية لانتخاب أعضاء مجلس النواب مع تخصيص كوتا للنساء على المستوى الوطني وهذا ما نص عليه القانونين التنظيميين رقم 02-06 و 02-29 المتعلقين بقانون الانتخابات، وتم الاتفاق على تقسيم جديد للدوائر الانتخابية وفقاً لما يقضيه النظام الانتخابي الجديد<sup>2</sup>، وهكذا تبني النظام السياسي المغربي ولأول مرة في تاريخ الحياة الانتخابية المغربية نظام التمثيل النسبي على أساس أكبر بقية<sup>3</sup> لانتخاب أعضاء مجلس النواب محل نظام الانتخاب المفرد بالأغلبية النسبية في دورة واحدة الذي اعتمد عليه سابقاً لانتخاب أعضاء هذا المجلس، وتم اعتماد النظام الانتخابي الجديد في الانتخابات التشريعية لانتخاب أعضاء مجلس النواب في سبتمبر 2002 وهي أول انتخابات أقيمت في عهد الملك محمد السادس<sup>3</sup>، أما ما يتعلق بالنظم الانتخابية الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس المستشارين (الغرفة الثانية) وانتخاب أعضاء المجالس المحلية سواء كانت المجالس البلدية (الحضرية والقروية) أو المجالس الجهوية ومجالس الأقاليم فلم يطرأ عليها أي تغيير يذكر حيث بقي العمل سارياً بنظام الاقتراع المفرد بالأغلبية النسبية في دورة واحدة لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية (القروية والحضرية) ونظام التمثيل النسبي باللائحة على أساس أكبر بقية لانتخاب ممثلي مجالس الجهات والعمالات والأقاليم وممثلي الغرف المهنية المختلفة الممثلة في مجلس المستشارين باستثناء غرفة الفلاحة.

<sup>1</sup> أحمد تهايمي عبد الحى، "الانتخابات المغربية: تحدي الاستمرارية والتغيير"، الديمقراطية، ع.9، 2003، ص.175.  
\* يتم وفق هذا النظام الانتخابي ترشح قائمة واحدة على المستوى الوطني في كل الدوائر الانتخابية التي يساوي عددها عدد المقاعد في البرلمان حيث تفوز القائمة الوطنية التي تحصلت على الأغلبية المطلقة في الدور الأول أو الأغلبية النسبية في الدور الثاني بالمقعد على مستوى الدائرة المعنية (أنظر أحمد تهايمي عبد الحى، ص.175)  
<sup>2</sup> نساء فؤاد عبد الله وآخرون، مرجع سابق، ص.114، وانظر أيضاً القانون رقم 02-06 الخاص بنظام انتخابات مجلس النواب في المغرب.  
\* \* دون الاعتماد على التصويت التفاضلي حيث تعد اللائحة مقصية إذا حصلت على مجموع أصوات أقل من 3 من الأصوات المعبر عنها في الدائرة الانتخابية، ولهذا لا يحق لها الحصول على مقاعد بمقتضى القاسم الانتخابي (المادتين 78، 79 من القانون رقم 02-06 الخاص بمجلس النواب).

<sup>3</sup> عبد الله بلغيث، مرجع سابق، ص.134

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

أدخل النظام الانتخابي الجديد مجموعة من ال

أصبحت تعتمد على أسلوب اللوائح أو القوائم، طريقة توزيع المقاعد على اللوائح الانتخابية في مجلس النواب التي وضحتها المادة 78 من القانون الانتخابي الخاص بمجلس النواب\* بالإضافة إلى تغيير عدد وحجم الدوائر الانتخابية التي قل عددها وكبر حجمها وفقا للنظام الانتخابي الجديد.

يعتبر اعتماد نظام الكوتا أو الحصص الذي اتفقت عليه الحكومة والأحزاب السياسية أثناء صياغتها للقانون التنظيمي رقم 06-02 أهم ما جاء به التعديل الانتخابي الجديد، ويقضي هذا النظام بتخصيص عدد معين من المقاعد للنساء داخل البرلمان من خلال تخصيص لائحة وطنية تضم ثلاثين مقعد يتم انتخابهم على المستوى الوطني<sup>1</sup>، غير أن هذا القانون التنظيمي لم يذكر صراحة تخصيص اللائحة الوطنية المكونة من ثلاثين (30) مقعد للنساء فقط حفاظا على دستوريتهما ظاهريا، ولكن الأحزاب السياسية التزمت معنويا بالاعتصام على ترشيح النساء فقط في هذه اللوائح الوطنية<sup>2</sup>، ويعد هذا التعديل خطوة هامة وإيجابية نحو تحسين تمثيل المرأة المغربية داخل مجلس النواب من جهة ومؤشر عن الانفتاح على الديمقراطية والحداثة والتنمية من جهة أخرى<sup>3</sup>.

ويعود سبب اعتماد نظام الكوتا أو الحصص في القانون الانتخابي الجديد إلى ضعف تمثيل المرأة المغربية في المجالس المنتخبة المحلية منها والوطنية على الرغم من اعتراف المشرع المغربي لها بحقوقها السياسية في الدستور ونص مختلف القوانين المنظمة للانتخابات التشريعية والمحلية على حق المرأة في الترشح للمشاركة في كل الاستحقاقات الانتخابية التي شهدتها المغرب منذ الاستقلال غير أن مشاركتها في الانتخابات وحضورها في المجالس المنتخبة يبقى ضعيفا ومتدنيا<sup>4</sup>. وفي ظل ارتفاع مطالب الحركات النسائية الداعية إلى إصلاح النظام الانتخابي واعتماد مبدأ الكوتا لصالح النساء الذي تزامن مع انتشار قيم

\* توزع المقاعد على اللوائح بواسطة القاسم الانتخابي ثم بأكبر بقية وذلك بتخصيص المقاعد الباقية بالأرقام القريبة من القاسم المذكور، وتخصص المقاعد لمرشحي كل لائحة حسب ترتيبهم التسلسلي في اللائحة مع الاعتماد على نسبة 3 كعتبة انتخابية (القانون رقم 06-02 الخاص بنظام انتخابات مجلس النواب بالمغرب).

<sup>1</sup> المادة 01 من القانون التنظيمي رقم 06-02 المغير والمتمم للقانون التنظيمي رقم 31-97 المتعلق بمجلس النواب الذي أصبح يتألف بموجب من 325 عضو، ينتخب 295 عضو منهم على صعيد الدوائر الانتخابية المحلية ويتم انتخاب الثلاثين عضو الباقين على المستوى الوطني.

<sup>2</sup> عبد القادر لشقر، "الانتخابات التشريعية المغربية لسنة 2007: أية مكانة للمرأة في المجالس المنتخبة؟" المجلة العربية للعلوم السياسية، ج. 21، 2009، ص. 158.

<sup>3</sup> المكان نفسه.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص. 152-153.

الديمقراطية وحقوق الإنسان، استجابت السلطة المغربي

للنساء حددت بنسبة 10% من مجموع مقاعد مجلس النواب في الانتخابات التسريعية المرأة في 27 سبتمبر 2002، وهذا ما مكن ولأول مرة في تاريخ الحياة النيابية في المغرب من وصول 35 امرأة إلى البرلمان ويرجع هذا إلى نظام الكوتا الذي ساهم في تحسين وتفعيل تمثيل المرأة في المؤسسة التشريعية المغربية منذ انتخابات 2002<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: أثر النظم الانتخابية في تشكيل الائتلاف الحكومي

فرض النظام الانتخابي الجديد (نظام التمثيل النسبي) الذي تبناه النظام السياسي الجزائري والنظام المغربي عقب الإعلان عن التعديلات الانتخابية عام 1997 على الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان خاصة في المغرب التحالف والتآلف برلمانيا لتشكيل ائتلافات حكومية وهذا ما يبرز أثر النظم الانتخابية على تشكيل حكومات ائتلافية في الدولتين خاصة وأن هذا النوع من النظم الانتخابية لم يسمح لأي تشكيلة سياسية في البلدين بالحصول على الأغلبية البرلمانية (باستثناء الأغلبية المطلقة التي حصل عليها حزب جبهة التحرير الوطني في الانتخابات التشريعية بالجزائر عام 2002) التي تؤهلها بمفردها لتشكيل حكومة منسجمة وهذا ما يحتم على التشكيلات السياسية الفائزة في الانتخابات ويجبرها خاصة الأحزاب المتقاربة في توجهاتها وأهدافها على التقارب والتحالف فيما بينها داخل البرلمان سواء لتكوين حكومة أو لتمرير مقترحات القوانين والتصويت عليها داخل البرلمان وهذا ما شهدته المجالس الوطنية المنتخبة في الجزائر والمغرب في مختلف الفترات البرلمانية (1997-2002)، (2002-2007)، (2007-2012).

والملاحظ أن تغيير النظام الانتخابي في الجزائر عام 1997 وفي المغرب عام 2002 وتبنيهما لنظام انتخابي جديد يعتمد على نظام التمثيل النسبي على أساس أكبر بقية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني في الجزائر، وانتخاب أعضاء مجلس النواب في المغرب منذ عام 2002 لم يكن له تأثير كبير على تشكيل الحكومات الائتلافية في الدولتين بشكل خاص وعلى مجريات الحياة السياسية بشكل عام لأن النظم الانتخابية الجديدة جاءت بالدرجة

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص. 155.

الأولى لخدمة السلطة الحاكمة في الدولتين وهذا ما تحكم سيطرتها على المؤسسة التشريعية والتنفيذية في كل من الجزائر والمغرب .

ولتحقيق سيطرة النظم الحاكمة على السلطتين التشريعية والتنفيذية في البلدين عمد النظام الحاكم في الجزائر إلى تغيير النظام الانتخابي عام 1997 دون أن يكون لهذا التغيير أثر على تغيير ميزان القوى على الساحة السياسية الجزائرية حيث ظلت أحزاب السلطة (حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي) تحتكر أكبر عدد من المقاعد في البرلمان. وحرصت المؤسسة الملكية في المغرب هي الأخرى على تطبيق نظم انتخابية تحقق لها مكاسب سياسية كبيرة لأن تطبيق هذا النوع من النظم يمكن الأحزاب والمستقلين الموالين للملك من السيطرة على المؤسسة التشريعية والتنفيذية من جهة وتحول من جهة أخرى دون تحقيق أهداف أحزاب المعارضة التي حصلت في انتخابات 1997 على عدد معتبر من المقاعد البرلمانية أهلها بالتحالف مع أحزاب سياسية أخرى إلى تشكيل أول حكومة تناوب توافقي في المغرب غير أنها ظلت عاجزة عن تحقيق تمثيل معتبر وحضور قوي في البرلمان يمكنها من المشاركة الفعلية والتأثير بقوة في عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسة العامة، وهذا ما يفسر تمسك الملك في مختلف المناسبات الانتخابية بتطبيق نظم انتخابية تشجع على التنافس الحزبي في إطار التعددية الحزبية التي عمل الملك على تكريسها منذ الاستقلال حتى يتمكن من تحقيق نوع من التوازن بين مختلف القوى السياسية ويسيطر عليها وهذا ما يساعده على لعب دور الحكم ويمكنه من تحجيم القوى المعارضة له<sup>1</sup>.

ويستنتج مما سبق أن النظم الانتخابية المعتمدة لانتخاب أعضاء المجالس التمثيلية في كل من الجزائر والمغرب منذ تشريعات 1997 ساهمت إلى جانب ظروف وعوامل سياسية أخرى في تشكيل حكومات ائتلافية في الجزائر وحكومات التناوب التوافقي في المغرب غير أن درجة تأثير النظام الانتخابي على تشكيل الائتلافات الحكومية في الجزائر يختلف عنه في المغرب إذ يعتبر تأثير النظام الانتخابي في تشكيل حكومات ائتلافية في الجزائر تأثيرا ضعيفا حيث ورغم عدم تمكن حزب التجمع الوطني من تحصيل الأغلبية البرلمانية في برلمان 1997 نظرا لطبيعة النظام الانتخابي المعمول به الذي اضطره إلى الائتلاف مع

<sup>1</sup> جهاد عبد الملك عودا، "الانتخابات المغربية وظاهرة المستقلين"، السياسة الدولية، ع.77، 1994، ص.111.



[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

أحزاب أخرى لتشكيل الحكومة ، غير أن حزب جبهة

2002 على الأغلبية البرلمانية المطلقة رغم اعتماد نظام التمثيل النسبي ومع ذلك نسكلت حكومة ائتلافية، وهذا ما يدل على التأثير الضعيف لطبيعة النظام الانتخابي على تشكيل الائتلافات الحكومية ويشير إلى وجود عوامل سياسية أخرى لها الإسهام الكبير في تشكيل الحكومات الائتلافية في الجزائر .

أما النظام السياسي المغربي يبرز فيه على خلاف النظام السياسي في الجزائر تأثير النظام الانتخابي على تشكيل الائتلافات الحكومية لأن النظم الانتخابية المعمول بها في المغرب منذ عام 1997 ساهمت بشكل كبير في تشكيل حكومات التناوب التوافقي خاصة في ظل النظام الانتخابي الجديد(نظام التمثيل النسبي) المعتمد عليه في انتخاب أعضاء المجالس النيابية منذ تشريعات 2002 الذي أفرز برلمانات تتسم بتعددية حزبية كبيرة تختلف عما تميزت به البرلمانات السابقة.

وتبعاً لما سبق يمكن القول أن إسهام وتأثير النظم الانتخابية في تشكيل الائتلافات الحكومية في الجزائر منذ عام 1997، وتشكيل حكومات التناوب التوافقي التي عرفتها المغرب منذ عام 1998 يظل تأثيراً وإسهاماً نسبياً ومحدوداً مقارنة بتأثير ظروف وعوامل سياسية أخرى تأتي على ذكرها في الفصل الثالث أثناء التحدث عن دوافع تشكيل الائتلافات الحكومية في الجزائر وحكومات التناوب التوافقي في المغرب .

وفي الأخير وبعد التعرض لأهم التحولات التي عرفها النظام السياسي في الجزائر والمغرب في مطلع التسعينات، والإصلاحات الدستورية والانتخابية التي عرفها النظامين في منتصف التسعينات يستنتج أنها جاءت في سياق تكيف النظام السياسي في الجزائر والمغرب مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية خاصة ما تعلق بمقتضيات التحول الديمقراطي الذي اجتاحت رياحه هذه النظم وغيرها مع مطلع التسعينات، هذا ما دفعها إلى إجراء إصلاحات دستورية وسياسية محدودة في إطار ما سماه "صامويل هانتغتون" بالتحول الليبرالي الذي تعرف خلاله النظم التسلطية نوعاً من الانفتاح السياسي المحدود الذي قد يؤدي في بعض الحالات إلى تعبيد الطريق أمام انتقال ديمقراطي سليم، وقد لا يؤدي في حالات كثيرة إلى تحول ديمقراطي وينطبق هذا على النظام السياسي في الجزائر والمغرب اللذين عرفا إجراء

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

إصلاحات كثيرة مهدت الطريق أمام تشكيل أول ائ

حزب إسلامي، وتشكيل أول حكومة تناوب توافقي في المغرب ساركت فيها احزاب المعارضة، غير أن هذه الإصلاحات لم تساهم في تشكيل حكومات ائتلافية تضمن مشاركة فعلية لقوى سياسية جديدة في ممارسة السلطة وتسيير الحكومة سواء تعلق الأمر بالجزائر والمغرب، ولهذا ظلت هذه الإصلاحات إصلاحات شكلية وسطحية لم تغير من نمط الحكم في الدولتين لأنها لم تمس جوهر السلطة، ولم تضمن التداول السلمي على ممارستها، حيث ظلت نفس النخب الحاكمة التي تسلمت الحكم منذ الاستقلال تسيطر على السلطة إلى يومنا، ولم تسمح لقوى سياسية أخرى بممارستها رغم مبادرة الائتلاف الحكومي التي تقدمت بها السلطة في الجزائر، ومبادرة التناوب التوافقي التي جاد بها الملك على المعارضة في المغرب.

تشكلت في الجزائر والمغرب ائتلافات حكومية

1997 تاريخ تشكيل أول ائتلاف حكومي في الجزائر ثلاثة احزاب، حزبان ينتميان إلى التيار الوطني، وحزب ثالث ينتمي إلى التيار الإسلامي، وتشكلت في المغرب حكومات تناوب توافقي، ضمت في تشكيلاتها الحكومية هي الأخرى منذ تشكيل أول حكومة تناوب توافقي في المغرب أحزاب الكتلة الديمقراطية التي تمثل أحزاب المعارضة أبرزها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال، وأحزاب موالية للسلطة ينتمي أغلبها إلى كتلة الوفاق الوطني التي تمثل تيار اليمين في المغرب بالإضافة على بعض أحزاب الوسط.

وللتعرف أكثر على بنية وطبيعة الائتلافات الحكومية في الجزائر وحكومات التناوب التوافقي في المغرب، ومعرفة أثر هذه الائتلافات على الحياة السياسية في البلدين بشكل عام وأثرها على برامج وسياسات الحكومات و استقرارها بشكل خاص، يتعرض هذا الفصل في من خلال المباحث التي يتضمنها إلى تبيان بنية وطبيعة هذه الائتلافات في المبحث الأول والثاني، ويتطرق في المبحث الثالث إلى نتائج تطبيق الائتلاف الحكومي في الجزائر، وتبني تجربة التناوب التوافقي في المغرب.

### المبحث الأول: بنية الائتلاف الحكومي في الجزائر والمغرب

أفرزت الانتخابات التشريعية التي أجريت في الجزائر والمغرب سنوات 1997، 2002، 2007 تشكيل حكومات ائتلافية في الجزائر شكلها تحالف حزبي بين ثلاثة أحزاب، حزبان ينتميان إلى التيار الوطني وحزب إسلامي ثالث قبل المشاركة في الحكومة منذ عام 1997، وتشكلت في المغرب أيضا حكومات ائتلافية أصطلح عليها بحكومات التناوب التوافقي، تميزت بمشاركة أحزاب المعارضة (أحزاب الكتلة الديمقراطية) في الحكومة أبرزها ممثل المعارضة اليسارية في المغرب حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي مارس المعارضة في النظام السياسي المغربي منذ نشأته، وظل لسنوات طويلة خارج الحكومة.

### المطلب الأول: الانتخابات التشريعية في الجزائر والمغرب (1997، 2002، 2007)

تعتبر الانتخابات العمود الفقري لقيام أنظمة ديمقراطية لكونها وسيلة من وسائل التغيير السلمي والتداول الدوري على السلطة لأنها تمكن الشعب من المشاركة في الحياة السياسية

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

من خلال اختيار ممثليه على المستوى المحلي والجهو

علاقتها بالديمقراطية إلى ثلاثة أنواع: انتخابات ديمقراطية راسخة التي ننسب بالتعدديه والتنافس بين مجموعة من القوى السياسية التي تعتبر برامجهم السياسية العامل الحاسم في نجاحهم الانتخابي أو إخفاقهم، ونجد هذا النوع من الانتخابات في الديمقراطيات الغربية، ويتمثل النوع الثاني من الانتخابات في انتخابات الانتقال الديمقراطي التي تستهدف انشاء مؤسسات جديدة منتخبة تؤسس لنظام ديمقراطي جديد وتحقق القطيعة مع النظام السلطوي السابق، ويشهد هذا النوع من الانتخابات النظم السياسية التي انتقلت في إطار موجة التحول الديمقراطي من نظم شمولية أو تسلطية إلى نظم ديمقراطية.

ويجسد النوع الثالث من الانتخابات الانتخابات المنظمة في إطار النظم التسلطية (السلطوية)، وتعتبر الانتخابات في هذا النوع من النظم جزءا من التطور الطبيعي لها، وتتسم الانتخابات فيها بالتعددية والتنافسية شكليا، وبالتزوير وتدخل الإدارة واقعيا، وهذا ما يحول دون أدائها لوظيفتها الرئيسية<sup>1</sup>، وهذا النوع من الانتخابات تعرفه الجزائر والمغرب .

### 1. الانتخابات التشريعية عام 1997:

شهدت الجزائر والمغرب إجراء انتخابات تشريعية ومحلية عام 1997 أسفرت عن تشكيل أول حكومة ائتلافية في الجزائر عام 1997، وأول حكومة تناوب توافقي في المغرب عام 1998، تلاها إجراء انتخابات تشريعية ومحلية أخرى في البلدين عامي 2002 و 2007 أفرزت جميعها تشكيل حكومات ائتلافية في الجزائر وحكومات التناوب التوافقي في المغرب.

أجريت بالجزائر في 05 جوان 1997 ثاني انتخابات تشريعية في عهد التعددية عقب إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي أجري الدور الأول منها في 26 ديسمبر 1991، وجرت هذه الانتخابات في ظل سعي النظام إلى إرساء دعائم الشرعية الدستورية واستكمال بناء دولة القانون الذي باشرته السلطة منذ الإعلان عن إجراء أول انتخابات رئاسية تعددية عام 1995، تتبعها تعديل دستوري عام 1996، وتعتبر هذه الانتخابات

<sup>1</sup> محمد الهاشمي، "الانتخابات التشريعية 2007: تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية"، المستقبل العربي، ع.345، نوفمبر، 2007، ص.61

إستراتيجية عمدت إليها النخبة الحاكمة بهدف إعادة مؤسساتها وكسب التأييد الشعبي لها<sup>1</sup>.

واعتمد في هذه الانتخابات نظام انتخابي جديد (نظام التمثيل النسبي)، صاحبه صدور قانون جديد للأحزاب في مارس 1997 استثنى مبادئ الإسلام والعروبة والأمازيغية من المبادئ التي تنشأ الأحزاب على أساسها، وهذا ما اضطر بعض الأحزاب إلى تغيير أسمائها والتعديل في برامجها مثل حركة المجتمع الإسلامي التي تحولت إلى حركة مجتمع السلم وحركة النهضة الإسلامية التي أصبحت تسمى بحركة النهضة فقط، بالإضافة إلى حل الكثير من الأحزاب التي لم تخضع لشروط القانون الجديد.

وأثرت طبيعة النظام الانتخابي وعوامل سياسية أخرى على البنية الداخلية للأحزاب التي شاركت في الانتخابات، حيث شهدت معظم الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية الجزائرية انشقاقات داخلية أدت إلى ولادة أحزاب جديدة كالانشقاق الذي شهدته حركة النهضة بعد الانتخابات التشريعية لعام 1997 بسبب الخلاف الذي جرى داخل الحزب حول مواقف وتوجهات الحزب اتجاه النظام السياسي بين التحالف مع السلطة أو معارضتها، وهذا ما أدى إلى تشكيل حزب إسلامي جديد "حركة الإصلاح الوطني" بزعامة الشيخ عبد الله جاب الله الذي شارك في الانتخابات التشريعية لعام 2002 بقوائم خاصة به كحزب مستقل<sup>2</sup>، كما شهدت أيضا حركة الإصلاح الوطني أزمة داخلية هي الأخرى ظهر على إثرها جناحين: جناح "عبد الله جاب الله" وجناح التقويميين<sup>3</sup>، وتعرض حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية هو الآخر إلى انشقاق داخلي أدى إلى تأسيس حزب جديد أطلق عليه الحزب الوطني الديمقراطي الجمهوري<sup>4</sup>، كما شهدت جبهة التحرير الوطني أزمة داخلية كادت أن تعصف بالحزب أفرزها المؤتمر الثامن للجبهة بسبب الصراع الذي دار حول زعامة الحزب

<sup>1</sup> أحمد الدين وآخرون، النزاهة في الانتخابات البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية (بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص. 363

<sup>2</sup> Luis Martinez, "Les obstacles a la politique de réconciliation nationale", Annuaire de l'Afrique du Nord, 1999, p.125

<sup>3</sup> أنظر جريدة الخبر بتاريخ: 2004/04/12.

<sup>4</sup> عبد الله بلغيث، مرجع سابق، ص. 158.

بين أنصار الأمين العام "علي بن فليس" وأنصار الحر  
بعقد مؤتمر جديد وتعيين قيادة جديدة<sup>1</sup>.

شارك في هذه الانتخابات عدد كبير من الأحزاب السياسية نظرا لطبيعة النظام الانتخابي الجديد الذي يشجع على التعددية الحزبية، بلغ عددها حوالي أربعين (40) تشكيلة سياسية، دخل منها سبعة (07) أحزاب سياسية المجلس الوطني الشعبي<sup>2</sup>، وأبرز هذه الأحزاب حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي تأسس في فبراير 1997 قبل ثلاثة أشهر من الاستحقاقات التشريعية، تنتمي أغلب إدارات هذا الحزب إلى حزب جبهة التحرير الوطني، وأطلق على هذا الحزب حزب السلطة أو حزب الرئيس<sup>3</sup>، وحضي هذا الحزب بدعم كبير من طرف الرئيس "اليامين زروال" الذي حاول من خلال إنشاء هذا الحزب مقاومة الهيمنة التاريخية للمؤسسة العسكرية على مؤسسة الرئاسة، غير أن الواقع أثبت بأن هذا الحزب هو في نهاية المطاف حزب السلطة الفعلية (أي الجيش)<sup>4</sup>.

أفرزت الانتخابات التشريعية التي أجريت في 05 جوان 1997 بالجزائر تشكيل أول برلمان تعددي، بلغ عدد تشكيلاته الحزبية سبعة (07) أحزاب سياسية، بالإضافة إلى المستقلين<sup>5</sup>، تحصل على المرتبة الأولى في هذه الانتخابات حزب التجمع الوطني الديمقراطي (155 مقعد) بنسبة (40,79%) من مجموع مقاعد البرلمان، ويفسر نجاحه بكونه حزب السلطة الذي حضي بدعم الرئيس "اليامين زروال" وهو في حقيقة انتصار للرئيس نفسه ودعم للمشروع الرئاسي الذي مثله، وهذا ما يشير إلى أن نتائج هذه الانتخابات توأصلا لنتائج الانتخابات الرئاسية لعام 1995<sup>6</sup>، وتميزت هذه الانتخابات بمشاركة وحضور قوي للتيار الإسلامي الممثلين في حركة مجتمع السلم وحركة النهضة، وهذا ما منحها حظوظ كبيرة في الحصول على تمثيل نيابي هام في برلمان (1997-2002)، حيث حصلت حركتا حمس والنهضة مجتمعين على 103 مقعد من مجموع 380 مقعد، احتلت حركة مجتمع السلم

<sup>1</sup> توازي خالد، الظاهرة الحزبية في الجزائر: التاريخ-المكانة-الممارسة-المستقبل، مؤكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، جويلية 2005، ص 166-167

<sup>2</sup> أحمد مهابة، "الانتخابات الجزائرية: من كسب الرهان"، السياسة الدولية، ع. 129، 1997، ص. 144.

<sup>3</sup> أنظر جريدة الخبر، ع. 18، 1997/01/187، ص. 3.

<sup>4</sup> رياض الصيداوي، "الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر"، في: سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2، 1999)، ص. 545.

<sup>5</sup> أنظر نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر عام 1997 في الجدول رقم - 01- في قائمة الجداول والملاحق

<sup>6</sup> رياض الصيداوي، مرجع سابق، ص. 545.

المرتبة الثانية(69 مقعد) بنسبة(16,18%)، في حين

الرابعة (34 مقعد) وهذا ما يعبر عن قبول السلطه بالتعايش مع ما نسميه بالإسلام المعتدل<sup>1</sup>، أما حزب جبهة التحرير الوطني فقد احتل المرتبة الثالثة (64 مقعد) بنسبة(16,84%)، وحصل ممثلي التيار الديمقراطي المعارض(جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية) على نفس عدد المقاعد (19 مقعد) لكل منهما، محتلين بذلك المرتبة الخامسة، أما حزب العمال فقد نال المرتبة السابعة ب04 مقاعد فقط<sup>2</sup>، ورغم تأسيس اللجنة الوطنية المستقلة التي تكونت من ممثلي الأحزاب لمراقبة الانتخابات التشريعية استجابة لمطالب الأحزاب، وحضور مراقبين دوليين لضمان نزاهة العملية الانتخابية<sup>3</sup>، شككت بعد الأحزاب كحركة مجتمع السلم وحزب التجمع من أجل الديمقراطية والثقافة وحزب العمال في شفافية ونزاهة هذه الانتخابات<sup>4</sup>.

أجريت في 23 أكتوبر 1997 انتخابات محلية(بلدية وولائية)، حصل فيها حزب التجمع الوطني الديمقراطي على المرتبة الأولى بأغلبية المقاعد في المجالس البلدية والولائية<sup>5</sup>، وحصل على المرتبة الثانية حزب جبهة التحرير الوطني، أما حركة مجتمع السلم فقد تراجعت مرتبتها إلى المرتبة الثالثة في الانتخابات المحلية، في حين صعد حزب جبهة القوى الاشتراكية في محليات 1997 إلى المرتبة الرابعة<sup>6</sup>.

أجريت في المغرب هي الأخرى انتخابات تشريعية في 14 نوفمبر 1997، سبقتها إجراء انتخابات بلدية في جوان 1997، شارك في هذه الانتخابات التشريعية ثلاث تيارات سياسية تمثلهم ثلاثة كتل حزبية: تيار اليسار، تيار اليمين وتيار الوسط، يمثل تيار اليسار أحزاب الكتلة الديمقراطية المعارضة وتضم كل من: حزب الاستقلال، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب التقدم والاشتراكية، منظمة العمل الديمقراطي والشعبي بالإضافة إلى تشكيلات سياسية يسارية أخرى تمثل المعارضة غير أنها لا تنضم إلى الكتلة مثل الحزب الاشتراكي الديمقراطي، جبهة القوى الديمقراطية، الحركة من أجل الديمقراطية وحزب الطليعة

<sup>1</sup> أحمد الدين وآخرون، مرجع سابق، ص.545

<sup>2</sup> أنظر نتائج الانتخابات التشريعية لعام 1997 بالجزائر في الجدول رقم 01- في قائمة الجداول .

<sup>3</sup> أنظر وثيقة أرضية تشكيل اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات المنشورة في جريدة الخبر بتاريخ 1997/03/03، ص.3.

<sup>4</sup> أنظر **جريدة الخبر**، 1997/06/08، ص.2.

<sup>5</sup> أحمد المنبسي، مرجع سابق، ص.154.

<sup>6</sup> المرجع نفسه، ص.154.

الديمقراطية والاشتراكية<sup>1</sup>، ويمثل التيار الثاني (اليمير

الوطني التي تضم كل من: حزب الاتحاد الدستوري، الحركه الشعبيه، الحزب الوطني الديمقراطي وغيرها، أما كتلة أحزاب الوسط فهي تضم كل من: حزب التجمع الوطني للمستقلين، الحركة الوطنية الشعبية، الحركة الديمقراطية والاشتراكية، وتمثل الحركة الشعبية الديمقراطية والدستورية في هذه الانتخابات التيار الإسلامي<sup>2</sup>.

أفرزت نتائج هذه الانتخابات عن تشكيل مجلس نيابي يضم 15 حزبا يلتفون حول ثلاثة كتل حزبية، تحصلت على نتائج متقاربة<sup>3</sup>: حصلت أحزاب الكتلة الديمقراطية المعارضة (أحزاب المعارضة) على تمثيل هام داخل المجلس النيابي (102 مقعد من مجموع مقاعد مجلس النواب بنسبة 31,88%) حصل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على أكبر المقاعد (57 مقعد)، وحصل حزب الاستقلال على 32 مقعد هذا ما جعل هذا الأخير يواجه انتقادات لنتائج الانتخابات كادت أن تؤدي إلى حدوث انفجار أحزاب الكتلة الديمقراطية خاصة بين حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، في حين حصل حزب التقدم والاشتراكية على 09 مقاعد، وحصلت كتلة الوفاق اليمينية على 100 مقعد بنسبة 30,77% موزعين بين 50 مقعد للاتحاد الدستوري و 40 مقعد للحركة الشعبية، و 10 مقاعد للحزب الوطني الديمقراطي<sup>4</sup>، وحصلت أحزاب الوسط على 97 مقعد بنسبة 29,85%، أما الإسلاميون الإسلاميون فقد حصلوا من خلال الحركة الشعبية الديمقراطية والدستورية على 09 مقاعد، ونفس التكتلات الحزبية التي تكون منها مجلس النواب تكون منها مجلس المستشارين (الغرفة الثانية من البرلمان).

وحصلت أحزاب الكتلة الديمقراطية في انتخابات المجالس البلدية والإقليمية التي جرت عام 1997 على نسبة 33,58% من المقاعد البلدية، وترأست مجلسين من مجموع 16 مجلس إقليمي، ولقد أعاققت هذه النتائج حصول الكتلة على تمثيل كبير في مجلس المستشارين (الغرفة الثانية للبرلمان) وهذا ما لم يسمح لها بتشكيل حكومة تتكون من أحزابها فقط<sup>5</sup>، وسيطرت أحزاب اليمين الموالية للملك على الأغلبية في انتخابات المجالس المحلية، حيث حصلت على

<sup>1</sup> Zakya Daoud, Op. Cit., p.127

<sup>2</sup> Ibid., p.127

<sup>3</sup> انظر نتائج الانتخابات التشريعية بالمغرب عام 1997 في الجدول رقم -02- في قائمة الجداول .

<sup>4</sup> Zakya Daoud, Op .Cit., 113

<sup>5</sup> Zakya Daoud, Op .Cit., 113



30,28% من المقاعد البلدية، وترأست 07 مجالس  
الغرفة الثانية من البرلمانية<sup>1</sup>.

ونظرا للخريطة الحزبية المتجزئة التي أنتجتها انتخابات 1997، لم تسمح بإيجاد أغلبية  
برلمانية مستقرة تؤدي إلى تشكيل حكومة قوية بالرغم من حصول أحزاب الكتلة الديمقراطية  
على أكبر عدد من المقاعد، وهذا ما حال دون تشكيلهم (أحزاب المعارضة) لحكومة  
أغلبية، ويعد عامل الانقسام الذي تعرضت له الأحزاب اليسارية خلال هذه الانتخابات من بين  
العوامل التي أضعفت حظوظها للنجاح بعدد كبير من الأصوات والمقاعد، بالإضافة إلى  
طبيعة النظام الانتخابي الذي حال دون تقديمها لترشيحات مشتركة في هذه الانتخابات.  
ولقد فرض النظام الانتخابي بالإضافة إلى عوامل سياسية أخرى على هذه الكتل  
الحزبية العمل في إطار نوع من التعايش والتنسيق بينها داخل البرلمان، كما ساهم عامل  
حصول أحزاب الكتلة الديمقراطية على الأغلبية المريحة في مجلس النواب في انسجام  
تشكيله المجلس واستقراره، إذ أصبح يتكون من ثلاثة أطراف رئيسية: الأغلبية والأقلية  
وطرف مرجح<sup>2</sup>.

## 2. الانتخابات التشريعية عام 2002

وشهدت الجزائر في 30 ماي 2002 إجراء انتخابات تشريعية التي تعد ثالث انتخابات  
برلمانية في عهد التعددية، بلغت نسبة المشاركة فيها حسب الإحصاءات الرسمية  
حوالي 46,17%، ولقد عرفت هذه الانتخابات تعديلا في عدد مقاعد المجلس الشعبي الوطني  
التي ارتفعت إلى 389 مقعد، وحدثت هذه الانتخابات في ظل مقاطعة حزبين يمثلان  
المعارضة (حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب القوى الاشتراكية)<sup>3</sup>.  
أفرزت نتائج هذه الانتخابات التي اعتمد فيها على نفس النظام الانتخابي السابق (نظام  
التمثيل النسبي) عن تشكيل برلمان يضم تسعة (09) أحزاب سياسية بالإضافة إلى  
المستقلين، تحصل حزب جبهة التحرير الوطني على الأغلبية المطلقة (199 مقعد) وبهذا  
استرجع مكانته في الساحة السياسية، وحصل حزب التجمع الوطني الديمقراطي على المرتبة

<sup>1</sup> Ibid., p.114-115

<sup>2</sup> عبد الله بلغيث، مرجع سابق، ص. 165

<sup>3</sup> Omar Bendourou, "Les régimes politiques et le défi de la transition démocratique," Question internationales, N° 10, 2004, p.58

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الثانية (47مقعد)، وتراجع تمثيل التيار الإسلامي بشد

السلم نصف مقاعده واحتل المرتبة الرابعة (38 مقعد)، وحصل حزب النهضة على مقعد واحد، في حين حققت حركة الإصلاح الوطني فوزا كبيرا محتلة بذلك المرتبة الثالثة (43 مقعد)، وحقق حزب العمال هو الآخر تقدما ملحوظا، إذ ارتفع عدد مقاعده البرلمانية من 04 مقاعد في انتخابات 1997 إلى 21 مقعد في انتخابات 2002 محتلا بذلك المرتبة السادسة<sup>1</sup>.

وأجريت في المغرب في 27 سبتمبر 2002 انتخابات تشريعية أخرى وفق نظام انتخابي جديد (نظام التمثيل النسبي) الذي أدى إلى تشكيل مجلس نيابي يضم عدد كبير من التشكيلات السياسية<sup>2</sup>، حيث ارتفع عددها من 15 حزب ضمها مجلس النواب خلال التجربة البرلمانية السادسة (1997-2002) إلى 22 حزب في مجلس (2002-2007)<sup>3</sup>، حصلت الأحزاب السياسية المشكلة لحكومة التناوب التوافقي بقيادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على الأغلبية البرلمانية (163 مقعد)، وحصلت أحزاب أخرى على مقاعد برلمانية غير أن تأثيرها ظل محدودا مقارنة بتأثير الأغلبية التي حاز عليها التحالف الحكومي المشكل حكومة التناوب التوافقي<sup>4</sup>.

وعرفت الأحزاب السياسية المغربية هي الأخرى تبعا لطبيعة النظام الانتخابي المعتمد عليه في هذه الانتخابات انشقاقات داخلية مثل ما حدث لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي انشق عنه جناحه النقابي في مؤتمره السادس عام 2001، وأسس حزب المؤتمر الوطني الاتحادي الذي شارك في انتخابات مجلس النواب عام 2002 بقوائم خاص به، ناهيك عن انسحاب بعض الإطارات من حزب الاتحاد الاشتراكي وتشكيلهم لجمعية الوفاء الديمقراطية<sup>5</sup>، وتأسس حزب جديد في جويلية 2002 انفصل عن حزب التجمع الوطني للأحرار أطلق عليه حزب الإصلاح والتنمية الذي شارك هو الآخر في الانتخابات التشريعية

<sup>1</sup> أنظر نتائج الانتخابات التشريعية عام 2002 بالجزائر في الجدول رقم 03 - في قائمة الملاحق.

<sup>2</sup> Mourad Djaziri, " Culture politique et problématique de la transition, " **Les Cahiers de l'Orient**, 2004, N° 4, p.36

<sup>3</sup> أنظر نتائج الانتخابات التشريعية عام 2002 بالمغرب في الجدول رقم 04 - في قائمة الجداول.

<sup>4</sup> عبد الله بلغيث مرجع سابق، ص. 170

<sup>5</sup> يونس برادة، "العمل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب"، في أمحمد مالكي وآخرون، علي خليفة الكوري (محررا)، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص. 112-113

عام 2002<sup>1</sup>، بالإضافة إلى تأسيس أحزاب سياسية ج  
في انتخابات مجلس النواب لعام 2002<sup>2</sup>.

وأهم ما ميز هذه الانتخابات في المغرب هو الحضور القوي للإسلاميين الممثلين في حزب العدالة والتنمية الذي تعد مشاركته في هذه الانتخابات الأولى من نوعها منذ الإعلان عن تأسيسه، حيث صنع هذا الحزب المفاجئة في هذه الانتخابات بحصوله على المرتبة الثالثة (42 مقعد) بعد أكبر قوتين حزبيتين في المغرب: الاتحاد الاشتراكي الذي حصل على المرتبة الأولى في هذه الانتخابات (50 مقعد)، وحصل حزب الاستقلال على المرتبة الثانية (48 مقعد)، وبهذا النجاح الذي حققه حزب العدالة والتنمية في تشريعات 2002، أصبح هذا الحزب يعد من أهم القوى السياسية المعارضة في المغرب بعد تصالح أحزاب المعارضة اليسارية مع الملك ودخولها في حكومة التناوب التوافقي منذ 1998<sup>3</sup>. وجاءت تشكيلة المجالس المحلية المنتخبة في سبتمبر 2003 متنوعة على خلاف ما تميزت به تشكيلة المجالس المحلية المنتخبة عام 1997 نظرا لطبيعة النظام الانتخابي المعتمد على نظام التمثيل النسبي في هذه الانتخابات<sup>4</sup>.

### 3. الانتخابات التشريعية عام 2007

أجريت عام 2007 انتخابات تشريعية في الجزائر تميزت بمشاركة شعبية ضعيفة، قدرت حسب الإحصائيات الرسمية بـ 35,65%<sup>5</sup>، واعتمد في هذه الانتخابات على نفس النظام الانتخابي المعمول به في انتخابات 2002 (نظام التمثيل النسبي)، بلغ عدد الأحزاب في برلمان (2007-2012) حوالي 23 حزب بالإضافة إلى المستقلين<sup>6</sup>، تحصل على المراتب الأولى حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم، تصدر حزب جبهة التحرير الوطني قائمة الأحزاب في البرلمان على الرغم من تراجع حجم مقاعده البرلمانية من 199 مقعد خلال انتخابات 2002 إلى 136 مقعد في انتخابات 2007، وبقية

<sup>1</sup> عبد الله بلغيث، مرجع سابق، ص. 160.  
<sup>2</sup> المكان نفسه.

<sup>3</sup> Mourad Djaziri, Op.Cit., p.80

<sup>4</sup> Ibid., p.72

<sup>5</sup> أحمد الدين وآخرون، مرجع سابق، ص. 560.

<sup>6</sup> عروس الزبير، "الانتخابات التشريعية في الجزائر: من المشاركة المكثفة إلى الامتناع الرفض"، في أحمد الدين وآخرون: النزاهة في الانتخابات البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية (بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص. 376.

مقعد في انتخابات 2002 إلى 61 مقعد عام 2007، أما نميل النيار الإسلامي فقد ظل ضعيفا على الرغم من تسجيل حركة مجتمع السلم تحسنا ملحوظا في عدد مقاعدها، حيث حصلت على 52 مقعد في تشريعات 2007 محتلة بذلك المرتبة الثالثة، في حين تراجع عدد مقاعد حركة الإصلاح الوطني تراجعا كبيرا من 43 مقعد في تشريعات 2002 إلى 03 مقاعد في تشريعات 2007، أما حركة النهضة فقد ظل تمثيلها ضعيفا في البرلمان الجديد (05 مقاعد)<sup>1</sup>. ويفسر التراجع الكبير في مقاعد الأحزاب السياسية الإسلامية خاصة حركة مجتمع السلم وحركة النهضة إلى مشاركة هذين الحزبين خاصة حركة مجتمع السلم في الائتلاف الحكومي، إذ لا تزال مشاركة الحركة في السلطة موضع خلاف بين الأعضاء داخل الحزب، ناهيك عن عدم فاعلية الحركة داخل الائتلاف الحكومي وها ما انعكس سلبا على قاعدتها الشعبية ووزنها الانتخابي، بالإضافة إلى الصراعات الداخلية التي شهدتها حركة مجتمع السلم وحركة النهضة، والأزمة الداخلية التي تعيشها حركة الإصلاح الوطني، ناهيك عن عدم جدية خطابات الأحزاب الإسلامية وعدم فاعليتها<sup>2</sup>، واحتل حزب العمال بقيادة "لويزة حنون" المرتبة الرابعة في البرلمان الجديد (26 مقعد) بعدما كان يحتل المرتبة السادسة (21 مقعد) في برلمان (2002-2007)، وكان لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بقيادة "سعيد سعدي" حضورا في المجلس الوطني حيث حصل على 19 مقعد محتلا بذلك المرتبة الخامسة بعد حزب العمال<sup>3</sup>.

أجريت الانتخابات المحلية في 29 نوفمبر 2007، تحصل فيها حزب جبهة التحرير الوطني رغم تراجع أصواته على المرتبة الأولى على مستوى المجالس البلدية والولائية، وعادت المرتبة الثانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، وسجلت الجبهة الوطنية الجزائرية حضورا بارزا، حيث احتلت المرتبة الثالثة، واحتلت حركة مجتمع السلم المرتبة الرابعة.

<sup>1</sup> أنظر نتائج الانتخابات التشريعية بالجزائر عام 2007 في الجدول رقم - 05 - في قائمة الجداول.

<sup>2</sup> أحمد الدين وأخرون، مرجع سابق، ص. 349.

<sup>3</sup> أنظر نتائج الانتخابات التشريعية عام 2007 بالجزائر في الجدول رقم - 05 -

عرفت المغرب هي الأخرى إجراء انتخابات

الانتخابات الثامنة بعد الاستقلال، والثانية في عهد العاهل "محمد السادس"، شارك فيها حوالي 33 حزب من مختلف التوجهات الفكرية والسياسية، تنافسوا على 325 مقعد نيابي (مخصص لمجلس النواب أو الغرفة الأولى للبرلمان)، خصص منها 295 للدوائر الانتخابية المحلية التي بلغ عددها 95 دائرة انتخابية<sup>1</sup>، وأجريت هذه الانتخابات وفق النظام الانتخابي الجديد الذي تم اعتماده في انتخابات 2002، بلغت نسبة المشاركة فيها 37% حسب ما أعلنته وزارة الداخلية المغربية، وهي أقل نسبة في تاريخ المغرب بعد الاستقلال<sup>2</sup>.

حافظت هذه الانتخابات على الطابع الفسيفسائي للبرلمان المغربي الذي انتخب أعضاؤه وفق نظام التمثيل النسبي، وفي ظل قانون جديد للأحزاب تم الاتفاق عليه في شتاء 2005<sup>3</sup>، ولم تفرز هذه الانتخابات أغليات تساعد على تشكيل حكومات منسجمة، ولم تختلف التشكيلة الحزبية للمجلس النيابي المنتخب في هذه الانتخابات عن تشكيلة المجالس النيابية السابقة المنتخبة عامي 1997 و2002 سواء من حيث الأحزاب السياسية، أو من حيث التكتلات الحزبية البارزة التي يضمها، حيث ظلت أحزاب الكتلة الديمقراطية تصدر قائمة المجموعات السياسية الأخرى بالرغم من تراجع مرتبة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي انتقل من المرتبة الأولى في اقتراع 2002 إلى الدرجة الخامسة في الانتخابات التشريعية الخامسة، حيث حصل على 34 مقعد<sup>4</sup>، في حين تبوء حزب الاستقلال الحزب الرئيسي في الائتلاف الحكومي السابق المرتبة الأولى في هذه الانتخابات بحصوله على 52 مقعد<sup>5</sup>، وحافظت الأحزاب المشكلة للائتلاف الحكومي في برلمان 2002 على أغليبتها البرلمانية في برلمان 2007 مع نوع من التغيير في ترتيب الأحزاب وفقا لعدد المقاعد التي تحصلت عليها، وهذا ما أهلها للاستمرار في مهامها الحكومية مع بعض التعديل في مراكز الأحزاب وعدد حقائبهم الوزارية تبعا للنتائج المتحصل عليها في انتخابات 2007<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> محمد عز العرب، "المغرب... تغيير في الخريطة السياسية"، مجلة الأهرام الديمقراطية، السنة السابعة، ع. 28، أكتوبر، 2007، ص. 143.

<sup>2</sup> المكان نفسه.

<sup>3</sup> أمحمد مالكي، مرجع سابق، ص. 462.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص. 466.

<sup>5</sup> محمد عز العرب، مرجع سابق، ص. 145-146.

<sup>6</sup> إدريس لكريني، "الانتخابات المغربية (ملف): الانتخابات التشريعية في المغرب (سبتمبر 2007: دروس ودلالات)"، المستقبل

العربي، ع. 11، 2007/345، ص. 84.

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

أما الحزب الإسلامي الممثل في حزب العدا

المقاعد المتوقع له أن يحصل عليها، حيث احتل المرتبة الثانية بحصوله على 40 مقعد فقط مقارنة بـ 42 مقعد حاز عليها في انتخابات 2002، ويرجع هذا التراجع في المقاعد إلى تشتت الناخبين بين برامج عدة أحزاب إسلامية، بالإضافة إلى اتهام هذا الحزب بضلوعه في الأعمال الإرهابية الأخيرة التي شهدتها المغرب، وهذا ما أثر على مكانته السياسية ووزنه الانتخابي، ناهيك عن عدم مشاركة مغاربة المهجر في الاقتراع، وهذا ما حد من إمكانية اشتراك أصوات مؤيدي حزب العدالة والتنمية في المهجر خاصة في فرنسا<sup>1</sup>.

ونستنتج مما سبق أن مختلف الانتخابات التشريعية التي شهدتها كل من الجزائر والمغرب منذ عام 1997 إلى غاية آخر انتخابات تشريعية أجريت في البلدين عام 2007 أنتجت جميعها مجالس برلمانية تتمتع بالشرعية القانونية وفاقدة للشرعية السياسية الديمقراطية خاصة في ظل ضعف نسبة المشاركة الانتخابية من جهة، وضعف درجة تمثيل مختلف القوى والتشكيلات السياسية من جهة أخرى لأنها لم تعكس رغم التعددية الحزبية التي طبعت تشكيلة هذه المجالس حقيقة وواقع توازنات القوى السياسية الحقيقية المتواجدة في الساحة السياسية بالبلدين في مختلف الفترات التشريعية الأخيرة (1997-2002)، (2002-2007)، (2007-2012) خاصة في ظل عمليات التزوير وتدخل الإدارة التي تتسم بها الانتخابات في كل من الجزائر والمغرب.

ويستنتج من خلال استعراض نتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت في الجزائر والمغرب سنوات 1997، 2002، 2007 أن نظام التمثيل النسبي الذي اعتمده الجزائر في استحقاقاتها التشريعية منذ عام 1997، وأخذت به المغرب في انتخاب أعضاء مجلس النواب منذ عام 2002 فرض على الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان في البلدين التحالف والتآلف داخل البرلمان لتشكيل الحكومة لأنه لم يسمح لأي تشكيلة سياسية في البلدين (باستثناء الأغلبية المطلقة التي حصل عليها حزب جبهة التحرير الوطني في الانتخابات التشريعية بالجزائر عام 2002) بالحصول على الأغلبية المطلقة أو الأغلبية النسبية التي تؤهلها بمفردها لتشكيل حكومة، وهذا ما يحتم على التشكيلات السياسية الفائزة في الانتخابات

<sup>1</sup> محمد عز العرب، مرجع سابق، ص. 145.

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

ويجبرها خاصة الأحزاب المتقاربة في توجهاتها و

البرلمان لتكوين الحكومة، وهذا ما شهدته المجالس الوطنية المنتخبه في الجزائر والمغرب في  
مختلف الفترات البرلمانية(1997-2002)،(2002-2007)،(2007-2012).

ويلاحظ من خلال تتبع التشكيلات الحزبية لمختلف المجالس التشريعية التي تشكلت  
في الجزائر في مختلف الفترات البرلمانية(1997-2002)،(2002-2007)،(2007-2012)،  
2012)هيمنة أحزاب التحالف الرئاسي(حزب جبهة التحرير الوطني،التجمع الوطني  
الديمقراطي،حركة مجتمع السلم)على تشكيلات هذه المجالس خاصة وأن الأحزاب الثلاثة  
التي تشكل الائتلاف الحكومي تقيم تحالفات أقرب إلى نظام الحزب الواحد منها إلى التعددية  
الحزبية وتتمتع بأغلبية برلمانية كبيرة، هذا ما يجعلها تسيطر على البرلمان خاصة في ظل  
تفرق الأحزاب الأخرى وصعوبة اجتماعها مما يضعف من تأثيرها على عملية التصويت في  
البرلمان أمام قوة أحزاب التحالف الرئاسي، وهذا ما يجعل تشكيلات وطريقة عمل البرلمانات  
وأدائها في مختلف الفترات البرلمانية متشابهة إلى حد لا يمكن التمييز بينها باستثناء ما تميز  
به البرلمان في العهدة البرلمانية الأخيرة(2007-2012) الذي اتسم بتمثيل عدد كبير من  
التشكيلات السياسية الصغيرة التي سعت السلطة من خلال ضمان تمثيلها في البرلمان إلى  
إعادة تشكيل المشهد السياسي والتحكم فيه وفق أولوياتها وما يخدم مصالحها<sup>1</sup>.

ونفس الملاحظة تنطبق على تشكيلات المجالس البرلمانية في المغرب منذ تشريعات  
1997، حيث أفرزت تشريعات 1997 مجلس نواب حصلت فيه ولأول مرة أحزاب الكتلة  
الديمقراطية المعارضة مجتمعة على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية(102 مقعد)وهذا ما  
أهلها بالتحالف مع أحزاب كتلة الوفاق الموالية للسلطة لتشكيل أول حكومة تناوب توافقي في  
تاريخ المغرب في مارس 1998<sup>2</sup>، ولكن وفي المقابل سيطرت المؤسسة الملكية والأحزاب  
والمستقلين الموالين للملك على تشكيلات المجالس الجماعية(الحضرية والقروية)ومجالس  
الجهات والعمالات والأقاليم ومجلس المستشارين، وهذا ما مكن السلطة من السيطرة على

<sup>1</sup> أحمد الدين وأخرون، مرجع سابق، ص. 375-377.

<sup>2</sup> أحمد المنيسي، مرجع سابق، ص. 111.

الهيئة التشريعية والمجالس المحلية المنتخبة<sup>1</sup>، مما عثر في أول بداياتها .

ورغم التعدد الكبير في التشكيلات السياسية التي ميزت المجالس الوطنية المغربية منذ انتخابات عام 2002، بالإضافة إلى التمثيل المعتبر الذي تتمتع به أحزاب الكتلة الديمقراطية داخل هذه المجالس، يظل تمثيل هذه الأخيرة (أحزاب الكتلة) محدودا و حضوره نسبيا داخل التشكيلة البرلمانية والحكومية، وتظل المجالس البرلمانية في المغرب خاضعة للإرادة الملكية وقابضة تحت تأثيرها وتأثير أحزاب الإدارة الموالية للمؤسسة الملكية التي تتمتع بحضور بارز وقوي ووزن هام داخل هذه المجالس، وهذا ما يؤثر على دور ووزن أحزاب الكتلة الديمقراطية داخل تشكيلة الأغلبية البرلمانية التي تتميز بعدم الانسجام والتجانس من جهة، ويؤثر على الأداء البرلماني للهيئات التشريعية من جهة أخرى نظرا لهيمنة الأغلبية البرلمانية المسيطر عليها من طرف الملك على عملية التصويت داخل البرلمان مقابل التأثير الضعيف الذي تمارسه أحزاب المعارضة الجديدة على رأسها حزب العدالة والتنمية الذي يشكل نوابه قوة المعارضة الرئيسية في مجلس النواب منذ تشريعات 2002<sup>2</sup>.

أسفرت نتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت في البلدين عام 1997، 2002، 2007 عن تشكيل مجالس نيابية تتشابه في البلدين سواء من حيث عدد التشكيلات السياسية الممثلة في البرلمان، أو من حيث ميزة التحالفات أو الائتلافات البرلمانية التي طبعت تشكيلة هذه المجالس، أو من حيث درجة الانسجام والتجانس\* التي ميزت تركيبة المجالس النيابية في كل من الجزائر والمغرب نتيجة الأغلبية البرلمانية المريحة التي حازت عليها بعض التشكيلات السياسية التي تحالفت في البرلمان للحصول على الأغلبية البرلمانية التي تمكنها من تشكيل حكومات ائتلافية تتمتع بدعم الأغلبية البرلمانية.

<sup>1</sup> Jean-Philippe Bras, "Élections et représentations au Maghreb", **Maghreb-Machrek**, N° 168, 2000, p.9

<sup>2</sup> أحمد المنيسي، مرجع سابق، ص. 115

\* يقصد بالانسجام وتجانس تركيبة البرلمان حصول أحد الأحزاب في حالة الثنائية الحزبية على الأغلبية البرلمانية، في حين يتموقع حزب الأقلية في المعارضة، وفي حالة التعددية الحزبية يتحصل أحد الائتلافات البرلمانية على الأغلبية البرلمانية تؤهلها لتشكيل حكومة، وتشكل باقي الأحزاب الأخرى إما أحزاب داعمة لهذه الأغلبية دون التحالف معها حكوميا (أي دون المشاركة معها في تحالفات حكومية)، وإما تتكتل هي الأخرى وتشكل كتل حزبية معارضة للأغلبية البرلمانية، أو تبقى مشته دون اتحاد تدخل البرلمان، وكلما كانت تركيبة البرلمان متجانسة كان البرلمان مستقرا. وحتى يكون البرلمان أكثر استقرارا ينبغي أن يكون هناك نوع من الانسجام بين الأحزاب المشكلة للأغلبية البرلمانية أي أن تكون قريبة في توجهاتها وأهدافها وبرامجها.



[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

ويرجع هذا التشابه في ميزة التحالفات ودرجة

البرلمانات التي تشكلت في الجزائر والمغرب منذ تشريعات/1997 (بعض النظر عن درجه انسجام وتجانس تشكيلة الأغليات البرلمانية المشكلة في هذه المجالس) إلى ظروف وعوامل سياسية داخلية وخارجية فرضت على النظام السياسي في البلدين تبني نظام التمثيل النسبي وتشكيل حكومات ائتلافية عام 1997، تعد الأولى من نوعها في تاريخ الحكومات في الجزائر ميزتها مشاركة حزب إسلامي، في حين تشكلت في المغرب منذ سنة 1998 حكومات ائتلافية، شاركت فيها وترأسها لأول مرة أحزاب المعارضة – اليسار الاشتراكي- اصطلح عليها في الأدبيات السياسية المغربية بحكومات التناوب التوافقي .

### المطلب الثاني: التركيبة الحزبية للائتلافات الحكومية في البلدين

أفرزت الانتخابات التشريعية التي أجريت في الجزائر والمغرب سنوات 1997، 2002، 2007 تشكيل حكومات ائتلافية في الجزائر ميزها مشاركة حزب إسلامي ممثل في حركة مجتمع السلم، وتشكلت في المغرب أيضا حكومات ائتلافية أصطلح عليها في المغرب بحكومات التناوب التوافقي لأنها تميزت عن سابقتها بمشاركة أحزاب المعارضة أبرزها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال.

تشكلت الحكومات الائتلافية التي عرفت الجزائر والمغرب خلال تشريعات 2002، 2007، 1997 من تركيبة حزبية متشابهة وهذا ما نلاحظه من خلال تتبع التشكيلات الحزبية لأغلب الحكومات الائتلافية في الجزائر التي تشكلت من ثلاثة أحزاب سياسية (حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة حماس) تكرر وجودها باستمرار في التشكيلات الحكومية منذ إنشاء أول حكومة ائتلافية عقب تشريعات جوان 1997 إلى غاية إجراء آخر انتخابات تشريعية عام 2009، ولم يختلف الأمر في المغرب عنه في الجزائر، حيث تشكلت معظم حكومات التناوب التوافقي من أحزاب المعارضة التي قبلت بمبادرة الملك للمشاركة في الحكومة (أحزاب الكتلة الديمقراطية) وأحزاب سياسية موالية للسلطة أغلبها ينتمي إلى كتلة الوفاق الوطني، أما عن طبيعة البرنامج الحكومي الذي طبقته مختلف الحكومات الائتلافية في الجزائر والمغرب فلم يخرج عن نطاق برنامج رئيس الجمهورية في الجزائر، والبرنامج الذي يرسم خطوطه العريضة الملك في المغرب.

## تشكلت في الجزائر خلال العهدة التشريعية(7)

من ثلاثة أحزاب سياسية بارزة، حزبان ينتميان إلى التيار الوطني ممثلين في حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، وحزب إسلامي تمثله حركة مجتمع السلم، ويعتبر النظام الانتخابي (نظام التمثيل النسبي) الذي اعتمد عليه في هذه التشريعات عامل هام ساعد على تشكيل أول حكومة ائتلافية في الجزائر تشكلت عقب هذه الانتخابات برئاسة السيد "أحمد أويحيى" رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي تحصل على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية في تشريعات جوان 1997 قدرت بـ 155 مقعد بنسبة تمثيل 79%<sup>1</sup>، ونظرا لعدم حصوله على أغلبية برلمانية مطلقة تساعده على تشكيل حكومة قوية تتمتع بدعم برلماني كبير يجعلها تتمتع بثقة البرلمان، ويرجع هذا إلى طبيعة النظام الانتخابي المعمول به في هذه الانتخابات الذي يحول دون حصول أي حزب بمفرده على الأغلبية البرلمانية تمكنه من تشكيل حكومة بمفرده، اضطر حزب التجمع الوطني الديمقراطي إلى التحالف مع حزب إسلامي (حركة مجتمع السلم) الذي احتل المرتبة الثانية من حيث عدد المقاعد البرلمانية (69 مقعد)، وحزب جبهة التحرير الوطني التي احتلت المرتبة الثالثة (64 مقعد) لتشكيل أول حكومة ائتلافية في تاريخ الجزائر، مع العلم أن هذه الأحزاب لم تشكل تحالفات انتخابية خلال الانتخابات المحلية أو التشريعية لعام 1997 نظرا لطبيعة النظام الانتخابي الذي يمنع تشكل هذا النوع من التحالفات الحزبية، ولم تقدم هذه الأحزاب قوائم مشتركة في انتخابات مجلس الأمة.

اعتبر حزب التجمع الوطني الديمقراطي بقيادة السيد "أحمد أويحيى" أكبر حزب سياسي من حيث عدد المقاعد في البرلمان المنتخب عام 1997، هذا ما جعله حزب أساسي في تشكيلة أول ائتلاف الحكومي عرفته الجزائر عقب هذه الانتخابات، وأهله هذا لترأس الحكومة، حيث عين السيد "أحمد أويحيى" زعيم حزب التجمع الوطني الديمقراطي كرئيس حكومة لأول حكومة ائتلافية تشكلت في الجزائر في جويلية 1997 بالرغم من أن الدستور الجزائري لا يلزم رئيس الدولة أن يعين رئيس الحكومة من الأغلبية البرلمانية، غير أنه يفرض على رئيس الحكومة تقديم برنامجه للبرلمان للتصويت عليه بالثقة ويستلزم هذا تعيين

<sup>1</sup> ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية على التعددية السياسية (الجزائر: منشورات جامعة 08 ماي 1945، 2007)، ص. 182.

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

رئيس الحكومة من حزب الأغلبية في البرلمان، ويقدر الذين يختارهم من مختلف التشكيلات السياسية التي تشكل الحكومة ليعينهم رئيس الجمهورية في مناصبهم<sup>1</sup>.

وبعد إجراء زعيم حزب الأغلبية "أحمد أويحيى" مشاورات سياسية مع الأحزاب الفائزة في الانتخابات والممثلة في البرلمان، تشكلت حكومة ائتلافية ضمت ثلاث تشكيلات سياسية<sup>2</sup> برئاسته بعد أن جدد رئيس الجمهورية "اليامين زروال" ثقته فيه من جديد، وعينه كرئيس لأول حكومة ائتلافية تشكلت في الجزائر في جويلية 1997<sup>3</sup>، وتمتعت هذه الحكومة بالأغلبية المطلقة شكلها التحالف البرلماني الذي جمع الأحزاب الثلاثة المذكورة آنفاً، وقدرت هذه الأغلبية بـ 288 مقعد من مجموع 380 مقعد بنسبة 75,79% وهي عبارة عن أغلبية برلمانية لا يمكن تجاوزها<sup>4</sup>.

وتم توزيع الحقائق الوزارية في هذه الحكومة على الأحزاب المشكلة لها وفقاً لحجم التمثيل البرلماني الذي تحوز عليه هذه الأحزاب، فقد تحصل حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي حصل على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان على منصب رئيس الحكومة وعشرين (20) حقيبة وزارية تضم وزارات السيادة ووزارات إستراتيجية مثل وزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل، ووزارة الطاقة والمناجم، وحصلت حركة مجتمع السلم وجبهة التحرير الوطني على سبعة (07) حقائب وزارية لكل منهما<sup>5</sup>، في حين رفضت أحزاب أخرى المشاركة في الحكومة مثل حركة النهضة بزعامة "عبد الله جاب الله"، جبهة القوى الاشتراكية "حسين آيت أحمد"، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية برئاسة "سعيد سعدي"، حزب العمال برئاسة السيدة "لويزة حنون" وبهذه التشكيلة تم دخول مصطلح الائتلاف الحكومي الممارسة السياسية في الجزائر<sup>6</sup>.

عين رئيس الجمهورية السيد "اليامين زروال" بعد إقالة حكومة "أحمد أويحيى" في ديسمبر 1998 حكومة جديدة برئاسة "إسماعيل حمداني" في ديسمبر 1998 مهمتها الأساسية

<sup>1</sup> المادة 77 و 79 من دستور الجزائر عام 1996

<sup>2</sup> ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص. 227.

<sup>3</sup> المكان نفسه

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص. 184.

<sup>5</sup> المكان نفسه.

<sup>6</sup> المرجع نفسه، ص. 227.

التحضير لإجراء انتخابات رئاسية مسبقة في أبريل

تشكيل الحكومة الجديدة احترام مطالب الأحزاب المتحالفه معه وإسراعها في الحزم وبفيلص

عدد الوزارات التي يشرف عليها حزب التجمع الوطني الديمقراطي<sup>1</sup>.

ضمت الحكومة الجديدة برئاسة "إسماعيل حمداني" في تركيبها الحكومية نفس

التشكيلات السياسية التي ضمتها الحكومة الائتلافية السابقة مع نوع من التغيير في عدد

وطبيعة الوزارات التي يشرف عليها حزب التجمع الوطني الديمقراطي، حيث فقد هذا الأخير

رئاسة الحكومة ووزارتي العدل والاتصال، واحتفظ رئيس الجمهورية بحقيبة الدفاع، أما

الوزارات التابعة لكل من حركة مجتمع السلم، وجبهة التحرير الوطني فلم تتغير<sup>2</sup>.

واستمرت هذه الحكومة في عهد الرئيس الجديد "عبد العزيز بوتفليقة" في أدائها لوظائفها

أكثر من 07 أشهر.

وبعد الانتخابات الرئاسية المسبقة التي أجريت في أبريل 1999 و أسفرت عن نجاح

السيد "عبد العزيز بوتفليقة" بأغلبية الأصوات، تشكلت في عهده حكومات ائتلافية اعتمدت

برنامج الانتخابي كبرنامج حكومي لها تشكلت في عهد الرئيس "بوتفليقة" بعد إقالة

حكومة "إسماعيل حمداني" في ديسمبر 1999 حكومتين ائتلافيتين، تشكلت الحكومة الأولى في

ديسمبر 1999 برئاسة "أحمد بن بيتور" استمرت إلى غاية أوت 2000، وهي الحكومة

التاسعة (09) منذ الدخول في عهد التعددية، والأولى من ناحية المشاركة الحزبية، شارك في

تشكيله هذه الحكومة أحزاب الائتلاف الحكومي الذي تحول إلى تحالف رئاسي بعد توقيعها

في فيفري 1999 على اتفاقية مساندة ترشح "عبد العزيز بوتفليقة" في الانتخابات الرئاسية في

أفريل 1999، وتتمثل هذه الأحزاب في (حزب التجمع الوطني الديمقراطي، جبهة التحرير

الوطنية، حركة مجتمع السلم) وأحزاب سياسية أخرى كانت إلى وقت قريب ترفض الجلوس

والتحاور مع السلطة، تنتمي هذه الأحزاب إلى التيار الإسلامي (حركة النهضة) والتيار

الديمقراطي العلماني (حزب التحالف الجمهوري بقيادة "رضا مالك"، وحزب التجمع من اجل

الثقافة والديمقراطية بقيادة "سعيد سعدي") بالإضافة إلى حزب التجديد بقيادة "نور الدين

بوكرواح"، في حين رفض حزب القوى الاشتراكية بقيادة "حسين آيت أحمد" وحزب العمال

<sup>1</sup> ناجي عبد النور، المرجع نفسه، ص. 229.  
<sup>2</sup> المكان نفسه.

بقيادة "لويزة حنون" الانضمام إلى الحكومة بعد اتص

هذه الحكومة نتيجة اتفاق بين رئيس الجمهورية و عدة جهات فاعله ومؤثرة في النظام السياسي<sup>1</sup>.

جمعت هذه الحكومة في تشكيلتها الحكومية معظم القوى والتيارات السياسية، بلغ عددها سبعة أحزاب (07)، وهي بذلك أول حكومة ائتلافية يتم تشكيلها من هذا العدد الكبير من الأحزاب التي يملك بعضها مقاعد برلمانية، ومنها من ليس له أي تمثيل في البرلمان مثل حزب التحالف الجمهوري وحزب التجديد، تنتمي هذه الأحزاب إلى تيارات سياسية متناقضة وأحزاب سياسية غير متجانسة في الرؤى والبرامج غير أن العامل المشترك الذي جمع بينها لتشكيل الائتلاف هو تنازل كل الأطراف المشكلة للائتلاف عن برامجها وتبنيها لبرنامج رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة".

ضمت هذه الحكومة إحدى وثلاثون (31) حقيبة وزارية، احتفظ الرئيس فيها بمنصب وزير الدفاع، وعين على رئاسة الحكومة رجل تكنوقراطي يبتعد عن العمل السياسي والحزبي، ووزعت باقي الوزارات الأخرى على سبعة أحزاب سياسية، تحصل حزب التجمع الوطني الديمقراطي على سبعة (07) وزارات، تحصلت حركة حماس على ثلاث (03) وزارات، واكتفى حزب جبهة التحرير الوطني بثلاث (03) وزارات، وتحصلت حركة النهضة على وزارتين (02)، وحصل حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية على وزارتين (02)، حزب التحالف الجمهوري حصل على حقيبة وزارية واحدة (01)، حزب التجديد بقيادة "بوكروح" حقيبة واحدة (01)<sup>2</sup>، ولقد ظهرت على تركيبة هذه الحكومة بصمات رئيس الجمهورية الذي عين مستشاريه الذين عملوا معه طيلة الستة أشهر في مناصب سياسية متنوعة، حيث عينهم في وزارات سياسية مختلفة (الاقتصاد، الطاقة والمناجم، المالية، وزارة الداخلية ووزارة الاتصال)<sup>3</sup>.

وبعد استقالة حكومة "أحمد بن بيتور" في أوت 2000، تشكلت الحكومة الأولى برئاسة "علي بن فليس" مدير ديوان الرئيس، دام عمر هذه الحكومة قرابة سنتين من سبتمبر 2000

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص. 231.

<sup>2</sup> المكان نفسه.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص. 232، 231.

إلى جوان 2002، شهدت تركيبة هذه الحكومة تغير جز

الخارجية ووزارة الاتصال والثقافة)، حيث دعم الرئيس نسكيه الحومه بورراء معربين له وضعهم في مناصب إستراتيجية، عين السيد "محي الدين عميمور" في منصب وزير الاتصال والثقافة، وعين "عبد العزيز بلخادم" في منصب وزير الخارجية<sup>1</sup>، في حين لم يمس أي تغيير الحقائق الوزارية التابعة لأحزاب الائتلاف التي شكلت الائتلاف الحكومي السابق<sup>2</sup>، كما عرفت هذه الحكومة ولأول مرة انسحاب حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية من الائتلاف الحكومي احتجاجا على القمع الذي تعرض له متظاهروه في منطقة القبائل<sup>3</sup>.

عرفت المغرب هي الأخرى على غرار الجزائر في التجربة البرلمانية (1997-2002) تشكيل حكومات ائتلافية أصطلح عليها في المغرب اسم "حكومة التناوب التوافقي" وهي حكومات ائتلافية تختلف عن سابقتها في كونها تضم في تشكيلاتها الحكومية أحزاب المعارضة الممثلة في الكتلة الديمقراطية التي حصلت ولأول مرة في تاريخ الحياة السياسية المغربية على أكبر عدد من المقاعد (102 مقعد) في برلمان (1997-2002)، هذا ما سمح لها بتشكيل حكومة ضمت في تشكيلاتها الائتلافية سبعة (07) أحزاب سياسية بقيادة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي تحصل على أكبر عدد من المقاعد، هذا ما أهل هذا الحزب بقيادة "عبد الرحمان اليوسفي" بالإضافة إلى عوامل سياسية أخرى تقلد منصب الوزير الأول<sup>4</sup> على الرغم من أن الدستور لا يلزم الملك بتعيين الوزير الأول من حزب الأغلبية، غير أن الملك "الحسن الثاني" قام بتعيين عبد الرحمان اليوسفي "على رأس حكومة التناوب لظروف سياسية اقتضت ذلك<sup>5</sup>.

تشكلت أول حكومة تناوب توافقي في المغرب برئاسة "عبد الرحمان اليوسفي" زعيم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من تحالف سبعة (07) أحزاب تختلف في توجهاتها السياسية بين أحزاب يسار، وأحزاب يمين، وأحزاب وسط، أحزاب أنشأتها الدولة (أحزاب موالية للملك)، وأخرى لها شرعية تاريخية وطنية (أحزاب المعارضة أو الكتلة الديمقراطية) وضمت تشكيله الحكومة كل من: حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب

<sup>1</sup> ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص. 233.

<sup>2</sup> المكان نفسه.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص. 234.

<sup>4</sup> أحمد مالكي، "مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب"، المستقبل العربي، ع. 334، ديسمبر 2006، السنة التاسعة والعشرون، ص. 103.

<sup>5</sup> ادريس لكريني، "الانتخابات المغربية (ملف): الانتخابات التشريعية في المغرب (سبتمبر 2007)"، المستقبل العربي، السنة ثلاثين، ص. 85.

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الاستقلال، حزب التقدم والاشتراكية، الحزب الا

الديمقراطية، وضمت أحزاب الوسط الممثلة في: التجمع الوطني للاحرار وحزب الحركة الوطنية الشعبية<sup>1</sup>، ونظرا لصعوبة الائتلاف بين هذه الأحزاب لاعتبارات تتعلق بتاريخها النضالي واختلاف أيديولوجياتها وتصوراتها، استغرقت المشاورات الحزبية لتشكيل الحكومة مدة زمنية طويلة<sup>2</sup>.

تراوح عدد الحقائق الوزارية في هذه الحكومة أربعة وثلاثون (34) حقيقية وزارية، وضمت الحكومة أيضا وزراء مستقلين (ليس لهم انتماء سياسي من التكنوقراطيين) أشرفوا على رئاسة وزارات إستراتيجية (وزارات السيادة) مثل وزارة الداخلية، العدل، الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزارة الخارجية، كتابة الدولة للدفاع<sup>3</sup>، وفي السنوات الأخيرة من حياة هذه الحكومة، تعرض حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى أزمات داخلية تزامنت مع تفكك الأغلبية البرلمانية المشكلة للحكومة نتيجة الخلافات الداخلية التي قامت بين أحزاب التحالف الحكومي خاصة مع قرب الانتخابات التشريعية لعام 2002<sup>4</sup>. تشكلت في الجزائر في الفترة التشريعية الثانية في عهد التعددية الحزبية (2002-2007) ثلاث حكومات ائتلافية، تأسست الحكومة الائتلافية الثانية برئاسة السيد "علي بن فليس" بعد الانتخابات التعددية الثالثة التي أجريت في 30 ماي 2002 التي عرفت مشاركة حزبية واسعة، أفرزت نتائجها ورغم طبيعة النظام الانتخابي فوزا ساحقا لحزب جبهة التحرير الوطني الذي حصل على أكثر من نصف المقاعد البرلمانية (199 مقعد)، واحتل حزب التجمع الوطني الديمقراطي المرتبة الثانية بـ 47 مقعد، وهكذا ظل التيار الوطني بحزبيه يحتل المرتبة الأولى في البرلمان، في حين تراجع حجم المقاعد البرلمانية المتحصل عليها من طرف ممثلي التيار الإسلامي في مقدمتهم حركة حماس (38 مقعد) وحركة النهضة (01 مقعد)، في حين احتلت حركة الإصلاح المرتبة الثالثة بحصولها على 43 مقعد<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص. 68

<sup>2</sup> ادريس لكريني، مرجع سابق، ص. 111

<sup>3</sup> ابراهيم أبراش، "الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق: مقارنة للتجربة المغربية"، المستقبل العربي، ع. 1999، 249، ص. 68

<sup>4</sup> Sévirine Labat, "La Monarchie Marocaine à la Croisée des Chemains," Les Cahiers del'Orient, 2004, p.15

<sup>5</sup> أحمد المنيسي، مرجع سابق، ص. 155-156

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

وعلى الرغم من الأغلبية المطلقة التي حازت

انتخابات مجلس النواب وهذا ما يسمح له بتشكيل حكومه بمفرده، غير ان الحزب العائز(جبهه التحرير الوطني) ونظرا لمعطيات وعوامل سياسية أبقى على تحالفه السابق مع حزب التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم خاصة بعد تشكيل التحالف الرئاسي بين هذه الأحزاب الثلاثة لدعم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في رئاسيات 1999، وهكذا تشكلت حكومة ائتلافية ثانية برئاسة "علي بن فليس" في جوان 2002 واستمرت إلى ماي 2003، وتمتعت هذه الحكومة بأغلبية برلمانية كبيرة (284 مقعد).

ورغم الحجم البرلماني الكبير لحزب جبهة التحرير الوطني، لم يعكس نصيبه من الحقائق الوزارية تمثيله وحجمه البرلماني، إذ لم يحصل هذا الأخير سوى على 15 وزارة من مجموع 38 حقيبة وزارية، وبقيت وزارات السيادة بدون تغيير (وزارة الداخلية برئاسة "يزيد زرهوني"، الخارجية "عبد العزيز بلخادم"، ووزير العدل "أحمد أويحيى")، وشمل التغيير في هذه الحكومة الحقائق الوزارية ذات العلاقة بالتسيير الاقتصادي والمالي التي أوكلت لها مهمة تنفيذ مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية، في حين حافظت أحزاب الائتلاف الأخرى على حصتها السابقة من المناصب في هذه الحكومة، وهذا ما يضمن لها المشاركة السياسية فيها<sup>1</sup>، وهدف الرئيس من وراء هذا التعديل الحكومي السطحي حسب ما أشار إليه بيان الرئاسة إضفاء الفعالية على الأداء الحكومي، وتحقيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يحمله برنامج الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"<sup>2</sup>.

شهدت هذه الحكومة توترات داخلية بسبب الخلافات التي نشبت بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة خاصة مع قرب الانتخابات الرئاسية لعام 2004، عندما أظهر رئيس الحكومة نيته في الترشح لرئاسة الجمهورية، وهذا ما تسبب في إقالة رئيس الحكومة "علي بن فليس" في ماي 2003، وبعد إقالة هذا الأخير، كلف رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" الأمين العام لحزب التجمع الديمقراطي المشارك في الائتلاف الحكومي ووزير العدل في حكومة "بن فليس" السيد "أحمد أويحيى" بتشكيل حكومة جديدة، حيث تم تعيينه رئيسا لها، وعلى إثر هذه الأحداث، انسحب وزراء حزب جبهة التحرير الوطني المؤيدين

<sup>1</sup> ناجي عبد النور، مرجع سابق، صص. 235-236  
<sup>2</sup> المرجع نفسه، صص. 235-236



[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

لموقف "علي بن فليس" من الحكومة بسبب الخلافات  
تسيير أمور الحزب الداخلية والترشح للاستحقاقات الرئاسية القادمة، غير ان هذا لم يؤثر على  
علاقة الحكومة بالبرلمان<sup>1</sup>.

وبعد الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 08 أبريل 2004 التي فاز فيها الرئيس "عبد  
العزیز بوتفليقة" بعهدة ثانية، كلف الرئيس السيد "أحمد أويحيى" مهمة تشكيل حكومة ثانية  
برئاسته احتفظت بطاقتها الحكومية السابق، حيث ضمت تشكيلتها الائتلافية أحزاب التحالف  
الرئاسي التي ساندت الرئيس "بوتفليقة" في الانتخابات الرئاسية لعام 2004، وحافظ وزراء  
الحكومة السابقة على حقائبهم الوزارية (وزارة الخارجية، المالية ووزارة الطاقة  
والمعادن) وبقي رئيس الجمهورية كوزير للدفاع، وتمتعت هذه الحكومة أيضا بأغلبية برلمانية  
سيطرت عليها أحزاب التحالف الرئاسي، وتشكلت بعد هذه الحكومة حكومة "عبد العزیز  
بلخادم" في ماي 2006<sup>2</sup>.

تشكلت في المغرب خلال التجربة البرلمانية (2002-2007)، (2007-2012) التي  
اعتمد فيها لانتخاب نواب البرلمان على نظام انتخابي جديد يأخذ بنظام التمثيل النسبي  
باللائحة على أساس قاعدة أكبر بقية حكومات تناوب توافقي لا تختلف عن سابقتها من حيث  
طريقة تشكيلها وطبيعة الأحزاب المكونة لها، وهكذا تشكلت حكومتين ائتلافيتين، الأولى  
برئاسة "ادرس جطو" عام 2002، والثانية عقب الانتخابات التشريعية في سبتمبر 2007  
بقيادة زعيم حزب الاستقلال "عباس الفاسي"<sup>3</sup>.

عين على رأس الحكومة التي تشكلت عقب الانتخابات التشريعية لعام 2002 "ادريس  
جطو" في أكتوبر 2002 الذي يعتبر من رجال السلطة المقربين إلى الملك، ويعد تعيين  
شخصية تكنوقراطية لا تنتمي لأي حزب سياسي في منصب وزير أول في أول حكومة  
تناوب توافقي تتشكل في عهد الملك الجديد "محمد السادس" تراجعاً عن مسار التناوب  
التوافقي الذي بدأه الملك "الحسن الثاني" عام 1998 بعدما كان من المتوقع تعميق وترسيخ  
تجربة التناوب الحكومي بتعيين حكومة تتمتع بالأغلبية البرلمانية المطلقة أو الأغلبية

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص. 237.

<sup>2</sup> عروس الزبير، مرجع سابق، ص. 376-377.

<sup>3</sup> ادريس لكريني، مرجع سابق، ص. 86.

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

المتحالفة كما حدث في تشكيل حكومة التناوب التو

الاشتراكي للقوات الشعبية هذا الانعطاف خروجاً عن النهج الديمقراطي، وبهذا الفعل لم تتطور تجربة التناوب التوافقي نحو الأحسن الذي يتوقف تطورها بالدرجة الأولى على الدور المفصلي المطلوب أن تقوم به المؤسسة الملكية للانتقال نحو الديمقراطية<sup>1</sup>، ولكن ورغم موقف هذا الحزب فقد قبل هذا الأخير المشاركة في هذه الحكومة<sup>2</sup>.

احتفظت الأحزاب المتحالفة في الحكومة السابقة (حكومة 2002) خلال الانتخابات التشريعية لعام 2007 بأغلبية برلمانية تؤهلها للاستمرار في مهامها الحكومية، وهكذا وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة للتحالف الحكومي السابق الذي اتسم بضعف الانسجام الذي أدى إلى ظهور خلافات داخلية بين أطرافه، استمر التحالف الحكومي السابق في مهامه الحكومية مع تعديل في المراكز وعدد الحقائق تبعاً للنتائج الانتخابية، وهكذا تشكلت حكومة تناوب توافقي جديدة بقيادة "عباس الفاسي" زعيم حزب الاستقلال الذي حقق المفاجئة وحصل على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية (52 مقعداً) محتلاً بذلك المرتبة الأولى وهذا ما أهله لقيادة حكومة التناوب التوافقي، في حين تراجعت مرتبة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى المرتبة الخامسة، ولكن هذا لم يمنعه إلى جانب حزب التقدم والاشتراكية من المشاركة في حكومة 2007، وهذا ما أجبر حزب العدالة والتنمية على البقاء خارج التشكيلة الحكومية متموقعا في المعارضة على الرغم من إمكانية تشكيله لتحالف حكومي منسجم مع حزب الاستقلال والحركة الشعبية في ظل عدم مشاركة حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية اللذان يختلفان في أيديولوجيتهما ومرجعيتهما عن حزب العدالة والتنمية خاصة اللذين تراجعت نتائجهما في هذه الانتخابات، غير أن بقائهما في تشكيلة الحكومة الجديدة حال دون عدم مشاركة الحزب العدالة والتنمية في الائتلاف الحكومي لسنة 2007<sup>3</sup>.

بعد مشاورات كثيفة استغرقت وقتاً طويلاً، تشكلت الحكومة الجديدة التي ضمت في تشكيلتها الوزارية 34 وزيراً، وتميزت تشكيلة هذه الحكومة بارتفاع تمثيل النساء داخلها بسبعة (07) نساء مقابل امرأتين في الحكومة السابقة ممثلين لأربعة أحزاب (حزب

<sup>1</sup> أحمد مالكي، مرجع سابق، ص. 95.

<sup>2</sup> Myriam Catusse et Frédéric Vairel, "Métamorphoses et continuité du régime marocain," Maghreb-Machrek, N° 175, 2003, pp. 83-84

<sup>3</sup> إدريس لكريني، مرجع سابق، ص. 86.

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الاستقلال، حزب التجمع الوطني للأحرار، حزب

والاشتراكية)، كما تميزت تشكيلة هذه الحكومة بحضور كبير للوزراء غير المنحرفين الذين حصلوا على عشرة (10) حقائق وزارية في قطاعات حيوية كوزارة العدل ووزارة الخارجية ووزارة الأوقاف ما يوازي عدد حقائق حزب الاستقلال الذي حصل على المرتبة الأولى في انتخابات 2007، فيما سجل غياب بارز لحزب الحركة الشعبية عن التشكيلة الحكومية الجديدة بعد أن كان حاضرا في الائتلاف الحكومي السابق<sup>1</sup>.

وبعد الانتخابات التشريعية لعام 2007 التي حازت فيها أحزاب التحالف الرئاسي على الأغلبية البرلمانية التي قدرت بـ 249 مقعد برلماني أهلها لتشكيل حكومة ائتلافية جديدة، وحافظت هذه الحكومة على نفس التشكيلة الحكومية (أحزاب التحالف الرئاسي) السابقة مع بعض التعديل الشكلي والسطحي، حيث تم تجديد الثقة في رئيس الحكومة، كما أبقّت هذه الحكومة على 16 وزير ونائب، واحتفظت بالفريق الحكومي القديم- الجديد، ولم يدخل الحكومة (الجديدة - القديمة) أي وجه جديد سواء من أحزاب التحالف الرئاسي أو من الأحزاب الجديدة التي دخلت البرلمان على إثر الانتخابات التشريعية لعام 2007، وهذا ما جعل تشكيلتها لا تعكس التعددية الحزبية الكبيرة التي يتسم بها برلمان 2007<sup>2</sup>، وبالرغم من حصول حزب جبهة التحرير الوطني على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية في هذه الانتخابات غير أن رئاسة الحكومات التي تشكلت خلال هذه الفترة التشريعية، وأكملت مهمتها للسيد "أحمد أويحيى" الذي استمر على رأس الحكومة منذ تعيينه عام 2008 إلى يومنا هذا.

وبعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي أجريت في أبريل 2009 والتي فاز فيها الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بالعهد الثالث، لم يطرأ أي تغيير على تشكيلة الحكومة الجديدة، حيث بقي السيد "أحمد أويحيى" الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي والوزير الأول في حكومة نوفمبر 2008 على رأس الحكومة الجديدة التي عينها رئيس الجمهورية في أبريل 2009، واحتفظت الحكومة الجديدة بطاقتها الحكومية السابق باستثناء استقالة وزير الدولة السيد "أبو جرة سلطاني" من منصبه الوزاري في أبريل 2009 قبيل

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص. 86  
<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص. 373

Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features

الإعلان عن تشكيلة الحكومة الجديدة<sup>1</sup> بعد فوزه بـ  
على "أبو جرة سلطاني" الاستقالة من الحكومة شرط نقله منصب رئاستها دون ان يعني هذا  
تخلي حركة مجتمع السلم عن مبدأ المشاركة في السلطة<sup>2</sup>.

والملاحظ على مختلف الحكومات الائتلافية التي تعاقبت منذ الإعلان عن أول تجربة  
ائتلاف حكومي عرفتها الجزائر عام 1997 إلى يومنا هذا، أن معظم التشكيلات الحزبية  
والطاقم الحكومي لمختلف هذه الحكومات لم يتغير لا من حيث التيارات السياسية المشكلة  
للائتلاف الحكومي الممثلة في التيار الوطني والإسلامي (حزب جبهة التحرير الوطني، حزب  
التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم)، ولا من حيث الطاقم الحكومي  
الوزاري (الوزراء) الذي ظل نفسه في معظم هذه الحكومات باستثناء تغييرات طفيفة لبعض  
الوزراء أو تغييرهم على رأس وزارات أخرى، ومن أبرز الوجوه الوزارية التي تنتمي إلى  
أحزاب السلطة (حزب التجمع الوطني الديمقراطي وحزب جبهة التحرير الوطني) والتي  
يتكرر حضورها في مختلف التشكيلات الحكومية على رأس وزارات سيادية وإستراتيجية  
السيد "أحمد أويحيى" الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي تقلد منصب رئيس  
الحكومة في حكومات عديدة، وتقلد مؤخرا منصب الوزير الأول بعد التعديل الدستوري  
الآخر عام 2008\*.

وهناك شخصيات حكومية أخرى تكرر حضورها هي الأخرى في التشكيلات  
الحكومية مثل السيد "علي بن فليس" والسيد "عبد العزيز بلخادم" المنتميان إلى حزب جبهة  
التحرير الوطني، حيث عين السيد "علي بن فليس" الذي غاب عن الساحة السياسية في الفترة  
الأخيرة في منصب رئيس الحكومة في أوت 2000 وجوان 2002، وانتخب أمين عام لحزب  
جبهة التحرير الوطني في مارس 2003، وعين السيد "عبد العزيز بلخادم" هو الآخر في

<sup>1</sup> أنظر الموقع الرسمي للحكومة الجزائرية في الموقع: <http://www.premier-ministre.gov.dz>

<sup>2</sup> أنظر **جريدة الخبر**، ع. 5791، 18/10/2009، ص. 2.

\* تقلد السيد "أحمد أويحيى" الأمين العام لحزب التجمع الوطني منصب رئيس الحكومة في الحكومات التالية: الحكومة المشكلة في 31 ديسمبر 1995 والممتدة إلى غاية 05 جوان 1997، حكومة 24 جوان 1997 - ديسمبر 1998، حكومة ماي 2003 - 26 ماي 2003، حكومة 23 جوان 2008 - 15 نوفمبر 2008 ومنذ هذا التاريخ أصبح وزير أول بعد التعديل الدستوري الأخير عام 2008 إلى يومنا هذا. كما تقلد مهام سياسية، برلمانية ووزارية عديدة أهمها منصب وزير دولة، ممثل شخصي لرئيس الجمهورية في ديسمبر 1999 - ماي 2002 (انظر الموقع الرسمي للحكومة الجزائرية المشار إليه أعلاه).

منصب وزير الدولة للداخلية والجماعات المحلية لفترة زمنية طويلة إن لم نقل بصفة دائمة، بالإضافة إلى شخصيات وزارية تكرر حضورها هي الأخرى في الطاقم الحكومي أغلبهم وزراء تقنيين من أمثال "شكيب خليل"، "مراد مدلسي"، "أبو بكر بن بوزيد"، "طيب لوح"، "سعيد بركات"، "جمال ولد عباس"... إلخ. أما عن عدد الحقايب الوزارية التي حصلت حركة مجتمع السلم في مختلف التشكيلات الحكومية منذ مشاركتها في الحكومة عام 1995، ودخولها في الائتلاف الحكومي منذ سنة 1997 فقد ظل ضعيفا مقارنة بما حاز عليه الحزبين الآخرين (حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي).

حصلت حركة المجتمع الإسلامي (حركة مجتمع السلم حاليا) في أول مشاركة حكومية لها في حكومة "أحمد اويحيى" في ديسمبر عام 1995 على وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكتابة الدولة للصيد البحري، وتعتبر هذه المشاركة أول تجربة من نوعها لمشاركة الإسلاميين في الجهاز التنفيذي بالجزائر، وحصلت الحركة بعد مشاركتها في أول ائتلاف حكومي في الجزائر عقب الانتخابات التشريعية والمحلية عام 1997 على سبعة (07) حقايب وزارية، وتقلص عدد هذه الحقايب عقب الانتخابات الرئاسية لعام 1999 أين تحصلت على ثلاثة (03) حقايب وزارية في حكومة "علي بن فليس" التي تشكلت في سبتمبر 2000، واستمرت إلى غاية جوان 2002.

وبعد إجراء ثاني انتخابات تشريعية ومحلية عام 2002 التي تراجعت فيها مرتبة حركة حماس من المرتبة الثالثة إلى المرتبة الرابعة من حيث عدد المقاعد، شاركت حركة حماس في حكومة "علي بن فليس" الثانية (جوان 2002 – ماي 2003)، حيث تحسنت الحقايب الوزارية التي تحصلت عليها الحركة نوعيا بإشرافها على وزارة جديدة هامة هي وزارة الأشغال العمومية، في حين بقي عدد الوزارات على حاله (أربع وزارات) بالإضافة إلى حصولها على عشرة (10) مقاعد في مجلس الأمة، ستة (06) نواب منهم منتخبون وأربعة (04) معينون في الثلث الرئاسي، واحتفظت حركة مجتمع السلم بنفس الحقايب الوزارية في الحكومات المتعاقبة

\*\* تقلد "عبد العزيز بلخادم" مناصب سياسية، برلمانية ووزارية عديدة أهمها منصب وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية في جويلية 2000 وتولى في جوان 2008 منصب وزير الدولة، ممثل شخصي لرئيس الجمهورية.

Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features

التي تشكلت برئاسة "أحمد أويحيى" (حكومة سبتمبر

الحركة على منصب وزاري خامس (وزير الدولة) بقلده زعيم الحركة "أبو جرة سلطاني" عقب التعديل الحكومي في حكومة "أحمد أويحيى" في ماي 2005، واحتفظ به في حكومة "عبد العزيز بلخادم" في ماي 2006، وحكومة "أحمد أويحيى" المشكلة في جوان 2008، وبعد استقالة زعيم الحركة "أبو جرة سلطاني" من الهيئة التنفيذية (الحكومة) في أفريل 2009 قبل الإعلان عن تشكيلة أول حكومة جديدة عقب الانتخابات الرئاسية التي جرت في 09 أفريل 2009، أصبحت حركة مجتمع السلم تشارك بأربع (04) وزارات في حكومة "أحمد أويحيى" التي تشكلت في أفريل 2009<sup>1</sup>.

ويستنتج مما سبق أن حضور حركة مجتمع السلم في مختلف تشكيلات الحكومات الائتلافية التي عرفتها الجزائر منذ عام 1997 يظل ضعيفا سواء من حيث عدد الوزارات الممنوحة لحركة حماس، أو من حيث نوع وطبيعة هذه الوزارات رغم كون الحركة طرفا أساسيا في الائتلاف الحكومي، ناهيك عن حجمها البرلماني في مختلف المجالس التشريعية، في حين أحكمت السلطة قبضتها على الوزارات السيادية والإستراتيجية (وزارة الداخلية، وزارة الدفاع، وزارة السياسة الخارجية، وزارة الطاقة والمناجم ووزارة المالية، وزارة العدل... إلخ) بمنحها أحيانا لوزراء ينتمون إلى حزب التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني، أو بتعيين وزراء تكنوقراطيين (ليس لهم انتماء سياسي) أو مستشارين مقربين لرئيس الجمهورية للإشراف على هذه الوزارات الحساسة بعيدا عن تأثير التيارات السياسية المشكلة للحكومة، وهكذا يظل حضور وتأثير حركة مجتمع السلم في الحكومة حضورا شكليا وتأثيرا سطحيا يخدم السلطة من جهة، ويؤثر سلبا على المسار السياسي للحركة ومصادقيتها لدى القاعدة الشعبية من جهة أخرى، وهذا ما يؤثر بدوره سلبا على المستقبل السياسي لحركة مجتمع السلم.

والملاحظة نفسها يمكن تسجيلها من خلال دراسة البنية الحزبية لحكومات التناوب التوافقي في المغرب، حيث تشكلت هذه الحكومات من نفس التشكيلة الحزبية التي تشكلت منها

<sup>1</sup> أنظر الموقع الرسمي للحكومة الجزائرية: <http://www.premier-ministre.gov.dz>

أول حكومة تناوب توافقي سنة 1998 مع وجود اختا

في الائتلاف الحكومي، واختلاف حجم المقاعد وعدد الوزارات التي حازت عليها في البرلمان والحكومة اللذين تشكلا بعد تشريعات 1998، وحكومات التناوب التوافقي التي تشكلت عقب استحقاقات 2002 و2007، ويرجع هذا إلى الأغلبية البرلمانية التي استطاعت أن تحافظ عليها الأحزاب الأساسية في التحالف الحكومي لسنة 1998 في المجالس الوطنية المنتخبة في التجريبتين البرلمانيتين (2007-2002)، (2007-2012) التي اتسمت هي الأخرى بسبب هذه الأغلبية بنوع من الانسجام والاستقرار الذي لا يختلف كثيرا عما تميز به المجلس النيابي المنتخب عام (1997-2002)<sup>1</sup>.

يسيطر الملك في مختلف حكومات التناوب التوافقي التي تشكلت منذ تشريعات 1998 إلى يومنا هذا على الوزارات السيادية أو الإستراتيجية التي تعد مجالا خاصا للملك يمنع على الأحزاب السياسية تقلدها إلا في بعض الاستثناءات التي يسمح فيها الملك لبعض الأحزاب الموالية للسلطة الإشراف عليها في حدود رقابته وتوجيهاته، ولهذا توكل مسؤولياتها إلى وزراء تكنوقراطيين مقربين من الملك، وعلى الرغم من معارضة بعض الأحزاب لاحتكار الملك هذه الوزارات، ومطالبتها بجعلها مجالا للتنافس الحزبي، غير أنها توافق على الدخول في حكومات توافقية يحوز فيها الملك على الوزارات السيادية.

### المبحث الثاني: طبيعة الائتلاف الحكومي في الجزائر والمغرب

تشكلت في الجزائر والمغرب عقب الانتخابات التشريعية التي أجريت سنوات 1997، 2002، 2007 حكومات ائتلافية في الجزائر، قبلت بعض الأحزاب المشاركة فيها مثل حركة مجتمع السلم، في حين رفضت أحزاب سياسية أخرى مبادرة السلطة للمشاركة في الحكومة، وفضلت البقاء في جناح المعارضة، وضمت حكومات التناوب التوافقي في المغرب تشكيلات سياسية تختلف في توجهاتها وبرامجها بين أحزاب يسارية (أحزاب الكتلة الديمقراطية) وأحزاب يمين (أحزاب كتلة الوفاق الوطني) وأحزاب وسط، ومع ذلك قبلت هذه الأحزاب المشاركة معا في الحكومة تحت إشراف ورقابة الملك. و لدراسة طبيعة الائتلافات الحكومية في الجزائر والمغرب، يجب التطرق إلى دراسة طبيعة الأحزاب السياسية التي

<sup>1</sup> انظر تحليل نتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت في المغرب خلال سنة 1997، 2002، 2007 في المطلب الأول من المبحث الأول من هذا الفصل.

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

قبلت المشاركة في هذه الحكومات، والتطرق أيضا إلى المشاركة فيها، مع الإشارة أيضا إلى الأسباب التي حالت دون مساره احزاب اخرى في هذه الائتلافات الحكومية .

### المطلب الأول: أحزاب الائتلاف الحكومي

شاركت في الانتخابات التشريعية التي أجريت في الجزائر والمغرب عام 1997، 2002، 2007 مجموعة من الأحزاب السياسية تنتمي إلى تيارات سياسية مختلفة، قبل بعضها المشاركة في الائتلافات الحكومية التي عرفتها الجزائر، وحكومات التناوب التوافقي التي أنشئت في المغرب منذ عام 1998، في حين رفضت أحزاب أخرى المشاركة في هذه الحكومات، وتختلف الأحزاب السياسية التي قبلت المشاركة في التشكيلات الحكومية في البلدين في توجهاتها السياسية وبرامجها وأهدافها، هذا ما يؤثر على طبيعة وشكل الائتلافات الحكومية وينعكس هذا بدوره على برامج وسياسات الحكومة ويؤثر على استقرارها.

تكونت الائتلافات الحكومية في الجزائر منذ تشكيل أول ائتلاف حكومي عام 1997 إلى يومنا هذا من ثلاثة أحزاب سياسية تعتبر أطراف أساسية في تشكيلة الائتلاف الحكومي بالإضافة إلى أحزاب أخرى تعد مشاركتها ثانوية، شاركت في بعض الحكومات الائتلافية لفترة قصيرة و سرعان ما انسحبت منها، وتصنف الأحزاب الأساسية التي تشكل الائتلافات الحكومية في الجزائر إلى أحزاب تنتمي إلى التيار الوطني وحزب ينتمي إلى التيار الإسلامي.

أ- **أحزاب التيار الوطني:** يضم التيار الوطني في الجزائر الأحزاب التي تقوم على أساس الأيديولوجية الوطنية، يتبنى هذا التيار مواقف معتدلة من مجمل القضايا السياسية المطروحة، ويسعى إلى المزج بين خطاب وطني يعتمد على الارث التاريخي والحضاري للجزائر، وبين تصورات معاصرة للعمل السياسي والبرامج الاقتصادية، وأبرز الأحزاب التي تمثل هذا التيار: حزب جبهة التحرير الوطني، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي<sup>1</sup>.

### 1. جبهة التحرير الوطني:

<sup>1</sup> إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص. 269.



## تكونت الحركة الوطنية في الجزائر قبل الاستقلال

توجهاتها غير أنها اشتركت في مطلب واحد هو الحرية والاستقلال، واهم هذه التيارات: التيار الليبرالي الذي كان يدعو في الثلاثينات إلى إدماج الجزائر في فرنسا، التيار الإسلامي الإصلاحية ومثله جمعية العلماء المسلمين، الاتجاه الوطني الراديكالي الذي مثله حزب الشعب، بالإضافة إلى التيار الشيوعي، ورغم تعدد هذه التيارات، قادت جبهة التحرير الوطني الحركة الوطنية منذ إعلان ثورة أول نوفمبر 1954<sup>1</sup>.

يعتبر حزب جبهة التحرير الوطني (FLN) أهم حزب سياسي في الساحة الحزبية الجزائرية لكونه حزب تاريخي وطني قاد الثورة التحريرية منذ الإعلان عنها عام 1954 إلى غاية تحصيل الاستقلال عام 1962<sup>2</sup>. تبنى حزب جبهة التحرير الوطني في بداية نشأته النهج الاشتراكي الذي يهدف إلى تحقيق التقدم والعدالة الاجتماعية، وبعد الاستقلال، سيطر الحزب في عهد الأحادية الحزبية على السلطة لعقود طويلة، وتولى على عاتقه مهمة بناء الدولة الجزائرية ووضع أسسها، غير أن دور الحزب في الحياة السياسية همش أثناء حكم الرئيس الراحل "هواري بومدين" الذي منع وجود أي معارضة سياسية رسمية أو غير رسمية<sup>3</sup>. وبعد تسلم الرئيس "الشاذلي بن جديد" السلطة عام 1979، حاول أن يعيد للحزب دوره ومكانته في الحياة السياسية، حيث أصبح حزب جبهة التحرير الوطني في عهده يملك لأول مرة جهازا تنظيميا وسياسيا مكتملا، وسيطرت إدارته على مؤسسات وهيكل الدولة على رأسها مؤسسة الحكومة<sup>4</sup>.

ومع نهاية الثمانينات، شهد الحزب أزمة داخلية أثرت على دوره ومركزه السياسي مما أدى إلى انقسامه إلى تيارين: تيار المحافظين الذي دعا إلى المحافظة على الأحادية الحزبية، وتيار الإصلاحيين الذي تزعمه الرئيس "الشاذلي بن جديد" الذي دعا إلى إجراء إصلاحات سياسية للدخول في عهد الديمقراطية والتعددية الحزبية<sup>5</sup>، وتزامن هذا مع أحداث أكتوبر 1988 التي أدت إلى صدور دستور 1989 الذي أقر حرية إنشاء الجمعيات السياسية ما أدى إلى ظهور العديد من الأحزاب السياسية خاصة بعد المصادقة على قانون الجمعيات

<sup>1</sup> إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص. 156.

<sup>2</sup> أنظر الموقع الإلكتروني لحزب جبهة التحرير الوطني: <http://pfln.org.dz>.

<sup>3</sup> أحمد منبسي، مرجع سابق، ص. 137.

<sup>4</sup> إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص. 157.

<sup>5</sup> ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص. 25-26.

ذات الطابع السياسي في نهاية عام 1991، حيث  
التسهيلات القانونية التي وضعها الدستور لإنشاء الأحزاب.

ونظرا للمشروعية التاريخية والثورية التي يتمتع بها حزب جبهة التحرير الوطني، ظلت الجبهة أبرز وأهم الأحزاب السياسية التي يسيطر قياديتها وأطرها على السلطة السياسية والأجهزة الحكومية في الجزائر إلى يومنا هذا، وهذا ما جعله طرف أساسي في الائتلافات الحكومية التي عرفت الجزائر منذ عام 1997 خاصة في عهد حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة".

## 2. حزب التجمع الوطني الديمقراطي:

يعتبر هذا الحزب (RND) من أهم الأحزاب الوطنية حديثة النشأة الذي أسسته السلطة في فيفري 1997<sup>2</sup> قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات التشريعية التي أجريت في جوان 1997 في إطار الإصلاحات الدستورية والسياسية التي باشرتها السلطة لاستكمال البناء المؤسسي والعودة إلى المسار الديمقراطي خاصة بعدما تآكلت شرعية جبهة التحرير الوطني واهتزاز مكانتها في الأوساط الشعبية، وتم اعتماده قانونيا في أفريل من نفس السنة<sup>3</sup>.

وساند تشكيل هذا الحزب المنظمات الوطنية المساندة للرئيس "اليامين زروال" من الأسرة الثورية (المنظمة الوطنية للمجاهدين، المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء) بالإضافة إلى الاتحاد الوطني للعمال الجزائريين والاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، ولهذا لقب هذا الحزب بحزب السلطة الذي تنحدر أغلب إداراته القيادية من الجيل الجديد الذي تكون بعد الاستقلال في إطار جبهة التحرير الوطني، وتريد هذه النخب أن تلعب دور سياسي ضمن اللعبة السياسية التعددية<sup>4</sup>.

مثل برنامج الرئيس "اليامين زروال" إحدى المرجعيات الهامة لبرنامج حزب التجمع الوطني الديمقراطي إلى جانب قيم ثورة نوفمبر والمبادئ الواردة في الدستور<sup>5</sup>، وحضي هذا الحزب بمكانة هامة لدى السلطة خاصة بعد الانتخابات التشريعية لعام 1997 التي قاد على إثرها أول حكومة ائتلافية عرفت الجزائر، وظل هذا الحزب باعتباره أحد أهم أحزاب

<sup>1</sup>المكان نفسه

<sup>2</sup>أنظر جريدة الخبر، ع.1870، 18/01/1997، ص.3

<sup>3</sup> أنظر الاعتماد القانوني للحزب الصادر يوم 19 أفريل 1997، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 26، عام. 1997.

<sup>4</sup> عيد الناصر جابي، مرجع سابق، ص.188

<sup>5</sup> أنظر الموقع الرسمي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي في الموقع: <http://www.rnd-dz.org>

السلطة إلى جانب حزب جبهة التحرير الوطني يتمتع  
والبرلمانية هذا ما جعله طرف أساسي من أطراف الائتلاف الحكومي والتحالف الرئاسي.

### ب- أحزاب التيار الإسلامي :

تتبنى أحزاب هذا التيار الخطاب الإسلامي وتنبذ العنف، وتطالب بتطبيق الإسلام في الحياة السياسية باعتباره المرجعية الوحيدة للمجتمع، وتحاول الأحزاب الإسلامية التكيف مع ضوابط العمل السياسي كما يحدها القانون. ويعد التيار الإسلامي في الجزائر امتدادا للحركة الإصلاحية التي ظهرت قبل الاستقلال بقيادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي لم يسمح لها بعد الاستقلال بمتابعة نشاطها، وفي منتصف الستينات ومطلع السبعينات، ظهرت عدة جمعيات إسلامية مارست معارضة سياسية سرية<sup>1</sup>، وتزامن ظهور حركات الإسلامية بشكل بارز في الجزائر في بداية الثمانينات مع انتشار ظاهرة الحركات الإسلامية وتساعد أدوارها وتأثيراتها في الكثير من الدول العربية خاصة بعد اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979<sup>2</sup>.

وتعتبر الجزائر من بين النظم السياسية العربية التي سمحت للحركات الإسلامية بعد دخولها في عهد التعددية الحزبية عقب أحداث أكتوبر 1988 بتشكيل أحزاب سياسية والمشاركة في الانتخابات خاصة بعد التأثير والقدرة الكبيرة التي اتسمت بها الطروحات الإسلامية في إدارة وتحريك الرأي العام الوطني في نهاية الثمانينات<sup>3</sup>.

وينقسم التيار الإسلامي في الجزائر إلى جماعات وتنظيمات راديكالية وحركات إسلامية معتدلة، تتبنى الجماعات الإسلامية الراديكالية الفكر التكفيري (إما تكفر النظم الحاكمة فقط، أو تكفر النظم الحاكمة والمجتمعات) وتنتهج أسلوب العنف كوسيلة للوصول إلى السلطة وبناء الدولة الإسلامية طبقا للتعاليم الإسلامية الصحيحة، ومثلت هذه الجماعات في الجزائر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أما الحركات الإسلامية المعتدلة فهي حركات تمارس العمل السياسي في إطار النظم القائمة، وتسعى إلى المشاركة في السلطة عبر الأساليب والوسائل السلمية، ومن أبرز الأحزاب الإسلامية التي تمثل هذه الحركات في الجزائر:

<sup>1</sup> اسماعيل قيرة وآخرون مرجع سابق، ص ص. 162-163

<sup>2</sup> حسنين توفيق ابراهيم، مرجع سابق، ص. 235

<sup>3</sup> أحمد المنبسي، مرجع سابق، ص. 140

## 1. حركة مجتمع السلم: تعتبر هذه حركة مجتمع السلم

الإسلامي في الجزائر الذي ينتهج الأسلوب السلمي في ممارسه العمل السياسي، ويهدف إلى إقامة دولة جزائرية ديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية<sup>1</sup>، وترجع بداية ظهور هذه الحركة إلى جماعة الموحدين التي تأسست عام 1963 بقيادة "محفوظ نحناح"<sup>2</sup>، ولقد مارس هذا التنظيم معارضة شديدة ضد النظام في عهد حكم "هواري بومدين"، حيث عارض مشروع الميثاق الوطني وانتقدت ممارسات النظام القمعية، ونبذت مبادئ الاشتراكية والشيوعية، وهذا ما دفع النظام إلى حظر نشاط الجماعة، واعتقال زعيمها في منتصف السبعينات<sup>3</sup>، وفي عام 1988، عادت الجماعة إلى العمل في إطار قانوني عام 1988 تحت اسم "جمعية الإرشاد والإصلاح"<sup>4</sup> التي دعت في خطاباتها إلى تبني أسلوب الحوار كمنهج لتحقيق الوحدة بين الإسلاميين والعلمانيين، وفي 06 ديسمبر 1990 تحولت هذه الجمعية إلى تنظيم سياسي أطلق عليه حركة مجتمع السلم بقيادة الشيخ "محفوظ نحناح"، وتشكلت هذه الحركة بحجة تدارك نقائص العمل الإسلامي الذي أفرزته الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي حققت فوزا كبيرا في الانتخابات<sup>5</sup>.

انتهجت حركة مجتمع السلم خطابا سياسيا عقلانيا يعتمد على مفاهيم الديمقراطية والتعددية الحزبية والتداول على السلطة سلميا وهذا ما أكده المؤتمر التأسيسي للحركة المنعقد عام 1991 الذي حدد منطلقاتها الفكرية التي تستند في مرجعيتها على مفاهيم حركة "الإخوان المسلمين"، وتتأسس هذه المفاهيم على مبدأ المرحلية، وإقامة علاقات مع كافة فئات المجتمع، وتمكين المرأة من تحمل المسؤوليات، ومشاركتها في العمل السياسي، والتحاور مع مختلف القوى السياسية الإسلامية أو غير الإسلامية، والسعي إلى تجنب المواجهة والصدام مع النظام<sup>6</sup>، ونظرا لطبيعة مبادئها، دعت هذه الحركة إلى حل الأزمة السياسية والأمنية التي مرت بها الجزائر بعد إلغاء المسار الانتخابي إلى انتهاج أسلوب الحوار مع ما سمتهم "عقلاء

<sup>1</sup> خميس حزام والي، مرجع سابق، ص. 184

<sup>2</sup> أنظر الموقع الرسمي لحركة مجتمع السلم في الموقع: <http://www.hamsalgeria.net>

<sup>3</sup> اسماعيل فيرة وآخرون، مرجع سابق، ص. 121

<sup>4</sup> منعم العمار، "الجزائر والتعددية المكلفة"، في: سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2، 1999)، ص. 71

<sup>5</sup> Fontaune, "La mobilisation islamiste et les élections locales algériennes du 12 juin 1990", Maghreb-Machrek, N°. 129, Avril 1990, pp. 124-126

<sup>6</sup> ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص. 36

الإنقاذ" وإشراكهم في حل الأزمة والتعامل بقوة مع

أيضا إلى إجراء الانتخابات لتمكين الشعب من اختيار ممثليه، ونادت بنوسيع قاعدة الحكم بإشراك المعارضة في حل الأزمة<sup>1</sup>.

تغير اسم هذه الحركة من حركة المجتمع الإسلامي (حماس) إلى حركة مجتمع السلم (حمس) بعد صدور دستور 1996 والقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر في مارس 1997 الذي حظر تأسيس الأحزاب السياسية على أساس الدين أو اللغة أو العرق أو الجنس أو المهنة أو الجهوية، وعلى إثر هذا التغيير، غابت هذه الحركة الإشارة إلى المرجعية الإسلامية في مشروع برنامجها السياسي الجديد وعوضته ببيان أول نوفمبر والثوابت الوطنية كمرجعية لها<sup>2</sup>. ونظرا لطبيعة هذه الحركة واستعدادها للتداول والتعامل مع النظام ورغبتها في المشاركة في السلطة، أصبحت شريكا وحليفا للسلطة منذ مشاركتها في أول حكومة ائتلافية عرفها النظام السياسي الجزائري عقب الانتخابات التشريعية لسنة 1997<sup>3</sup>.

## 2 . حركة النهضة:

تأسست حركة النهضة من طرف جماعة من الطلبة بقيادة الشيخ "عبد الله جاب الله" عام 1984، واستمدت أصولها هي الأخرى من مبادئ حركة الإخوان المسلمين العالمية غير أن الشيخ "عبد الله جاب الله" أضاف على الحركة صفة المحلية (الإخوان المحليين)<sup>4</sup>، وبعد (المحليين)<sup>4</sup>، وبعد أحداث أكتوبر 1988، أسس "عبد الله جاب الله" جمعية ذات طابع ثقافي واجتماعي سميت بجمعية النهضة، وفي نهاية 1990 تأسس حزب "حركة النهضة الإسلامية". ومن أهم المنطلقات الفكرية التي اعتمدت عليها حركة النهضة الإسلامية اتخاذ الإسلام كعقيدة ومنهج حياة، والتوجه نحو المشروع الإسلامي الشامل، واعتبار الشورى بديلا عن الديمقراطية، بالإضافة إلى الدعوة إلى أسلمة البرامج التعليمية وتعريب الإدارة والمؤسسات<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> خميس حزام الوالي، مرجع سابق، ص. 184-185

<sup>2</sup> أنظر الفصل الثاني من القانون الأساسي لحزب مجتمع السلم في موقعها الرسمي في: [http:// www.hamsalgeria.net](http://www.hamsalgeria.net)

<sup>3</sup> خميس حزام الوالي، مرجع سابق، ص. 184

<sup>4</sup> حمو بوعلام، التعددية الحزبية في الجزائر والمغرب (دراسة مقارنة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة

الدولية، جامعة وهران، 2006-2007

<sup>5</sup> إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص. 170.

وبمقتضى دستور 1996، وصدور القانون العز

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

اسم الحركة على غرار ما حدث لحركة مجتمع السلم ليصبح حركة النهضة فقط، ودفع هذا التعديل الدستوري الجديد الحركة إلى حذف المرجعية الإسلامية من برنامجها السياسي الجديد الذي قدم في فبراير 1998 لتعوضه بمضمون بيان أول نوفمبر، ومبادئ أرضية الوفاق الوطني والثوابت الوطنية على رأسها الإسلام كمرجعية فكرية لها<sup>1</sup>.

وبعد سنة 1997 عرفت الحركة أزمة داخلية تعلقت بمسألة القيادة وعلاقة الحزب بالسلطة وهذا ما أدى إلى انقسامها إلى تيارين، تيار تمثله القيادات الجديدة التي احتلت مناصب سياسية هامة عقب الانتخابات التشريعية لعام 1997، وأيدت هذه القيادة الجديدة المشاركة في الانتخابات الرئاسية والتقرب من السلطة، على خلاف ما تدعو إليه القيادة التاريخية الممثلة في الشيخ "عبد الله جاب الله" التي اعتبرت في نظر القيادة الجديدة عائقا أمام تطوير الحركة ووصولهم إلى احتلال مناصب هامة في الدولة عبر مشاركتهم في السلطة، ويمثل القيادة الجديدة حركة النهضة حاليا التي قبلت المشاركة في الائتلاف الحكومي عام 2000 في عهد حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"<sup>2</sup>، أما التيار الثاني بزعامة "عبد الله جاب الله" فقد دعا إلى مقاطعة الانتخابات وعدم التحالف مع النظام والمشاركة في السلطة<sup>3</sup>، ولقد تحول هذا التيار فيما بعد إلى حركة الإصلاح الوطني بقيادة "عبد الله جاب الله" عام 1999<sup>4</sup>، وشهدت هذه الحركة أيضا أزمة داخلية تدور حول قيادة الحركة، ظهر على إثرها جناحين: جناح عبد الله جاب الله وجناح التقويميين<sup>5</sup>.

وتشكلت إلى جانب هذه الأحزاب أحزاب إسلامية أخرى أسستها شخصيات سياسية على غرار حزب الأمة الذي أسسه رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة الراحل "بن يوسف بن خدة"، وتحول هذا الحزب عام 1996 إلى جمعية خيرية، كما أسس "أحمد بن محمد" حزب الجزائر المسلمة المعاصرة الذي تحول إلى حزب جزائر الغد بعد تعديل دستور 1996 قبل أن يقرر "بن محمد" حل حزبه، وأسس "علي زغود" هو الآخر حزب التجمع الجزائري، وظهر

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص. 169.

<sup>2</sup> عبد الناصر جابي، مرجع سابق، ص. 264.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص. 171.

<sup>4</sup> أنظر الاعتماد القانوني لحركة الإصلاح الوطني الصادر يوم 17 أكتوبر 1999، الجريدة الرسمية، ع. 77، 1999.

<sup>5</sup> جريدة الخبر بتاريخ 2004/04/12.

حزب الأصالة والمعاصرة بزعامة "مزيان بابوش" ب  
والديمقراطية<sup>1</sup>.

ولقد عرفت الأحزاب الإسلامية في السنوات الأخيرة تراجعاً من الناحية العددية وتراجعاً من الناحية التنظيمية والسياسية هذا ما أثر سلباً على أدائها السياسي، وهذا ما يشهده أبرز حزبين إسلاميين يعيشان انقساماً تنظيمياً وسياسياً واضحاً، حيث شهدت حركة مجتمع السلم منذ أبريل 2009 انشطارا بين جماعة "عبد المجيد مناصرة" وأنصار "أبو جرة سلطاني"، وتعيش حركة الإصلاح الوطني آخر الأحزاب الإسلامية تأسيساً عام 1999 هي الأخرى في الفترة الأخيرة أزمة داخلية، ويعتبر ضعف التنظيم والتنسيق الداخلي الذي تعانيه هذه الأحزاب جراء الخلافات والأزمات الداخلية البينية، بالإضافة إلى عوامل أخرى على رأسها افتقار هذه الأحزاب إلى قراءة واضحة للواقع السياسي واستشراف المستقبل من أهم العوامل التي أثرت سلباً على الأداء السياسي للأحزاب الإسلامية ودرجة حضورها على الساحة السياسية الجزائرية<sup>2</sup>.

هناك بعض الأحزاب السياسية التي رفضت مبادرة السلطة بالمشاركة في الحكومات الائتلافية، وفضلت البقاء في موقع المعارضة، ومن أهم هذه الأحزاب:

### ج. أحزاب التيار الديمقراطي العلماني:

يمثل هذا التيار مجموعة من الأحزاب السياسية التي تختلف في فعاليتها و تأثيرها وتباين في مواقفها وتصوراتها وشعبيتها وتشارك في منطلقات أخرى<sup>3</sup>، وتنقسم هذه الأحزاب إلى أحزاب جهوية اثنية ممثلة في حزب جبهة القوى الاشتراكية (FFS) بقيادة "حسين آيت أحمد"، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD) بزعامة "سعيد سعدي"، وتمثل أحزاب التيار الديمقراطي العلماني أبرز أحزاب المعارضة في النظام السياسي الجزائري.

تدعوا الأحزاب الجهوية (قبائلية أمازيغية) الممثلة في حزب جبهة القوى الاشتراكية (FFS) بقيادة "حسين آيت أحمد"، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD) بزعامة "سعيد سعدي"، وحركة مجد وأحزاب أخرى صغيرة تدور في

<sup>1</sup> أنظر جريدة الخبر بتاريخ ع. 8579، 18/10/2009، ص.2.  
<sup>2</sup> المرجع نفسه.

<sup>3</sup> Ramdane Redjla, Op.Cit., p.161

فلك هذا التيار<sup>1</sup> إلى احترام الثقافة واللغة الأمازيغية

المطالبة بفصل الدين عن الدولة، وتطبيق الديمقراطية كمنهج للحكم والمناداة بإقرار النعقد اللغوي والديني، وتعتبر هذه الأحزاب نفسها المعبر الحقيقي عن الديمقراطية في الجزائر<sup>2</sup>. ونظرا لطبيعتها منطلقاتها، يعارض هذا التيار توجهات التيار الإسلامي، ويرفض بصفة عامة المشروع السياسي الإسلامي بسبب التهديد والخطر الذي يشكله هذا الأخير (التيار الإسلامي) عليها في حالة وصوله إلى السلطة، وهذا ما جعلها ترفض سياسة تحالف النظام مع ممثلي التيار الإسلامي الذي تكن له العداء<sup>3</sup>.

### 1. جبهة القوى الاشتراكية:

تعود أصول نشأة هذا الحزب (FFS) إلى أزمة صيف 1962، حيث أسس "حسين آيت أحمد" حزب معارض للنظام في سبتمبر 1963 بعدما فشل في ممارسة المعارضة داخل المجلس التأسيسي وإقصائه من الوظائف السامية في الدولة. مارس هذا الحزب المعارضة السياسية والعسكرية ضد النظام، وانحصر نشاطه خاصة في منطقة القبائل أين تحالف مع الحركة الثقافية البربرية، وأسس فيما بعد رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في الجزائر<sup>4</sup>، وفي 20 نوفمبر 1989، تحصلت جبهة الأفافاس على الاعتماد القانوني وهذا ما خول لها ممارسة النشاط الحزبي بطريقة شرعية<sup>5</sup>.

ويعتمد حزب القوى الاشتراكية على مجموعة من المبادئ أهمها إقامة ديمقراطية سياسية، بناء دولة القانون، ويعارض إقامة دولة إسلامية بمنظور التيار الإسلامي، ويرفض أيضا قانون تعميم اللغة العربية، وطالب بتثبيت اللغة الأمازيغية كلغة رسمية<sup>6</sup>، وهذا لا يعني أنه يرفض المرجعية الإسلامية لغة ودينا<sup>7</sup>.

### 2. حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية:

تعود نشأة هذا الحزب (RCD) إلى الملتقى الوطني الذي عقدته الحركة الوطنية الثقافية البربرية في 1989/10/09 بتيزي وزو الذي تم فيه وضع المبادئ الأساسية للحزب، وحصل

<sup>1</sup> أنظر جريدة الخبر، 05/06/1997، ص.3.  
<sup>2</sup> خميس حزام الوالي، مرجع سابق، ص.188.

<sup>3</sup> Benjamin Stora, Akram Ellyas, Op.Cit., p.253

<sup>4</sup> Ramdane Redjla, Op., Cit., p.161

<sup>5</sup> وصل ابداع ملف التصريح بتأسيس جمعية ذات طابع سياسي، الجريدة الرسمية، ع. 50، الصادرة 29 نوفمبر 1989.

<sup>6</sup> أنظر الموقع الرسمي لحزب القوى الاشتراكية في الموقع: <http://www.ffc-dz.com>

<sup>7</sup> إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.159.



هذا الحزب على الاعتماد القانوني في 13 سبتمبر 89

وعرقية<sup>2</sup>، وينشط هذا الحزب على غرار جبهة القوى الاشتراكية بقوة في منطقه القبائل، ولكونه حزب جهوي يتعذر عليه الانتشار على المستوى الوطني<sup>3</sup>.

ويعد حزب التجمع من أجل الديمقراطية من أهم القوى السياسية المعارضة للنظام السياسي، يتشابه في منطلقاته الفكرية مع حزب القوى الاشتراكية خاصة في مجال المطالبة باحترام الثقافة البربرية والاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية، ومعارضته لتوجهات التيار الإسلامي غير أن هناك اختلاف بينهما في التصورات والمواقف اتجاه بعض القضايا الوطنية والنظام السياسي بشكل عام خاصة في ظل الصراعات الشخصية والتداخل بين الحزبين على مستوى القاعدة الشعبية<sup>4</sup>.

ومن أهم المطالب التي يدعو إليها الحزب تعديل قانون الأسرة المستمد من الشريعة الإسلامية، الدعوة إلى المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون وإلغاء تعدد الزوجات، ويعارض تعريب المنظومة التربوية ويطالب بعلمنتها في إطار العصرية<sup>5</sup>، أما عن موقفه اتجاه حل الأزمة في الجزائر فهو يدعو إلى التغيير الجذري للنظام، وإبعاد الأحزاب الإسلامية عن ممارسة الحكم لأنه يخشى التحالف بين النظام وممثلي التيار الإسلامي<sup>6</sup>.

وبعد صدور دستور 1996 والقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية عام 1997 اللذان يمنعان قيام الأحزاب على أساس أحد عناصر الهوية الوطنية (الدين، اللغة، العرق) اضطر هذا الحزب إلى التعديل من برنامجه السياسي، غير أنه لم يغير على خلاف الأحزاب الإسلامية اسمه ولا برنامجه خاصة ما تعلق بمبدأ فصل الدين عن الدولة. شارك هذا الحزب في الانتخابات الرئاسية والتشريعية سنة 1997 بقيادة زعيمه "سعيد سعدي"، وفي عام 1999 انضم إلى الائتلاف الحكومي أين تولى مناصب وزارية فيها إلى جانب ممثلي التيار الوطني والإسلامي غير أنه سرعان ما انسحب من الائتلاف وعاد إلى أدراج المعارضة.

<sup>1</sup> أنظر الموقع الرسمي لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في الموقع: <http://www.rcd-algerie.org>

<sup>2</sup> El Watan, 23/11/1996

<sup>3</sup> عيد الناصر جابي، مرجع سابق، ص. 267

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص. 267

<sup>5</sup> Said Saadi, "La laïcité n'est pas une hérésie au Maghreb", Algérie Actualité, 11/01/1990, N°. 1265, pp. 6-7

<sup>6</sup> خميس حزام والي، مرجع سابق، ص. 194

### 3. حزب العمال:

يعتبر حزب العمال (PT) من أبرز أحزاب التيار العلماني المعارض للنظام السياسي في الجزائر، ورغم اتفاه مع حزبي الافافاس والارسيدي في مبدأ فصل الدين عن الدولة غير أنه يختلف عنهما في منطلقاته الفكرية وتوجهاته السياسية والاقتصادية لكونه حزبا غير جهوي أو عرقي.

ويمثل هذا الحزب جماعة التروتسكيون الذين عارضوا في السبعينات النظام الحاكم في عهد "هواري بومدين"، ويعتبر هذا الحزب امتداد طبيعي للمنظمة الاشتراكية للعمال التي تأسست سريرا في السبعينات، وبعد المصادقة على قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي عام 1989، تم إيداع ملف تصريح لتأسيس المنظمة الاشتراكية العمالية (OST) الذي تحول لاحقا إلى حزب العمال (PT) برئاسة السيدة "لويزة حنون" بعد انعقاد مؤتمره التأسيسي عام 1990، وانشق عن هذا الحزب بعض الأعضاء الذين أسسوا الحزب الاشتراكي للعمال (PST) الذي لم يعمر طويلا أمام نشاط حزب "لويزة حنون"<sup>1</sup>.

يعتبر هذا الحزب من أهم الأحزاب المعارضة للنظام السياسي، حيث يعرف بمواقفه الانتقادية لسياسات النظام وتوجهاته خاصة في المجال الاقتصادي، في حين يرفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية، ويدعوا أيضا إلى علمنة المنظومة التربوية وإبعاد الدين عن السياسة، ويركز برنامجه السياسي بشكل كبير على المجال الاقتصادي، إذ يطالب ببناء اقتصاد وطني مستقل وبسط السيادة الوطنية على الثروات الوطنية، ويؤيد سياسة الحوار مع جميع الأطراف لحل الأزمة الجزائرية، حيث نادى في التسعينات إلى تحاور السلطة مع قياديي الجبهة المنحلة للوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف<sup>2</sup>. ويتمتع هذا الحزب بشعبية كبيرة في الساحة السياسية جعله يتحصل على نتائج هامة في الاستحقاقات الانتخابية الرئاسية والتشريعية الأخيرة، غير أنه رفض المشاركة في الائتلاف الحكومي وفضل البقاء في موقع المعارضة.

شارك في التشكيلات الحكومية لحكومات التناوب التوافقي في المغرب أحزاب سياسية تختلف في توجهاتها وبرامجها السياسية قبلت المشاركة في هذه الحكومات، ينتمي بعض هذه

<sup>1</sup> إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص. 170  
<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص. 171.

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الأحزاب إلى كتلة الوفاق الوطني(تيار اليمين أو

الأحزاب التي تنتمي إلى تيار الوسط، وأحزاب أخرى ننمي إلى المعارضة الممثلة في الكنله الديمقراطية التي تؤمن بالعمل من داخل النظام السياسي بوسائل التغيير السلمي، ولا تهدف إلى إسقاط الملكية واستبدالها بنظام جمهوري، ولكنها تقبل بالعمل في ظل ملكية دستورية تسمح لمختلف القوى السياسية المشاركة في عملية صنع القرار وتسيير شؤون البلاد<sup>1</sup>، وتنقسم بدورها هذه المعارضة بدورها إلى أحزاب وطنية(حزب الاستقلال) وأحزاب يسارية اشتراكية أبرزها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وسيتم التركيز في هذا العنصر بشكل كبير على طبيعة أحزاب المعارضة لكونها تمثل القوى السياسية الجديدة التي قبلت أخيرا بعد سنين طويلة من المعارضة مبادرة الملك بالمشاركة في الحكومة منذ عام 1998.

### أ. أحزاب وطنية تاريخية:

عرفت الحياة السياسية المغربية نشأة أحزاب سياسية بالمفهوم الحديث إلا بعد فرض الحماية الفرنسية عليها عام 1912، ولقد ساهمت مجموعة من العوامل في نمو وتطور الأحزاب المغربية في مقدمتها أساليب التنظيم السياسي والإداري الذي فرضتها الحماية الفرنسية على المغرب<sup>2</sup>، بالإضافة إلى تأثير الأحزاب الفرنسية خاصة الحزب الشيوعي الفرنسي، وظهور الحركة القومية العربية بالمشرق، وانتشار الحركة السلفية بالمغرب ما بين 1926-1930، ويعتبر عامل فشل المقاومة الشعبية العسكرية بقيادة "عبد الكريم الخطيب" في مواجهة سلطات الحماية، ناهيك عن سعي السلطات الاستعمارية إلى تكريس التفرقة بين سكان المغرب عوامل حاسمة وهامة في نشأة الأحزاب السياسية بالمغرب<sup>3</sup>. وركزت مطالب الحركة الوطنية في بداية نشأتها على الإصلاح وتحسين أوضاع الأهالي في ظل نظام الحماية<sup>4</sup>، ومنذ عام 1942 توحدت جهود الحركة الوطنية وتغيرت مطالبها وأصبحت تطالب بالاستقلال في إطار الوحدة الوطنية بزعامة السلطان "محمد الخامس"<sup>5</sup>. وبعد الاستقلال

<sup>1</sup> إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص. 62

<sup>2</sup> R.Rézetete, *Les partis politique marocains*(Paris :Librairie Armand Colin, 2éd., 1955), p.40

<sup>3</sup> Ibid., p.324

<sup>4</sup> محمد ضريف، الأحزاب السياسية المغربية: 1934-1975 (الرباط: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 1993)، ص. 27

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص. 55

حرص الملك على تشجيع التنافس الحزبي في إط

Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features

الصراعات الحزبية التي كان له دورا كبيرا في التأثير على اتجاهاتها حتى يحق نوعا من التوازن بين هذه القوى، ويلعب دور الحكم بينها والسيطرة عليها وهذا ما يساعده على تحجيم القوى المعارضة له<sup>2</sup>.

من أبرز الأحزاب التي تمثل التيار الوطني: حزب الاستقلال، حزب الشورى والاستقلال، الجبهة الوطنية المغربية، بالإضافة إلى أحزاب وطنية حديثة النشأة كحزب الاتحاد الدستوري، الحزب الوطني الديمقراطي، الحركة الديمقراطية الاجتماعية... إلخ<sup>3</sup>.

### 1. حزب الاستقلال :

أسس حزب الاستقلال (PT) عام 1943 بقيادة "أحمد بلفريج"، وترأسه عام 1946 "علال الفاسي"<sup>4</sup>، ويعتبر حزب الاستقلال من أبرز الأحزاب الوطنية المغربية التي تتمتع بوزن ومكانة هامة في الساحة السياسية المغربية منذ مرحلة ما قبل الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث قاد هذا الحزب الحركة الوطنية قبل الاستقلال تحت إشراف السلطان "محمد الخامس" لنيل الاستقلال<sup>4</sup>، وبعد الاستقلال حاول الملك أي يحد من هيمنة الحزب الذي كان يسعى إلى تضيق سلطات الملك والسيطرة على الساحة السياسية، ولهذا أوجد القصر إلى جانب حزب الاستقلال أحزاب أخرى منافسة له مثل الحركة الشعبية، وجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية وغيرها<sup>5</sup>، وفي سنة 1959 تعرض الحزب إلى انشقاق داخلي أدى إلى تشكيل حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية<sup>6</sup>.

استمد حزب الاستقلال منطلقاته الفكرية في بداية نشأته من المنهج السلفي، ودعا هذا الحزب منذ نشأته إلى المحافظة على ثوابت الهوية الوطنية (العروبة والإسلام)، وإقامة ملكية دستورية تحوز فيها مؤسسة البرلمان والحكومة على سلطات واسعة<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> يونس برادة، "العمل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب: قراءة في طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية"، في أحمد ملكي وآخرون، علي خليفة الكوري (محررا)، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص. 206

<sup>2</sup> جهاد عبد الملك عودا، "الانتخابات المغربية وظاهرة المستقلين"، السياسة الدولية، ع. 77، 1994، ص. 111

<sup>3</sup> حمو بوعلام، مرجع سابق، ص. 133-135

\* ضم حزب الاستقلال البرجوازية الحضرية الفاسية التي مثلت التيار الإسلامي الإصلاحي، البرجوازية التجارية الليبرالية الفكر، البرجوازية الصغيرة المتوسطة (لمزيد من المعلومات أنظر أنيس مهدي جرادات، مرجع سابق، ص. 293-294).

<sup>5</sup> أسماعيل الشطي وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2، 2005)، ص. 46

<sup>5</sup> محمد ضريف، مرجع سابق، ص. 48

<sup>6</sup> المرجع نفسه، ص. 191-192

<sup>7</sup> أنظر الموقع الإلكتروني لحزب الاستقلال : <http://www.istiqlal.ma>

## ب. أحزاب يسارية اشتراكية:

تمثل الأحزاب اليسارية الاشتراكية أحد أبرز أقطاب المعارضة السياسي في المغرب، وتنقسم المعارضة في المغرب إلى قسمين: معارضة راديكالية تطالب بالتغيير الجذري للنظام السياسي، ومن أبرز أقطابها دعاة اليسار الثوري والتنظيمات الإسلامية الراديكالية، ومعارضة تعمل من داخل النظام السياسي بوسائل التغيير السلمي ولا تهدف إلى إسقاط الملكية واستبدالها بنظام جمهوري، ولكنها تقبل بالعمل في ظل ملكية دستورية تسمح لمختلف القوى السياسية المشاركة في عملية صنع القرار وتسيير شؤون البلاد<sup>1</sup>، ويمثل المعارضة في المغرب فريقان: الفريق الأول تمثله أحزاب ذات توجه يساري واشتراكي وتمثله مجموعة من الأحزاب اليسارية من أمثال الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي... الخ، وفريق ثاني تمثله أحزاب ذات توجه ديني وتتمثل في جماعة العدل والإحسان والبدليل الحضاري... الخ<sup>2</sup>.

### 1. الاتحاد الوطني للقوات الشعبية:

يعتبر هذا الحزب (UNFP) ثاني أقوى الأحزاب الوطنية التي تشكلت بعد الاستقلال في المغرب وهو حزب تقدمي وطني يناضل ضد الامبريالية<sup>3</sup>، ويعد هذا الحزب نواة الاشتراكية اليسارية في المغرب تأثر مؤسسه بالمد الاشتراكي الذي انتشر في بعض الدول العربية كمصر والجزائر وغيرها<sup>4</sup>. تأسس هذا الحزب على إثر انشقاق داخلي حدث في حزب الاستقلال بين الاستقلاليين اليمينيين (القيادة التقليدية) الذين قبلوا التحالف مع الملك والمشاركة في الحكومة، واليساريين المعارضين (الجيل الجديد من الشباب) الذين رفضوا المشاركة في السلطة تحت إشراف الملك، وشكلوا بقيادة "المهدي بن بركة" و"عبد الرحيم بوعبيد" وغيرهم حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في 25 جانفي 1959<sup>5</sup>، وبهذا نافس حزب الاستقلال في مشروعيته التاريخية والوطنية.

<sup>1</sup> إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص. 62.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص. 65.

<sup>3</sup> Maati Monjib, *La Monarchie Marocaine et la lutte pour le pouvoir* (Hassan II face à l'opposition nationale de l'indépendance à l'état d'exception) (Paris :éd. L'harmattan, 1992), p169

<sup>4</sup> إسماعيل الشطي وآخرون، مرجع سابق، ص. 46.

<sup>5</sup> محمد ضريف، مرجع سابق، ص. 191-192.

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

استقطب هذا الحزب الاتحاد الوطني للطلبة و

النخبة المثقفة ثقافة فرنسية المتأثرة باليسار الفرنسي، ومن اهم المطالب التي دعا إليها هذا الحزب في بداية نشأته تغيير النظام السياسي من خلال النهج الثوري لإقامة نظام ديمقراطي اشتراكي، تطبيق النهج الاشتراكي في المجال الاقتصادي<sup>2</sup>، وفي مطلع السبعينات تعرض هذا الحزب إلى انشقاق داخلي أدى إلى ظهور حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

## 2. حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية:

يعتبر هذا الحزب (USFP) أهم حزب في المعارضة اليسارية منذ السبعينات إلى غاية دخوله في الائتلاف الحكومي عام 1998. ويتسم هذا الحزب الذي يمثل اليسارية الاشتراكية بالعقلانية في سلوكه و بالاعتدال في خطابه على خلاف اليسارية الثورية التي تعتمد الأيديولوجية الماركسية و اللينينية وهذا ما أكسبه قاعدة شعبية وجعله أقرب للتعامل مع الملك وأتاح له فرصة المشاركة في الحياة السياسية من خلال المشاركة في حكومة التناوب التوافقي<sup>3</sup>.

نشأ حزب الاتحاد الاشتراكي في منتصف السبعينات على إثر نزاع داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية تمخض عنه تشكيل منظمة 22 مارس 1970 بقيادة "محمد بن سعيد" وبقاء كل من "عبد الله إبراهيم" و "المحجوب بن صديق" على رأس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، في حين أنشأ "عبد الرحمان بوعبيد" و "عمر بن جلون" الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عام 1972<sup>4</sup>، ولقي هذا الحزب أثناء تأسيسه التأييد الكبير في أوساط البرجوازية الصغيرة والاتحادات الطلابية والنقابات العمالية والمهنية خاصة<sup>5</sup>.

يتبنى هذا الحزب الاشتراكية العلمية، ويدعو إلى إنشاء ملكية دستورية ديمقراطية يسود الملك فيها ولا يحكم، غير أنه لم ينادي خلال نضاله الطويل في المعارضة بتغيير النظام وإسقاط الملكية على خلاف ما طالب به اليسار الثوري، وإنما اقتصر مطالبه على انتقاد سياسة النظام وطالب بتحجيم سلطات الملك، ورفض هذا الحزب في مرات عديدة المقترحات المقدمة له من طرف الملك للمشاركة في تشكيل الحكومات الائتلافية وفق الشروط التي

<sup>1</sup> جون واتر بوري، مرجع سابق، ص. 188.

<sup>2</sup> Pierre Vermeren, Op.Cit., p.26

<sup>3</sup> إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص. 65.

<sup>4</sup> أنيس مهدي جرادات، مرجع سابق، ص. 290.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص. 291.

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

يضعها القصر، وهذا ما جعل هذا الملك يمارس القم

على نشاطهم السياسي تارة والقيام بإغرائهم تارة أخرى، ومع مطلع التسعينات سلك الإنحد  
الاشتراكي للقوات الشعبية إلى جانب حزب الاستقلال وأحزاب أخرى الكتلة الديمقراطية عام  
1992 التي بدأت بالمطالبة بإصلاحات سياسية ودستورية، وفي سنة 1998، انتقل الحزب  
أخيرا من موقع المعارضة إلى موقع المشارك في أول حكومة تناوب توافقي تقودها  
المعارضة اليسارية.

تعتبر الأحزاب الإسلامية في المغرب من بين الأحزاب السياسية التي عارضت  
المشاركة في حكومات التناوب التوافقي، وتختلف دوافع وأسباب عدم مشاركة هذه الأخيرة  
في حكومات التناوب التوافقي تبعا لاختلاف مواقفها وتصوراتها في أسلوب التعامل مع  
النظام السياسي.

### ج- الأحزاب الإسلامية:

يحتكر الملك في المغرب المجال الديني بشكل كبير لأنه مجال حساس يحرص الملك  
على بقائه تحت إشرافه ورقابته، ومع ذلك ظهرت حركات إسلامية في المغرب في منتصف  
السبعينات على إثر انتشار نشاط الحركات اليسارية في مطلع السبعينات التي شكلت تهديدا  
للملك دفع به إلى تشجيع نشاط الإسلاميين واستغلال عدائهم للتيار اليساري، ولقد أدى ظهور  
الحركات الإسلامية إلى ظهور صدامات ومواجهات مباشرة بين الطرفين<sup>2</sup>، وتعتبر الثورة  
الإيرانية ونشاط جماعة الإخوان المسلمين في مصر، بالإضافة إلى عامل تدهور الأوضاع  
السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمغاربة من العوامل الهامة التي ساعدت على نشأة  
التيار الإسلامي في المغرب<sup>3</sup>.

تتعدد تصنيفات الحركات الإسلامية في المغرب، فقد تصنف إلى حركات إسلامية  
دعوية كجماعة "الدعوة والتبليغ"، وحركات إسلامية سياسية كحزب العدالة والتنمية وجماعة  
العدل والإحسان، وقد تصنف أيضا بالاعتماد على طبيعة النمط الحركي لهذه الجماعات إلى  
اتجاهين، يمثل الاتجاه الأول التيار السلفي الوهابي الذي تمثله التنظيمات الإسلامية الراديكالية

<sup>1</sup> Zakya Daoud, "Maroc :Les élections de 1997," *Maghreb-Machrek*, N°. 158 ,Oct,Dec.,1997,p.105

<sup>2</sup> Mohed Tozy, "Islam et etat au Maghreb," *Maghreb-Machrek*, N°.126 ,Oct,Nov.1989,p.37

<sup>3</sup> عكاشة بن المصطفى، الإسلاميون في المغرب (الدار البيضاء، دار توبقال للنشر والتوزيع، ط.2008)، ص.26.

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

التي تهدف إلى قلب النظام من خلال انتهاج أسلوب

الإسلامية<sup>1</sup> التي تأسست عام 1972<sup>1</sup>، ولا ينتشر هذا التيار بسكل كبير في المغرب، ويمثل الاتجاه الثاني الحركات والتنظيمات الإسلامية التي ترغب في العمل في إطار النظام السياسي، وتؤمن بقيم الديمقراطية، وتتبنى النهج السلمي في التغيير وتنبذ اللجوء إلى العنف، وهي تنقسم إلى ثلاث فئات: تجسد الفئة الأولى الحركات الإسلامية الاحتجاجية التي تنتقد النظام السياسي غير أنها لا تتبنى أسلوب العنف كجماعة العدل والإحسان، أما الفئة الثانية فتتمثل في الجماعات الإسلامية الاندماجية التي تتبنى موقفا مهادنا اتجاه النظام، وتقبل المشاركة في السلطة ويمثلها حزب العدالة والتنمية، أما الفئة الثالثة تمثلها الجماعات الإسلامية القريبة من اليسار مثل الحركة من أجل الأمة<sup>2</sup>.

### 1. حزب العدالة والتنمية:

يمثل هذا الحزب (PJD) التيار الإسلامي الاندماجي في المغرب، وترجع أصول نشأة هذا الحزب إلى الجماعة الإسلامية التي تأسست عام 1981، وبعد رفض النظام مشروعها لتأسيس حزب إسلامي غيرت هذه الحركة اسمها إلى حركة "الإصلاح والتجديد"، ومارست هذه الحركة نشاط إصلاح في إطار رسمي. وفي منتصف التسعينات أصبحت تسمى هذه الحركة بعد اتحادها ب"رابطة المستقبل الإسلامي بحركة التوحيد والإصلاح، وبعد اندماجها مع الحركة الشعبية الديمقراطية والدستورية بزعامة "عبد الكريم الخطيب" عام 1996، أصبح يطلق عليها "حزب العدالة والتنمية"<sup>3</sup>.

ومن أهم المطالب التي يطالب بها هذا الحزب إجراء إصلاحات دستورية وسياسية وتغيير النظام الانتخابي بهدف تقوية صلاحيات الحكومة والبرلمان، بالإضافة إلى التشريع وفق الشريعة الإسلامية، ويقبل هذا الحزب بمنطق المشاركة في الانتخابات، كما يرغب بالمشاركة في السلطة والاندماج فيها هذا ما جعله يساند أغلب قرارات الملك<sup>4</sup>.

ويعد حزب العدالة والتنمية من بين القوى السياسية الهامة في الساحة الحزبية المغربية إلى جانب حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية خاصة بعد مشاركته في

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص. 33

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص. 47، 33

<sup>3</sup> Julien Lariège, "Les enseignements d'un scrutin," Les Cahiers de l'Orient, N°.74 , 2004 .p.74

<sup>4</sup> عكاشة بن المصطفى، مرجع سابق، ص. 53-54



[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الانتخابات منذ عام 1997، غير أنه رفض المشاركة

خاصة في ظل علاقاته المتوترة مع اليسار الاشتراكي، هذا ما جعله القوة السياسية الاولى  
المعارضة في المغرب بعد دخول الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في الحكومة منذ عام  
1998<sup>1</sup>.

## 2. جماعة العدل والإحسان:

ظهرت بوادر نشأة هذه الجماعة مع منتصف السبعينات، وتشكلت كتنظيم بزعامة  
الشيخ "عبد السلام ياسين" في الثمانينات، وتعد هذه الحركة من أهم الحركات الأصولية  
الإسلامية في المغرب. تطالب هذه الحركة بتطبيق الشريعة الإسلامية، وهي تهدف إلى التغيير  
ذو الطبيعة السلمية من خلال تغيير المجتمع على المدى البعيد عن طريق التربية وتوجيه  
النصيحة للملك لانتشاء دولة إسلامية<sup>2</sup>، وترغب هذه الجماعة بالعمل في إطار رسمي وعلني  
ولكن لا يرغب بالمشاركة في السلطة وفق شروط النظام السياسي القائم<sup>3</sup>، وتؤمن هذه  
الجماعة بمبادئ الديمقراطية ووجود دستور واحترام حقوق الإنسان ولكن في إطار إسلامي  
بعيدا عن العلمانية، ولا تهدف هذه الجماعة إلى قلب النظام غير أنها توجه انتقادات للنظام  
ولهذا فهو يوجه انتقادات لمشاركة حزب العدالة والتنمية في السلطة ويرى بأن الوقت لم يحن  
بعد للمشاركة في السلطة نظرا لهشاشة وحدائة التجربة الديمقراطية المغربية خاصة في ظل  
التزوير الذي تشهده العملية الانتخابية في المغرب<sup>4</sup>.

## المطلب الثاني: دوافع تشكيل الائتلاف الحكومي

جاء تشكيل الائتلاف الحكومي في الجزائر سنة 1997، وتشكيل حكومات التناوب  
التوافقي في المغرب عام 1998 استجابة لمستجدات ومتغيرات فرضها الواقع السياسي آنذاك  
دفع بالسلطة في البلدين إلى طرح مبادرة الائتلاف الحكومي ودعوة مختلف التشكيلات  
السياسية إلى المشاركة في هذا الائتلاف، قبلت بعضها مبادرة السلطة ورحبت بها، ولقد  
اختلفت دوافع وأسباب هذه الأحزاب التي تنتمي إلى تيارات سياسية مختلفة لقبولها المشاركة  
في ائتلافات حكومية وفق شروط صاغتها السلطة الحاكمة في البلدين.

<sup>1</sup> عيد الاله بلقزيز، مرجع سابق، ص. 68

<sup>2</sup> أحمد مصطفى العملة، مرجع سابق، ص. 119

<sup>3</sup> عكاشة بن المصطفى، مرجع سابق، ص. 38

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص. 164-168

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

ولدت تجربة الائتلاف الحكومي في الجزائر بمباد

للخروج من الأزمة السياسية والأمنية التي عاشها النظام السياسي الجزائري بعد دخوله في عهد التعددية الحزبية مع مطلع التسعينات في سياق تأثير الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي التي مست رياحها أغلب النظم السياسية العربية، حيث وعقب إلغاء النظام للمسار الانتخابي عام 1992 على إثر نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي شكلت خطراً وتهديداً للنظام القائم، لجأ هذا الأخير إلى إلغاء المسار الانتخابي وحل الجبهة والإعلان عن حالة الطوارئ عام 1992، ومنذ عام 1994 دخلت الجزائر في المرحلة الانتقالية، حاولت السلطة خلالها البحث عن حلول للأزمة عبر توقيع على أرضية الوفاق الوطني عام 1994، تم على إثرها تشكيل مؤسسات دستورية وسياسية مؤقتة لتسيير المرحلة الانتقالية إلى غاية إيجاد حل نهائي للأزمة، وقامت السلطة أثناء هذه المرحلة في إطار سعيها للبحث عن حل بفتح باب الحوار وإجراء اتصالات مع مختلف أطراف الأزمة خاصة مع ممثلي الحزب المنحل، وممثلي مختلف القوى السياسية الأخرى الموجودة على الساحة السياسية آنذاك، غير أن مسار الحوار تعثر ولم يحقق أي تقدم خاصة في ظل تمسك الأطراف الرئيسية في الأزمة بمواقفها (السلطة من جهة والجبهة الإسلامية للإنقاذ من جهة أخرى)، وهذا ما جعل الحوار يتقدم خطوات إلى الأمام، ويتراجع خطوات إلى الخلف إلى أن قررت السلطة أخيراً إنهاء المرحلة الانتقالية والمضي في استكمال بناء مسارها الديمقراطي الذي بدأته مع مطلع التسعينات.

أخذت السلطة تمهد لهذه المرحلة الجديد لتعبيد الطريق وتهيئة الأرضية أمام نشأة أول ائتلاف حكومي عام 1997 بإجراء أول انتخابات رئاسية تعددية في أبريل 1995، أتبعها بإجراء مجموعة من الإصلاحات الدستورية والقانونية والسياسية عام 1996، والقيام بتعديلات قانونية جديدة مست قانون الأحزاب وقانون الانتخابات في فيفري 1997، أتبعته بإجراء انتخابات محلية وتشريعية عام 1997 التي حاول النظام السياسي من خلالها إضفاء الشرعية على مؤسسات الدولة كرئاسة الدولة والمجالس التشريعية الوطنية والمحلية، وأدت هذه الإصلاحات التي اعتمدها السلطة إلى التحضير لولادة أول ائتلاف حكومي في الجزائر عام 1997.

تعد تجربة الائتلاف الحكومي التي تبناها النظ

سابقة هامة وحدثا بارزا في الحياة السياسية الجزائرية، حيث هناك من اعتبرها مظهر من مظاهر التحول الديمقراطي في الجزائر<sup>1</sup>، حاول النظام السياسي من خلالها حل الأزمة السياسية والأمنية التي عاشها منذ التسعينات عبر الإشراف الشكلي والجزئي لبعض القوى السياسية التي قبلت المشاركة في الحكومة، وبذلك قبلت بقواعد اللعبة السياسية التي تفرضها السلطة<sup>2</sup>، وسعى النظام السياسي من خلال هذه المبادرة إلى امتصاص سخط الداخل الذي يطالب بالتحول نحو الديمقراطية، وإنهاء عهد الإقصاء والتهميش لمختلف القوى السياسية من ممارسة السلطة، ويكتسب رضا الخارج الذي يضغط على النظام السياسي في الجزائر لنهج الديمقراطية، وهكذا بررت السلطة تشكيلها للائتلاف الحكومي سنة 1997 بهدف تعميق الممارسة الديمقراطية، وخلق آلية ديمقراطية تتعايش من خلالها مختلف القوى السياسية لأن تشكيل حكومات أغلبية من التيار الوطني تجعل النظام يعيش في حالة الانسداد السياسي السابق، كما يبقى مجال التدهور السياسي والأمني والاجتماعي مفتوحا<sup>3</sup>.

تتباين وتتعدد دوافع الأحزاب وتختلف أهدافها للمشاركة في الائتلافات الحكومية غير أن الهدف الجامع والمشارك بينها هو الوصول إلى السلطة وممارستها، والتأثير في عملية صنع القرارات ورسم السياسات العامة من خلال مشاركتها في الحكومة التي تمكنها من الحصول على حقائب وزارية ومناصب حكومية تساعدها على ذلك.

أبرز التشكيلات السياسية التي شكلت الائتلافات الحكومية في الجزائر منذ عام 1997 حزب التجمع الوطني الديمقراطي وحزب جبهة التحرير الوطني اللذان ينتميان إلى التيار الوطني، وحركة مجتمع السلم ممثل التيار الإسلامي المعتدل التي قبلت التحالف مع النظام وحركة النهضة التي لم تدم مشاركتها في الائتلاف الحكومي وقت طويل رغم أنها تعد من الأحزاب الإسلامية التي تؤمن بضرورة المشاركة في السلطة، وشارك في الائتلاف الحكومي إلى جانب هذه الأحزاب أحزاب أخرى سرعان ما انسحبت منه كحزب التجمع الوطني من

<sup>1</sup> إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص. 40

<sup>2</sup> عبد الناصر جابي، مرجع سابق، ص. 158-159

<sup>3</sup> أنظر جريدة الخبر بتاريخ 1997/06/08، ص. 3.

أجل الثقافة والديمقراطية أحد أقطاب التيار الديمقراطي  
في الجزائر.

### \*دوافع أحزاب التيار الوطني للمشاركة في الائتلاف الحكومي:

يعتبر حزبي التيار الوطني الممثلين في جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني من أهم أحزاب السلطة الذين يراهن ويعول عليهما النظام السياسي بشكل كبير للمحافظة على مكاسب ومصالح النخب الحاكمة، وضمن استمرار النظام السياسي القائم واستقراره، ولهذا فإن الحديث عن دوافعها للمشاركة في الائتلاف الحكومي هو الحديث عن دوافع السلطة نفسها للمبادرة بطرح مشروع الائتلاف خاصة وأن السلطة هي التي أوجدت قبل الاستحقاقات التشريعية لعام 1997 حزب جديد "التجمع الوطني الديمقراطي" الذي استعمله النظام في هذه الفترة كبديل عن حزب جبهة التحرير الوطني للهيمنة على الساحة السياسية، وهذا ما يفسر ترشح في قوائم هذا الحزب عدد كبير من أعضاء الحكومة ورجال السلطة مثل "أحمد أويحيى" و"عبد القادر بن صالح" وغيرهم<sup>1</sup>.

وحرصت السلطة بشكل كبير على حصول هاذين الحزبين (حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وجبهة التحرير الوطني) على أغلبية الأصوات والمقاعد في مختلف الاستحقاقات الانتخابية عام 1997، 2002، 2007 حتى تتمكن السلطة من تشكيل حكومات ائتلافية يسيطر على تشكيلتها وصناعة القرار فيها هاذين الحزبين، في حين تبقى مشاركة الأحزاب الأخرى شكلية ليس لها أي دور فعلي في صنع القرار الحكومي وتوجيه السياسات والبرامج الحكومية، وهذا ما جعل بعض الأحزاب خاصة أحزاب المعارضة ترفض مبادرة السلطة للمشاركة في الائتلافات الحكومية التي تشكلت منذ عام 1997، غير أن هناك أحزاب أخرى تنتمي إلى التيار الإسلامي كحركة مجتمع السلم وحركة النهضة قبلنا بالمشاركة في تشكيلات الحكومات الائتلافية إلى جانب ممثلي التيار الوطني.

### \*دوافع حركة مجتمع السلم للمشاركة في الائتلاف الحكومي:

<sup>1</sup> عبد الناصر جابي، مرجع سابق، ص 159.

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

ينقسم التيار الإسلامي في الجزائر إلى تيار

التغيير الجذري للنظام عبر أسلوب القوة والعنف، ونسط هذا التيار بسكل بارز في مرحله التسعينيات، وتيار إسلامي معتدل يدعو إلى التغيير السلمي والمرحلي والتحاور مع السلطة وهذا ما أدى إلى تباين مواقف التيار الإسلامي المعتدل والراديكالي من النظام السياسي بشكل عام، وتباينت طبيعة علاقة التيارين مع السلطة وأسلوب تعاملهما معها بشكل خاص، حيث دخل التيار الراديكالي في مواجهة مباشرة مع السلطة عبر تبنيه أسلوب العنف كمنهج للتغيير، في حين تبنت حركات التيار الإسلامي المعتدل أسلوب المهادنة مع السلطة واختارت خيار المشاركة في المؤسسات السياسية المنتخبة المحلية منها والتشريعية وصولاً إلى المشاركة في الجهاز التنفيذي (الحكومة).

تعتبر حركة مجتمع السلم أحد أبرز أحزاب التيار الإسلامي المعتدل (الإخواني) في الجزائر خاصة بعد حل الجبهة عام 1992، هذا ما سمح لها بقيادة التيار الإسلامي في إطار المرحلة للوصول إلى السلطة من خلال اعتمادها على أسلوب الاختراق والمشاركة في مختلف مؤسسات الدولة خاصة بعد تبنيها لخيار المشاركة في السلطة والحياة السياسية بشكل عام منذ الإعلان عن تأسيسها عام 1990، إذ لم تتخلف الحركة عن المشاركة في مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي عرفتها الجزائر منذ تبني خيار التعددية الحزبية إلى يومنا هذا. وعقب توقيف المسار الديمقراطي في الجزائر بعد إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية لعام 1991، استطاعت الحركة التكيف مع ظروف المرحلة الانتقالية وتبنت نهج المشاركة في المؤسسات السياسية التي تأسست في هذه المرحلة<sup>1</sup>، ومنذ هذا التاريخ دخلت حركة المجتمع الإسلامي بقوة في الحياة السياسية، وتم اختيارها لتمثل الوجود الإسلامي في دائرة السلطة كقوة سياسية تسخر ضد التيار العلماني المتطرف، وتتنافس جبهة الإنقاذ المنحلة وهكذا تورطت الحركة في لعبة حددت قواعدها السلطة خاصة عندما قبلت التمثيل السياسي على حساب جبهة الإنقاذ المنحلة، وبهذا دخلت الحركة إلى صف الطاعة، ولقد مثل حضورها في

<sup>1</sup> أنظر جريدة الخبر، 08/06/1997، ص.3.

هذه الفترة إلى جانب السلطة عامل هام بالنسبة للنظا.  
عانى منها منذ مطلع التسعينات<sup>1</sup>.

شاركت حركة المجتمع الإسلامي(حماس)عام1994في ندوة الوفاق الوطني التي اقترحت السيد"اليامين زروال"رئيسا للدولة،وانبثق عنها ميلاد هيئة تشريعية جديدة(المجلس الوطني الانتقالي) شاركت فيه حركة حماس بخمسة أعضاء كأول تجربة مشاركة سياسية للحركة في أجهزة السلطة والحكم منذ تأسيسها\*، واتخذت الحركة موقفا إلى جانب السلطة عندما رفضت التوقيع على وثيقة "سانت ايجيديو" التي دعت إليها أحزاب المعارضة، وشاركت الحركة بقوة في مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي عرفتها الجزائر منذ عودة المسار الانتخابي بدءا بأول انتخابات رئاسية تعددية عرفتها الجزائر عام1995 ترشح فيها زعيم الحركة السيد"محفوظ نحناح" الذي تحصل على المرتبة الثانية بعد مرشح السلطة"اليامين زروال"بحوالي3,2 مليون صوت ما يعادل25% من الأصوات المعبر عنها<sup>2</sup>.

تطورت تجربة المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم(حركة المجتمع الإسلامي سابقا)في المؤسسات السياسية للدولة التشريعية والتنفيذية بعد مشاركتها في الحكومة عام 1995 بوزيرين،وتعد هذه المشاركة أول تجربة لمشاركة التيار الإسلامي المعتدل في الجهاز التنفيذي،وبعد تعديل الدستور سنة 1996،استجابت الحركة لهذا التعديل الذي فرض عليها تغيير اسمها من حركة المجتمع الإسلامي(حماس)إلى حركة مجتمع السلم(حمس)\*\* بحجة عدم استخدام الثوابت الوطنية لأغراض سياسية،وبعد إجراء الانتخابات التشريعية التعددية عام 1997 التي احتلت فيها حركة مجتمع السلم المرتبة الثالثة من حيث

<sup>1</sup> نور الدين ثنيو،"الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية"في أمحمد مالكي وآخرون،علي خليفة الكوري(محررا)،الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004)، ص.229

\*أعضاء حركة المجتمع الإسلامي المشاركين في المجلس الوطني الانتقالي هم:عبد المجيد منصرة،عبد القادر بن قرينة،بشير طويل،موسى رزيق،عبد اللطيف بن وارد.

<sup>2</sup> نور الدين ثنيو،مرجع سابق،ص.229

\*\*تنص المادة الأولى من القانون الأساسي للحركة: "تحمل الحركة التسمية التالية: حركة مجتمع السلم ومختصرها بالأحرف اللاتينية MSP شعارها: العلم، العمل، العدل"(أنظر القانون الأساسي لحركة مجتمع السلم في الموقع الخاص بالحركة:

<http://www.hmsalgeria.net/ar/index.php>

Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features

عدد الأصوات والمقاعد البرلمانية وهذا ما عكس  
تحتلها الحركة في الساحة السياسية الجزائرية، هذا ما أهلها بالإضافة إلى عوامل أخرى إلى  
أن تصبح أحد أطراف الائتلاف الحكومي الذي تشكل ولأول مرة في الجزائر عام 1997  
لتتطور هذه التجربة في ما بعد إلى تحالف رئاسي في الانتخابات  
الرئاسية 1999، 2004، 2009.

مشاركة حركة مجتمع السلم في السلطة هي مشاركتها في مؤسسات الحكم مع أحزاب  
سياسية أخرى لها توجهات سياسية وبرامج حزبية تختلف عن توجهات وبرنامج الحركة غير  
أنها تشترك معها في بعض التصورات وتتفق معها حول برنامج مشترك مع المحافظة على  
التميز في المبادئ والبرامج والسلوك، وتعتبر مشاركة حماس في الحكومة إستراتيجية  
مرحلية، تسعى من خلالها الحركة إلى المشاركة في صياغة السياسات والبرامج والمواقف  
والقوانين وإدارة شؤون المجتمع والدولة، والوصول إلى مصادر اتخاذ القرار من خلال  
مشاركة الحركة كحزب سياسي ببرنامج وسياساته وفقا للأشكال السياسية المتعارف عليها  
بواسطة المشاركة في الحكومة<sup>1</sup>، وجاءت المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم في  
المؤسسات السياسية للدولة بشكل عام ومشاركتها في الائتلاف الحكومي بشكل خاص منذ  
عام 1997 استجابة لمجموعة من العوامل منها ما هو متعلق بطبيعة الحركة ومصالحها  
الحزبية، ومنها ما يتعلق بظروف وواقع الاستقرار السياسي التي كانت تعيشها في الجزائر  
في التسعينات .

تعد طبيعة حركة حماس التي تصنف ضمن الحركات الإسلامية التي تقوم مرجعيتها  
على منهج الاعتدال والوسطية و تؤمن بمبدأ المشاركة الفعالة في مؤسسات الدولة والعمل في  
إطار الشرعية ومن داخل النظام بهدف حماية مكتسباتها<sup>2</sup> من أهم العوامل التي دفعت  
بالحركة إلى تبني خيار المشاركة في السلطة وأجهزة الحكم منذ نشأتها، وهذا ما تكرسه  
المبادئ والمنطلقات التي تقوم عليها حركة مجتمع السلم خاصة وأنها تؤمن بقيم  
الديمقراطية، وتدعو إلى إقامة نظام جمهوري والتعددية السياسية في ظل التداول السلمي على

<sup>1</sup> عبد المجيد مناصرة، "المشاركة في الحكومة (تجربة حركة مجتمع السلم - الجزائر)"، المختار، ع. 17، 14/04/2007، في الموقع:

<http://www.elmokhtar.net>

<sup>2</sup> مهدي أنيس جرادات، مرجع سابق، ص. 97.

السلطة<sup>1</sup>، كما أنها تندد بالعنف وتدعو إلى المصالحة

والتعاطي منذ نشأتها مع الوضع المؤسسي الرسمي للدولة، وخوض تجربته مع السلطه وليس ضدها<sup>3</sup>. وتعتمد الحركة أيضا في عملها وتحقيق أهدافها على وسائل سلمية أهمها المشاركة السياسية للوصول إلى المؤسسات الدستورية، والمساهمة السلمية في صناعة القرار بما يخدم مصلحة البلاد والشعب ويحقق وحدته وتقدمه، واستعمال الحوار كأسلوب حضاري للتفاهم وحل النزاعات<sup>4</sup>.

أظهرت رغبة حركة مجتمع السلم في المشاركة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية منذ تأسيسها استعداد الحركة للتعايش مع مختلف التيارات السياسية بمختلف توجهاتها خاصة وأن هذه الأخيرة تدعو إلى ترقية التحالفات السياسية بما يخدم ثوابت الأمة ومبادئها، ويحقق للحركة أهدافها<sup>5</sup>، وهذا ما يجعل الحركة مستعدة لبناء تحالفات مع قوى سياسية أخرى في إطار ما يتماشى مع مبادئها ويحقق لها أهدافها ومصالحها، وهذا ما جسده الانتلافات الحكومية والتحالفات الرئاسية التي دخلت فيها الحركة مع أحزاب التيار الوطني وبعض أحزاب التيار الديمقراطي العلماني التي سرعان ما انسحبت من هذه الانتلافات، وجاء المؤتمر الثاني لحركة مجتمع السلم الذي انعقد في مارس 1998 تحت شعار "السلم والتنمية" ليؤكد منهج المشاركة الذي تتبناه الحركة، ويكرس نهج الوسطية والاعتدال، ونادت الحركة خلال هذا المؤتمر بضرورة الائتلاف والتحالف للمساهمة في إخراج البلاد من أزمتها.

ونظرا لإيمان الحركة بأهمية الحوار لتقريب وجهات النظر، وضرورة بناء تحالفات سياسية لإخراج البلاد من الأزمة، انصبت جهود الشيخ "محفوظ نحناح" مؤسس حركة مجتمع السلم على العمل على تقريب وردم الهوة بين التيارات السياسية التقليدية الثلاثة الفاعلة في الساحة السياسية الممثلة في التيار الإسلامي والتيار الديمقراطي والتيار الوطني<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> أنظر القانون الأساسي لحركة مجتمع السلم، الفصل الثالث المتعلق بالثوابت والمبادئ، المادة 03 (أنظر الموقع الرسمي للحركة).

<sup>2</sup> أنظر القانون الأساسي لحركة مجتمع السلم، الفصل الرابع المتعلق بالأهداف والأولويات، المادة 04 .

<sup>3</sup> نور الدين ثنيو، مرجع سابق، ص 282-229

<sup>4</sup> أنظر المادة 05 من الفصل الخامس المتعلق بالوسائل في القانون الأساسي لحركة مجتمع السلم.

<sup>5</sup> أنظر القانون الأساسي لحركة مجتمع السلم، الفصل الرابع المتعلق بالأهداف والأولويات، المادة 04 .

<sup>6</sup> مقتطف من نص خطاب رئيس حركة مجتمع السلم أثناء حفل توقيع عقد التحالف الرئاسي في 16 فبراير 2004 ، وهذا هو نصه: "... لقد كانت جهود الشيخ نحناح رحمة الله عليه تصب في مساعي ردم الهوة بين التيارات الثلاثة التقليدية الفاعلة في الساحة السياسية لهذا الوطن الحبيب وأعني التيار الإسلامي بكل فصائله، والتيار الديمقراطي بكل مكوناته، والتيار الوطني بكل نخبه، وقد أنجز الشيخ شطرا مهما من هذه المساعي الوطنية بالتوقيع على وثيقة الائتلاف الحزبي يوم 08 أبريل 1999 ... " (أنظر إلى الكلمة التي ألقاها رئيس حركة مجتمع السلم السيد "أبو جرة سلطاني" خلال حفل توقيع عقد التحالف الرئاسي الذي جمع كل من : المؤتمر المرهلي للمؤتمر الجامع لحزب جبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم، التجمع الوطني الديمقراطي في 16 فبراير 2004 بفندق الأوراسي).



اعتبرت حركة مجتمع السلم مشاركتها في المؤ

Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features

والتشريعية في وقت مبكر، وقبولها بالمشاركة في تشكيله الحومات الانلافيه مند 1997 مسعى ضروري بالنسبة لها بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف أولها إزالة هواجس الخوف والعداوة القائمة بين السلطة و التيار الإسلامي بشكل عام منذ عهد الأحادية الحزبية، واثبات قدرة الحركة على التعايش مع الآخر والتعاون معه<sup>1</sup>، وثانيها تمثيل الثقل الإسلامي في دائرة السلطة خاصة في ظل غياب مشاركة إطارات الحركة في أجهزة الدولة نظرا لاحتكار تيارات سياسية معينة المناصب الحكومية، وحماية العمل الإسلامي بمختلف تياراته من استبداد الحكم وتطرف العلمانية وموجة الاستئصال<sup>2</sup>، وثالثها التمرن على أساليب الحكم والتسيير في مختلف مستويات الدولة خاصة بعد إدراكهم أن هذا يتطلب كفاءات ومهارات وليس على مجرد ترديد الخطب والأدبيات، وانتقل في ما بعد خيار مشاركة الإسلاميين (حمس) في البرلمان والحكومة من خيار تكتيكي إلى هدف استراتيجي كان له أثر سلبي على مسار الحركة ومستقبلها السياسي<sup>3</sup>.

وتهدف حركة مجتمع السلم كحزب سياسي مثله مثل باقي الأحزاب السياسية الأخرى من وراء مشاركتها في مؤسستي البرلمان والحكومة إلى الحصول على مقاعد برلمانية ومناصب سياسية ووزارية في الحكومة تمكنها من الوصول إلى مصادر اتخاذ القرار والتغلغل في أجهزة الحكم، والتأثير على البرامج والسياسات الحكومية في مختلف المجالات، والتأثير في عملية صنع واتخاذ القرارات الحكومية والنصوص القانونية التي يقرها الجهاز التنفيذي بما يتوافق مع البرنامج السياسي الذي تتبناه الحركة، غير أن المشاركة الشكلية لحركة حمس في مختلف الائتلافات الحكومية حالت دون تحقيقها لهذا الهدف.

ومن بين العوامل التي كان لها الأثر أيضا في دفع حركة مجتمع السلم إلى الدخول في ائتلاف حكومي إلى جانب أحزاب التيار الوطني تحدي مواجهة خطر أحزاب التيار العلماني الاستئصالي الذي تعد أحزابه خاصة الافافاس والأرسدي من ألد خصوم التيار الإسلامي الذي يمكن أن يشكل خطرا كبيرا عليها في حالة وصوله إلى السلطة أو تحالفه معها، أما

<sup>1</sup> أنظر جريدة الخبر، ع. 5791، 18/10/2009، ص. 3.

<sup>2</sup> عبد المجيد مناصرة، "المشاركة في الحكومة (تجربة حركة مجتمع السلم - الجزائر)"، المختار، ع. 17، 14/04/2007، في الموقع:

<http://www.elmokhtar.net>

<sup>3</sup> أنظر جريدة الخبر، ع. 5791، 18/10/2009، ص. 3.

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الهدف الخارجي للحركة فيتمحور حول محاولة ا

المستوى الخارجي من خلال احتضان الإسلاميين المعتدلين، وإقصاء المنظرين حجه فويه لمواجهة الرأي العام الذي كان يفسر الصراع في الجزائر على أنه قمع مضاد<sup>1</sup>.

لقد كان للظروف والأوضاع السياسية، وحالة عدم الاستقرار السياسي التي كانت تعيشها الجزائر في سنوات التسعينات دورا هاما وكبيرا في دفع حركة مجتمع السلم إلى قبول مبادرة السلطة لمشاركتها في أول تجربة ائتلاف حكومي عام 1997 كأول حزب إسلامي يمثل التيار الإسلامي في دائرة السلطة بعد فشل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الوصول إلى السلطة مطلع التسعينات، وفشل مساعي هذه الأخيرة (السلطة) في التفاوض مع الجبهة وعجزها عن ترويضها وإرغامها على التفاوض معها وفق الشروط التي تضعها السلطة، ولهذا لجأت السلطة الحاكمة في الجزائر عام 1997 إلى إشراك الإسلاميين المعتدلين الممثلين في حركة مجتمع السلم في الحكومة والبرلمان بهدف حل الأزمة السياسية والأمنية التي كانت تعيشها الجزائر في مرحلة التسعينيات.

وبهدف تحقيق الأمن والاستقرار السياسي في الجزائر، وتأمين المسار الديمقراطي فيها بإشراك قوى سياسية جديدة في السلطة ظلت لسنوات طويلة خارج السلطة، قبلت حركة حماس مبادرة السلطة وقررت الدخول في تحالف حكومي ورئاسي مع أحزاب السلطة<sup>2</sup>، زكته بتوقيع رئيسها الراحل السيد "محفوظ نحناح" على وثيقة الائتلاف الحزبي يوم 08 أبريل 1999، ضم كل من جبهة التحرير الوطني، حزب التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم وحركة النهضة، بهدف دعم ترشيح السيد "عبد العزيز بوتفليقة" في الانتخابات الرئاسية المسبقة التي شارك فيها سبعة (07) مرشحين وأقصى منها السيد "محفوظ نحناح" لافتقاره لشهادة العضوية في الثورة، ولكن ورغم إقصاء مرشح حركة مجتمع السلم، شاركت حماس في

<sup>1</sup> ناجي عبد النور، مرجع سابق.

<sup>2</sup> مقتطف من نص خطاب رئيس حركة مجتمع السلم أثناء حفل توقيع عقد التحالف الرئاسي عام 2004، وهذا هو نصه: "... إن إرادة الاستقرار التي نحلم بها جميعا ونعمل لها جميعا هي التي أملت علينا وأجب تنظيم القدرات المشتتة وتجميع الطموحات الفردية لترقية الحريات وتأمين المسار الديمقراطي وتعزيز التوجهات المشتركة بالعمل الجاد على ترقية الائتلاف الحزبي إلى تحالف رئاسي وتلبية طموحات المتطلعين إلى مصالحة وطنية شاملة تستكمل بها الجزائر ذلك العرس الذي نسجته خيوط الونام المدني للوصول بالشعب كله إلى حالة من الاستقرار الشامل والخروج نهائيا من المراحل الانتقالية ومن حالة الطوارئ ومن توترات ظلال مرسوم 93-54" (أنظر إلى الكلمة التي ألقاها رئيس حركة مجتمع السلم السيد "أبو جرة سلطاني" خلال حفل توقيع عقد التحالف الرئاسي الذي جمع كل من : المؤتمر المرهلي للمؤتمر الجامع لحزب جبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم، التجمع الوطني الديمقراطي في 16 فبراير 2004 بفندق الأوراسي).

Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features

هذا الائتلاف الحزبي الذي كان الغرض منه الحيلولة

عاشتها الجزائر طيلة مرحلة التسعينيات، ومنع وصول العلمانيين إلى السلطة.

أثرت المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم في الحكومة على وزنها الانتخابي وحضورها الشعبي، حيث احتلت الحركة المرتبة الرابعة في الانتخابات التشريعية لعام 2002 بعدما كانت تحتل المرتبة الثالثة في تشريعات 1997، ولكن هذا لم يمنعها من المشاركة في الحكومة الائتلافية الجديدة التي تشكلت بعد الانتخابات، وبعد وفاة مؤسس الحركة الشيخ "محفوظ نحناح" في جوان 2003، واصلت حركة مجتمع السلم مسار مشاركتها السياسية في المؤسسات التشريعية والتنفيذية ولم تتراجع عن هذا الخيار، وهذا ما أكده رئيس الحركة "أبو جرة سلطاني" الذي خلف "محفوظ نحناح" أثناء انعقاد المؤتمر الثالث للحركة في أوت 2003 الذي أكد فيه وفاءه لخط الشيخ "نحناح" ولمنهجه في الوسطية والاعتدال، واعتماد أسلوب الحوار مع جميع الأطراف ونبذ العنف، والتشبث بخيار المشاركة لأن حركة حماس ترفض سياسة الكرسي الشاغر، وترفض التفرد بالحكم والسلطة وتؤمن بشعار "الجزائر حررها الجميع، ويبنيتها الجميع"<sup>1</sup>.

وفي 16 فبراير 2004، وقبل إجراء ثالث انتخابات رئاسية تعددية التي أجريت في 08 أبريل 2004، وقعت حركة مجتمع السلم مع شركائها في الائتلاف الحكومي (حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي) وثيقة عقد التحالف الرئاسي التي نصت على ترقية الائتلاف الحزبي إلى تحالف رئاسي، ولقد وضع رئيس الحركة السيد "أبو جرة سلطاني" أثناء حفل توقيع عقد التحالف الرئاسي في الكلمة التي ألقاها أثناء هذا اللقاء دواعي اختيار حماس وشركائها ترقية الائتلاف الحزبي إلى تحالف رئاسي أجملها في إرادة تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، والخروج من الأزمة التي عاشتها الجزائر منذ مطلع التسعينات، تأمين المسار الديمقراطي وتحقيق المصالحة الوطنية<sup>2</sup>، وأبرز رئيس حركة مجتمع

<sup>1</sup> أنظر المؤتمر الثالث لحركة مجتمع السلم المنعقد في 08 أوت 2003 في الموقع الرسمي للحركة:

<http://www.hmsalgeria.net/ar/index.php>

<sup>2</sup> مقتطف من نص خطاب رئيس حركة مجتمع السلم أثناء حفل توقيع عقد التحالف الرئاسي عام 2004، وهذا هو نصه: "... إن إرادة الاستقرار التي نحلم بها جميعا ونعمل لها جميعا هي التي أملت علينا وأجب تنظيم القدرات المشتتة وتجميع الطموحات الفردية لترقية الحريات وتأمين المسار الديمقراطي وتعزيز التوجهات المشتركة بالعمل الجاد على ترقية الائتلاف الحزبي إلى تحالف رئاسي وتلبية طموحات المتطلعين إلى مصالحة وطنية شاملة تستكمل بها الجزائر ذلك العرس الذي نسجته خيوط الونام المدني للوصول بالشعب كله إلى حالة من الاستقرار الشامل والخروج نهائيا من المراحل الانتقالية ومن حالة الطوارئ ومن توترات ظلال مرسوم 93-54 أنظر إلى الكلمة التي ألقاها رئيس حركة مجتمع السلم السيد "أبو جرة سلطاني" خلال حفل توقيع عقد التحالف الرئاسي الذي جمع كل من : المؤتمر المرهلي للمؤتمر الجامع لحزب جبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم، التجمع الوطني الديمقراطي في 16 فبراير 2004 بفندق الأوراسي.

السلم أثناء هذا اللقاء هدف الحركة وشركائها من هذا الإجماع السيد "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة ثانية<sup>1</sup>.

حققت حركة مجتمع السلم من خلال مشاركتها في الحكومة مجموعة من الايجابيات أهمها: تمثيل التيار الإسلامي في السلطة، اعتراف السلطة الحاكمة بشرعية الحركة ودورها في استقرار البلاد وتميبتها، حماية الحركة من قمع السلطة، تأكيد المنهج الوسطي المعتدل للحركة، إثبات قدرة الحركة على توفير برامج عمل اقتصادية واجتماعية من خلال إشراف وزرائها على وزارات تقنية، تكوين إطارات مدربة ومؤهلة لإدارة شؤون البلاد في مجالات مختلفة، تطوير علاقات الحركة وتوسيعها مع دوائر النفوذ في الداخل والخارج<sup>2</sup>.

ورغم مشاركة حركة مجتمع السلم في الحكومة، ورغم الايجابيات التي حققتها من وراء مشاركتها الحكومية، غير أنها لم تجني من دخولها في هذا الائتلاف فوائد حقيقية على مستوى المشاركة الفعلية في تسيير شؤون الحكومة وممارسة السلطة بشكل عام لأن حركة مجتمع السلم دخلت المعترك السياسي في إطار محدد لها سلفا يحرمها من ممارسة الديمقراطية وحرية المبادرة وإمكانية الاقتراح خاصة بعد مشاركة في الحكومات الائتلافية التي تأسست منذ 1997 التي حصلت فيها الحركة على وزارات تقنية أغلبها وزارات مفرغة الصلاحيات، وبعيدة عن التأثير الايجابي في الشؤون التي تمس حياة المواطن اليومية<sup>3</sup>.

لم تسمح المشاركة الحكومية للحركة أن تتخذ هذه الأخيرة مع ممارسي السلطة فعليا ولا مع ممارسي المعارضة خاصة في ظل افتقارها على غرار باقي الأحزاب السياسية الإسلامية الأخرى إلى برنامج سياسي شامل وتصور واضح حول كيفية الحكم، وهذا ما يجعل حركة مجتمع السلم لا تختلف عن باقي الأحزاب الإسلامية الأخرى في الوطن العربي التي فشلت في الوصول إلى السلطة وممارستها فعليا أو التأثير فيها حتى وإن شاركت في تشكيلة الحكومات واحتلالها لمناصب حكومية لأنها لم تستطع الانتقال بالمشاركة في الحكومة عموديا وأفقيا<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> مقتطف من نص خطاب رئيس حركة مجتمع السلم أثناء حفل توقيع عقد التحالف الرئاسي عام 2004، وهذا هو نصه: "...إن الإرادة الوطنية السياسية العازمة على تطوير الائتلاف الحزبي إلى تحالف رئاسي يقوم على خدمة المبادئ وصيانة الحريات وترقية الأداء المشترك هي في الحقيقة إرادة عازمة على ترشيح السيد عبد العزيز بوتفليقة لعهدة ثانية..."

<sup>2</sup> عبد المجيد مناصرة، مرجع سابق.

<sup>3</sup> نور الدين ثنيو، مرجع سابق، ص. 229.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص. 226-228.

## أثرت المشاركة الحكومية لحركة مجتمع الد

السياسي، حيث تناقست شعبية الحركة لضعف قدرتها على إقناع الناس بمزايا مساره الحركة في الحكومة خاصة في ظل إخفاق برامج حكومات الائتلاف في تحقيق نتائج ايجابية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وزادت شعبية الحركة تدهورا على إثر التناقض في مواقف وتصريحات الحركة بين المعارضة والمشاركة الذي يبدوا غير مفهوم لدى الناخبين، وما زاده غموضا بعض المواقف التي تبنتها الحركة إزاء بعض القضايا التي اعتبرها البعض تبعية غير مبررة للحركة لموقف السلطة<sup>1</sup>. وساهمت مشاركة حركة مجتمع السلم في الحكومة في نشوب خلافات بينية داخل الحركة حول قيادة الحركة عرضتها إلى حدوث انشقاقات داخلية بين مناصري رئيس الحركة "أبو جرة سلطاني" ومناصري "عبد المجيد مناصرة" دفعت برئيس الحركة "أبو جرة سلطاني" إلى الاستقالة من الحكومة مقابل تقلده منصب قيادة الحركة خاصة في ظل اتهامه بتحقيق مصالح شخصية على حساب مصالح حزبية.

وعرفت المغرب هي الأخرى بعد الانتخابات التشريعية لعام 1997 تشكيل حكومات ائتلافية تختلف عن سابقتها لكون أن ظاهرة الائتلافات الحكومية ظاهرة قديمة في تاريخ الحكومات المغربية عرفها النظام المغربي منذ الاستقلال، غير أن ما يميز الائتلافات الحكومية الجديدة التي تشكلت عقب تشريعات 1997، 2002، 2007 أنها حكومات ائتلافية ضمت في تشكيلاتها الحكومية أحزاب المعارضة (أحزاب الكتلة الديمقراطية) التي لم تشارك في السلطة لمدة عقود زمنية طويلة خاصة الأحزاب اليسارية (الاشتراكية) التي مارست المعارضة في وقت مبكر بعد الاستقلال، هذا ما جعلها تحرم من المشاركة في السلطة منذ إقالة أول حكومة قادها التيار اليساري ممثلا في "عبد الله إبراهيم" التي لم يدم عمرها طويلا، ومنذ ذلك التاريخ والمعارضة اليسارية التي مثلها حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في الستينات، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في السبعينات خارج دائرة السلطة إلى أن جاء فيفري 1998 تاريخ تعيين ثاني رجل يساري على رأس الحكومة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد المجيد مناصرة، مرجع سابق.

<sup>2</sup> Ignace Dalle, Op.Cit., p.151

## أصطلح على الحكومات الائتلافية التي تشكلت

الأدبيات السياسية المغربية تسمية "حكومات التناوب التوافقي" نظرا لتعدد الاحزاب السياسيـه الممثلة في هذه الحكومات، واختلاف مساراتها التاريخية والسياسية، وتباين أيديولوجياتها ومبادئها (تيار اليسار، اليمين، الوسط) حيث أصبحت المعارضة في هذه الحكومات تمثل الأغلبية بعدما كانت تمثل الأقلية<sup>1</sup>.

يشير مفهوم التناوب التوافقي في المغرب إلى الانتقال في التناوب على ممارسة السلطة بين الأغلبية القديمة الموالية للملك والمعارضة القديمة التي حرمت من المشاركة في السلطة لعقود طويلة، ويعبر كذلك عن انتقال في رأس هرم الدولة أي انتقال العرش من الملك إلى خلفه الدستوري، ويمكن تعريف التناوب الحكومي أيضا بأنه قبول المعارضة بالانتقال من موقع المعارضة إلى ممارسة السلطة في مدى زمني معين يسمح بالتناوب المشروع<sup>2</sup>، وتشير حكومة التناوب التوافقي في المغرب إلى توافق إرادة المؤسسة الملكية وأحزاب المعارضة، وهي بمثابة صفقة سياسية تاريخية بين الطرفين لترسيخ قيم التوافق والتراضي<sup>3</sup>، جاءت نتيجة تقديم كل من القصر والمعارضة تنازلات متبادلة، قبلت أحزاب المعارضة من خلالها الدخول في عملية التناوب الحكومي وفق شروط الملك وتحت إشرافه في إطار ملكية دستورية تقوم على أسس نظام برلماني يمنح صلاحيات واسعة لمؤسستي البرلمان والحكومة<sup>4</sup>.

اعتبرت حكومة التناوب التوافقي التي تشكلت في المغرب عام 1998 مظهرا من مظاهر التحول الديمقراطي، حيث عبرت عن رغبة الملك في التغيير السياسي بقبوله أخيرا عام 1998 إشراك قوى سياسية جديدة (المعارضة) في عملية صنع القرار هذا ما يعتبر نقلة نوعية في الحياة السياسية المغربية، ولهذا تعتبر تجربة التناوب التوافقي في المغرب مبادرة وعملية فرضها الملك في إطار محدد سلفا ومراقب من طرف القصر اقترحها الملك على

<sup>1</sup> ادريس لكريني، مرجع سابق، ص. 104.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص. 113.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص. 101-107.

<sup>4</sup> جون واتر بوري، مرجع سابق، ص. 57.

المعارضة، وقبلتها هذه الأخيرة وفقا لتصورات الملك  
له<sup>1</sup>.

جاءت عملية التناوب التوافقي في المغرب بعد مسار طويل من مراحل الحوار والتفاوض بين القصر والمعارضة التي رفضت المشاركة في حكومة التناوب التي اقترحتها عليها الملك عقب الانتخابات التشريعية لعام 1993 خاصة في ظل افتقارها للأغلبية البرلمانية وعدم استجابة الملك لمطالبها الإصلاحية<sup>2</sup>، كما أن الملك هو الآخر لم يكن متأهبا في تلك الفترة لإشراك المعارضة في السلطة وعلى الرغم من تباين الشروط المقدمة من الطرفين التي عثرت عملية تشكيل حكومة التناوب عام 1993، استمرت المشاورات والاتصالات بين الملك والمعارضة<sup>3</sup>، وفي ظل إحساس الطرفين (المؤسسة الملكية وأحزاب المعارضة) بخطورة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي عاشته المغرب، وإدراكهم لمتغيرات المحيط الداخلي والدولي معا<sup>4</sup>، بالإضافة إلى الخطر المشترك الذي يهدد الطرفين من طرف الحركات الإسلامية التي تنامي نشاطها منذ مطلع التسعينات، كل هذا اضطر المؤسسة الملكية وأحزاب المعارضة إلى التقارب لإيجاد مشروع وطني يجنب المغرب الانفجار، ترجم عام 1998 في تجربة حكومة التناوب التوافقي<sup>5</sup>.

وهناك مجموعة من الدوافع والأسباب التي دفعت الملك إلى طرح مبادرة التناوب التوافقي، وقبول أحزاب المعارضة المشاركة فيها.  
\* دوافع الملك لتشكيل حكومة التناوب التوافقي عام 1998:

تعتبر المؤسسة الملكية طرف أساسي ومحوري في عملية تشكيل حكومة التناوب التوافقي في المغرب باعتباره هو الذي بادر بتشكيلها من خلال الرسائل والإشارات التي وجهها إلى أحزاب المعارضة منذ مطلع التسعينات، يعبر لها فيها عن استعدادها لتمكينها من تشكيل حكومة حتى في ظل افتقارها للأغلبية البرلمانية التي تؤهلها إلى ذلك. وتوالت اقتراحات العاهل المغربي على المعارضة لتشكيل حكومة التناوب طيلة التسعينات إلى أن

<sup>1</sup> Mounia Bennani-Chraïbi, "Sujet enquête de citoyenneté : "le Maroc au miroir des législatives de juin 1993", **Maghreb-Machrek**, N° 148, 1995, p.27

<sup>2</sup> Alain Roussillon, Op.Cit., p.07

<sup>3</sup> إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص. 67

<sup>4</sup> إدريس لكريني، مرجع سابق، ص. 105

<sup>5</sup> إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص. 67

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

توجت هذه المرحلة بتقارب تدريجي في المواقف بين

العمل في خطابات الطرفين خاصة الخطابات الملكية بمفاهيم نفاقه التناوب كمفهوم النواقي والتراضي والحوار في المسائل الوطنية المصيرية، والإعلان عن بداية الإصلاحات لتمهيد الأرضية للدخول في تجربة التناوب التوافقي<sup>1</sup>.

ومع مطلع عام 1996، وفي ظل مجموعة من الظروف والمستجدات، أبدى الملك استعدادا كبيرا للدخول في تجربة التناوب الحكومي وإشراك المعارضة في الحكومة، ولهذا راح يقوم بمجموعة من الإصلاحات السياسية والدستورية دشنها بإجراء استفتاء دستوري في سبتمبر 1996 استجاب من خلاله إلى بعض مطالب المعارضة في مقدمتها توسيع صلاحيات الحكومة والبرلمان، حيث عاد إلى العمل بنظام ثنائية الغرفة التشريعية، وأقر مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، ووعد الملك أحزاب الكتلة الديمقراطية (أحزاب المعارضة) بتعيين تشكيلة الحكومة من الأغلبية البرلمانية، وتعيين أحد أعضائها في منصب رئاسة الحكومة هذا ما جعل المعارضة تصوت على الدستور الجديد، وشكلت هذه الخطوة مؤشرا هاما عن قبول المعارضة بمبادرة الملك لدخولها في حكومة التناوب الجديدة، وجاءت نتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت في نوفمبر 1997 نتويجا لخطوات الإصلاح السابقة التي بادرت بها المؤسسة الملكية، حيث فتحت المجال أمام تشكيل أول حكومة تناوب توافقي عرفتها المغرب في فيفري 1998.

هناك مجموعة من الظروف والعوامل التي دفعت بالملك في النظام السياسي المغربي إلى تبني خيار التناوب التوافقي التي اعتبرت بمثابة عمل تكتيكي من طرف القصر، هدفت المؤسسة الملكية من ورائه إعادة تجديد النخبة السياسية بإدماج المعارضة الوطنية التي ظلت لفترة زمنية طويلة خارج السلطة، واستثمار رصيدها التاريخي والرمزي لمواجهة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي عاشها المجتمع المغربي منذ الثمانينات، وتزامن هذا مع انتشار موجة التحول الديمقراطي مع مطلع التسعينات التي ضغطت هي الأخرى على النظام السياسي المغربي لتبني النهج الديمقراطي والانفتاح السياسي، هذا ما اضطر الملك إلى الانفتاح على المعارضة وإشراكها في السلطة كمؤشر عن

<sup>1</sup> المكان نفسه.



دخول المغرب في عملية التحول الديمقراطي لتبني

جاءت تجربة التناوب التوافقي استجابة لضغوطات البيئة الداخليه من جهة وضغوطات الخارج من جهة أخرى، ناهيك عن عامل بحث الملك عن كفاءات جديدة، وتوفير مناخ وطني عام يضمن انتقالا سلسا للعرش بعد وفاة الملك "الحسن الثاني"، وهذا ما جعل مبادرة التناوب الحكومي التي طرحها الملك مجرد منحة ملكية جاء بها القصر<sup>2</sup>، تعبر عن انفتاح محدود في إطار تحول ديمقراطي شكلي يتسم بمحدودية المنافسة بين الفاعلين السياسيين الذي لا يهدف إلى تحقيق تناوب توافقي حقيقي<sup>3</sup>.

\* دوافع أحزاب المعارضة (الكتلة الديمقراطية) للدخول في حكومة التناوب التوافقي:

هدفت أحزاب المعارضة الوطنية من جراء مشاركتها في حكومة التناوب إلى إعادة بناء الثقة مع المؤسسة الملكية بعد زمن طويل من القطيعة والتوتر، وإدخال اصطلاحات سياسية ودستورية لتأهيل دخول المغرب إلى مرحلة التحول الديمقراطي.

تنقسم هذه المعارضة إلى معارضة تتسم بالاعتدال في خطاباتها وتوجهاتها، ترغب في العمل بطرق سلمية ومن داخل النظام، ولا تسعى إلى قلبه أو تغييره جذريا، وتمثل هذه المعارضة كل من أحزاب الكتلة الديمقراطية التي قبل المشاركة في الائتلاف الحكومي، وأحزاب التيار الإسلامي بشقيها الاندماجية (حزب العدالة والتنمية) والاحتجاجية (جماعة العدل والإحسان)، أما الكتلة الديمقراطية فقد ضمت كل من حزب الاستقلال الذي قاد الحركة الوطنية منذ الاستقلال، ويتبنى مواقف معتدلة اتجاه النظام، وأحزاب ذات توجهات يسارية اشتراكية وتنقسم بدورها إلى معارضة يسارية راديكالية تتبنى النهج الثوري، وتسعى إلى قلب النظام الملكي، ومعارضة يسارية معتدلة في خطاباتها وتوجهاتها تقبل بالعمل في إطار ملكية دستورية تضمن لمختلف القوى السياسية المشاركة في تسيير شؤون البلاد والحياة السياسية بشكل عام، ومثل هذه المعارضة كل من حزب

<sup>1</sup> Ignace Dalle ,Op. Cit.,p.511

<sup>2</sup> ادريس لكريني، مرجع سابق، ص. 104-105

<sup>3</sup> Jean-Noël Ferrié, "Les politiques de la morale en Egypte et au Maroc," Maghreb-Machrek, N° 167, janvier-mars 2000, p. 7

الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي تأسس عام 59 الشعبية الذي تأسس عن انشقاق عن الحزب السابق في منتصف السبعينات.

اتسمت العلاقة بين المؤسسة الملكية وأحزاب المعارضة على رأسها المعارضة اليسارية بعد الاستقلال بالتوتر وإقصاء كل طرف للآخر بسبب سعي المؤسسة الملكية إلى الهيمنة على عملية صنع القرار السياسي والحياة السياسية بشكل عام، في حين ناضلت المعارضة ضد هذه الهيمنة<sup>1</sup>. وفي منتصف السبعينات ظهرت مؤشرات تحول في العلاقة بين المؤسسة الملكية والاشتراكيين اليساريين، حيث حدث تغيير وتحول في إستراتيجية ووجهة نظر الأحزاب اليسارية من جهة، والمؤسسة الملكية من جهة أخرى خاصة بعد نشأة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عام 1974، وتزامن هذا مع بروز قضية الصحراء الغربية إلى الواجهة التي ظهرت أثناءها محاولات التقرب بين الطرفين، حيث حاولا بناء التوافق باستغلال مسألة الوحدة الترابية، غير أن العلاقة بين الطرفين بقيت متوترة<sup>2</sup>.

تجسد التحول في مواقف اليسار عقب انعقاد مؤتمر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في نهاية السبعينات الذي أعلن فيه عن إعادة النظر في إستراتيجية وأسلوب تعامله وموقفه من القصر بالانتقال من الإستراتيجية الثورية التي كانت تميزه في فترة الستينات والسبعينات إلى إستراتيجية الإصلاح في نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات، حيث انتقلت من المطالبة بالتغيير الراديكالي إلى المطالبة بإصلاح المملكة لإقامة ملكية دستورية وتضييق سلطات الملك من خلال المطالبة بتشكيل حكومة تمثل الإرادة الشعبية وقيام الملك بدور التحكيم .

وعلى إثر هذا التحول في الموقف والإستراتيجية أصبحت المعارضة اليسارية تطالب بإصلاح الدستور، إذ طالب حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية منذ مؤتمره الخامس عام 1988 بإصلاحات دستورية لتوسيع صلاحيات الحكومة والبرلمان، وتحديد سلطات الملك، وظلت المعارضة تطالب بهذه الإصلاحات إلى أن جاء مطلع التسعينات أين استغلت المعارضة الظروف الدولية والداخلية لتقدم في أكتوبر 1991 عريضة مطالب من طرف ما يسمى بأحزاب الكتلة الديمقراطية، أتبعها بعرائض مطلبية أخرى عام 1992 و1996 تطالب بالإصلاحات الدستورية، وبعد إبداء الملك رغبته واستعداده لمباشرة عملية الإصلاح

<sup>1</sup> إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص. 62

<sup>2</sup> ادريس لكريني، مرجع سابق، ص. 106

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

انخرطت أحزاب المعارضة في مشاورات مع الس

السياسي، وهذا ما أدى إلى نقل الأحزاب اليسارية خاصة حزب الاتحاد الاسراني للقوات الشعبية من أحزاب معارضة للنظام إلى أحزاب تحاول التقرب منه، وفي الأخير اندمجت في السلطة وأصبحت أحزاب حكومية موالية للملك بعد مشاركتها في حكومة التناوب التوافقي<sup>1</sup>. وتشكل الضمانات الشخصية التي قدمها الملك للمعارضة لتشكيل حكومة التناوب عاملا هاما ساهم في تخفيف حدة تخوفات المعارضة من مشاركتها في حكومة تحت إشراف الملك، وشجعها على المشاركة خاصة في ظل الضمانات المتعلقة بنزاهة الانتخابات التي أعلن عنها في خطابه الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى للعهد التشريعية الرابعة في أكتوبر 1996<sup>2</sup>. ويعد عامل ظهور التيار الإسلامي المعتدل وتنامي قوته ونشاطه السياسي الذي أصبح يشكل خطرا كبيرا ومنافسا قويا لليساريين خاصة في ظل تباين مبادئهم وتوجهاتهم مع توجهات أحزاب هذا التيار من بين العوامل الهامة التي دفعت بالملك والمعارضة اليسارية إلى التقرب والتحالف مع القصر لمواجهة أحزاب التيار الإسلامي في مقدمتها "حزب العدالة والتنمية".

رفضت بعض الأحزاب السياسية المشاركة في حكومة التناوب التوافقي لمعرفتها المسبقة بضيق مجال حرية عمل الحكومة، ومحدودية صلاحياتها الدستورية، وتبعيتها المطلقة للملك خاصة في صياغة وتطبيق برنامجها الحكومي، ولهذا ترفض هذه الأحزاب المشاركة لتجنب الخسارة<sup>3</sup>، ومن أبرز هذه الأحزاب الإسلامية.

نجح النظام السياسي المغربي على خلاف الجزائر في استيعاب واحتواء بعض القوى الإسلامية في الحياة السياسية، وسمح لها بالمشاركة في الانتخابات مثل حزب العدالة والتنمية الذي أصبح القوة النيابية الثالثة بعد حزبي الحركة الوطنية الكبيرين (حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال) حيث لما كان الملك يتفاوض مع أحزاب المعارضة الوطنية للدخول في حكومة التناوب، كان في الوقت نفسه يقوم بمفاوضات مع الإسلاميين الراغبين في المشاركة في السلطة والتحاور مع القصر، وهذا ما أدى في الأخير إلى مشاركة

<sup>1</sup> Mourad Djaziri, Op.Cit., p.37

<sup>2</sup> ادريس لكريني، مرجع سابق، ص. 106.

<sup>3</sup> Jean-Noël Ferrié, Op.Cit., p.8

الإسلاميين في الانتخابات التشريعية عام 1997، وش  
2002 تحت اسم "حزب العدالة والتنمية" أول حزب إسلامي معترف به قانونيا يسارك في  
الانتخابات المغربية<sup>1</sup>.

ونظرا للسياسة الاندماجية التي يتبناها حزب العدالة والتنمية اتجاه النظام ورغبته في  
الوصول إلى السلطة من خلال المشاركة في الانتخابات والمؤسسات السياسية القائمة رحب  
هذا الحزب في بداية الأمر بالمبادرة الملكية لتشكيل حكومة التناوب التوافقي بقيادة "عبد  
الرحمان اليوسفي" واعتبرها تعبيراً عن رغبة الملك في الانفتاح السياسي، ومنعظفا هاما في  
مسار التحول الديمقراطي للمغرب<sup>2</sup>، غير أنه بدأ بتوجيه انتقادات للحكومة منذ دخوله  
المعارضة خاصة بعد الانتخابات التشريعية لعام 2002 التي حصل فيها على عدد هام من  
المقاعد البرلمانية جعلته أقوى حزب إسلامي معارض داخل البرلمان<sup>3</sup>، وظهرت معارضة  
هذا الحزب بشكل بارز بعد عزم الحكومة على تعديل قانون الأسرة أو المدونة تماشيا مع  
مقتضيات العصر غير أن حزب العدالة والتنمية إلى جانب تنظيمات إسلامية أخرى كجماعة  
العدل والإحسان التي لا تحضا بالاعتراف القانوني رفضت مشروع التعديل وطالبت باحترام  
المشروع لتعاليم الشريعة الإسلامية<sup>4</sup>، وعلى خلاف حزب العدالة والتنمية، لا تحضا جماعة  
العدل والإحسان بالاعتراف القانوني، وترفض للمشاركة في الانتخابات والمؤسسات السياسية  
القائمة كالحكومة والبرلمان لأنها ترى في هذه المشاركة تأثيرا سلبيا على مسارها النضالي  
والسياسي وشعبيتها، وهذا ما يجعلها توجه انتقادات للسياسة الاندماجية التي يتبناها حزب  
العدالة والتنمية<sup>5</sup>.

أثرت مشاركة أحزاب الكتلة الديمقراطية (حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية  
وحزب الاستقلال) في حكومات التناوب التوافقي على شعبية هذه الأحزاب التي بدأت في  
التراجع خاصة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية نتيجة فشله في تحقيق طموحات  
الناخبين التي علقت على مشاركته في أول حكومة التناوب التوافقي آمالا كبيرا، وأدت  
مشاركة هذا الحزب في الحكومة إلى حدوث انشقاقات في بنية أهم حزب في التحالف (الاتحاد

<sup>1</sup> Myriam Catusse, Op.Cit., p.81

<sup>2</sup> Julien Lariège, Op.Cit., p.78

<sup>3</sup> Sévirine Labat, Op.Cit., p.15

<sup>4</sup> عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص. 68.  
<sup>5</sup> عكاشة بن المصطفى، مرجع سابق، ص. 38.

الاشتراكي للقوات الشعبية) على إثر الأزمات الداخلة

النفابي في مؤتمره السادس عام 2001، وأسس حزب المؤتمر الوطني الانحادي الذي شارك بقوائم مستقلة في انتخابات مجلس النواب عام 2002، بالإضافة إلى انسحاب بعض الإطارات من حزب الاتحاد الاشتراكي وتشكيلهم لجمعية الوفاء الديمقراطية<sup>1</sup>.

يستنتج في الأخير أن السلطة الحاكمة هي المستفيد الأول من مبادرة الائتلاف الحكومي في الجزائر، ومبادرة التناوب التوافقي في المغرب لأن هذه المبادرة جاءت في ظل ظروف سياسية داخلية وخارجية هددت استقرار واستمرار النظم السياسية القائمة في البلدين، وهذا ما جعلها تبادر بطرح هذا المشروع على الأحزاب السياسية التي ترغب في العمل إلى جانب النظام مقابل حصولها على وزارات ومناصب في الحكومة تمكنها من المشاركة الشكلية والصورية في تسيير الحكومة وممارسة السلطة بشكل عام وهذا ما أثر سلبا على شعبية هذه الأحزاب، وتسبب في ظهور انشقاقات داخلية داخل هذه الأحزاب نتيجة الخلافات القائمة بين قياديين حول طبيعة وحدود وهدف مشاركة هذه الأحزاب في الحكومة خاصة بعد تأكيد المشاركة الشكلية لهذه الأحزاب (حركة مجتمع السلم في الجزائر، وأحزاب الكتلة الديمقراطية في المغرب) في الحكومات الائتلافية التي أصبح عمرها 13 سنة في الجزائر، و12 سنة في المغرب.

### المبحث الثاني: أثر الائتلاف على برامج الحكومات واستقرارها في الجزائر والمغرب

تؤثر طبيعة الائتلاف على برامج الحكومات الائتلافية ودرجة استقرار هذه الحكومات ويؤثر هذا بدوره على فعالية أدائها الحكومي، فقد توجد ائتلافات حكومية تتسم بالاستقرار الحكومي وفعالية الأداء ويرجع هذا إلى تقارب الأحزاب السياسية المتحالفة في توجهاتها السياسية وبرامجها الحزبية، في حين غالبا ما تتميز الائتلافات الحكومية التي تتشكل من أحزاب سياسية تختلف في توجهاتها وبرامجها بعدم الاستقرار الوزاري وضعف الأداء الحكومي، وتؤثر في حالات أخرى الظروف السياسية التي ولد فيها الائتلاف الحكومي وطبيعة النظام السياسي الذي يوجد فيه على استقرار الحكومات الائتلافية وأدائها الحكومي.

### المطلب الأول: أثر الائتلاف على البرامج والسياسات الحكومية

<sup>1</sup> يونيس برادة، مرجع سابق، صص 112-113

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

تتفق الأحزاب المتحالفة في الحكومة الائتلاف

الحكومة جماعيا من خلال اتخاذ القرارات الحكومية بسبل جماعي والاتفاق على تطبيق برنامج حكومي يعكس مختلف برامج الحزبية التي تتبناها الأحزاب المتحالفة، ولهذا تتفاوض الأحزاب أثناء تشكيل الائتلاف على توزيع الحقائق الوزارية بينها تبعا لحجم كل حزب ودوره في تشكيل الائتلاف، وتتفاوض أيضا على طبيعة البرنامج الحكومي الذي ستطبقه الحكومة الائتلافية، وتتوقف فعالية الأداء الحكومي للحكومات الائتلافية بشكل كبير على درجة تنسيق الأحزاب المتحالفة لجهودها للعمل بطريقة جماعية. وتراعي الأحزاب السياسية أثناء وضعها للبرنامج الحكومي مطالب الناخبين ومصالح الأحزاب التي تدعمها في البرلمان ولكنها لا تشارك معها في الحكومة، كما تأخذ الحكومة في اعتبارها أثناء وضعها للبرامج الحكومية مطالب أحزاب المعارضة بسبب الضغط الذي يمكن أن تمارسه هذه الأحزاب على الحكومة من خلال التهديد بإسقاطها أو عرقلة مشاريعها في البرلمان<sup>1</sup>.

وتؤثر طبيعة الائتلاف على وضع البرامج ورسم السياسات الحكومية، فغالبا ما تتسم الحكومات الائتلافية بضعف الأداء الحكومي مقارنة بحكومة الأغلبية البرلمانية نظرا لطبيعتها الائتلافية التي يتعذر فيها على الأحزاب المتحالفة إيجاد برنامج حكومي تشارك في وضعه جميع الأحزاب السياسية المشاركة في الائتلاف، ويرجع هذا إلى طبيعة الأحزاب المشكلة للائتلاف التي يسعى كل منها أثناء عملية المساومة التي تسبق عملية تشكيل الائتلاف إلى التمسك ببرنامجه السياسي، ويحرص على توجيه برنامج الائتلاف باتجاه السياسة التي تتقارب مع برنامجه الحزبي<sup>2</sup>، ولكن هذا لا ينفي وجود حكومات ائتلافية أخرى تتبنى برامج حكومية تعكس مختلف البرامج الحزبية التي تتبناها هذه الأحزاب هذا ما يجعلها تتميز بالفعالية الحكومية وحسن الأداء.

تتم عملية رسم السياسة الحكومية بشكل رسمي في أغلب الحكومات الائتلافية في النظم الديمقراطية بمجلس الوزراء الذي تتخذ فيه القرارات الحكومية بشكل جماعي، حيث يحصل أي قرار حكومي على موافقة أغلبية الوزراء، غير أنه في الواقع يؤخذ القرار في أي قطاع ما على مستوى الوزارة المتخصصة على هذا القطاع، وغالبا ما توكل مهمة إدارة

<sup>1</sup>Paul .V.Warwick , Op. Cit.,pp. 1216-1218

<sup>2</sup> Maurice Duverger, Op. Cit.,pp.313-314

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

هذه الوزارات إلى وزير ينتمي إلى حزب معين وبما

رسم سياسة وزارته،ولهذا فإن أي مشروع قانون يصدر عن وزارة معينه يناصر ببرنامج الحزب الذي ينتمي إليه هذا الوزير لأن الأحزاب تسعى إلى الإشراف على بعض الوزارات بهدف التأثير في السياسة العامة من خلال هذه الوزارة خاصة إذا كانت القطاعات التي تشرف عليها هذه الوزارات من المجالات التي تركز عليها برامج هذه الأحزاب، وهذا ما يؤدي في كثير من الحالات إلى وجود خلاف بين الوزارات حول سياسة معينة مما يعيق تطبيق برنامج الحكومة الجماعي الذي نصت عليه اتفاقية الائتلاف<sup>1</sup>.

تؤثر برامج الأحزاب السياسية المكونة للائتلاف الحكومي خاصة البرامج السياسية التي تتبناها الأحزاب الكبيرة والأحزاب التي لها دور هام في تشكيل الائتلاف التي تحصل على عدد كبير من الوزارات وتشرف على وزارات إستراتيجية وسيادية على البرامج والسياسيات الحكومية التي تطبقها الحكومات الائتلافية، وهذا ما يجعل عملية اتخاذ القرار الحكومي ووضع البرامج والسياسيات الحكومية في الكثير من الحكومات الائتلافية حكرا على هذا النوع من الأحزاب التي تشرف على رئاسة الحكومة (تعيين رئيس الحكومة من حزب الأغلبية البرلمانية)، وفي بعض الأحيان على رئاسة الدولة عندما ينتمي رئيس الدولة إلى حزب الأغلبية في البرلمان، وهذا ما يحول دون مشاركة باقي أحزاب التحالف التي غالبا ما تكون أحزاب صغيرة في وضع البرامج ورسم السياسات<sup>2</sup>.

تشكلت الحكومات الائتلافية في الجزائر وحكومات التناوب التوافقي في المغرب بهدف إشراك قوى جديدة في عملية صنع القرار وممارسة السلطة بشكل عام، ولهذا يفترض أن تشارك مختلف أطراف الائتلاف في رسم السياسات الحكومية ووضع برامجها من خلال تقديم تنازلات متبادلة، والاتفاق على برنامج مشترك يعكس مختلف برامج وأهداف هذه التشكيلات حتى تنجح هذه الائتلافات في تفعيل أدائها وتضمن مصالح مختلف القوى التي تضمها و بهذا تحقق الغاية من وجودها.

<sup>1</sup> Lanny W.Martin,Georg Vanberg,"Policing the Bargain :Coalition government and parliamentary scruting,"**American Journal of Political Science**, Vol.48,N°.1,January,2004,p.13

<sup>2</sup> Michael Laver,Kenneth A.Shepsle,Op.Cit.,pp.33,36

تبننت مختلف الحكومات الائتلافية وحكومات الت

والمغرب في مختلف الفترات التشريعية(1997-2002)،(2002-2007)،(2007-2012)، برامج حكومية تتشابه بشكل كبير في خطوطها ومحاورها العامة، والملاحظ أيضا على جميع البرامج الحكومية التي اعتمدها معظم الحكومات الائتلافية في البلدين لم يشارك في وضعها جميع الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي خاصة القوى السياسية الجديدة التي شاركت في التشكيلات الحكومية في الجزائر الممثلة في حركة مجتمع السلم، وأحزاب المعارضة(حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال وأحزاب أخرى) التي شكلت أول حكومة تناوب توافقي في المغرب عام 1998، وهذا ما جعل برامج هذه الحكومات لا تعبر عن برامج مشتركة اتفقت عليها الأحزاب المتحالفة بعد تقديمها لتنازلات متبادلة، وإنما تجسد بالدرجة الأولى البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية في الجزائر، والبرنامج الحكومي الذي يحدد خطوطه العريضة الملك في المغرب وهذا ما أفرغ تجربة الائتلاف الحكومي وتجربة التناوب التوافقي في المغرب من مضمونها.

جسدت جميع البرامج الحكومية التي اعتمدها مختلف الحكومات الائتلافية التي تشكلت في الجزائر منذ عام البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية سواء في عهدة الرئيس المستقل "اليامين زروال"، أو في عهدة حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" الذي تسلم رئاسة الجمهورية عام 1999، ولقد ركزت البرامج الحكومية لهذه الحكومات على إخراج الجزائر من الأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها منذ التسعينات، والنهوض بالتنمية الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار نظام ديمقراطي ودولة القانون.

تبننت أول حكومة ائتلافية عرفتها الجزائر عام 1997 البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية "اليامين زروال" الذي قدمه خلال الانتخابات الرئاسية لعام 1995، ولقد ساعد وجود حزب الرئيس (التجمع الوطني الديمقراطي) في الائتلاف الحكومي واحتلاله مكانة هامة داخل التحالف خاصة وأنه أشرف على رئاسة الحكومة على تبني برنامج رئيس الجمهورية والسهر على تطبيقه خاصة في ظل وجود حزبين آخرين إلى جانب حزب الرئيس ينتمي أحدهما (جبهة التحرير الوطني) إلى نفس التيار الوطني الذي ينتمي إليه حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وينتمي الحزب الثاني إلى التيار الإسلامي (حركة مجتمع السلم)



التي قبلت المشاركة في الحكومة وفق الشروط التي

الحكومي لهذه الحكومة بالدرجة الأولى على حل الأزمة السياسي والامن في الجزائر.

ونظرا للآزمات التي واجهتها هذه الحكومة خاصة تدهور الوضع الأمني في الجزائر بالإضافة إلى الخلافات الداخلية والانتقادات التي تعرضت لها هذه الحكومة من داخل أحزاب الائتلاف وأحزاب المعارضة التي وجهت لهل انتقادات حادة خاصة حول الوضع الأمني والاجتماعي الذي لم يشهد تحسنا، لم تعمر هذه الحكومة طويلا إذ سرعان ما انتهت عهدها في ديسمبر 1998<sup>1</sup>.

طبقت ثاني حكومة ائتلافية تشكلت في عهد الرئيس "اليامين زروال" برئاسة "إسماعيل حمداني" بعد إقالة حكومة "أحمد أويحيى" هي الأخرى برنامج الرئيس "اليامين زروال"، وركز برنامجها الحكومي على إصلاح القطاع البنكي والمصرفي، وإعادة هيكلة منظومة الحماية الاجتماعية ومكافحة البطالة، كما أوكلت لهذه الحكومة عقب عزم رئيس الجمهورية عن الاستقالة من منصبه مهمة التحضير للانتخابات الرئاسية المبكرة التي حدد إجرائها في أبريل 1999<sup>2</sup>. وعلى العموم فإن البرنامج الحكومي لكلا الحكومتين لم يخرج عن إطار برنامج رئيس الجمهورية، ولم تحقق برامج هذه الحكومات تحسنا ملحوظا على مستوى السياسات الاقتصادية وهذا ما أكده تقرير السداسي الثاني للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لعام 1997، والسداسي الثاني لعام 1999، حيث أقر بأنه وعلى الرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية التي تم تسجيلها ما بين 1998 و1999 غير أن هذا لم يؤدي إلى تحسين الوضعية الاجتماعية للمواطن<sup>3</sup>.

بعد إعلان الرئيس "اليامين زروال" عن استقالته المبكرة، وتحديد الانتخابات الرئاسية المسبقة في 15 أبريل 1999 التي ترشح فيها سبعة (07) مترشحين توفرت فيهم شروط الترشح (المشاركة في الثورة، والحصول على توقيع 75000 شخص)، وينتمي هؤلاء المترشحين إلى ثلاثة تيارات سياسية: التيار الوطني الذي يمثل النظام، التيار الإسلامي

<sup>1</sup> ناجي عبد النور، مرجع سابق، صص 228-229

<sup>2</sup> المرجع نفسه، صص 229-230

<sup>3</sup> رايح كمال لعروسي، مرجع سابق، صص 103-104

المعتدل والتيار الديمقراطي العلماني\*، وأسفرت نتائج

بوتفليقة"مرشح الإجماع الوطني ب 73,79% من الأصوات نظرا للدعم الكبير الذي حظي به من طرف الجيش، بالإضافة إلى دعم أحزاب الائتلاف الحكومي الذي ضم كل من حزب التجمع الوطني الديمقراطي، جبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم لترشح الرئيس"عبد العزيز بوتفليقة" على إثر توقيعهم على اتفاقية دعم ترشحه مع قرب هذه الانتخابات في فيفري 1999<sup>2</sup>.

ولقد اعتمدت تزكية الأحزاب السياسية للمرشح"عبد العزيز بوتفليقة"على عدة اعتبارات أهمها أنه يمثل مرشح الإجماع الوطني الذي يستطيع وضع برنامج إجماع وطني يستوعب أفكار وتصورات مختلف الأحزاب لحل الأزمة، ويكون أرضية سياسية صلبة لهذا الإجماع، بالإضافة إلى الخبرة التي يتسم بها مرشح الإجماع في تسيير الدولة ومعالجة الملفات الوطنية الهامة<sup>3</sup>.

وتشكلت بعد انتخاب الرئيس"عبد العزيز بوتفليقة"حكومة ائتلافية مكونة من أحزاب التحالف الحكومي(حزب جبهة التحرير الوطني، حزب التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم) التي أيدت البرنامج الانتخابي للرئيس"عبد العزيز بوتفليقة" بالإضافة إلى دخول أحزاب جديدة في التشكيلة الحكومية مثل حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، التحالف الوطني الجمهوري، حزب التجديد الجزائري التي ساندت هي الأخرى ترشح الرئيس"بوتفليقة"، ودعمت برنامجه الانتخابي، وشاركت في الحكومة الائتلافية برئاسة "أحمد بن بيتور" على الرغم من تناقضاتها الفكرية والسياسية مع بعض الأحزاب المكونة للائتلاف، ومنحت هذه الأحزاب حقائب وزارية متفاوتة الأهمية في الحكومة الائتلافية، غير أن كلا من حزب العمال وحزب قوى الاشتراكية اللذين يمثلان المعارضة انتقدتا دعم هذه الأحزاب للرئيس، واعتبروا أن الائتلاف هو خطة استئصال جديدة يهدف النظام من خلالها

\* المترشحون السبعة الذين شاركوا في الانتخابات الرئاسية عام 1999 هم:عبد العزيز بوتفليقة: وزير خارجية سابق، يجسد الاتجاه الوطني على الرغم من أنه مترشح مستقل، حسين آيت احمد ممثل جبهة القوى الاشتراكية، أحمد طالب الإبراهيمي الذي لم يمثل أي اتجاه سياسي غير أنه حصل على دعم الأحزاب الإسلامية، يوسف الخطيب زعيم سابق في حرب التحرير الذي عد منافسا قويا لبوتفليقة، مولود حمروش، مقاد سيفي وأخيرا عبد الله جاب الله المترشح الإسلامي الوحيد الذي مثل حركة الإصلاح الوطني، غير أن المترشحين الستة انسحبوا عشية الانتخابات وأصدروا بيانا في 13 أفريل تضمن احتجاجهم على حصول تزوير في عملية الانتخابات وعدم اعترافهم بشرعية نتائجها(أنظر ناضم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 98)

<sup>2</sup> ناضم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 99-104

<sup>3</sup> خميس حزام والي، مرجع سابق، ص 150

تطبيق الليبرالية والخصوصية، وهكذا أصبح الحديث  
وليس عن تيارات سياسية بعينها<sup>1</sup>.

تسلم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" السلطة في ظل أزمة سياسية وأمنية واقتصادية  
صعبة، ولهذا جاء برنامجه الانتخابي يهدف بشكل كبير إلى حل الأزمة بشقها السياسي  
والأمني وتحقيق المصالحة الوطنية خاصة في ظل الآمال الكبيرة التي علقها عليه الشعب  
ومختلف القوى السياسية لكونه مرشح الإجماع الوطني، ولهذا ركز البرنامج الانتخابي  
للرئيس "بوتفليقة" عام 1999 على ثلاثة محاور أساسية: 1/ تحقيق السلم والأمن والاستقرار  
من خلال المصالحة الوطنية، والتركيز على الوفاق والحوار محل الإقصاء، وترسيخ التعددية  
السياسية والحزبية، وتكريس دولة القانون، 2/ إعادة دفع الاقتصاد بتنشيط الاستثمار ومحاربة  
الفقر والمشاكل الاجتماعية، 3/ إعادة المكانة للدولة الجزائرية محليا وإقليميا ودوليا<sup>2</sup>.

ونظرا للدعم الكبير الذي حضي به برنامج الرئيس "بوتفليقة"، اعتمدت هذه الحكومة  
البرنامج الانتخابي للرئيس كبرنامج حكومي لها وعملت على تطبيقه، وجاء برنامج هذه  
الحكومة مركزا أساسا على دعم مكاسب الوئام المدني ومواصلة الإصلاحات التي أطلقها  
الرئيس المتعلقة بقطاع العدالة والمنظومة التربوية، والتكفل بملف الخصوصية، وأهم انجاز  
تحقق في عهد هذه الحكومة خاصة على المستوى الأمني إبرام اتفاقية الهدنة مع الجيش  
الإسلامي للإفناذ، وكذا الاستفتاء على قانون الوئام المدني في 16 سبتمبر 1999<sup>3</sup> الذي  
صادق عليه البرلمان الجزائري بغرفتيه بالأغلبية المطلقة\*، ومن أهم المحاور التي ارتكز  
عليها هذا القانون هي: 1/ التمسك بالدستور والحرص على تنفيذ القوانين، 2/ إحقاق حق  
ضحايا العنف والتكفل بهم، 3/ العرفان إزاء المؤسسات وجميع المواطنين الذين كان لهم دور  
في إنقاذ البلاد، 4/ فسح المجال لعودة كل من ظل الطريق لسبب أو لآخر<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> إسماعيل قبيرة وآخرون، مرجع سابق، ص. 128.

<sup>2</sup> ناضم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص. 99-100.

<sup>3</sup> Luis Martinez, "De l'élection présidentielle au référendum : la quête d'une nouvelle légitimité algérienne," **Maghre-Machrek**, N° .168, avril-jui. 2000, p.41

\* صادق البرلمان بغرفتيه (المجلس الشعبي ومجلس الأمة) على قانون استعادة الوئام المدني بموافقة 388 عضو في المجلس الشعبي وامتناع 16 عن التصويت، ولم يرفضه أي عضو من أعضاء المجلس.

<sup>4</sup> Gilbert Grandguillaume, "Abdelaziz Bouteflika : premiers pas d'un président," **Maghreb-Machrek**, N° .166, Oct. Déc. 1999, pp.121-125

وأيد الكثير من الأحزاب السياسية هذا المشروع

حيث رأى حزب التجمع الوطني الديمقراطي بأن قانون الوثام المدني يعر بالهدنه الني وفعت بين الجيش الوطني وجيش الإنقاذ، كما أنه ميز بين الجماعات الإسلامية التي تريد الحلول السلمية والجماعات التي تلجأ إلى العنف، أما عن موقف حزب جبهة التحرير الوطني فقد دعا هو الآخر إلى تدعيم المشروع ومساندة تعميقة، واعتبر ممثلي التيار الإسلامي (حمس والنهضة) المشروع نقلة نوعية هامة يجب تدعيمها، وساند التجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية المشارك في الحكومة الائتلافية لعام 1999 مشروع الوثام المدني واعتبره تعبيراً عن استسلام ما تبقى من الإرهابيين لسلطة الدولة، وهناك أحزاب أخرى انتقدت هذا القانون<sup>1</sup>.

طبقت حكومة "علي بن فليس" الأولى التي تشكلت في سبتمبر 2000 برنامج الرئيس "بوتفليقة"، ومن أهم المحاور التي ركز عليها البرنامج الحكومي لهذه الحكومة دعم مكاسب الوثام المدني، وإصلاح العدالة والإدارة العمومية، وتوفير الشروط الملائمة لإنعاش اقتصادي سريع، الإسراع بتنفيذ برنامج الخوصصة المعطل منذ سنوات، وتشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر، واختار "علي بن فليس" شعار الفعالية لحكومته على مستوى اتخاذ القرار، وعلى مستوى التطبيق، مع تأكيده على وحدة العمل بين أعضاء الحكومة لتجنب ما وقعت فيه حكومة "بن بيتور"<sup>2</sup>.

وفي العهدة الثانية للحكومة الائتلافية برئاسة "علي بن فليس" التي تشكلت في جوان 2002 إلى غاية ماي 2003، واصلت هذه الحكومة تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية خاصة برنامج (مخطط) الإنعاش الاقتصادي الذي أحدث رئيس الجمهورية بسببه تعديل حكومي شمل الحقائق الوزارية ذات العلاقة بالتنسيق الاقتصادي والمالي بهدف إضفاء الفعالية على النشاط الحكومي وتحقيق أهداف هذا البرنامج<sup>3</sup>. وبعد إقالة حكومة "علي بن فليس" لأسباب سياسية تشكلت حكومة ائتلافية جديدة برئاسة "أحمد أويحيى" في ماي 2003، استمرت إلى غاية

<sup>1</sup> إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، صص 113-114

<sup>2</sup> ناجي عبد النور، مرجع سابق، صص 233-234

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية، رئاسة الجمهورية، بيان حول التعديل الحكومي في جوان 2002 (أنظر الموقع الرسمي للحكومة).

أفريل 2004، وتبنت هذه الحكومة كذلك برنامج ر  
تحضير الموعد الانتخابي لرئاسيات 2004.

تشكلت حكومات ائتلافية عقب نجاح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في رئاسيات 2004 و2009 (العهد الثانية والعهد الثالثة)، تألفت هي الأخرى من أحزاب التحالف الرئاسي التي دعمت وساندت الرئيس في حملته الانتخابية، وركزت في برامجها الحكومية على تطبيق البرنامج الانتخابي الذي قدمه الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في رئاسيات 2004 .

جاء برنامج الرئيس الانتخابي في رئاسيات 2004 بمشروع جديد في إطار استكمال مسار السلم والمصالحة الذي بدأه عام 1999 أطلق عليه: مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية الذي صدر بمقتضى مرسوم رئاسي رقم 05-278 بتاريخ 14 أوت 2005 الذي أجري الاستفتاء عليه في 14 أوت 2005، وجاء هذا المشروع هو الآخر في سياق البحث عن حل للأزمة الأمنية<sup>1</sup>، وعلى الرغم من أن الجزائر شهدت نوعا من التحسن على المستوى الأمني، غير أن الهدف الكامل لمسعى المصالحة الوطنية الذي وضعه رئيس الجمهورية لم يتحقق بالكامل بسبب أعمال العنف التي شهدتها الجزائر في نهاية التسعينات، ورغم ذلك كان لإنجازات الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" دورا هاما في تحسين الصورة الخارجية واسترجاع المكانة الدولية للجزائر خاصة بعدما حققت الجزائر من تقدم ملحوظ على المستوى الأمني خلال تواجده في الحكم.

يلاحظ من خلال تتبع مختلف البرامج الحكومية التي طبقتها أحزاب الائتلاف الحكومي في الجزائر أنها تجسد برنامج رئيس الجمهورية الذي اتفقت أحزاب التحالف الثلاثة بالإضافة إلى حركة النهضة على دعمه والسهر على تطبيقه، وهذا ما أكدته وثيقة التحالف الرئاسي الموقعة عامي 1999 و2004، ويساعد إجماع الأحزاب المتحالفة على برنامج رئيس الجمهورية على تجنب وقوع خلافات بينهم حول البرامج والسياسات الحكومية وينسق جهودها، ولكن لا ينفي هذا وجود خلافات داخل الائتلاف الحكومي حول بعض القضايا السياسية نظرا لاختلاف التوجهات السياسية للأحزاب المتحالفة خاصة بين حزب التجمع

<sup>1</sup> أنظر وثيقة مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية الصادرة بتاريخ: 2005/09/29.

الوطني الديمقراطي الذي ينتمي أمينه العام "أحمد أو  
مجتمع السلم ذات التوجه الاسلامي.

ويظهر تأثير اختلاف التوجهات السياسية للأحزاب المشكلة للتحالف الحكومي على البرنامج والسياسات الحكومية الخلاف الذي نشب بين أحزاب التحالف الحكومي بسبب التعديلات التي أقرتها الحكومة سنة 2004 بخصوص قانون الأحوال الشخصية(قانون الأسرة)، ونصت هذه التعديلات على إسقاط الولي في زواج المرأة، واشتراط رخصة من القاضي في ما يتعلق بتعدد الزوجات، وإعطاء المرأة حق التمتع بالسكن الزوجي في حالة الطلاق، ولقد أدت هذه التعديلات إلى خلافات بين أحزاب التحالف، حيث أيد حزب التجمع الوطني الديمقراطي هذا المشروع، في حين عارضت حركة حماس وجبهة التحرير الوطني هذا المشروع<sup>1</sup>.

وفي عام 2005، ظهرت خلافات بين أحزاب الائتلاف عقب صدور قرار وزارة التربية الذي أصدرته عام 2005 في إطار إصلاح النهج التعليمي، الذي يتضمن مشروع إلغاء الشريعة الإسلامية من التعليم الثانوي، وتقليص الحجم الساعي للتربية الإسلامية في الأطوار التعليمية الأولى من السنة الأولى إلى السنة التاسعة، وبررت وزارة التربية هذا القرار بالأعداد الهائلة لخريجي العلوم الشرعية وعدم قدرة الدولة على توفير مناصب شغل لهم<sup>2</sup>. وأدى صدور هذا القرار إلى انقسام أحزاب التحالف الرئاسي بين مؤيد للمشروع كحزب التجمع الوطني الديمقراطي، ومعارض له كحركة مجتمع السلم التي اعتبرت القرار تهديدا لعناصر الهوية الوطنية، وراحت تشن حملة شرسة ضده من خلال تشجيعها للمظاهرات والاحتجاجات التي قام بها طلبة الشريعة في مختلف مناطق البلاد احتجاجا على القرار، أما جبهة التحرير الوطني فقد أيدت المشروع لواقعية المبررات التي استدعت على إيجاده، واستنكرته من جهة أخرى لكونه يهدد الهوية الوطنية التي تركز على العروبة والإسلام<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بوعلام غمران، "الجزائر تراشق بالكلام بين رئيس الحكومة ومسؤولي حزب اسلامي بشأن تعديل قانون الأسرة"، الشرق الأوسط، ع. 21، 06

سبتمبر 2004، في الموقع: <http://www.aawsat.com/default.asp>

<sup>2</sup> عبد القادر، "الجزائر: معركة بين أحزاب التحالف الرئاسي حول إلغاء شعبة الشريعة الإسلامية من التعليم الثانوي"، الشرق الأوسط، ع. 99، 18،

يونيو 2005، في الموقع: <http://www.aawsat.com/default.asp>

<sup>3</sup> المكان نفسه.

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

جاءت تجربة تشكيل حكومات التناوب التوافقي

من خلال إتاحة فرصة الحوار بين مختلف الفاعلين السياسيين وإبراز قدراتهم على تدبير وتسيير الاختلاف بينهم أثناء مشاركتهم في الحكومة، وفتحت تجربة التناوب التوافقي أيضا المجال أمام الفاعلين السياسيين لطرح ومعالجة ملفات وقضايا هامة كان لوقت قريب يصعب طرحها ومناقشتها، وفي ظل الانفتاح الذي جسده تجربة التناوب التوافقي أصبح الخوض في هذه القضايا ممكنا كالقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات العامة، ومكافحة الفساد الإداري والسياسي، والاهتمام بالقضايا الاجتماعية وقضايا المرأة، وهذا ما ركز عليه البرنامج الحكومي لأول حكومة تناوب توافقي في المغرب<sup>1</sup>.

قدمت أول حكومة تناوب توافقي تشكلت في المغرب عام 1998 برنامجها الحكومي بعد شهر من تأسيسها وتم قبول برنامجها من طرف البرلمان، وأعرّب "عبد الرحمان اليوسفي" في تصريح له عقب تعيين الطاقم الحكومي الجديد أن هناك صعوبات ومشاكل اجتماعية واقتصادية تواجه الحكومة الجديدة مثل البطالة، الفقر والامية، بالإضافة إلى الهامش الضيق الممنوح للحكومة لممارسة وظائفها ومحدودية صلاحياتها، غير أنه ونظرا للمقتضيات التي يفرضها الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المغربي الصعب، اضطر الاتحاد الاشتراكي إلى المشاركة في حكومة التناوب التوافقي<sup>2</sup>.

تمحورت الخطوط العريضة لبرنامج حكومة التناوب التوافقي بقيادة "عبد الرحمان اليوسفي" حول عنصر التجديد والتغيير ضمن الاستمرارية، ومن أهم المحاور التي تناولها برنامج هذه الحكومة السعي إلى عقلنة الإدارة وترشيد استعمال الموارد، واعتماد الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد، وتفعيل دور القضاء من خلال إصلاح قطاع العدالة وتطويرها وعصرنتها، كما اعتبر البرنامج الحكومي ملف حقوق الإنسان من القضايا الأساسية التي تركز عليها الحكومة.

اهتم البرنامج السياسي للحكومة أيضا بالمجال الاقتصادي لإنعاش الاقتصاد المغربي وتطويره بما يتلاءم مع الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده المغرب من خلال إنعاش الاستثمار

<sup>1</sup> أحمد مالكي، مرجع سابق، ص 106-108

<sup>2</sup> Zakya Daoud, "Maroc : Les premiers pas du gouvernement youssoufi," Maghreb-Machrek, N° 161, Jui., Sep. 1998, p. 166

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الخارجي وتشجيع الخوصصة، وإصلاح النظام البنكي

الوطنية والتنمية الريفية<sup>1</sup>، وتخفيض النفقات العمومية، وتحسين فعاليته هذه النفقات، ومحاربه الرشوة والامتيازات<sup>2</sup>، كما أولى البرنامج الحكومي أهمية للعنصر البشري في الإصلاح والتغيير، والاهتمام بقطاع التربية والتعليم والصحة والعمل، حيث طالبت الحكومة برفع الميزانية المخصصة لهذه القطاعات، في حين انخفضت ميزانية وزارة الداخلية<sup>3</sup>، كما شجعت الحكومة الحوار مع النقابات العمالية في إطار عقد اجتماعي جديد.

وأكد البرنامج الحكومي في مجال السياسة الخارجية على الحفاظ على الوحدة الترابية المغربية وإعلان سلطة المغاربة على إقليم الصحراء، بالإضافة إلى توطيد العلاقات الخارجية مع الدول المغربية والإسلامية خاصة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، أما مجال حقوق الإنسان فقد أولى له السياسة الحكومية اهتماما كبيرا غير أن بعض الملفات المتعلقة بملف المفقودين والمنفيين السياسيين ظلت حkra على وزارة الداخلية، واهتمت الحكومة أيضا بترقية حقوق المرأة في جميع المجالات<sup>4</sup>.

ساهمت حكومة التناوب التوافقي في تفعيل عمل الحكومة خلال التجربة البرلمانية (1997-2002)، حيث تم تفعيل الرقابة البرلمانية على المال العام وطرق تدبير إنفاقه، وقامت الحكومة أيضا خلال هذه العهدة البرلمانية بتعديل بعض القوانين وإصدار قوانين جديدة مثل: قانون السجون، قانون الأسعار والمنافسة، مدونة تحصيل الديون العمومية وإحداث وكالة للتنمية الاجتماعية، إصلاح قوانين الجمعيات والتجمعات والصحافة، إصلاح قوانين التعليم، إصلاح قانون المسطرة الجنائية، وضع نظام انتخابي جديد لمجلس النواب خصص لائحة للنساء... الخ .

استمر تشكيل حكومات تناوب توافقي في فترة حكم الملك الجديد "محمد السادس" التي لم تختلف برامجها وطريقة عملها ومردوديتها عن حكومات التناوب التوافقي التي تشكلت في عهد الملك "الحسن الثاني" رغم ما تميزت به فترت حكم ابنه الملك "محمد السادس" من انفتاح السياسي على خلاف حكم أبيه "الحسن الثاني"، حيث أبدى هذا الأخير اهتماما كبيرا منذ توليه

<sup>1</sup> Zakya Daoud, Op. Cit., pp.172-173

<sup>2</sup> أحمد مالكي، مرجع سابق، ص 381-383

<sup>3</sup> Zakya Daoud, Op. Cit., p.175

<sup>4</sup> Ibid., pp.176-178



الحكم بمجموعة من القضايا الرئيسية في مقدمته

الاجتماعي، الصحة، التربية، المرأة) وإصلاح العدالة، والعمل على نرسخ دولة القانون، وإعطاء مفهوم جديد للسلطة، وفي هذا الإطار قام بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وسمح بعودة المنفيين إلى الوطن، كما قام بإقالة أهم رجل في الدولة اعتمد عليه نظام الملك "الحسن الثاني" وزير الداخلية "ادريس البصري" وتعد هذه الخطوة سابقة من نوعها تحسب لصالح العاهل الجديد<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من أن العهدة الجديدة للملك "محمد السادس" بدأت وكأنها سوف تشهد تطورا نوعيا نظرا للإصلاحات التي وعد بها، ومفاهيم الديمقراطية الجديدة التي أوردها في خطابه التي علقت عليها الآمال في تفعيل أداء الحكومة وتحقيق استقلاليتها، غير أن الواقع أثبت غير ذلك، حيث عين على رأس الحكومة التي تشكلت عقب الانتخابات التشريعية لعام 2002 وزير أول غير متحزب وهذا ما حال دون تطوير مسار التناوب الحكومي وتفعيل الأداء الحكومي وتحسينه<sup>2</sup>، كما ظلت حكومات التناوب في عهده تنشط في ظل هامش محدود وضيق، حيث صدرت مجموعة من القرارات الملكية دون مشاركة الحكومة مثل قرار إطلاق سراح "عبد السلام ياسين" في ماي 2002، وإقالة "ادريس البصري" من وزارة الداخلية وغيرها من القرارات، وهذا ما يشير إلى أن الملك "محمد السادس" ظل يملك ويحكم رغم مظاهر التحول الديمقراطي التي أظهرها، وهذا ما لم يغير شيئا في مستوى أداء حكومات التناوب من فترة حكم الملك "الحسن الثاني" إلى حكم الملك "محمد السادس"<sup>3</sup>.

تختلف الأحزاب السياسية المشكلة لحكومات التناوب التوافقي في المغرب في توجهاتها السياسية وبرامجها الحزبية وهذا ما يعيق اتفاقها على برامج وسياسات حكومية مشتركة، غير أن سيطرة الملك على الحكومة التي تحدد برامجها وفق ما تمليه وتوافق عليه المؤسسة الملكية يحد من حرية أحزاب التحالف الحكومي في وضعهم للبرنامج الحكومي خاصة في ظل سيطرة الأحزاب الموالية للملك على الغرفة الثانية للبرلمان وضعف التمثيل البرلماني لأحزاب اليسار، ومع ذلك تعرف هذه الحكومات نوعا من ضعف التنسيق بين أطرافها

<sup>1</sup> Kader Abderrahim, "La fin de l'état de grâce," Les Cahiers de l'Orient, 2002, N° 58, pp. 7-9

<sup>2</sup> أحمد مالكي، مرجع سابق، ص. 113.

<sup>3</sup> Sévirine Labat, Op.Cit. , pp. 16-19

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

المتحالفة، ونشوب خلافات بينهم حول بعض القضايا

تحصل في بعض الأحيان على إجماع أطراف التحالف الحكومي بسبب اختلاف الرؤى والتصورات، غير أن ميزان القوى داخل البرلمان من جهة، وسيطرة المؤسسة الملكية على الحكومة من جهة أخرى يفرض نفسه في هذه الحالات، وهذا ما يجعل أحزاب الكتلة الديمقراطية (أحزاب المعارضة) التي قبلت المشاركة في السلطة مجبرة على احترام الاتفاق الذي عقده مع المؤسسة الملكية أثناء قبولها المشاركة في حكومة التناوب التوافقي عام 1998.

يستج من خلال تتبع طبيعة البرامج الحكومية التي اعتمدها الحكومات الائتلافية في الجزائر منذ عام 1997، وحكومات التواب التوافقي في المغرب منذ عام 1998 أنها لا تعكس البرامج الحزبية لمختلف التشكيلات الحزبية المكونة للائتلافات الحكومية خاصة برامج الأحزاب السياسية الجديدة التي شاركت في الائتلافات الحكومية الممثلة في حركة مجتمع السلم في الجزائر، وأحزاب المعارضة على رأسها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال في المغرب رغم أن الهدف المسطر من وراء تشكيل هذه الائتلافات الحزبية هو إشراك قوى جديدة في تسيير شؤون الحكومة ومنحها فرصة ممارسة السلطة بطرق شرعية وسلمية، وتجسد طبيعة البرامج الحكومية لهذه الحكومات وطريقة صياغتها سواء في الجزائر أو في المغرب التهميش الكبير للقوى السياسية الجديدة التي قبلت بالمشاركة في الائتلافات الحكومية بالجزائر والمغرب (حركة مجتمع السلم، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزبي الاستقلال) من المشاركة في وضع برامج هذه الحكومات ورسم سياساتها والمشاركة في اتخاذ القرارات الحكومية التي يفترض أن يشارك في اتخاذها كل أطراف الائتلاف الحكومي.

هناك مجموعة من العوامل التي حالت دون مشاركة حركة مجتمع السلم في الجزائر وأحزاب الكتلة الديمقراطية في المغرب باعتبارهما تشكيلات سياسية قبلت المشاركة إلى جانب أحزاب سياسية أخرى محسوبة على السلطة في البلدين في وضع برامج وسياسات الحكومات التي تشارك فيها، من أهم هذه العوامل طريقة تقسيم الحقائق الوزارية بين الأحزاب المتحالفة في الحكومات الائتلافية، حيث حرصت السلطة الحاكمة في الجزائر على

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

إبقاء الوزارات السيادية والإستراتيجية(رئاس

الخارجية،وزارة الدفاع...إلخ) تحت إشرافها ورقابتها من خلال تعيين وزراء تكنوقراطيين مقربين من رئيس الدولة في الجزائر للإشراف عليها تحت رقابته، أو منحها لأحزاب سياسية موالية للسلطة مثل حزب التجمع الوطني الديمقراطي وحزب جبهة التحرير الوطني اللذان تداولوا على رئاسة مختلف الحكومات الائتلافية منذ عام 1997.

تسجل الملاحظة نفسها على توزيع الوزارات السيادية في المغرب،حيث أوكلت مهمة الإشراف على رئاسة الحكومة في أول حكومة تناوب توافقي عرفتها المغرب عام 1998 إلى حزب المعارضة اليساري(الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية)،ولكن رئاسته للحكومة ظلت رئاسة شكلية دون سلطة فعلية رغم العدد المعتبر الذي يحوز عليه هذا الحزب من المقاعد البرلمانية،وسرعان ما عين في منصب الوزير الأول في الحكومات اللاحقة وزراء تكنوقراطيين من رعايا الملك،وتهدف السلطة في الدولتين من خلال حرمان حركة مجتمع السلم في الجزائر وأحزاب المعارضة في المغرب من الإشراف على الوزارات السيادية والإستراتيجية في الدولة إلى حماية مصالح النخبة الحاكمة في البلدين،والمحافظة على استمرار واستقرار النظم السياسية القائمة،لأن وصول الإسلاميين في الجزائر إلى السلطة،وصعود اليساريين أو الإسلاميين إلى مراكز اتخاذ القرار في المغرب يشكل تهديدا لوجود ومصالح النخب الحاكمة في البلدين التي تسيطر أغلب إداراتها وكوادرها على المؤسسات السياسية والاقتصادية للدولة وهذا ما يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار السياسي في البلدين.

تقسم الحقائق الوزارية في الحكومات الائتلافية بالجزائر والمغرب وفقا لعدد المقاعد البرلمانية التي يحصل عليها كل حزب في البرلمان،ونظرا لسيطرة الأحزاب المحسوبة على السلطة في الجزائر(حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الديمقراطي)على الأغلبية البرلمانية في المجالس التشريعية التي انتخبت في الجزائر منذ تشريعات 1997،يمنح لهذه الأحزاب عدد كبير من الحقائق الوزارية بغض النظر عن طبيعتها،في حين تراوح عدد الحقائق الوزارية التي تحصلت عليها حركة مجتمع السلم منذ مشاركتها في الحكومات الائتلافية منذ عام 1997 بين 04 إلى 07 وزارات كلها وزارات ثانوية أو وزارات دون

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

حقائب، وهذا ما يجعلها دوما بعيدة عن مصادر اتذ

نسجلها على عدد الحقائب الوزارية التي حصل عليها حزب الانحاد الاسنراحي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال (أهم حزبين في المعارضة) التي عملت السلطة المغربية في مختلف الاستحقاقات التشريعية على الحد من حصول حصولهما على عدد كبير من المقاعد البرلمانية التي يمكن أن تضمن لهما السيطرة على البرلمان والإشراف على معظم الوزارات.

ويعد عامل تبعية الحكومة في اختصاصاتها وطريقة تشكيلها لرئيس الدولة في الجزائر والملك في المغرب عامل هام يمنع الأحزاب المتحالفة من المشاركة في وضع برامج حكوماتها بحرية خاصة إذا كان الوزير الأول في الجزائر الذي قلصت صلاحياته لصالح رئيس الدولة ملزم وفق ما ينص عليه الدستور بتطبيق برنامج رئيس الجمهورية وفقا لما تنص عليه المادة 79 من دستور 1996 المعدل عام 2008، وتتمتع الحكومة في المغرب بسلطات محدودة مقارنة بسلطات المؤسسة الملكية، حيث يرأس الملك مجلس الوزراء وهذا ما يجعل حظوظ مشاركة الأحزاب المتحالفة ضئيلة لصياغة البرنامج الحكومي.

ونخلص في الأخير إلى أن تطبيق الائتلاف الحكومي في الجزائر وتشكيل حكومات ائتلافية في المغرب لم يساهم في الإشارك الفعلي لحركة مجتمع السلم وأحزاب الكتلة الديمقراطية (المعارضة اليسارية) في تسيير شؤون الحكومة والمشاركة في رسم سياساتها ووضع برامجها ولهذا جاءت برامج الحكومات الائتلافية في الجزائر ترجمة لبرنامج رئيس الجمهورية، وتجسيدا لرغبة الملك في المغرب.

### المطلب الثاني: أثر الائتلاف على الاستقرار الحكومي

يؤثر الائتلاف على استقرار الحكومات، حيث هناك بعض الائتلافات الحكومية التي تعرف نوعا من الاستقرار، في حين هناك ائتلافات أخرى تتسم بعدم الاستقرار الحكومي نتيجة كثرة الأزمات الوزارية التعديلات الحكومية، وغالبا ما يرجع عدم استقرار الحكومات الائتلافية وضعف فعاليتها الحكومية إلى هشاشة الائتلافات البرلمانية وعدم تجانسها وغياب التضامن بين أعضائها نتيجة غياب الأغلبية البرلمانية التي تعتبر شرطا ضروريا لتشكيلها واستقرارها، ولهذا فإن حكومات الأقلية تكون أقل استقرارا واستمرارا من حكومات

الأغلبية، كما أن الحكومة الائتلافية التي تضم عدد ص  
وأقل عرضة للتغيير من الائتلافات التي تضم عدد كبير من الأحزاب<sup>1</sup>.

ويرجع عدم استقرار الحكومات الائتلافية غالبا إلى طبيعة أطراف الائتلاف، حيث أن تشابه الأحزاب المتحالفة أو اختلافها في أيديولوجياتها وأهدافها أو برامجها السياسية من بين العوامل التي تؤثر في استقرار الحكومة الائتلافية أو عدم استقرارها لأن الائتلافات الحكومية التي تتميز تشكيلاتها الحزبية بالانسجام والتجانس في التوجهات السياسية والأهداف والبرامج السياسية يكون من السهل على أعضائها الاتفاق على الائتلاف في مدة قصيرة على خلاف الائتلافات التي تختلف أحزابها في مبادئها وأهدافها ومصالحها وهذا ما يصعب عملية المساومة والتفاوض بين أعضائها وغالبا ما تستغرق وقتا طويلا ولا تؤدي إلى تشكيل تحالفات حزبية، ناهيك عن فشلها في وضع سياسة حكومية جماعية تتسم بالفعالية وتحقق الفائدة لجميع أطرافها<sup>2</sup>، وتعاني هذه الائتلافات بعد تشكيلها من كثرة الخلافات التي تحدث بين الأحزاب المكونة للحكومة نتيجة سعي كل حزب إلى تحقيق مصالحه على حساب الأحزاب الأخرى، وهذا ما يهدد الحكومة دائما بالانهيار وعدم الاستقرار الحكومي<sup>3</sup>.

وأقر "شوفيلد" بأن العلاقة بين درجة الانسجام والتجانس بين أطراف الائتلاف واستقرار الحكومة الائتلافية وعدم استقرارها هي علاقة نسبية لأنه يمكن أن تكون هناك حكومات ائتلافية متجانسة، غير أنها غير مستقرة، كما يمكن أن تكون هناك حكومات تضم أحزاب كثيرة وتعرف نوعا من الاستقرار<sup>4</sup>، ويرجع هذا إلى مجموعة من العوامل متعلقة بخصائص النظام السياسي وبالظروف التي يوجد فيها هذا الائتلاف .

وتعرف الحكومات الائتلافية في الكثير من الحالات حدوث تغييرات في التركيبة الحزبية للائتلاف الحكومي بسبب انسحاب بعض الأحزاب أو انضمام أخرى، وبمجرد حدوث تغيير في بنية الائتلاف تتغير تشكيلة الحكومة، غير أن هذا التغيير يكون أحيانا تغييرا جوهريا يؤدي إلى تشكيل حكومة جديدة، وفي بعض الأحيان يكون تغييرا سطحيا يقتصر

<sup>1</sup> Michael Laver and Norman Schofield, Op.Cit., pp.150-154

<sup>2</sup> جون ماري دانكان، مرجع سابق، ص. 291

<sup>3</sup> Ibid., 155

<sup>4</sup> Michael Laver and Norman Schofield, Op.Cit., p.155

على رئيس الحكومة أو بعض الوزراء كالتعديل  
للتشكيلة الحكومية<sup>1</sup>.

تؤثر طبيعة النظام الحزبي أيضا على استقرار الحكومة، حيث كلما كان هناك تعدد حزبي كبير تعذر على الحكومة الحصول على الأغلبية البرلمانية المتجانسة، هذا ما يؤدي إلى تشكيل حكومات تتكون من عدة أحزاب حتى تضمن للحكومة حصولها على الأغلبية البرلمانية<sup>2</sup>، ونظرا للتركيبة الائتلافية لهذه الحكومات تخضع هذه الأخيرة للبرلمان لأن استقرارها واستمرارها يتوقف على دعم وتأييد الائتلاف البرلماني لها، وتكون الحكومات الائتلافية بسبب غياب الأغلبية البرلمانية المستقرة والمتجانسة معرضة للتهديد من طرف البرلمان بواسطة تصويته بعدم الثقة اتجاهها هذا ما يضطرها إلى الاستقالة<sup>3</sup>.

يتوقف استقرار الحكومة أيضا على مدى قوة أو ضعف المعارضة في البرلمان، حيث كلما كانت أحزاب المعارضة قوية كلما هددت استقرار الحكومة خاصة في حالة حكومات الأقلية، وقد يتأثر استقرار الحكومة كذلك بوقوع أحداث غير متوقعة لم تضعها الحكومة في حساباتها وغالبا ما تتعلق هذه الأحداث بالظروف السياسية والاقتصادية للدولة<sup>4</sup>.

يؤدي عدم الاستقرار الحكومي إلى التأثير على أداء الحكومة الائتلافية إداريا وسياسيا لأن غياب التجانس بين أطرافها يصعب من مهمة الوزير الأول أو رئيس الحكومة بسبب عدم ثقته في إخلاص وزراء الائتلاف، وخوفه من انهيار الحكومة في أي وقت هذا ما يجعله يهتم بشكل كبير بتماسك الحكومة واستقرارها أكثر من سهره على تنفيذ البرنامج الحكومي، ويؤثر عدم الاستقرار الوزاري أيضا على عمل الوزارات حيث غالبا ما يغادر الوزير الذي يعتبر الرئيس الإداري الأعلى لوزارته قبل انجازه للمشاريع المقترح انجازها من طرف هذه الوزارة وهذا ما ينعكس بالسلب على الأداء الحكومي نتيجة عدم استقرار الوزراء في مناصبهم على اثر كثرة التعديلات الوزارية.

أفرزت نتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت في الجزائر والمغرب عام 1997، 2002، 2007 تشكيل مجالس نيابية تتشابه في البلدين سواء من حيث عدد التشكيلات

<sup>1</sup> جون ماري دانكان، مرجع سابق، ص. 291  
<sup>2</sup> نعمان الخطيب، مرجع سابق، ص. 455-458

<sup>3</sup> Maurice Duverger, Op. Cit, p.182

<sup>4</sup> Bernard Grofman and Peter Van Roozendaal, Review, "Modelling Cabinet Durability and Termination," Cambridge University Press, 1997, pp.420- 424

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

السياسية الممثلة في البرلمان، أو من حيث ميزة التحالف

تشكيله هذه المجالس، أو من حيث درجة الانسجام والنجاس التي ميزت بركيه المجالس النيابية في كل من الجزائر والمغرب نتيجة الاغليات البرلمانية المريحة التي حازت التشكيلات السياسية المشكلة للتحالفات الحكومية حيث تحالفت هذه الأحزاب في البرلمان للحصول على الأغلبية البرلمانية التي تمكنها من تشكيل حكومات ائتلافية تتمتع بدعم الأغلبية البرلمانية رغم عدم تشكيلها لائتلافات انتخابية أثناء الانتخابات بسبب طبيعة النظام الانتخابي الذي يحول دون تشكيل هذا النوع من الائتلافات.

حصلت الأحزاب الثلاثة المتحالفة (حزب التجمع الوطني الديمقراطي، جبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم) التي يطلق عليها بكتلة نظام الحزب الواحد المتعدد التنظيمات السياسية<sup>1</sup> أو أحزاب التحالف الرئاسي\* على الأغلبية البرلمانية في أول برلمان تعددي (1997-2002) بنسبة 75% من مقاعد البرلمان أي ما يعادل 288 مقعد من مجموع 380 مقعد، وفي انتخابات 2002 حصلت الأحزاب الثلاثة مجتمعة على 284 مقعد من مجموع 389 مقعد بنسبة 73%، وحصل أحزاب التحالف الحكومي على 249 مقعد سنة 2007 من مجموع 389 مقعد بنسبة 64%<sup>2</sup>، وحازت نفس الأحزاب السالفة الذكر على أغلبية المقاعد في انتخابات مجلس الأمة وانتخابات المجالس المحلية (البلدية والولاية) في مختلف الانتخابات التشريعية منذ عام 1997، وهذا ما مكن من وجود قدر معين من الانسجام داخل هذه المجالس<sup>3</sup>.

ساهم وجود هذه الأغليات البرلمانية التي حازت عليها الأحزاب الثلاثة المتحالفة في المجالس النيابية في مختلف الفترات الانتخابية في تحقيق انسجام واستقرار نسبيين داخل الهيئات التشريعية خاصة في ظل تشكيل التحالف الرئاسي الذي حصد أغلبية برلمانية كبيرة لا يمكن تحطيمها أو تجاوزها بأي حال من الأحوال<sup>4</sup>، وساعدت الأغلبية البرلمانية التي حصلت عليها أحزاب التحالف الحكومي في مختلف المجالس النيابية بدورها على تشكيل

<sup>1</sup> أحمد الدين وأخرون، مرجع سابق، 372

\* أطلقت هذه التسمية على الأحزاب الثلاثة المتحالفة أثناء الانتخابات الرئاسية عام 2004 و1999 لكونها تحالفت معا لدعم المرشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" أثناء هذه الرئاسيات.

<sup>2</sup> أحمد الدين وأخرون، مرجع سابق، ص. 372

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص. 174

<sup>4</sup> عيد الله بلغيث، مرجع سابق، ص. 168

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

حكومات ائتلافية تتمتع بأغلبية برلمانية كبيرة بغض

الأحزاب المشكلة لها متجانسة في توجهاتها وبرامجها ام لا، وهذا ما يضمن لهذه الحكومات  
تبعية البرلمان لها وضمن استقرارها فيه، وتمتعت حكومات التناوب التوافقي التي تشكلت في  
المغرب منذ سنة 1998 هي الأخرى بأغلبية برلمانية مريحة في مختلف المجالس  
النيابية، وهذا ما ساعدها أيضا على غرار الحكومات الائتلافية في الجزائر على ضمان  
استقرارها البرلماني الذي يضمن لها تمرير مشاريعها في البرلمان.

تنتم التشكيلة الحزبية للحكومات الائتلافية في الجزائر وحكومات التناوب التوافقي  
في المغرب رغم تمتعها بالأغلبية البرلمانية بالهشاشة والضعف بسبب تباين توجهات  
أحزابها السياسية واختلاف برامجهم الحزبية من جهة خاصة في المغرب من جهة وسيطرة  
السلطة على هذه الحكومات من جهة أخرى، حيث شهدت أغلب هذه الحكومات في البلدين  
ظهور خلافات داخلية على مستوى العلاقات البينية بين الأحزاب المتحالفة نظرا لاختلاف  
توجهاتها وتباين برامجها، وهذا ما يتسبب في ضعف التنسيق بين أطراف التحالف  
الحكومي، غير أنه ورغم ضعف بنية الائتلافات الحكومية في الجزائر والمغرب بسبب  
اختلاف أطرافها في الرؤى والتصورات اتجاه بعض القضايا السياسية، تظل هذه الائتلافات  
قائمة لأن هذه الخلافات لم تؤد إلى انسحاب أي حزب من الائتلاف خاصة الأحزاب  
الأساسية في التحالف التي يتكرر حضورها باستمرار في مختلف الحكومات الائتلافية في  
البلدين، وهذا ما نلاحظه على بنية الائتلاف الحكومي في الجزائر الذي ورغم الخلافات التي  
نشبت بين أحزابه في الكثير من القضايا وصلت إلى حد حرب كلامية بين أحزاب التحالف  
الرئاسي غير أن الائتلاف ظل قائما، وظلت حركة مجتمع السلم مشاركة في التشكيلات  
الحكومية منذ دخولها الحكومة عام 1997، ويرجع هذا إلى مصالحها الحزبية التي تقتضي  
منها استمرار تواجدها في الائتلافات الحكومية، كما أن تحالف هذه الأحزاب هو تحالف  
مفروض لا يقوم حول رغبة مشتركة و برنامج حكومي مشترك وضعته الأحزاب  
المتحالفة، وإنما يقوم حول برنامج رئيس الجمهورية هذا ما يجعل الخلافات الحزبية  
محصورة على دائرة العلاقات البينية ولا تتعدى إلى بنية الائتلاف الحكومي.



والأمر نفسه ينطبق على بنية حكومة التناو

التحالفات الحكومية فيها إلى التجانس والانسجام بين مكوناتها، حيث تختلف تشكيلاتها السياسية في مساراتها النضالية ومنطلقاتها وتوجهاتها السياسية، ونوع علاقتها بالسلطة هذا ما يؤدي إلى طول الفترة المستغرقة في تشكيلتها من جهة، ويعوق من جهة أخرى اتفاق هذه الأحزاب على البرنامج الحكومي.

ونظراً لطبيعة بنية التحالفات الحكومية التي تفتقر في المغرب إلى الانسجام والتجانس بين تشكيلاتها الحزبية، اتسمت العلاقات الأفقية أو البيئية بين أعضاء الائتلاف بالتوتر من حيث تدبير قضايا التحالف وإشكالياته داخل الجسم الحكومي، وما بين الأحزاب نفسها بسبب طبيعة مسار التحالف ونوعية أطرافه، حيث تبين وجود تنافس ضمني أحياناً وصريح نسبياً في أحيان أخرى بين الحقائق الوزارية التي تشرف عليها أحزاب مختلفة خاصة إذا ما تعلق الأمر بوزارة أساسية وكتابات دولة أو وزارات منتدبة تابعة لها، وقد انتقل هذا التنافس والتوتر بين أحزاب التحالف حول الوزارات حتى إلى وزارات أهم حزبين مكونين للتحالف الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال، وما زاد من حدة التوتر داخل الائتلافات الحكومية هو تحول أهم حزب يمثل التيار الإسلامي الاندماجي (حزب العدالة والتنمية) الذي يحضاً بتمثيل برلماني كبير من دعم التحالف بالنقد البناء إلى ممارسة المعارضة ضد نشاطه وهذا ما يعيق تمرير مقترحات مشاريع القوانين التي تقدمها الحكومة للبرلمان للمصادقة عليها<sup>1</sup>.

ورغم التباين الكبير بين توجهات وبرامج أحزاب الكتلة الديمقراطية والأحزاب الأخرى المشاركة في التحالف الحكومي، والخلافات التي تنشأ بين أعضاء الائتلاف حول بعض القضايا الحساسة، تظل هذه الائتلافات قائمة، وتتكرر مشاركة نفس الأحزاب التي تعد أساسية في تشكيل الائتلاف مثل أحزاب الكتلة الديمقراطية في التشكيلات الحكومية منذ عام 1998، ويرجع هذا إلى المصلحة الحزبية التي تفرض هذه الأحزاب البقاء في الائتلاف الحكومي لضمان الحصول على وزارات حكومية من جهة، وطبيعة التناوب التوافقي في المغرب التي تجعل الائتلافات الحكومية ائتلافات شكلية تشارك فيها الأحزاب السياسية

<sup>1</sup> أحمد مالكي، مرجع سابق، ص. 111.

للحصول على حقائب وزارية ومناصب حكومية، والحكومات التي تخضع لرغبة المؤسسة الملكية.

والملاحظة التي يمكن تسجيلها أيضا حول استقرار الحكومات الائتلافية في الجزائر وحكومات التناوب التوافقي في المغرب أنها ورغم كثرة التعديلات الحكومية التي تعرفها هذه الحكومات في البلدين غير أن تشكيلاتها الحزبية للحكومة لا يلحقها أي تغيير حتى في حالة تغيير رئيس الحكومة، ولهذا غالبا ما تقتصر هذه التعديلات الحكومية السطحية على تغيير الوزراء .

تعد طبيعة العلاقة القائمة بين رئاسة الجمهورية ومؤسسة الحكومة في الجزائر، والعلاقة بين المؤسسة الملكية والحكومة في المغرب من بين العوامل التي تسهم في إعاقة العمل الحكومي للحكومات الائتلافية في البلدين وتؤثر على فعالية أدائها الحكومي لأنها تحول دون المشاركة الفعلية لأحزاب التحالف الحكومي في تسيير شؤون هذه الحكومة رغم إشراف هذه الأحزاب على وزارات حكومية.

تعتبر مؤسسة الرئاسة من أقوى المؤسسات السياسية في النظام السياسي الجزائري نظرا للصلاحيات والاختصاصات الدستورية والسياسية التي يتمتع بها رئيس الجمهورية تجعل منه محور النظام السياسي، ولقد عمل التعديل الدستوري الأخير عام 1996 على تعزيز وتكريس سلطات الرئيس<sup>1</sup>، هذا ما يجعل صلاحيات رئيس الحكومة محدودة خاصة في تشكيل الطاقم الحكومي، حيث أن الطاقم الحكومي للحكومات الائتلافية يفرضه رئيس الجمهورية على رئيس الحكومة ولا يترك له المجال الواسع في اختياره لهم لأن رئيس الجمهورية يقوم بتعيين مقربيه ومستشاريه في المناصب السياسية والوزارية الهامة، وهذا ما يؤدي إلى تشكيل حكومة موازية تابعة لرئيس الجمهورية تتشكل من وزراء تتخذ قرارات وترسم سياسات دون اشتراك الحكومة ورئيسها بواسطة الأوامر الرئاسية، وهذا ما يعرقل عمل الحكومة، ولقد كشف رئيس الحكومة في استقالته "أحمد بن بيتور" عن سبب الاستقالة والتي أرجعها إلى الصلاحيات والسلطات الدستورية الكبيرة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية

<sup>1</sup> حزام خميس والي، مرجع سابق، صص 229-230.

إزاء السلطة التنفيذية وهيمنتها على سلطات رئيس  
قوله "حرمتني عمليا من صلاحياتي الدستورية"<sup>1</sup>.

ومن أهم العوامل التي ساعدت أيضا على ضعف الأداء الحكومي لحكومات التناوب  
التوافقي التي تشكلت في المغرب منذ عام 1998 افتقار هذه الحكومات إلى أغلبية برلمانية  
منسجمة ومتجانسة في مكوناتها الحزبية بسبب تعدد تشكيلاتها وتباين توجهاتها السياسية ما  
يجعل هذه الحكومات تابعة للملك تبعية مطلقة خاصة في ظل تعيين الملك لمقربيه على رأس  
الوزارات الإستراتيجية (وزارات السيادة)، وفي المناصب الوزارية الهامة بحيث يصبحون  
تحت الإشراف المباشر للملك وبعيدين عن مراقبة ومسؤولية الوزير الأول هذا ما يجعل  
الحكومة حكومة الملك تعمل وفقا لما تمليه إرادة هذا الأخير<sup>2</sup>. وعلى الرغم من التعديلات التي  
جاء بها دستور 1996 المتعلقة بسلطات وصلاحيات الحكومة، حيث تم توسيع سلطات  
الوزير الأول غير أن صلاحية تعيينه ظلت بيد الملك الذي عين "إدريس جطو" على رأس  
الحكومة عام 2002 وهي شخصية غير متحزبة، وبهذا تظل حكومة التناوب التوافقي أسيرة  
الإرادة والرغبة الملكية.

تعتبر صلاحيات مؤسستي البرلمان والحكومة محدودة في النظام المغربي مقارنة  
بصلاحيات المؤسسة الملكية، حيث أن هذه الأخيرة تتركز بيدها جميع السلطات، وتملك  
صلاحيات واسعة في المجال التشريعي والتنفيذي هذا ما جعلها تضيق المجال على العمل  
الحكومي وتزاحم صلاحياته في مجالات تنفيذية مختلفة، بالإضافة إلى وجود حقائب وزارية  
سيادية تمارس مسؤولياتها خارج مسؤولية الأحزاب<sup>3</sup>، وهذا ما لا يسمح بالحديث عن سلطة  
تنفيذية ثنائية بل ثنائية هرمية، وهذا ما يجعل الحكومة في المغرب مجرد أداة للتنفيذ بالمعنى  
الإداري والتقني لتنفيذ سياسات تبنى خارج الحكومة من طرف المؤسسة الملكية<sup>4</sup>، ولهذا فإن  
الإمكانيات الدستورية للحكومة لا تسمح بتفعيل دورها وتعوق عملية حدوث تغيير حقيقي في  
المغرب، وهذا ما اعترف به "عبد الرحمان اليوسفي" الذي أقر بأن الإمكانيات الدستورية

<sup>1</sup> المكان نفسه

<sup>2</sup> Myriam Cutisse, Op.Cit., p.83

<sup>3</sup> محمد الهاشمي، "الانتخابات التشريعية 2007: تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية"، المستقبل العربي، ع.345، نوفمبر 2007، ص. 88-89

<sup>4</sup> Pierre Vermeren, Op.Cit., p.36

والسياسية لم تساعد حكومته على انجاز مقاصدها .  
الكبيرة التي يتمتع بها الملك .

يملك الملك صلاحية تعيين الوزير الأول، وهو الذي يقبل أو يرفض قائمة أعضاء الحكومة المقترحة من طرف الوزير الأول وفقا لما ينص عليه الفصل 24 من الدستور، بالإضافة إلى ترأسه للمجلس الوزاري (وفقا للفصل 25) الذي يتحكم في عمل الحكومة، والملك هو الذي يضع الخطوط العريضة لسياسة الحكومة من خلال الآليات والوسائل المتاحة له دستوريا وعلى صعيد الممارسة<sup>1</sup>، كما أن انفراد المؤسسة الملكية بتدبير الملفات التي تخص القضايا الوطنية الهامة بشكل مباشر أو غير مباشر حسب ما ينص عليه الفصل التاسع عشرة (19) من الدستور المغربي الذي يجعل العديد من مجالات التدخل الحكومي عبارة عن مجالات محفوظة للمؤسسة الملكية تشرف عليها عن طريق الهيئات واللجان الملكية أو عبر وزارة الداخلية، وهذا ما يجعل آليات صنع القرار في المغرب متعارضة مع فكرة الانتخابات مما يضعف من دور المؤسسات المنتخبة (البرلمان) لأن السلطة التنفيذية صاحبة القرار الحقيقي تبقى غير منتخبة في الواقع<sup>2</sup>. ويعتبر عامل الانشقاق والانقسام في صفوف الأحزاب المغربية التي يشجعها الملك حتى يتمكن من لعب دور الحكم بينها عاملا من العوامل التي تضعف بنية وأداء حكومات التناوب التوافقي في المغرب .

وفي الأخير يمكن القول أن تجربة التناوب الحكومي في المغرب ولدت مشوهة، حيث وعلى الرغم من السماح للمعارضة بالمشاركة في الحكومة وقيادتها إلا أن تمثيل هذه الأخيرة (المعارضة) وتأثيرها داخل تشكيلة التحالف الحكومي يبقى محدودا، ويبقى مجال عمل الحكومة هو الآخر ضيقا خاصة في ظل بقاء وزارات السيادة (الخارجية الدفاع، الداخلية) في يد السلطة الفعلية للنظام الحاكم (الملك) ولم تنتقل إلى حكومة التناوب وبهذا لم تغير تجربة التناوب التوافقي السلطة جذريا ولا نسبيا في المغرب<sup>3</sup>، وهذا ما يدفع إلى القول بأن الإمكانيات الدستورية المتاحة للأحزاب والحكومة لا تسمح بتحقيق تغيير حقيقي في المغرب، ولهذا فإن النظام السياسي المغربي يحتاج إلى إصلاح دستوري حقيقي يعزز

<sup>1</sup> Mohamed Tozy, "Réformes politiques et transition démocratique," *Maghreb-Machrek*, N° 164, avril, jui. 1999, p.81

<sup>2</sup> محمد الهاشمي، مرجع سابق، ص. 73

<sup>3</sup> عيد النور بن عنتر، "اشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي"، *المستقبل العربي*، ع. 273، 2001، ص. 15.

صلاحيات البرلمان والحكومة حتى تعيد ثقة المواطنين  
وهذا ما يساهم في تقوية المشاركة السياسية ودمقرطة الحياة السياسييه في المغرب<sup>1</sup>.

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

<sup>1</sup> أدريس لكريني، مرجع سابق، ص. 89

توصلت هذه الدراسة بعد دراستها لتشكيل

وحكومات التناوب التوافقي في المغرب باعتبارهما نموذجين من نظم دول العالم الثالث التي عرفت تجارب حديثة في تشكيل هذا النوع من الحكومات إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات التي نستلها بإقرار وجود اختلاف وفرق كبير بين تشكيل ائتلافات حكومية في النظم السياسية الغربية التي تعد تجارب عريقة في تشكيل هذا النوع من الحكومات وخصوصيات تشكيل هذا النوع من الحكومات في الجزائر والمغرب بشكل خاص ونظم دول العالم الثالث بشكل عام.

ويرجع الاختلاف في تشكيل الائتلافات الحكومية في النظم السياسية الغربية وتشكيلها في النظام السياسي الجزائري والمغربي إلى اختلاف خصائص وطبيعة النظم السياسية الغربية والنظام السياسي في الجزائر والمغرب كنموذجين من دول العالم الثالث، كما أن تشكيل حكومات ائتلافية في النظم السياسية الغربية التي تتعد بنظم ديمقراطية يختلف عن تشكيلها في نظم سياسية توصف بنظم تسلطية لأن تشكيل حكومات ائتلافية في النظم الغربية غالبا ما تفرضه طبيعة النظم الحزبية والنظم الانتخابية المعمول بها في هذه النظم، وتعد الائتلافات التي تتشكل فيها ائتلافات حكومية حقيقية باعتبارها ائتلافات حكومية حول برامج وسياسات يشارك في وضعها جميع الأحزاب المتحالفة سواء كانت أحزاب صغيرة أو كبيرة، تجمعهم مصالح وتوجهات وبرامج مشتركة.

أما عن تشكيل حكومات ائتلافية في النظام السياسي الجزائري وحكومات ائتلافية اصطلح عليها في المغرب بحكومات التناوب التوافقي فقد جاء في ظل مجموعة من الظروف والمتغيرات التي فرضتها التحولات السياسية التي شهدتها الدولتين معا مع مطلع التسعينات دفعت بالسلطة الحاكمة في الجزائر والمؤسسة الملكية بالمغرب إلى إشراك قوى سياسية جديدة وفتح المجال أمامها للمشاركة في السلطة بهدف احتواء هذه القوى واستيعابها من خلال تمكينها من المشاركة في الحكومة وحصولها على مناصب وحقائب وزارية دون أن تشارك فعليا في رسم

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

السياسات ووضع البرامج الحكومية، هذا ما جعل

وحكومات التناوب التوافقي في المغرب ائتلافات حكومية شكلية وصورية تقتصر إلى الإشراف الفعلي والحقيقي للأحزاب السياسية التي قبلت بالمشاركة في الحكومة والممثلة في حركة مجتمع السلم بالجزائر، وأحزاب الكتلة الديمقراطية التي تمثل المعارضة بالمغرب.

ونظرا إلى الاختلاف الكبير بين تشكيل حكومات ائتلافية في النظام السياسي الجزائري والمغربي من جهة، وتشكيل هذه الحكومات في النظم السياسية الغربية من جهة أخرى، يواجه الباحثون عوائق وصعوبات أثناء دراستهم لظاهرة الائتلاف الحكومي في النظام السياسي الجزائري والنظام المغربي نظرا لخصوصية هذه النظم، وحادثة تجربة تشكيل ائتلافات حكومية في الجزائر وحكومات تناوب توافقي في المغرب من جهة، وقلة الدراسات التي تناولت دراسة هذا النوع من الحكومات في البلدين من جهة أخرى، ويؤدي هذا إلى وجود هوة بين الإطار النظري والإطار التطبيقي أثناء دراسة الائتلاف الحكومي في الدولتين خاصة وأن التأصيل النظري لظاهرة الائتلاف الحكومي جاء عاكسا لطبيعة وخصائص النظم السياسية الغربية لأن المفاهيم والنظريات تولد وتنمو في بيئة معينة تتأثر بخصائصها وتؤثر فيها، وهذا ما يجعل دارجي العلوم السياسية يواجهون مصاعب جمة أثناء دراسة الكثير من الظواهر السياسية في نظم دول العالم الثالث بالاعتماد على تأصيل نظري مستمد من دراسات غربية، درست هذه الظواهر في نظم سياسية غربية تختلف خصائصها عن نظم دول العالم الثالث وهذا ما يجعل هذه النظريات لا تتلائم مع واقع وخصوصيات هذه الظواهر في دول العالم الثالث خاصة.

ويمكن اعتبار تجربة الائتلاف الحكومي في الجزائر وحكومات التناوب التوافقي في المغرب آلية من آليات تكيف النظام السياسي لهذه الدول مع مقتضيات التحول الديمقراطي غير أن الواقع السياسي للبلدين بشكل عام، وواقع الحكومات الائتلافية بشكل خاص يثبت بأن تشكيل حكومات ائتلافية في الجزائر تضم حزب

إسلامي، وتشكيل حكومات تناوب توافقي

المعارضة (الكتلة الديمقراطية) لا يعبر حقيقة عن تحول سياسي حقيقي في هذه الدول لأنها لم تحقق الغاية منها المتمثلة في الإشراف الفعلي للأحزاب السياسية الجديدة التي قبلت الدخول في الحكومة في تسيير شؤون الحكومة خاصة وأن هذه الأحزاب تظل بعيدة عن عملية صنع القرار ورسم السياسات والبرامج الحكومية هذا ما يجعل مشاركتها في الحكومة مشاركة شكلية وصورية لا تتعدى الحصول على بعض الوزارات والمناصب الحكومية مما أثر سلباً على قاعدتها الشعبية ووزنها ومستقبلها السياسي.

جاء تشكيل أول حكومة ائتلافية في الجزائر عام 1997 في سياق بحث السلطة عن حل للخروج من الأزمة السياسية والأمنية خاصة التي عاشتها الجزائر مع مطلع التسعينات، في حين جاء تشكيل أول حكومة تناوب توافقي في المغرب كإستراتيجية وتكتيك من طرف الملك لتجاوز ضغوطات البيئة الداخلية والخارجية واحتواء قوى المعارضة اليسارية ومواجهة الخطر الذي يشكله تنامي نشاط الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية.

إن تشكيل أول ائتلاف حكومي في الجزائر عام 1997 وتشكيل أول حكومة تناوب توافقي في المغرب عام 1998 جاء بمبادرة من طرف السلطة الحاكمة في البلدين ولم تفرزها نتائج الانتخابات، حيث حددت السلطة الحاكمة في البلدين شروط هذا التحالف، ولهذا ظلت السلطة الحاكمة في البلدين تسيطر على تشكيله جميع الائتلافات الحكومية وهذا ما جعل هذه الائتلافات ائتلافات النخبة الحاكمة أو حكومات رئيس الجمهورية في الجزائر الذي يسيطر بشكل كبير على السلطة التنفيذية، وحكومات الملك في المغرب نظراً لهامش المشاركة المحدود في تسيير شؤون الحكومة الممنوح للأحزاب السياسية التي قبلت المشاركة في الحكومات الائتلافية في الجزائر وحكومات التناوب التوافقي في المغرب (حركة مجتمع السلم في الجزائر وأحزاب المعارضة الممثلة في أحزاب الكتلة الديمقراطية في المغرب)



## تتميز الائتلافات الحكومية في كل من

الحزبية وضعفها خاصة في ظل تباين توجهات تشكيلاتها السياسية هذا ما يؤثر سلبا على استقرار الحكومات وأدائها الحكومي، ويظهر هذا بشكل واضح في حكومات التناوب التوافقي في المغرب التي تضم تشكيلات سياسية متعددة تتباين توجهاتها السياسية وتختلف برامجها الحزبية أكثر مما تظهر في الائتلافات الحكومية في الجزائر التي تسيطر عليها أحزاب التيار الوطني (أحزاب السلطة).

إن تجربة الائتلاف الحكومي في الجزائر وحكومة التناوب التوافقي في المغرب لم تؤدي إلى إشراك قوى سياسية جديدة، ولم تؤدي كذلك إلى تجديد النخب السياسية حيث ظلت نفس الأحزاب السياسية الموالية للسلطة في البلدين تسيطر على التشكيلات الحزبية للحكومات الائتلافية في مختلف الاستحقاقات التشريعية 1997، 2002، 2007، وهذا ما يجعل الانتخابات آلية من الآليات التي تعتمد عليها السلطة من أجل إعادة إنتاج النخب السياسية المطعنة نفسها تماشيا مع متطلبات التوازنات المستجدة بهدف المحافظة على استمرارية بنية النظام السياسي القائم وضمان استقراره، ويؤدي هذا إلى عزوف شعبي كبير وانخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات بسبب ما تتسم به هذه الانتخابات من تزوير وغياب النزاهة وهذا ما يؤثر بدوره على شرعية المؤسسات التشريعية والتنفيذية.

ونخلص في الأخير إلى أن تجربة الائتلاف الحكومي في الجزائر وتجربة التناوب التوافقي في المغرب هي مجرد ائتلافات شكلية تستخدمها السلطة كشعارات واجهة لا تحقق الهدف المنشود منها المتمثل في توسيع حظوظ المشاركة في ممارسة السلطة لقوى سياسية جديدة، حيث ورغم حضور ومشاركة بعض الأحزاب السياسية في المؤسسات التشريعية والمجالس المحلية والأجهزة التنفيذية، يظل دورها لا يتعدى الحضور الشكلي في هذه المؤسسات بحكم سيطرة السلطة الحاكمة على هذه المؤسسات و سيطرتها على مراكز صنع القرار وهذا ما

يحول دون قدرة هذه الأحزاب على التأثير في ال  
في البرامج والسياسات الحكومية بشكل خاص .

ورغم أن خطوات ومبادرة تشكيل حكومات ائتلافية في الجزائر وحكومات  
تتأوب توافقي في المغرب تعكس في مظهرها رغبة واستعداد النظام السياسي  
الجزائري والمغربي لولوج المسار الديمقراطي غير أنها في الوقت نفسه تبقى  
عاجزة عن تحقيق الهدف منها بسبب بقاء الممارسات التسلطية قائمة في هذه النظم  
وهذا ما يصعب عملية الانتقال الديمقراطي السليم فيها من جهة، ويحول من جهة  
أخرى دون انتقال النظم السياسية في البلدين بشكل نهائي وتام من نظم تسلطية إلى  
نظم ديمقراطية، وتبقى تجربة تشكيل ائتلافات حكومية في الجزائر وحكومات  
تتأوب توافقي في المغرب مجرد آلية وميكانيزم لجأت إليه النظم السياسية في  
البلدين لضمان استمرارها واستقرارها دون أن يكون لها تأثير ايجابي حقيقي على  
العملية السياسية بشكل خاص والحياة السياسية بشكل عام.

وفي الأخير، ومن خلال دراسة واقع الحكومات الائتلافية في الجزائر  
وحكومات التناوب التوافقي في المغرب بشكل خاص وواقع الحياة السياسية في  
البلدين بشكل عام، ودراسة أيضا طبيعة وواقع الأحزاب السياسية في البلدين التي  
تتسم بالركود وعدم الفاعلية، وفي ظل الواقع السياسي المعاش في البلدين،  
تستشرف هذه الدراسة باستمرار تشكيل هذا النوع من الائتلافات تحت رقابة  
وإشراف السلطة الحاكمة في البلدين التي تتحكم في توجيه الحياة السياسية بشكل  
عام.

وحسب هذه الدراسة يبقى الارتقاء بتجربة الحكومات الائتلافية في الجزائر  
وحكومات التناوب التوافقي في المغرب لتحقيق المشاركة الفعلية والحقيقية  
للأحزاب السياسية التي قبلت المشاركة في هذه الحكومات في تسيير شؤون هذه  
الأخير، وضمان مشاركتها في وضع البرامج ورسم السياسات الحكومية مرهون  
برغبة السلطة الحاكمة في البلدين واستعدادها للانفتاح وفسح المجال أمام مشاركة

نخب سياسية جديدة في ممارسة السلطة من  
أدائها الحزبي في الحياة السياسية من جهة أخرى.

## قائمة المرجع

### 1 - القرآن الكريم.

- الإمام الحافظ عماد الدين أبي القداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، تفسير القرآن الكريم العظيم، ج.4 (القاهرة: دار الدعوة الإسلامية، ط.1، 2004)

### 2. الوثائق الرسمية

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادر بالجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 08 ديسمبر 1996.
2. دستور المملكة المغربية 1996.
3. القانون رقم 02-03 المؤرخ في 27 محرم عام 1423 الموافق ل 10 أبريل سنة 2002 المتضمن التعديل الدستوري الصادر في الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002.
4. القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008.
5. الأمر رقم 97-07 المؤرخ في مارس سنة 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات في الجزائر الصادر بالجريدة الرسمية رقم 12 الصادرة بتاريخ 06 مارس سنة 1997، المعدل والمتمم بالقانون العضوي رقم 04-01 المؤرخ في 07 فبراير سنة 2004 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 09 الصادر بتاريخ 11 فبراير سنة 2004 .
6. القانون التنظيمي رقم 06-02 المعدل والمتمم للقانون التنظيمي رقم 31-97، والقانون التنظيمي رقم 32-97 الصادر عن الظهير الشريف رقم 189-97 الصادر بتاريخ 1997/09/04 المتعلقين بتنظيم انتخابات مجلس النواب ومجلس المستشارين بالمغرب.

### أ- باللغة العربية:

1. أحمد الدين وآخرون، النزاهة في الانتخابات البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).
2. أحمد د زكي، دوي، معجم مصطلحات العلوم والاجتماعية: انجليزي- فرنسي- عربي (بيروت: مكتبة لبنان، 1978).
3. أحمد مالمكي، الأوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، ط. 1، 2001).
4. أحمد منبسي وآخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
5. إسماعيل الشطي، برهان غليون وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2، 2005).
6. إسماعيل عباد الفتاح، المواجهة المباشرة للمصطلحات السياسية: عربي- انجليزي (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005).
7. إسماعيل العزال، القانون الدستوري والنظم السياسية (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط. 1، 1982).
8. إسماعيل قيرة، علي غربي وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2002).
9. أحمد مالمكي وآخرون، علي خليفة الكوري (محررا)، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
10. أندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ج. 2 (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ط. 1، 1974).
11. تامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط. 1، 2005).

12. جون واطر بوري، الملكية والنخبة السياسية في  
(بيروت: دار الطباعة والنشر، ط.1، 1982).

13. حسين نين توفيق، راهيم، نظم السياسة العربية: الاتجاهات الحديثة في  
دراساتها (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2005)

14. حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات  
الوحدة العربية، ط.2، 1999).

15. خميس حزام واللي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى  
تجربة الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2003، 1)

16. رعد صالح الألوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب (عمان: دار مجدلاوي، ط.1  
2006)

17. رياض الصمد، مؤسسات الدولة الحديثة - دراسة مقارنة (بيروت: معهد المؤسسة  
الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003).

18. سليمان الرياشي، طلال الح فيلاحي وآخرون، الأزمات الجزائرية: الخلفيات السياسية  
والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 1999)

19. صامويل هانتغتون، الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي في أواخر القرن  
العشرين، تر. عبد الوهاب علوب (القاهرة: دار سعاد الصباح، ط.1، 1993)

20. عبد الإله بلقزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية (سوريا: دار الحوار للنشر  
والتوزيع، ط.1، 2007).

21. عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني (المغرب: إفريقيا الشرق، 2001).

22. عبد الحميد براهيم، المغرب في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية  
(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1996).

23. عبد العالي دبله، الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة (القاهرة: دار  
الفجر للنشر والتوزيع، ط.1، 2004).

24. عبد العزيز الدوري وآخرون، نحو مشروع حضاري نهضوي عربي (بيروت: مركز  
دراسات الوحدة العربية، 2001).

25. عبد القادر بنية، التنظيم الإداري بالمغرب (الطبعة الأولى، 1991).
26. عبد القادر رزيق المخادمي، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي: بين القرار الوطني والفوضى البناءة (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ط.1، 2007).
27. عبد القادر يحيوي، العرب وأسطورة الشرعية الدولية بين: 1919-1991 (الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2003).
28. عبد الهادي بوطالب، المرجع في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية (الطبعة الأولى، البيضاء: دار الكتاب، 1979).
29. عبد الهادي الجور، دراستات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي (الإسكندرية: المكتبة الجامعية، ط.1، 2001).
30. عصام نور الدين، معجم مصطلحات الدين الوسيط: عربي-عربي (بيروت: دار الكتاب العلمية، ط.1، 2005).
31. عكاشة بن المصطفى، الإسلاميون في المغرب (الدار البيضاء، دار توفيق للنشر والتوزيع، ط.1، 2008).
32. عنصر العياشي، سوسولوجيا الديمقراطية والتمردية الجزائرية (القاهرة: دار الأملين للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 1999).
33. العيفي، أويحيى، النظرية الدستورية الجزائرية (الجزائر: دار العثمانية للنشر والتوزيع، ط.2، 2004).
34. محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية (الجزائر: مطبعة حلب، 1993).
35. محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي: ميادئه وقضاياه (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990).
36. محمد دالله لبي، منهجية العلوم السياسية (الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2001).

37. محمد د طه ريف، النمى ق السياسة ي المغرب  
سياسية(الرباط: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 1993).
38. محمد ضريف، الأحزاب السياسية المغربية: 1934-1975 (الرباط: منشورات المجلة  
المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 1993)
39. محمد طه دوي، ليلي أمين مرسي، مدخل إلى العلوم السياسية (الإسكندرية: منشأة  
المعارف، 2001).
40. محمد عبد المعز نصار، في النظريات والأنظمة السياسية (بيروت: دار النهضة العربية  
للطباعة والنشر، 1981).
41. محمد د العربى وليد خليفة، النظرة العالمية، ماذا تغير في ه؟ وأين نحن من  
تحولاته؟ (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998).
42. محمد معتصم، النظام السياسي الدستوري المغربي (الدار البيضاء: مؤسسة ازيس  
للنشر، ط. 1، 1992).
43. محمد د مدذر، الجبهة والحزب السياسي: مبادئ عامة ومنطلقات  
أساسية (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط. 1، 2001).
44. محمد نصر مهنا، في النظام الدستوري والسياسي دراسة تطبيقية (الإسكندرية: المكتب  
الجامعي الحديث، ط. 1، 2005).
45. ممدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية  
التحالف الدولي ودور الأحزاب للاف في آواز الفوى واسد تقرار الأنساق  
الدولية (الإسكندرية: مكتبة مدبولي، 1997).
46. مهدي أنيس جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي (عمان: دار  
الأسامة للنشر والتوزيع، ط. 1، 2006).
47. مولود د هيدان، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية (الجزائر: دار  
بلقيس، 2009).
48. اجي عبد الور، النظرة السياسية في الجزائر (ري من الأحادية إلى التعددية  
السياسية) (الجزائر: منشورات جامعة 08 ماي 1945، 2007).



49. نزار مهنا، **النظام الدستوري والسياسي-** الجامعي الحديث، ط.1، (2005).

50. ناظم عبد الواحد الجاسور، **الجزائر: محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي** (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط.1، 2001).

51. نعمان الخطيب، **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة** (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1983).

52. يوسف حاشي، **في النظرية الدستورية** (بيروت: دار البيان القديم للنشر والتوزيع، ط.1، 2009).

### ب- باللغات الأجنبية:

1. Abdelatif Agmouche, **Histoire politique du Maroc : pouvoir-légitimités-institutions** (Casablanca : Afrique Orient, 1987).
2. Bassma Kodmani Darwish, May Chartouni- Dubarry : **Maghreb : les années de transition** (Paris : Masson, 1990)
3. Benjamin Stora, Akram Ellyas, **Les 100 portes du Maghreb: L'Algérie, La Tunisie, trois voies singulières pour allier islam et modernité** (Paris: Les éd. de l'Atelier, éd. Ouvrières, 1999) .
4. Charles Debbasch , Jacques Bourdon, Jean Marie Pontier, **Lexique de politique** (Paris : Dalloz éditions Dalloz, 7ème éd., 2001).
5. Daniel Luis Seiler , **Les partis politiques** (Paris : éditions Dalloz, Armand 2000).
6. Huan Wang , **Types of political coalition** (New York : Département of Politics, 2005).
7. Ignace Dalle, **Les trois rois : la monarchie marocaine de l'indépendance à nos jours** (Paris : Librairie Arthème Fayard, 2004)

## **Systèmes électoraux (Paris : Ellipses**

marketing S.A,1996).

**9.**Jean-Gicquel, **Droit constitutionnel et institutions politiques**(Paris :éds. Montchrestion E.J.A ,1999).

**10.**Jean-Marie Cotteret et Claude Emeri, **Les Systèmes électoraux** (Paris :Presses Universitaires de France,1970).

**11.** Lahouari Addi, **L’algérie et la démocratie, pouvoir et crise du Politique dans l’Algérie contemporaine** (Paris :éd.la Découverte,1995).

**12.** Louis Nieuwmeijer, **Negotiation: Methodology and training** (Pretoria: HSRC publishers, 1992).

**13.** Maati Monjib,**La monarchie marocaine et la lutte pour le pouvoir** (Hassan II face à l’opposition nationale de l’indépendance à l’état d’exception) ( Paris :éd.L’harmattan,1992).

**14.** Maurice Duverger, **les parties politiques**(Paris : Librairie Armand Colin,5ème éd.,1964).

**15.**Maurice Duverger, **Les institutions politiques et le droit constitutionnel : le système politique Français** (Paris :Presse Universitaires de France,1971).

**16.**Michael Laver, Kenneth A.Shepsle, **Making and breaking government: cabinets and legislatures in parliamentary democracies**(New York :Cambridge University Press, First publication 1996,Second publication,2004).

Norman Schofield, **Multiparty**

**government :the politics of coalition in Europe**(The United States of America :The University of Michigan,2ème éd.,1998).

**18.Mokhtar Lakehal, Dictionnaire de science politiques**  
(Paris :l'harmattan,2ème éd. 2005).

**19.Paul Balta, Claude Rulleau, Le grand Maghreb : des indépendances à l'an 2000**( Paris :éds. la Découverte,1990).

**20. Philippe Braud, Sociologie politique**(Alger :Casbah éds.,2004).

**21.Phillip C.Naylor,France and Algéria :a history of decolonization and transformation**( Florida :University Press of Florida ,2000).

**22. Pierre Vermeren, Le Maroc en transition** (Paris : La Découverte et Syros,2002).

**23.R.Rézette, Les partis politique marocains**(Paris :Librairie Armand Colin,2 ème éd.,1955).

**24.Roger Gérard Schwartzenberg,Sociologie politique** (Paris :éds. Montchrestien.E.J.A,5 ème éd.,1998).

**25. Said Lahraoui, Entre l'horreur et l'espoir : 1990-1999 chronique de la nouvelle guerre d'Algérie**( Paris :éd. Robert Laffont,2000).

**26.Virgil Clomos (éd.),Ghislain Ots (dir) ,Démocratie,droit fondamentaux et vulnérabilité** (Bruxelles :Presa Universitara Clujema,2006).

**27. Wolfgang C.Muller and Karre Strom, Coalition governments in Western Europe** (New York: Oxford University Press, 2006).

## ب- باللغة العربية:

1. إبراهيم أبراش، "الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق: مقارنة للتجربة المغربية"، المستقبل العربي، ع. 249، 1999، ص ص. 49-69
2. أحمد تهايمي عبد الحي، "الانتخابات المغربية: تحدي الاستمرارية والتغيير"، الديمقراطية، ع. 9، 2003، ص ص. 161-172
3. أحمد مصطفى العملة، "أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي"، السياسة الدولية، ع. 106، أكتوبر 1991، ص ص. 115-121
4. أحمد مهابة، "الانتخابات الجزائرية: من كسب الرهان"، السياسة الدولية، ع. 129، 1997، ص ص. 141-145.
5. الأخضر عزي، "الدساتير في المغرب: ما يميزها ويقرب بينها"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، ع. 4، ج. 41، 2003، ص ص. 09-17
6. إدريس لكريني، "الانتخابات المغربية (ملف): الانتخابات التشريعية في المغرب (سبتمبر 2007)"، المستقبل العربي، السنة ثلاثين، ص ص. 77-89
7. أحمد مالكي، "مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب"، المستقبل العربي، ع. 334، 2006/12، ص ص. 95-113
8. جهاد عبد الملك عودا، "الانتخابات المغربية وظاهرة المستقلين"، السياسة الدولية، ع. 77، 1994، ص ص. 111-113
9. جين هاريغان، "اقتصاديات وسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نشاطاتهما في الشرق الأوسط والشمال الإفريقي"، المستقبل العربي، ع. 327، ماي 2006، ص ص. 109-124
10. رضوان زيادة، "الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، ع. 334، 2006/12، ص ص. 83-94
11. عبد القادر لشقر، "الانتخابات التشريعية المغربية لسنة 2007: أية مكانة للمرأة في المجالس المنتخبة؟" المجلة العربية للعلوم السياسية، ع. 21، 2009.

12. عبد النور بن عنتر، "إشكالية الاستعصاء الديمقراطية

العربي، ع.2001، 273، ص ص.06-23.

13. محمد عز العرب، "المغرب... تغيير في الخريطة السياسية"، مجلة الأهرام

الديمقراطية، السنة السابعة، ع.28، أكتوبر 2007، ص ص.143-146

14. محمد الهاشمي، "الانتخابات التشريعية 2007: تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية"،

المستقبل العربي، ع.11، 2007/345، ص ص.61-76.

15. مسعود شيهوب، "نظام الغرفتين: النشأة والتطور"، مجلة النائب، ع.2003، 1، ص

ص.31-38

16. موسى بودهان، "الفصل بين السلطات في النظام القانوني الجزائري"، مجلة

النائب، ع.2003، 2، ص ص.33-42

### ب- باللغات الأجنبية:

1. Abdallah Harsi, "Les apports des principales révisions constitutionnelles au Maroc(1992-1996)", Revue algérienne des sciences

juridiques, économiques et politiques Vol.41, N°.04, 2003, pp.09-19.

2. Abderrahim Lamchichi, "De formidable déficit pour le jeune roi Mohamed 6 ", Confluences méditerranée, N°.31, 1999.

3. Anthony T. Cobb, "A social Psychological Approach to coalition membership: An expectancy model of individual choice", Group et Organisation Management , Nov. 24/2007, pp.296-300

4. Béatrice Aibou et Mohamed Tozy, "Une lecture d'anthropologie politique de la corruption au Maroc :fondement historique d'une prise de liberté avec le droit", Revue du Tiers Monde, N°161, 2000 , pp.23-47.

on démocratique et réformes politiques et  
constitutionnelles au Maroc ", **Annuaire de l'Afrique du Nord**,  
2001-2002, pp. 233-253.

6. Benhlal Mohamed, "L'organisation des élections locales et  
législatives au Maroc ", **Annuaire de l'Afrique du Nord** , 1997,  
pp.219-228.

7. Benhlal Mohamed, "Maroc : chronique intérieure 1997 ",**Annuaire  
de l'Afrique du Nord**, 1997, pp.199-218.

8. Bernabe Lopez Garcia, "Administration et société civile au élections  
locales et législative de 1992-1993 au Maroc ",**Annuaire de l'Afrique  
du Nord** ,1993, pp.415-436.

9. Bernard Grofman and Peter Van Roozendaal,"Review :Modelling  
Cabinet Durability and Termination," **Cambridge University  
Press**,1997.

10. Buce Bueno de Mesquita and Kenneth Shepsle,William Harrison,  
"Riker :September 22,1920,June 26,1993,"**Washington National  
Academy Press**, Vol.79,2001,pp.8-12

11. Clifford J.Carrubba,Craig Volden,"Coalitional politics and  
logrolling in legislative institutions,"**American Journal of political  
science**,Vol.44,N.°2,April 2000,pp.250-269

12. David Altman,"The politics of coalition formation and survival in  
democracies: the case of Uruguay: 1989-1999,"**Party Politics**,  
Vol.6,N° .3,2000,pp.260-270

et électoral au Maroc , Annuaire de l'Afrique du Nord, 1992 ,  
pp.437-471.

14. Enhaili Aziz," Le système politique marocain : étude des partis politiques ", Maghreb-Machrek, N.°74, 2004, pp.79-87.

15. François Burgat,"Algérie : l' AIS et le GIA, itinéraires de constitution et relations," Maghreb-Machrek, N.°149, Jui., Sept.1995, pp.104-113.

16. François Burgat , "La Mobilisation islamiste et les élections algérienne du 12 juin 1990 ", Maghreb-Machrek, N.°129, 07/1990, pp.5-22.

17. Germa Martin Munoz,"Des élections législatives sur mesure," Confluences, N.°34 , automne 1997, pp.69-106.

18. Gilbert Grandguillaume," Abdelaziz Bouteflika : premiers pas d'un président," Maghreb-Machrek, N.°166, Oct.Déc.1999, pp.109-123.

19. Jacques Fontaine," Les élections législatives algériennes : résultats du premier tour," Maghreb-Machrek, N.°135, Janvier, Mars , 1992, pp.155-165.

20. Jean-Claude Santucci,"L'année des échéances : le retour du politique, le reflux de l'économie et la pression du social," Annuaire de l'Afrique du Nord, 1992, pp.835-867.

21. Jean Leca,"Crise algérienne : le point de vue d'un acteur politique", Maghreb –Machrek, Jui.-Sept., 1995, pp.22-25.

de Claude Santucci,"Les politiques de la morale en Egypte et au Maroc,"**Maghreb-Machrek**,N°.167,jan.-mars 2000,pp.03-13.

23.Jean-Philippe Bras,"Élections et représentations au Maghreb",**Maghreb-Machrek**,N°.168,2000,pp.03-13.

24. Julien Lariège,"Les enseignements d'un scrutin," **Les Cahiers de l'Orient**, N°.74, 2004, pp.61-71.

25. Kader Abderrahim,"Le défi de la paix," **Les Cahiers de l'Orient**, 4ème trimestre 1994, premiers trimestre 1995, pp.13-15.

26. Lanny W.Martin,Georg Vanberg,"Policing the Bargain :Coalition government and parliamentary scruting,"**American Journal of Political Science**,Vol.48,N°1, January, 2004,pp.13-40

27. Lanny W.Martin,Randolph T.Stevenson,"Government formation in parliamentary parliamentary democracies,"**American Journal of Political Science**,Vol.45,N°.1,Jannury,2001,pp.33-49.

28. Luis Martinez,"Les obstacles a la politique de réconciliation nationale ",**Annuaire de l'Afrique du Nord**,1999, pp. 109-129.

29. Luis Martinez,"De l'élection présidentielle au référendum :la quête d'une nouvelle légitimité algérienne,"**Maghre-Machrek**, N°. 168,Avril-Juin 2000 ,pp.41-49.

30. Michel O'neill,Vincent Limieux et al.,"Coalition theory as a Framework for understanding and implementing intersectoral health – related interventions, Health promotion international,"**Oxford University Press** ,Vol.12,N°.1,2001,pp.81-90



Kenneth.A.Shepsle, Ministrables and government formation :munchkins, players and big beasts of jungle,Journal of theoretical politics,2000,pp.113-124.

32. Michel Rousset , "Maroc 1972-1992 : une constitution immuable ou changeante ? ", Maghre-Machrek,N°.137,1992,pp.15-24.

33.Michel Rousset,"Le Maroc de Hassan II :une monarchie constitutionnelle",Les Cahiers de l'Orient,N°.54 ,1999,pp.39-49.

34.Mohamed Benlahcen Tlemçani,"Les leçons des élections législatives au Maroc",Les Cahiers de l'Orient,N°.68 ,1997, pp.129-136.

35. Mohamed Tozy," Réformes politiques et transition démocratique"Maghreb-Machrek,N°.164,avril,juin 1999,pp.67-105.

36. Mohmed Tozy, "Islam et etat au Maghreb,"Maghreb-Machrek, N°.126 ,Oct.Nov.1989,pp.25-46.

37. Mounia Bennani-chraibi,"Sujet enquête de citoyenneté :le Maroc au miroir des législatives de juin 1993,"Maghreb-Machrek,N°.148,1995,pp.17-27.

38.Mourad Djaziri,"Culture politique et problématique de la transition", Les Cahiers de l'Orient,N°.74,2004 ,pp.36-45

39. Myriam Catusse et Frédéric Vairel,"Métamorphoses et continuité du régime marocain,"Maghreb-Machrek,N°.175,2003,pp.84-91.

40.Omar Bendourou, "Les régimes politiques et le défi de la transition démocratique," Question internationales, N°.10,2004,pp.58-68.

- theory in parliamentary democracies :who gets now much and why," **Comparative political studies**, Vol.34,N°.10,Dec.,2001,pp.01-29.
42. Remy Laveau,"Les élections municipales 2003 ",**Les Cahiers de l'Orient**, N°.74, 2004.
43. Said Saadi, "La laïcité n'est pas une hérésie au Maghreb ",**Algérie Actualité**,11/01/1990,N°.1265,pp.265-267.
44. Royce Carrol,Gary W.Cox,Monica Pachon,"Gamson's law :how coalition governments allocate offices," **Preliminary draft**, University of California, August 30,2004.
- 45.Sévirine Labat,"La monarchie marocaine à la croisée des chemins,"**Les Cahiers de L'Orient**, 2ème trimestre 2004,pp.07-33.
46. Tarik Mira,"Tentatives de dialogue, nécessité de paix civile, **Les Cahiers de l'Orient**,N°.36-37,4ème trimestre1994,pp.145-153.
- 47.Tasos Kalandrakis,"Atheory of minority and majority government,"**Working paper**, n°47, Spt., 18, 2007.
- 48.Vincent Limieux ,"Réseaux et coalition," **L'Année Sociologique** Vol.47,N°.1,1997.
- 49.Zakya Daoud,"Maroc :Les élections de 1997 ",**Maghreb-Machrek**,N°.158,1997,pp.105-129.
50. Zakya Daoud,"Maroc : Les premiers pas du gouvernement youssoufi,"**Maghreb-Machrek**, N°.161,jui.,sep.1998,pp.165-181.

## 5- الموسوعات والقواميس

### أ- باللغة العربية:

1- س.م.لحام: لغة عربية، أ.فرح: لغة فرنسية، ف.س.س. علوان: مراجعة، القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية: انجليزي-فرنسي-عربي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط.1. 2004).

### ب- باللغات الأجنبية:

2- Le Petit Larousse illustré, (Paris : Cahier thématique chronologie Universelle, 2007).

## 6- الرسائل الجامعية:

1. توازي خالد، الظاهرة الحزبية في الجزائر: التاريخ- المكانة- الممارسة- المستقبل  
مذكرة ماجستير في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005.
2. حمو بوعلام، التعددية الحزبية في الجزائر والمغرب (دراسة مقارنة) مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران، 2006-2007.
- 3- عبد الله بلغيث، النظم الانتخابية: الجزائر والمغرب (دراسة مقارنة)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران، 2006-2007.
- 4- فؤاد زناتي، النظم الانتخابية في الجزائر ومصر، (دراسة مقارنة)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران، 2006-2007.

## 7- الجرائد:

1. جريدة الخبر بتاريخ 18/01/1997
2. جريدة الخبر، 05/06/1997.
3. جريدة الخبر، 08/06/1997.
4. جريدة الخبر، 05/01/2001.

3. جريدة الخبر، 2003/05/08..

4. جريدة الخبر، 2004/04/12.

5. جريدة الخبر، 2009/10/18.

## 8- المواقع الإلكترونية:

1. الموقع الرسمي للحكومة الجزائرية : <http://www.premier-ministre.gov.dz>

3. الموقع الرسمي للمجلس الشعبي الوطني في الموقع الإلكتروني: [www.APN.dz](http://www.APN.dz)

2. الموقع الرسمي لوزارة الاتصال المغربية: [www.mincom.gov.ma](http://www.mincom.gov.ma)

4. الموقع الإلكتروني لحزب جبهة التحرير الوطني: <http://pfln.org.dz>

5. الموقع الإلكتروني لحزب التجمع الوطني الديمقراطي في الموقع:

<http://www.rnd-dz.org>

6. الموقع الإلكتروني لحركة مجتمع السلم في: [www.hamsalgeria.net](http://www.hamsalgeria.net)

7. الموقع الإلكتروني لحزب القوى الاشتراكية في: <http://www.ffa-dz.com>

8. الموقع الإلكتروني لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية: الحزب من أجل الثقافة

والديمقراطية: [www.rcd-algerie.org](http://www.rcd-algerie.org)

9. الموقع الإلكتروني لحزب الاستقلال : <http://www.istiqlal.ma>

# قائمة الجداول والملاحق

الجدول رقم -01-:نتائج الانتخابات التشريعية  
الجزائر خلال الفترة التشريعية(1997-2002)<sup>1</sup>:

عدد المقاعد	الأحزاب السياسية
155	التجمع الوطني الديمقراطي
69	حركة مجتمع السلم
64	جبهة التحرير الوطني
34	حركة النهضة
19	جبهة القوى الاشتراكية
19	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
04	حزب العمال
16	الأحرار (المستقلين)

<sup>1</sup> أنظر الموقع الرسمي للمجلس الشعبي الوطني في الموقع الإلكتروني: www.APN.dz

الجدول رقم -02- :نتائج الانتخابات التشريعية  
الفترة التشريعية (1997-2002)<sup>1</sup>:

عدد المقاعد	الأحزاب السياسية
57	الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
50	الاتحاد الدستوري
46	التجمع الوطني للأحرار
40	الحركة الشعبية
32	الحركة الديمقراطية الشعبية
32	حزب الاستقلال
19	الحركة الوطنية الشعبية
10	الحزب الوطني الديمقراطي
09	الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية
09	حزب التقدم والاشتراكية
09	جبهة القوى الديمقراطية
05	الحزب الاشتراكي الديمقراطي
04	منظمة العمل الديمقراطي والشعبي
02	حزب العمل
01	حزب الديمقراطية والاستقلال
00	الحركة من أجل الديمقراطية

<sup>1</sup> انظر الموقع الرسمي لوزارة الاتصال المغربية: [www.mincom.gov.ma](http://www.mincom.gov.ma)

## قائمة الجداول

Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول رقم- 03- نتائج الانتخابات التشريعية  
الجزائر خلال الفترة التشريعية(2002-2007)<sup>1</sup>:

عدد المقاعد	الأحزاب السياسية
199	جبهة التحرير الوطني
47	التجمع الوطني الديمقراطي
43	حركة الإصلاح الوطني
38	حركة مجتمع السلم
30	الأحرار (المستقلين)
21	حزب العمال
08	الجبهة الوطنية الجزائرية
01	حركة النهضة

<sup>1</sup> أنظر الموقع الرسمي للمجلس الشعبي الوطني في الموقع الإلكتروني: [www.APN.dz](http://www.APN.dz)



الجدول رقم- 04- نتائج الانتخابات التشريعية  
الفترة التشريعية(2002-2007)<sup>1</sup>:

الأحزاب السياسية	عدد المقاعد المحلية	عدد المقاعد لوطنية	المجموع
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	45	05	50
حزب الاستقلال	44	04	48
حزب العدالة والتنمية	38	04	42
التجمع الوطني للأحرار	37	04	41
الحركة الشعبية	16	02	18
الحركة الوطنية الشعبية	16	02	18
الاتحاد الدستوري	14	02	16
الحزب الوطني الديمقراطي	10	02	12
جبهة القوى الديمقراطية	10	02	12
حزب التقدم والاشتراكية	09	02	11
الاتحاد الديمقراطي	09	01	10
الحركة الاجتماعية الديمقراطية	07	-	07

<sup>1</sup> انظر الموقع الرسمي لوزارة الاتصال المغربية: [www.mincom.gov.ma](http://www.mincom.gov.ma)

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

			الحزب الاشتراكي
06	-	06	الديمقراطي
05	-	05	حزب العهد
04	-	04	رابطة الحريات
03	-	03	اليسار الاشتراكي الموحد
03	-	03	الإصلاح والتنمية
03	-	03	الحزب الليبرالي المغربي
02	-	02	حزب القوات المواطنة
02	-	02	حزب الشورى والاستقلال
02	-	02	حزب البيئة والتنمية
01	-	01	المؤتمر الوطني الاتحادي
00	-	00	حزب مبادرة المواطنة والتنمية
00	-	00	حزب العمل
00	-	00	حزب التجديد والإنصاف
00	-	00	حزب الوسط الاجتماعي
00	-	00	المستقلون(خمس قوائم)

الجدول رقم-05- نتائج الانتخابات التشريعية لله  
التشريعية(2007-2012)<sup>1</sup>:

عدد المقاعد	الأحزاب السياسية
136	جبهة التحرير الوطني
61	التجمع الوطني الديمقراطي
52	حركة مجتمع السلم
26	حزب العمال
19	حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
13	الجبهة الوطنية الجزائرية
07	الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو
05	حركة النهضة
04	حزب التجديد الجزائري
03	حركة الإصلاح الوطني

<sup>1</sup> أنظر الموقع الرسمي للمجلس الشعبي الوطني في الموقع الإلكتروني: www.APN.dz

الجدول رقم- 06- نتائج الانتخابات التشريعية  
الفترة التشريعية(2007-2012)<sup>1</sup>:

المجموع	توزيع المقاعد بحسب اللائحة الوطنية	توزيع المقاعد بحسب اللائحة المحلية	الأحزاب السياسية
52	06	46	حزب الاستقلال
46	06	40	حزب العدالة والتنمية
41	05	36	الحركة الشعبية
41	04	37	التجمع الوطني للأحرار
39	05	34	التجمع الوطني للأحرار
38	05	33	الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
27	-	27	الاتحاد الدستوري
17	03	14	حزب التقدم والاشتراكية

<sup>1</sup>أحمد مالكي، "الانتخابات البرلمانية في المغرب في ضوء معايير الحكامة الانتخابية"، في أحمد الدين وأخرون، النزاهة في الانتخابات البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص ص 463-464

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

09	-	09	جبهة القوى الديمقراطية
09	-	09	الحركة الديمقراطية الاجتماعية
08	-	08	الحزب الوطني الديمقراطي+حزب العهد
05	-	05	الحزب العمالي
05	-	05	حزب البيئة والتنمية
05	-	05	تحالف حزب الطبيعة والمؤتمر الوطني الاتحادي والحزب الاشتراكي الموحد
05	-	05	اللامنتمون
04	-	04	حزب التجديد والإنصاف
03	-	03	الحزب الوطني الديمقراطي
02	-	02	الاتحاد المغربي للمقراطية
02	-	02	الحزب الاشتراكي
01	-	01	مبادرة المواطنة والتنمية
01	-	01	رابطة الحريات

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

			حزب القوات المواطنة
01	-	01	
			المؤتمر الوطني الاتحادي
01		01	

تعتبر السلطة التنفيذية أو الحكومة سلطة من السلطات العامة ومؤسسات من مؤسسات الحكم تجسد الهيئة التنفيذية أو الجهاز التنفيذي في الدولة الذي يختص بتنفيذ القوانين ورسم السياسة العامة، بالإضافة إلى اختصاصات سياسية وإدارية أخرى كإدارة الشؤون الخارجية والحفاظ على النظام والأمن الداخلي والخارجي للدولة والقيام بوظائف إدارية ومدنية متعددة أهمها تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتنظيم الإدارة العامة.

ويختلف شكل السلطة التنفيذية أو الحكومة من نظام سياسي إلى آخر تبعاً لاختلاف عدد الهيئات المكونة لها واختلاف عدد الأحزاب المشاركة في تشكيلها، فعلى مستوى عدد الهيئات المكونة للحكومة نميز بين نوعين من الحكومات، حكومات تتكون من هيئتين يطلق عليها ثنائية السلطة التنفيذية أو ثنائية الجهاز التنفيذي، تتمثل الهيئة الأولى في مؤسسة رئاسة الدولة أو رئيس الدولة، وتتكون الهيئة الثانية التي غالباً ما يطلق عليها لفظ الحكومة بمعناها الضيق من مجموعة من الوزراء يرأسهم وزير أول أو رئيس الحكومة بالإضافة إلى مجموع المجالس المحلية التي تختص بتسيير شؤون الجماعات المحلية وتنفيذ القوانين على المستوى المحلي، وتضم هذه المجالس كل من المجالس الولائية والمجالس البلدية، وغالباً ما يتشكل هذا النوع من الحكومات في النظم البرلمانية والنظم شبه رئاسية.

أما النوع الثاني من الحكومات التي يطلق عليها أحادية السلطة التنفيذية أو أحادية الجهاز التنفيذي تتكون من هيئة واحدة يتولى فيها رئيس الدولة وظيفه رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة معاً، وينتشر تشكيل هذا النوع من الحكومات في النظم الرئاسية ونظام حكومة الجمعية.

وتنقسم الحكومات حسب عدد الأحزاب المشاركة

من حزب حصل بمفرده على الأغلبية البرلمانية جعلته يحو

الحكومة، ويوجد هذا النوع من الحكومات في نظم الثنائ

الحزب المشكل لها على عدد من المقاعد البرلمانية يقل عن الأغلبية ومع ذلك يشكل هذا  
الحزب الحكومة ويسعى إلى كسب تأييد الأحزاب الموجودة في البرلمان حتى يضمن للحكومة  
استقرارها واستمرارها.

أما الحكومات الائتلافية التي تشكل موضوع هذه الدراسة فهي حكومات تتشكل من  
مجموعة من الأحزاب التي تتحالف فيما بينها للحصول على الأغلبية البرلمانية التي تمكنها  
من تشكيل حكومة تتقاسم فيها الأحزاب المتحالفة الحقائق الوزارية والمناصب الحكومية وفقا  
لعدد المقاعد التي يتحصل عليها كل حزب في البرلمان، ووزنه داخل التحالف ودور الحزب  
في عملية تشكيل الائتلاف الحكومي.

وينتشر تشكيل الحكومات الائتلافية بشكل كبير في نظم التعددية الحزبية التي تأخذ  
بنظام التمثيل النسبي الذي يحول دون حصول احد الأحزاب بمفرده على الأغلبية البرلمانية  
مما يضطر الأحزاب إلى التحالف معا لتشكيل حكومات، وقد تلجأ الأحزاب السياسية أيضا في  
بعض الحالات إلى تشكيل ائتلافات حكومية في حالات الحرب والأزمات الوطنية كآلية أو  
كوسيلة لحل الأزمات الداخلية من خلال إشراك مختلف القوى السياسية في ممارسة السلطة،  
وكثيرا ما نجد هذا النوع من الحكومات في المجتمعات التعددية أو الانقسامية التي تتسم بتعدد  
مجتمعي كبير بسبب التعدد الاثني أو الطائفي .

وتتشكل الحكومات الائتلافية أيضا في بعض النظم السياسية تحت تأثير الظروف

السياسية وحالة عدم الاستقرار السياسي التي تضطرها إلى تشكيل حكومات ائتلافية لإشراك



قوى سياسية جديدة في الحكومة لممارسة السلطة بهدف

القائمة وهذا ما عرفته بعض النظم السياسية مثل النظام

شهدا في مطلع التسعينات مجموعة من الأحداث والتحوالات

على اثر انتشار رياح الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي، وتكيفاً مع مستجدات البيئة

الخارجية، واستجابة لضغوط البيئة الداخلية وبهدف المحافظة على استقرار واستمرار النظم

القائمة، اضطر النظام السياسي الجزائري والنظام المغربي إلى إجراء إصلاحات سياسية

لإشراك قوى سياسية جديدة في التشكيلات الحكومية تمخض عنها تشكيل أول حكومة ائتلافية

في الجزائر عام 1997، شارك فيها إلى جانب حزبي التيار الوطني (حزب جبهة التحرير

الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي) حزب إسلامي ممثل في حركة مجتمع السلم، وعلى

غرار الجزائر، عرفت المغرب هي الأخرى تشكيل حكومات ائتلافية اصطلح عليها في

الأدبيات السياسية المغربية بحكومات التناوب التوافقي، تميزت عن الائتلافات الحكومية التي

تشكلت في المغرب منذ الاستقلال بمشاركة أحزاب المعارضة الممثلة في أحزاب الكتلة

الديمقراطية أبرزها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي قاد أول حكومة تناوب

توافقي تشكلت في المغرب عام 1998، واستمر تشكيل هذا النوع من الحكومات في هاتين

الدولتين إلى يومنا هذا.

وتبعاً لما تقدم ذكره في أنواع الحكومات، اختارت هذه الدراسة التي تتدر ضمن حقل

الدراسات المقارنة دراسة تشكيل الحكومات الائتلافية باستعمال منهج المقارنة في دولتين من

دول العالم الثالث، تتموقع جغرافياً في شمال إفريقيا، يصنف النظام السياسي للدولة الأولى

محل الدراسة ألا وهي الجزائر ضمن النظم الجمهورية، ويصنف النظام السياسي للدولة الثانية

المغرب ضمن قائمة النظم الملكية، ويصنف النظامان معا في خانة النظم التسلطية.

تصنف هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التي تحاول وصف واستكشاف ظاهرة الائتلاف الحكومي في تحاول البحث عن أهم العوامل والأسباب التي تدفع الأ الائتلافات الحكومية في الدولتين محل الدراسة، كما تسعى الدراسة أيضا إلى تفسير أسباب نجاح واستقرار الائتلافات الحكومية أو فشلها وعدم استقرارها في الدولتين معا.

ويرجع اختيار هذه الدراسة تناول موضوع الائتلاف الحكومي في الجزائر والمغرب إلى مجموعة من الدوافع والأسباب أهمها وأبرزها حداثة تجربة تشكيل هذا النوع من الحكومات في البلدين، وقلة الدراسات العلمية التي تناولت دراسة هذا النوع من الحكومات في الجزائر والمغرب بشكل خاص ونظم دول العالم الثالث بشكل عام.

سعى هذا البحث أثناء دراسته لتجربة الائتلاف الحكومي في الجزائر وحكومات التناوب التوافقي في المغرب إلى البحث عن أثر تشكيل هذه الائتلافات على العملية السياسية في البلدين خاصة ما تعلق بجانب الإشراف الفعلي والحقيقي للأحزاب المشاركة في الائتلافات الحكومية في وتسيير شؤون الحكومة وصياغة سياساتها ووضع برامجها، ومشاركتها في اتخاذ قرارات حكومية تحضا بإجماع جميع أطراف التحالف، والبحث أيضا في مدى مساهمة الائتلافات الحكومية في توطيد دعائم أنظمة ديمقراطية أو تشويهها وتقويضها، ومن هذا المنطلق، عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية: هل تعبر تجربة الائتلاف الحكومي في الجزائر وتجربة حكومة التناوب التوافقي في المغرب عن إشراك فعلي وحقيقي للأحزاب السياسية التي قبلت المشاركة في الحكومة في تسيير شؤون هذه الحكومات وممارسة السلطة فيها؟ بمعنى هل تعبر تجربة الائتلافات الحكومية التي تشكلت في البلدين منذ تشريعات 1997 عن ائتلافات حكومية حقيقية تعكس الإشراف الفعلي والحقيقي لقوى سياسية جديدة

في تسيير شؤون الحكومة؟ أم هي مجرد ائتلافات حكوم

طرف على حساب أطراف أخرى؟ وما مدى تأثير هذه

والاستقرار السياسي في البلدين بشكل عام؟

وتفرعت عن هذه الإشكالية إشكاليات فرعية:

- ما هي الظروف التي ولدت فيها تجربة الائتلاف الحكومي في الجزائر، وحكومة التناوب

التوافقي في المغرب؟ وما هي العوامل التي مهدت وساعدت على تشكيل هذا النوع من

الحكومات في البلدين؟

- ما هي الأسباب والعوامل التي دفعت السلطة الحاكمة في البلدين إلى طرح مبادرة تشكيل

ائتلاف حكومي في الجزائر وحكومة تناوب توافقي في المغرب؟ وما هي الدوافع والأسباب

التي جعلت بعض الأحزاب السياسية تقبل المشاركة في هذه الحكومات، وترفض أحزاب

أخرى المشاركة فيها؟ وما هو الطرف الأكثر استفادة من تشكيل الائتلاف الحكومي في

الجزائر وحكومات التناوب التوافقي في المغرب؟ .

ويرجع اختيار هذا البحث الجزائر والمغرب كمجال مكاني لدراسة تجربة الائتلاف

الحكومي رغم حداثة تشكيل التحالفات الحكومية في هذا النوع من النظم السياسية إلى كون أن

النظام السياسي الجزائري والنظام المغربي يشكلان نموذجان مناسبان لدراسة الحكومات

الائتلافية في نظم دول العالم الثالث، كما أن دراسة تشكيل الحكومات الائتلافية في هاتين

الدولتين يساعد على دراسة تجربة تشكيل التحالفات الحكومية في سياق خصائص بيئاتها

وخصوصيات نظمها السياسية، ويمكن الدراسة من الكشف عن خصوصية تشكيل الائتلافات

الحكومية في البلدين، ويساعدها على إبراز جوانب الاختلاف بين تشكيل الائتلافات الحكومية

وحدد هذا البحث المجال الزمني لدراسة الحكومات

التناوب التوافقي في المغرب من سنة 1997 إلى غاية سنة 2007، اختارت الدراسة سنة 1997 كمحطة بداية لدراسة الائتلاف الحكومي في البلدين لأنها تمثل تاريخ إجراء الانتخابات التشريعية التي تزامن إجراؤها في البلدين معا والتي أسفرت نتائجها ولأول مرة في تاريخ البلدين عن تشكيل أول حكومة ائتلافية في الجزائر عام 1997، وإنشاء أول حكومة تناوب توافقي في تاريخ الحكومات بالمغرب سنة 1998، وامتد الإطار الزمني لهذه الدراسة إلى غاية تشريعات 2007، حاولت الدراسة خلاله دراسة بنية وطبيعة الحكومات الائتلافية التي تكونت في البلدين خلال هذه المدة، مع الإشارة إلى أن تشكيل حكومات ائتلافية في الجزائر، وتشكيل حكومات التناوب التوافقي في المغرب ظل مستمرا في البلدين إلى غاية آخر استحقاقات تشريعية عرفتها الدولتين عام 2009.

واستندت الدراسة للإجابة عن المشكلة البحثية على الفرضيات التالية:

- 1. الفرضية الأولى:** هناك علاقة بين تشكيل الائتلافات الحكومية وسعي الأحزاب السياسية في البلدين إلى الحصول على الحقائق الوزارية والتأثير في البرامج والسياسات الحكومية.
- 2. الفرضية الثانية:** هناك علاقة بين تشكيل الحكومات الائتلافية في الجزائر وحكومات التناوب التوافقي في المغرب والظروف السياسية التي عرفتها الدولتين مع مطلع التسعينات.
- 3. الفرضية الثالثة:** هناك علاقة بين تشكيل الائتلافات الحكومية في الجزائر وتشكيل حكومات التناوب التوافقي في المغرب وتحقيق الاستقرار السياسي في الدولتين.

4. **الفرضية الرابعة:** هناك علاقة بين طبيعة الأحزاب ال  
توجهاتها السياسية وبرامجها الحزبية وبين استقرار الائتلاف  
الدولتين.

واعتمدت هذه الدراسة للبحث في موضوع الائتلاف الحكومي في الجزائر والمغرب على تكاملية منهجية، استعملت الدراسة بما أنها دراسة مقارنة المنهج المقارن لإبراز عناصر التشابه وعناصر الاختلاف أثناء دراسة الحكومات الائتلافية التي تشكلت في الجزائر والمغرب منذ تشريعات 1997 إلى غاية تشريعات 2007. ونظرا لكون الحكومة أو السلطة التنفيذية مؤسسة سياسية من مؤسسات الدولة، لها علاقة بمؤسسات أخرى في الدولة، استعملت الدراسة الاقتراب المؤسسي الذي جاء به "صاموئيل هانتكتون" لدراسة الجوانب الدستورية والقانونية لعملية تشكيل الحكومات الائتلافية ودراسة أبنيتها، وإبراز أثر هذه الأبنية والهيكل على عملية رسم السياسة العامة وفعالية أداء الحكومة، وكذلك توضيح العلاقة بينها وبين باقي مؤسسات الدولة الأخرى خاصة الهيئة التشريعية. واستخدمت الدراسة أيضا أطر تحليلية ونظريات تساعد على دراسة الائتلاف الحكومي كاستعمال نظرية اللعب لأنها نظرية مناسبة لدراسة التحالفات والمنافسة الحزبية ودراسة التكتلات البرلمانية.

ولقد سعت هذه الدراسة من وراء دراسة موضوع الائتلاف الحكومي في الجزائر والمغرب إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية، تتمثل الأهداف العلمية في:

1. اختبار الفرضيات التي افترضتها الدراسة للإجابة عن المشكلة البحثية المتعلقة بموضوع الائتلاف الحكومي.

2. الكشف عن أهم الجوانب المتعلقة بموضوع الائتلاف الحكومي من خلال تقديم وصف شامل ودقيق للموضوع ومعالجته من كل جوانبه.

3. التعرض بشكل تفصيلي إلى وصف وتفسير عملية تشد

محل الدراسة باستخدام المنهج المقارن لإبراز أوجه التشابه

الحكومية التي تشكلت في الجزائر منذ عام 1997، وحوكومات التناوب التونسي التي عرستها

المغرب منذ عام 1998، وكذا البحث في العوامل المسؤولة عن جوانب الاختلاف والتشابه.

4. تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات للإلمام بأهم جوانب الموضوع بهدف تقديم كم

معلوماتي معتبر للمكتبات سواء ما تعلق بالإطار النظري أو الإطار التطبيقي خاصة وأن هذا

النوع من الدراسات التي تناولت دراسة موضوع الائتلاف الحكومي في نظم دول العالم

الثالث وبالتحديد الجزائر والمغرب نادرة وقليلة نظرا لحدثة التجربة في هذه الدول.

أما عن الأهداف العلمية لهذه الدراسة فهي تهدف بالدرجة الأولى إلى مساعدة

الممارسين أو السياسيين للتعرف على خصوصية تشكيل الائتلاف الحكومي في الدولتين محل

الدراسة والتعرف على خصائص هذه الائتلافات وإبراز الفرق بينها وبين الائتلافات

الحكومية التي تتشكل في النظم السياسية الغربية، والكشف أيضا عن الجوانب الإيجابية

والسلبية للتجربة في البلدين لإدراك أهم العوامل المسؤولة عن قصور أو نجاح الائتلافات

الحكومية في الجزائر وحوكومات التناوب التوافقي في المغرب، وبهذا تكون هذه الدراسة

مرشدا للسياسيين والأحزاب السياسية خاصة لتحديد خياراتهم ومواقفهم وقراراتهم من

المشاركة في الائتلافات الحكومية أو عدم المشاركة فيها.

ونظرا لحدثة تشكيل الحوكومات الائتلافية في الدولتين محل الدراسة بشكل خاص ونظم

دول العالم الثالث بشكل عام، وندرة الدراسات العربية التي تتناول دراسة الائتلافات

الحكومية، اعتمدت الدراسة في الإطار النظري على مجموعة من الدراسات والأدبيات الغربية

التي تناولت دراسة موضوع الائتلاف الحكومي أهمها دراسات "موريس

دوفارجيه "Maurice Duverger" حول الأحزاب السياسية

كتابه، الكتاب الأول بعنوان "الأحزاب السياسية والمؤسسات

institutions politiques et le droit constitutionnel

السياسية "politiques Les parties"، وتم الاعتماد في هذه الدراسة بشكل كبير أيضا على

كتابات "ميثيل لافر" و"كينث شابسل" Michael Laver, Kenneth A. Shepsle حول

موضوع الائتلاف في كتابهما بعنوان: إنشاء وانهيار الحكومة: الوزارات والتشريعات في

البرلمانات الديمقراطية Making and breaking government: cabinets and

legislatures in parliamentary democracies، بالإضافة إلى الإسهامات النظرية لكل

من "ميثيل لافر" و"نورمن شوفيلد" Michael Laver, Norman Schofield في

كتابهما "حكومات التعددية الحزبية: سياسات الائتلاف في أوروبا" Multiparty

government: the politics of coalition in Europe وكتابات كل من "اين بيدج" و"لافر"

في Ian Budge and M.J Laver مؤلفهما "سياسة الحزب والائتلافات الحكومية" Party

policy and government coalitions، وساهم كل من "لاني مارتن" و"رون دولف

ستيفنسن" Lanny W. Martin, Randolph T. Stevenson وغيرهم بكتابات هامة حول

دراسة موضوع تشكيل الائتلاف الحكومي في نظم دول أوروبا الغربية.

أما عن المراجع والكتابات التي اعتمدت عليها الدراسة في الجانب التطبيقي لدراسة

الائتلافات الحكومية في الجزائر والمغرب، فقد وجدت الدراسة صعوبة في الحصول عليها

بسبب حداثة تجربة تشكيل حكومات ائتلافية في الجزائر والمغرب، وقلة الكتابات التي درست

وكتبت حول تشكيل هذا النوع من الحكومات في هاتين الدولتين، وهذا ما جعل هذه الدراسة

تعتمد أثناء التحليل بشكل كبير على واقع هذه الحكومات في البلدين أكثر من اعتمادها على

المراجع التي تعد على الأصابع ولكن هذا لا ينفى وجود  
كثيرا أبرزها كتاب أحمد مالكي(الوجيز في القانون الدستوري  
منيسي وآخرون)(التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي وآخرون)

وآخرون(مستقبل الديمقراطية في الجزائر)،أحمد مالكي وآخرون(الديمقراطية داخل الأحزاب  
في البلدان العربية)،جون واتر بوري(الملكية والنخبة السياسية في المغرب)،سليمان  
الرياشي،صالح فيلاي(الأزمة الجزائرية.الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية  
والثقافية)،محمد ضريف (النسق السياسي المغربي المعاصر:مقاربة سوسيو-سياسية)،ناجي  
عبد النور(النظام السياسي الجزائري من الأحادية على التعددية السياسية)،بالإضافة إلى  
كتابات عبد العالي دبله،عنصر العياشي وغيرهم،ويجب الإشارة إلى أن الكتابات التي تناولت  
دراسة حكومة التناوب التوافقي في المغرب خاصة المقالات كانت كثيرة مقارنة بعدد الكتابات  
التي تناولت دراسة الحكومات الائتلافية في الجزائر،ومن ابرز كتاب المقالات الذين كتبوا  
حول حكومات التناوب التوافقي في المغرب:ابراهيم أبراش،أحمد مالكي،رضوان زيادة،عبد  
القادر لشقر،محمد الهاشمي،عبد الله هرسى،عبد الرحيم لمشيحي،محمد طوزي،لويس  
مارنتي،ميشال روزلت...إلخ.

أما عن التقسيم الشكلي للموضوع فقد اتبعت الدراسة للإجابة عن المشكلة البحثية  
المتعلقة بموضوع الائتلاف الحكومي في الجزائر والمغرب خطة بحثية تتكون من مقدمة  
وثلاثة فصول وخاتمة،أشارت الدراسة في المقدمة إلى موضوع الائتلاف الحكومي بشكل  
عام، وتضمنت جملة من العناصر أو الخطوات العلمية أهمها تحديد المشكلة البحثية التي  
ترتكز عليها الدراسة ،تبعها صياغة مجموعة من الفرضيات للإجابة عن المشكلة  
البحثية،وتناول الفصل الأول الإطار النظري للائتلاف الحكومي،وقسم هذا الفصل إلى أربعة



مباحث، كل مبحث تدرج تحته مطالب، تناول المبحث

الحكومي، وعالج المبحث الثاني دوافع مشاركة الأ.

الحكومية، وتعرض المبحث الثالث إلى دور النظم الانتخابية

الائتلاف الحكومي، وتناول المبحث الرابع مراحل تشكيل الائتلاف الحكومي .

ولقد حاولت الدراسة من خلال هذا الفصل عرض الأسس النظرية لدراسة ظاهرة

الائتلاف الحكومي بالاعتماد على دراسات غربية درست تجارب واقعية لائتلافات حكومية

تشكلت في العديد من الدول الغربية وهذا ما ساعد هذه الدراسات على صياغة نظريات

ووضع أرضية نظرية لدراسة ظاهرة الائتلاف الحكومي.

وخصصت الدراسة الفصل الثاني ضم ثلاثة مباحث للتحدث عن ظروف وعوامل

تشكيل الائتلاف الحكومي في الجزائر والمغرب، تحدث المبحث الأول عن التحولات السياسية

التي شهدتها الجزائر والمغرب مع مطلع التسعينات، وعرض المبحث الثاني أهم التعديلات

الدستورية التي عرفتها الدولتين منذ التسعينات، وتناول المبحث الثالث إلى التعديلات الانتخابية

التي كان لها تأثير نسبي في تشكيل التحالفات الحكومية في البلدين.

وسعت الدراسة من خلال هذا الفصل إلى إبراز الظروف التي ولدت في ظلها أول

حكومة ائتلافية في الجزائر وأول حكومة تناوب توافقي في المغرب، والكشف أيضا عن

العوامل التي ساعدت ومهدت الطريق أمام تبني النظامين الجزائري والمغربي خيار تشكيل

هذا النوع من الحكومات، وهذا ما ساعد هذا البحث على دراسة تجربة تشكيل التحالفات

الحكومية في البلدين في سياق خصائص بيئاتها وخصوصيات نظمها السياسية، ويمكن الدراسة

من الكشف عن خصوصية تشكيل الائتلافات الحكومية في البلدين، وساعدها على إبراز

الحكومي في الجزائر والمغرب، تعرضت في المبحث الأول إلى بنية الائتلاف الحكومي في الجزائر والمغرب من خلال عرض نتائج الانتخابات التشريعية في البلدين خلال الفترات التشريعية لعام 1997، 2002، 2007 في المطلب الأول، وركزت في المطلب الثاني على التركيبة الحزبية للائتلافات الحكومية في البلدين، أما المبحث الثاني فقد درس طبيعة الائتلاف الحكومية في البلدين من خلال دراسة طبيعة الأحزاب التي شاركت في الائتلاف الحكومي، والبحث في الدوافع والأسباب التي دفعت بالسلطة الحاكمة في النظامين إلى طرح مبادرة تشكيل حكومات ائتلافية من جهة والدوافع التي جعلت بعض الأحزاب السياسية تقبل المشاركة في هذه الحكومات من جهة ثانية.

ولإبراز أثر الائتلافات الحكومية على برامج الحكومات واستقرارها وفعالية آدائها الحكومي، خصصت الدراسة المبحث الثالث للتحدث عن أثر الائتلاف على برامج الحكومات واستقرارها في الجزائر والمغرب، وخلصت الدراسة في الأخير على مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات تضمنتها الخاتمة التي اتبعت بقائمة المراجع وقائمة الجداول والملاحق.

صادفت هذه الدراسة العديد من العراقيل والصعوبات البحثية ترجع بالدرجة الأولى إلى حداثة التجربة الائتلافية في البلدين، فبالنسبة للجزائر فقد عرفت تشكيل حكومات ائتلافية عقب إجراء الانتخابات التشريعية لعام 1997، أما المغرب فبالرغم من معرفتها لتجربة تشكيل حكومات ائتلافية منذ الاستقلال غير أن هذه الحكومات لم تشارك في تشكيلتها الحزبية

أحزاب المعارضة إلى أن جاءت سنة 1998 تاريخ تشكل

أحزاب الكتلة الديمقراطية (أحزاب المعارضة) بقيادة أكبر

المغرب، اصطلح عليها في الأدبيات السياسية المغربية بحكومة

ومن أهم الصعوبات والعوائق التي واجهت الدراسة النقص الكبير في الدراسات السياسية الأكاديمية المتخصصة في دراسة الائتلاف الحكومي في الدولتين محل الدراسة نظرا لحدثة التجربة في الدولتين سواء كانت هذه الدراسات باللغة العربية أو باللغة الأجنبية، مع تفوق الدراسات الأجنبية خاصة الغربية منها عن الدراسات العالم ثالثة خاصة في الجانب النظري الذي يقتصر على تجارب الدول الغربية، وهذا ما يعيق دراسة هذه الظاهرة في دول العالم الثالث نظرا لاختلاف الخصائص التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لنظم دول العالم الثالث عن خصائص النظم السياسية الغربية.

ومن أهم الاستنتاجات التي خلصت إليها هذه الدراسة هو أن تجربة الائتلاف الحكومي في الجزائر وحكومة التناوب التوافقي في المغرب لم تؤدي إلى إشراك قوى سياسية جديدة، ولم تؤدي كذلك إلى تجديد النخب السياسية حيث ظلت نفس الأحزاب السياسية الموالية للسلطة في البلدين تسيطر على التشكيلات الحزبية للحكومات الائتلافية في مختلف الاستحقاقات التشريعية 1997، 2002، 2007، وهذا ما يجعل الانتخابات آلية من الآليات التي تعتمد عليها السلطة من أجل إعادة إنتاج النخب السياسية المطعمة نفسها تماشيا مع متطلبات التوازنات المستجدة بهدف المحافظة على استمرارية بنية النظام السياسي القائم وضمان استقراره، ويؤدي هذا إلى عزوف شعبي كبير وانخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات بسبب ما تتسم به هذه الانتخابات من تزوير وغياب النزاهة وهذا ما يؤثر بدوره على شرعية المؤسسات التشريعية والتنفيذية.

وتبعاً لما سبق، تقرر الدراسة بأن تجربة الائتلاف الحزبي

التوافقي في المغرب هي مجرد ائتلافات شكلية تستخدمها

الهدف المنشود منها المتمثل في توسيع حظوظ المشاركة

جديدة، حيث ورغم حضور ومشاركة بعض الأحزاب السياسية في المؤسسات التشريعية والمجالس المحلية والأجهزة التنفيذية، يظل دورها لا يتعدى الحضور الشكلي في هذه المؤسسات بحكم سيطرة السلطة الحاكمة على هذه المؤسسات و سيطرتها على مراكز صنع القرار وهذا ما يحول دون قدرة هذه الأحزاب على التأثير في القرار السياسي بشكل عام والتأثير في البرامج والسياسات الحكومية بشكل خاص .

ورغم أن خطوات ومبادرة تشكيل حكومات ائتلافية في الجزائر وحكومات تناوب توافقي في المغرب تعكس في مظهرها رغبة واستعداد النظام السياسي الجزائري والمغربي لولوج المسار الديمقراطي غير أنها في الوقت نفسه تبقى عاجزة عن تحقيق الهدف منها بسبب بقاء الممارسات التسلطية قائمة في هذه النظم وهذا ما يصعب عملية الانتقال الديمقراطي السليم فيها من جهة، ويحول من جهة أخرى دون انتقال النظم السياسية في البلدين بشكل نهائي وتام من نظم تسلطية إلى نظم ديمقراطية، وتبقى تجربة تشكيل ائتلافات حكومية في الجزائر وحكومات تناوب توافقي في المغرب مجرد آلية وميكانيزم لجأت إليه النظم السياسية في البلدين لضمان استمرارها واستقرارها دون أن يكون لها تأثير ايجابي حقيقي على العملية السياسية بشكل خاص والحياة السياسية بشكل عام.

وفي الأخير، ومن خلال دراسة واقع الحكومات الائتلافية في الجزائر وحكومات التناوب التوافقي في المغرب بشكل خاص وواقع الحياة السياسية في البلدين بشكل عام، ودراسة أيضاً طبيعة وواقع الأحزاب السياسية في البلدين التي تتسم بالركود وعدم الفاعلية، وفي ظل الواقع

السياسي المعاش في البلدين، تستشرف هذه الدراسة الائتلافات تحت رقابة وإشراف السلطة الحاكمة في البلاد السياسية بشكل عام.

وحسب هذه الدراسة يبقى الارتقاء بتجربة الحكومات الائتلافية في الجزائر وحكومات التناوب التوافقي في المغرب لتحقيق المشاركة الفعلية والحقيقية للأحزاب السياسية التي قبلت المشاركة في هذه الحكومات في تسيير شؤون هذه الأخير، وضمن مشاركتها في وضع البرامج ورسم السياسات الحكومية مرهون برغبة السلطة الحاكمة في البلدين واستعدادها للانفتاح وفسح المجال أمام مشاركة نخب سياسية جديدة في ممارسة السلطة من جهة، وبدور هذه الأحزاب وفعالية أدائها الحزبي في الحياة السياسية من جهة أخرى.